

الجزء الثاني
من
الاشباه والنظائر
في النحو

للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي
المتوفى سنة (٨٩١١) رحمه الله
تعالى وثقنا بعلومه
آمين

الطبعة الثانية

بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الآصفية

حيدرآباد الدكن لازالت شمس

افاداتها بازغة وبدور

افاضاتها طالعة الى

آخر الزمن

سنة ١٣٦٠ هـ

١٣٦٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثاني في التدريب

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله . هذا
(هو الفن الثاني من الاشياء والنظائر وهو من القواعد الخاصة والضوابط
والاستثناءات والتقسيمات مرتب على الابواب وسميته (بالتدريب).

باب الالفاظ - تقسيم

ماخرج من القم ان لم يشتمل على حرف فصوت، وان اشتمل على
حرف ولم يفد معنى فلفظ، وان افاد معنى فقول، فان كان مفردا (فكلية)
او مركبا من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة اذ انها (بجملة)، او افاد ذلك (فكلام)
او من ثلاثة (فكلم) .

باب الكلمة - تقسيم

الكلمة اما اسم، واما فعل، واما حرف، ولارابع لها والادلة على ذلك
ثلاثة .

احدها، الاثر روى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه ان رجه
ابو القاسم الزحبي في (اماليه) بسنده اليه .

الثاني، الاستقراء التام من ائمة العربية كابن عمرو والخليل وسيبويه

ومن

ومن بعدهم .

الثالث ، الدليل العقلي ولهم في ذلك عبارات .

منها ، قول ابن عطية ان المطوق به اما ان يدل على معنى يصح الاخبار عنه وبه وهو الاسم ، واما ان يصح الاخبار به لانه وهو الفعل ، واما ان لا يصح الاخبار عنه ولا به وهو الحرف .

قال ابن اياز في هذا الاستدلال خلل وذلك ان قسمته غير حاصرة اذ يمتثل وجهها رابعا وهو ان يخبر عنه لابه وسواء كان هذا القسم واقعا او غير واقع بل سواء كان ممكن الوقوع ام محالا اذ استحالة احد الاقسام المحتملة لا تصير بها القسمة عند الاخلال به حاصرة .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في (شرح اللوحة) هذا افسد ما قيل في ذلك لأنها غير حاصرة .

ومنها ، قول بعضهم ان العبارات بحسب المعر والمعر عنه من المعاني ثلاث ذات وحدث عن ذات واسطة بين الذات والحدث يدل على اثباته لها او نفيه عنها فالذات الاسم ، والحدث الفعل ، والواسطة الحرف .

ومنها ، قول بعضهم ان الكلمة اما ان تستقل بالدلالة على ما وضعت له او لا تستقل وغير المستقل الحرف ، والمستقل اذا ان شعر مع دلالتها على معناها زومه المحصل اولا نشعر (١) فهي الاسم ، وان اشعرت فهي الفعل ، قال ابن اياز وهذا الوجه اعم لأنه يشتمل على التقسيم المتردد بين النفي والاثبات .

ومنها ، قول بعضهم ان الكلمة اما ان يصح اسماؤها الى غيرها او لا ، ان لم يصح فهي الحرف ، وان صح فاما ان يفترون باحد الازمنة الثلاثة .

اولا ، ان اقترنت فهي الفعل ، والا فهي الاسم .

قال ابن هشام وهذه احسن الطرق وهي احسن من الطريقة التي في كلام ابن الحاجب وهي ان الكلمة اذا ان تدل على معنى في نفسها او لا . الثاني الحرف ، والا اول . ان يفترون باحد الازمنة الثلاثة او لا ، الثاني الاسم ، والا اول

(١) لعله سقط هنا فان لم نشعر

الفعل، وذلك لسلامة الطريقة التي اخترناها من امرين مشكلين اشتملت عليهما هذه الطريقة .

احدهما ، دعوى دلالة الاسم والفعل على معنى في نفس اللفظ وهذا يقتضى بظاهره قيام التسميات بالالفاظ الدالة عليها وذلك محال وهذا وان كان جوابه ممكنا الا انه اقل مافيه الابهام .

والثاني ، دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره وهذا وان كان مشهورا بين النحويين الا ان الشيخ بهاء الدين ابن النحاس نازعهم في ذلك وزعم انه دال على معنى في نفسه، وتابعه ابو حيان في (شرح التسهيل) .

باب الاسم

ضابط

١٠

تبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة وهي الجر، وحروفه، والتثوين ، والنداء، وال ، والاستناد اليه، و اضافته، والاضافة اليه، والاشارة الى مسماه، وعود ضمير اليه ، وابدال اسم صريح منه، والاخبار به مع مباشرة الفعل، وموافقة ثابت الاسم في لفظه ومعناه، هذا ما في كتب ابن مالك - ونعته، وجمعه تصحيحا وتكسيه ، وتصغيره ذكر هذه الاربعة ابن الحاجب في (وافيته) وتثنيته وتذكيره - وقائيته، ولحقوق ياء النسبة له، ذكر هذه الاربعة صاحب (اللب) (والباب) وكونه فاعلا، او مفعولا . ذكرها ابو البقاء العكبري في (الباب) وكونه عبارة عن شخص، ودخول لام الابتداء، وواو الحال ذكر هذه ابن فلاح في (مغنيه) وذكر ابن القواس في (شرح الفية ابن معط) لحوق الف الندية وترخيده وكونه ضمرا، او علما، او مفردا منكرا، او تميزا او منصوبا حالا .

(فائدة) الاسماء في الإسناد على اربعة اقسام . قسم يسند ويسند اليه وهو الغالب . وقسم لا يسند ولا يسند اليه كالظروف والمصادر التي لا تتصرف، والاسماء الملازمة للنداء

لنداء . وقسم يسند ولا يسند اليه كأسماء الافعال . وقسم يسند اليه ولا يسند كالتاء
من ضربت والياء من افعل والالف من اضربا والواو من اضرىوا والتون
من اضرين وايمين ولعمرك .

(قائده) قال ابو حيان في (شرح التسهيل) في المسند والمُسند اليه اقوال

احدها ، المسند المحكوم به والمسند اليه المحكوم عليه وهو الاصح .

وثانيها ، ان كلامها مسند ومسند اليه .

وثالثها ، ان المسند هو الاول مبتدأ كان او غيره والمسند اليه الثاني

فقام من قام زيد وزيد من زيد قائم مسند والاخير منها مسند اليه .

رابعها ، عكس هذا فزيد وقام في التركيبين مسند والاول من

التركيبين مسند اليه ، ولهذا المسئلة نظائر .

١٠

احدها ، المضاف والمضاف اليه فيها اقوال اصحها ان الاول هو

المضاف والثاني هو المضاف اليه وهو قول سيبويه والثاني عكسه والثالث

يجوز في كل منها ،

ثانيها ، البدل والمبدل منه وفيها اقوال الاضافة والاصح هنا ان

الاول المبدل منه والثاني البدل .

١٥

ثالثها ، بدل الاشتمال قال في (البيسط) وفي تسميته بذلك اقوال ،

احدها ، لاشتمال الاول على الثاني فان زيد امشتمل على علمه ، والثاني لاشتمال

الثاني على الاول لأنه اثنان يتعلق بالاول كاعجبنى زيد غلامه والدخول

في الاول كاعجبنى زيد علمه وحسنه ، والثالث انه سمي بذلك للقدر المشترك بينهما

وهو عموم الملابس والتعلق اذ لا ينفك احدهما عن ذلك .

٢٠

(قائده) قال ابو البقاء العكبري في (الباب) الاسناد اعم من الاخبار

اذ كان يقع على الاستفهام والامر وغيرهما وايس الاخبار كذلك بل هو

مخصوص بما صرح ان يقابل بالتصديق والتكذيب فكل اخبار اسناد وايس كل

اسناد اخبار .

(فائدة) قال ابن الدهان في (الغرة) ثلاثة اشياء تتعاقب على المفرد ولا يوجد فيه منها اثنان وهي التنوين والالف واللام والاضافة .

قاعدة

قال ابن القواس في (شرح الدرر) كل خاصية نوع اما ان يتفقا
او يختلفا فان اتفقا امتنع اجتماعهما كالالف واللام والاضافة في الاسم
والسين وسوف في الفعل، وان اختلفا فان تضادا لم يجتمعا كالتنوين والاضافة
في الاسم وسوف وتاء التانيث في الفعل لأن سوف تقتضي المستقبل والتاء
تقتضي الماضي وان لم يتضادا جازا اجتماعهما كالالف واللام والتصغير وقد
وتاء التانيث .

ضابط

الكلمات التي تاتي اسما وفعل وحرفا وتتبعها فوصلت ثمانية عشر
كلمة اشهرها (على) فانها تكون حرف جر، واسما تجر بمن قال الشاعر .
غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها

وفعلا ما ضيا من العلو ومنه (ان فرعون علا في الارض) .
(ومن) تكون حرف جر، واسما قال الزمخشري في قونه تعالى (فأخرج
به من الثمرات رزقا لكم) اذا كانت من التبويض فهي في موضع المفعول به
ورزقا مفعول لأجله . قال الطيبي واذا قدرت من مفعولا كانت اسما كعن في قوله
(من عن يميني مرة وامامي) وتكون فعل امر من مان يمين .

(وفي) تكون حرف جر، واسما بمعنى القم في حالة الجر ومنه حني
ما تجعل في في امرأتك، وفعل امر من وفي يفي .

(والهمزة) تكون حرف استفهام وفعل امر من وأي، واسما في قول
بعضهم ان حروف النداء اسماء افعال .

(الهاء المفردة) تكون اسما ضميرا نحو ضربته وسررت به، وحرفا في
اياء، وفعل امر من وهي يهي .

و(لا) تكون حرف نفى جازم بمعنى لم، وظرفا نحو لما جاء زيد اكر مته،
وفعلا ماضيا متصلا بضمير الغائبين من لم .

و(هل) تكون حرف استفهام، واسم فعل في حى هل، وفعل امر من
وهل يهل .

و(ها) تكون حرف تنبيه، واسما بمعنى خذ، وزجرا للابل يمد ويقصر .
وفعل امر من هاء يهاء .

و(حاشا) تكون حرف استثناء، واسما مصدرا بمعنى التز به نحو حاشا لله
ولهذا قرئ بتوينه، وفعلا ماضيا بمعنى استثنى يقال حاشى يحاشى وفي الحديث
احب الناس الى اسامة، قال الراوى ما حاشا فاطمة ولا غيرها، وقال النابغة
ولا احاشى من الاقوام من احد .

و(رب) بفتح الراء تكون حرف جر لغة في رب بضم الراء، واسما
بمعنى السيد والمالك، وفعلا ماضيا يقال ربه يربه بمعنى رباه واصلحه .
و(النون) تكون اسما ضميرا نحو قن، وحرفا وهى نون الوقاية، وفعل
امر من ونى نين .

و(الكاف) تكون حرف جر، واسما كما قال في (الالفية) (واستعمل
اسما) وفعل امر من وكى يكى .

و(عل) تكون حرفا لغة في لعل، وفعلا ماضيا من عله اذا سقاه مرة بعد
مرة، واسما للقراد المهزول وللشيخ المسن .

(وبلى) تكون حرف جواب، وفعلا ماضيا يقال بلاه اذا اختبره، واسما
لغة في البلاء الممدود .

و(أن) تكون حرف تأكيد، وفعلا ماضيا من الانين، واسما مصدرا بمعنى
الانين .

و(ألا) تكون حرف استفتاح، واسما بمعنى النعمة والجمع آلاء، وفعلا
ماضيا بمعنى قصر وبمعنى استطاع .

و (الى) تكون حرف جر، واسما بمعنى النعمة، وفعل امر للاثنيين من و آل
بمعنى بلخاً أو امر الواحد فيه نون التوكيد الخفيفة في الوقف ذكره ابن الدهان
(في الفرة) .

و (خلا) تكون حرف استثناء ، وفعلا ماضيا ومنه (واذا خلوا الى
شياطينهم) واسما للربط من الحشيش .

و (لات) تكون حرف نفى بمعنى ليس، وفعلا ماضيا بمعنى صرف، واسما للصنم
وقد نظمت هذه الكلمات فقلت .

وردت في النحو كلمات اتت تارة حرفا وفعلا ومما
وهي من والهاء والهمز وهل رب والنون وفي اعنى فـ
عل لما وبلى حاشا ألا وعلى والكاف فيما نظما
وخلالات وهما فيما رووا والى أن فرق الكلمات
وقال إجمال السرمدي .

إذا طارح النحوى آية كلمة هي اسم وفعل ثم حرف بلامرا
قل هي أن فكرت في شأنها على وفي ثم لما ظا هر لمن اقترى
غدت من عليه، قد علا قد ر خالد على قدر عمر وبالسياحة في الوردى
وقل قد سمعت اللفظ من في مجد وفي موعدي يا هند لو كان في الكرى
ولما رأى الزيد أن حاله تحولت الى شعث لما فلها اخف عرا
مواردها تنبى بما قد ذكرته وإن لم اصرح بالدليل محردا
ثم رأيت في (تذكرة ابن مكتوم) قال ذكر الزين احمد بن قطنة احد من ينسب
٢٠ الى النحو بمصر وكنيته ابن حطة ان (حتى) تكون حرفا واسما لامرأة وانشد .

ماذا ابتغت حتى الى كل القرى أحسبتي جثت من وادى القرى
واسما لموضع بعبان قال وقد ذكر ذلك ابن دريد في شعره حيث قال

فالسكم ان لم تحوطوا ذماركم سوام ولا دار بحتى ورامة

وفعلا لاثنيين من الحت . انتهى .

باب الفعل

ضابط

جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة وهي تاء الفاعل
ويأؤه، وتاء التانيث الساكنة، وقد، والسين، وسوف، ولو، والنواصب،
والجوازم، واحرف المضارعة، ونونا التوكيد، واتصاله بضمير الرفع البارز،
ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، وتغيير صيغته لاختلاف الزمان .

تقسيم

قال ابو حيان في (شرح التسهيل) يتقسم الفعل اتقسامات بحسب
الزمان، والتعدي والزوم، والتصرف والجود، والتام والنقصان،
والخاص والمشارك، والمفرد والمركب، وفي علم التصريف الى صحيح،
ومهموز، ومثال، وأجوف، ولقيف، ومنقوص، ومضاعف، وغير ذلك .
قال بعضهم والى معلم وساذج، فالأول الماضى اذا كان مصوعا للثلاثة الغائبة
مفردا او مثنى فالعلامة هي التاء في آخره .

(فائدة) قال ابو البقاء العكبري في (الباب) اتسام الافعال ثلاثة
ماض، وحاضر، ومستقبل، واختلفوا في اى اتسام الفعل اصل غيره منها فقال
الاكثر هو فعل الحال لأن الاصل في الفعل ان يكون خبرا والاصل
في الخبر ان يكون صدقا (وفعل الحال يمكن الاشارة اليه فيتحقق وجوده فيصدق
الخبر عنه، ولأن فعل الحال مشار اليه فله حظ من الوجود، والماضى والمستقبل
معدومان، وقال قوم الاصل هو المستقبل لأنه يخبر به عن المعدوم ثم يخرج
الفعل الى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده، وقال آخرون هو الماضى لأنه لا زيادة
فيه ولأنه كل وجوده فاستحق ان يسمى اصلا .

ضابط

كل الافعال متصرفه الاستة، نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب

وحبذا، كذا قال ابن الخباز (١) في (شرح الدرة) وهي أكثر من ذلك، وقال ابن الصائغ في (تذكرته) الأفعال التي لا تتصرف عشرة وزاد، قلما ويذر ويدع وتبارك الله تعالى .

قاعدة

قال ابن القواس في (شرح الدرة) كل خاصني نوع ان اتقيا لم يجتمعا كالانف واللام والاضافة والسين وسوف، والافان تضادا فكذلك كالتنوين والاضافة والتاء والسين، فان التاء للضي والسين للاستقبال، والا اجتماعا كأل والتصغير وقد وتاء التانيث .

باب الحذف

قال ابو القاسم الزجاجي في كتاب (ايضاح علل النحو) الحروف على ثلاثة اضرب، حروف المعجم التي هي اصل مدار الألسن عريها وبعميها، وحروف الاسماء والافعال والحروف التي هي اباضها نحو العين من جعفر والضاد من مرب وما اشبه ذلك ونحو النون من ان واللام من لم وما اشبه ذلك، وحروف المعاني التي تجيء مع الاسماء والافعال لمعان

فأما حد حروف المعجم فهي اصوات غير مؤلفة ولا مقترنة ولا دالة على معنى من معاني الاسماء والافعال والحروف الا انها اصل تركيبها واما الحروف التي هي اباض الكلم فالبعض حد منسوب الى ما هو أكثر منه كما ان الكل منسوب الى ما هو اصغر منه .

واما حد حروف المعاني وهو الذي يلتصقه النحويون فهو أن يقال الحرف ما دل على معنى في غيره نحو من والى وثم، وشرحه ان «من» تدخل في الكلام للتبويض فهي تدل على تبويض غيرها لا على تبويضها نفسها وكذلك اذا كانت لابتداء الغاية كانت غاية غيرها، وكذلك سائر وجوها وكذلك «الى» تدل على المنتهى فهي تدل على منتهى غيرها لا على منتهى نفسها، وكذلك سائر حروف

ضابط

قال ابن ابلح في (المغني) عدة الحروف سبعون حرفا بطرح
المشترك ثلاثة عشر احادية وهي ، الهمزة ، والالف ، والباء ، والتاء ، والسين ،
والقاف ، والكاف ، واللام ، والميم ، والنون ، والهاء ، والواو ، والياء ، واربعة
وعشرون ثنائية وهي ، آ ، وام ، وأن ، وإن ، وأو ، وأى ، وإى ، وبل ، وعن ،
وفى ، وقد ، وكى ، ولا ، ولم ، ولن ، وما ، ومذ ، ومع (على رأى ومن ، وهل ، ووا ،
ووى ، ويا . وبقي عليه 'و' ، وأل ، على رأى الخليل . وتسعة عشر ثلثية وهي
(اجل - ١) واذن ، والى ، والا ، واما ، وإن ، وأن ، وايا ، ويلى ، وثم ، وجير ، وخلا ،
ورب ، وسوف ، وعدا ، وعلى ، وليت ، ونعم ، وهيا ، وثلاثة عشر رباعية وهي ١٠
إلا ، وألا ، وإما ، وأما ، وحاشا ، وحتى ، وكان ، وكلا ، ولعل ، ولما ، ولولا
ولوما ، وهلا ونحاسى واحد وهو لكن .

59399

ضابط

ترجم ابن السراج في الاصول مواقع الحروف ثم قال الحرف
لا يخلو من ثمانية مواضع ، اما ان يدخل على الاسم وحده كلام التعريف ، او الفعل ١٥
وحده كسوف والسين ، او ليربط اسمها باسم او فعلا بفعل كواو العطف نحو جاء
زيد وعمر ووقام وتعد ، او فعلا باسم كررت يزيد ، أو على كلام تام نحو أعمر وأخوك
وما قام زيد ، او ليربط جملة بجملة نحو إن يقيم زيد يقعد عمرو ، أو يكون زائدا
نحو (فبارحة من الله) وقال ابو الحسين ابن ابى الريح في (شرح الايضاح)
الحروف تأتى على عشرة اقسام - احدها ان يدل على معنى في الفعل وهو السين ٢٠
وسوف ، الثاني ان يدل على معنى في الاسم وهو الالف واللام ، الثالث ان يكون
رابطا بين اسمين او فعلين وهي حروف العطف ، الرابع ان يكون رابطا بين فعل
واسم وهي حروف الجر ، الخامس ان يربط بين جملتين وهي الكلم الدالة على
الشرط ، السادس ان يدخل على الجملة مغبرا لفظها دون معناها وذلك ان ، السابع

ان يدخل على الجملة فيغير معناها دون لفظها وذلك هل وما اشبهه، الثامن ان يدخل على الجملة غير مغير لفظها ومعناها نحو لام الابتداء، التاسع ان يدخل على الجملة فيغير لفظها ومعناها نحو ما الجازية، العاشر ان يكون زائدا نحو (فما رحمة من الله انت لهم). وقال المهلبى (١) اقسام ما جاءت له الحروف،

٥ تفتن قات الحرف يأتى لسته لنقل وتخصيص وربط وتعديه وقد زيد في بعض المواضع واغتدى جوابا كسيت العزوالأمن ترديه وقال في الشرح النقل من الايجاب الى النفى ومن الخبر الى الاستخبار والى التثني والترجى والتشبيه ونحوها، والى تخصيص المضارع بالاستقبال بالسين وسوف وللأسم بلام التعريف، والربط بحروف الجر وحروف العطف، والتعدية يدخل فيها الواو فى المفعول معه والافى الاستثناء، والجواب كنعم ولا.

وقال الاندلسى فى شرح (المفصل) اعلم ان للحروف اقسامات كثيرة فتقسم الى ما يكون على حرف واحد والى ما يكون على اثنين فصاعدا الى خمسة نحو لكن، والزائد على حرف اما ان يكون مفردا او مركبا نحو من والى واما ولولا. وتنقسم ايضا الى عاملة وغير عاملة، وتنقسم الى مختص بأحد القسمين وغير مختص. وقد قيل ان الحرف اما ان يجرى معنى فى الاسم خاصة نحو لام التعريف وحرف الاضافة والانداء وغير ذلك، او فى الفعل خاصة نحو قد والسين وسوف والجوازم والنواصب، او رابطا بين اسمين او بين فعلين كحروف العطف، او بين فعل واسم كحروف الجر، او بين جملتين كحروف الشرط، او داخلا على جملة تامة قارئة معناها نحو ايت ولعل، او مؤكدا له نحو إن، او زائدا للتأكيد نحو الباء فى نحو ليس زيد بقا ثم. قال وربما قيل بعبارة اخرى ان الحرف انما جىء به ليربط اسما باسم او فعلا بفعل أو جملة بجملة، او بين اسما فقط او فعلا فقط، او بيني فعلا فقط او بيني اسما فقط، او يؤكد فعلا فقط او اسما فقط، او يخرج الكلام من الواجب الى غير الواجب. ولها اقسام بالنسبة الى

تغيير الاعراب ، قسم لا يغير الاعراب ولا المعنى نحو ما الزائدة في قوله تعالى (فيما رحمة من الله) وقسم يغير الاعراب والمعنى نحو ليت ولعل ، وقسم يغير الاعراب دون المعنى نحو ان ، وقسم يغير المعنى دون الاعراب نحو هل . فاما عدة الحروف العاملة فثمانية وثلاثون حرفا ، ستة منها تنصب الاسم وترفع الخبر وهي ان واخواتها ، واربعة تنصب الفعل بنفسها وهي أن ولن وكى واذن ، وخمسة تنصب نيابة وهي الفاء والواو وأوولام كى والجحود وحتى ، وثمانية عشر تجر الاسم ، وخمسة تجرم الفعل ، واما الحروف الغير العاملة فثني عشر وستون حرفا ، منها ستة غير حرف ابتداء وهي انما وكأما واخواتها ، وعشرة للعطف ، واربعة للضارعة ، واربعة للاعراب ، واربعة تختص بالفعل ، وثلاثة للاستفهام ، وثلاثة للتأنيث ، وحرفان للتفسير ، وحرفان للتأكيد ، وحرفان للتعريف ، وحرف . للتذكير ، وحرفا للتسبية ، ومنها حروف تعمل على صفة ولا تعمل على صفة وهي ما ولا وحروف النداء ، انتهى كلام الاندلسي .

وقال ابن الدهان في (القرة) الحروف تنقسم في احوالها الى ستة اقسام ، الاول ما يعمل في اللفظ والمعنى نحو ليت زيد قائم ، والثاني ما يعمل في اللفظ ولا يعمل في المعنى نحو ما جاءني من احد ، والثالث ما يعمل في المعنى ولا يعمل في اللفظ نحو هل زيد قائم ، والرابع ما يعمل في اللفظ والمعنى ولا يعمل في الحكم نحو لا ابا لزيد ، والخامس ما لا يعمل في لفظ ولا معنى وانما يعمل في الحكم نحو علمت نزيد منطلق ، والسادس ما لا يعمل في لفظ ولا معنى ولا حكم نحو (فيما رحمة من الله) في احد القواين . انتهى .

وفي (تذكرة) ابن الصائغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الزجاج . الحروف على ثلاثة اضرب ضرب يدخل الائتلاف وضرب لحدوث . معنى لم يكن وضرب زائد مؤكدا . فالأول لو سقط سقط اصل الكلام ، والثاني لو سقط تغير المعنى ولم يمتثل ، والثالث لو سقط لم يتغير المعنى ، والاول على اربعة اوجه وربط اسم باسم ، وربط فعل بفعل ، وربط جملة بجملة . والثاني

على ثلاثة اوجه، تخصيص الاسم كالرجل، والمعل كسيضرب . وينقل الكلام بحروف النفي . والثالث على وجهين ، عامل كأن زيد قائم ، وغير عامل نحو لزيد قائم (١) وقال ابن فلاح في (غنيته) الحرف يدخل اما للربط او للنقل او للتأكيد او للتنبيه او للزيادة ، ويندرج تحت الربط حروف الجر والعطف .
 والشرط والتفسير والجواب والانكار والمصدر لأن الرابط هو الداخل على الشيء .
 لتعلقه بغيره ، ويندرج تحت النقل حروف النفي والاستفهام والتخصيص والتعريف والتنفيس والتأنيث ، ويندرج تحت التنبيه حروف النداء والاستفتاح والردع والتذكير والخطاب .

تقسيم

- ١٠ قال ابن الجباز في (شرح الدرة) الحروف العاملة اربعة اقسام ، قسم يرفع وينصب وهو . إن واخواتها ، ولا المشبهة بأن وما ولا المشبهتان بليس ، وقسم ينصب فقط وذلك حروف النداء ونواصب الفعل المضارع . قال و اضاف عبد القاهر الى ذلك الافي الاستثناء والواو التي بمعنى مع قال وفيه نظر ، وقسم يجر فقط وهي حروف الجر ، وقسم يجزم فقط وهي حروف الجزم .
- ١٥ (فائدة) قال تيد اللطيف في (اللمع الكاملية) اشبه الحروف بالاسماء ، نعم ويل وجير وقط ، وبالافعال يا واخواتها وقد في « كأن قد » واضعفها الزائدة والمتطرفة كالنوين .

باب الكلام والجملة

- ٢٠ قال ابو طلحة بن فرقان نداسي في (شرح فصول ابن معط) الذي يتصور من التأليف مع الافادة وبدونها سبعة ، الاسم مع مثله والفعل مع مثله والحرف مع مثله او مع المجموع او كل واحد مع خلافه وذلك الاسم مع الفعل او مع الحرف او الفعل مع الحرف واما المجموع فليس بقسم زائد لأن الحرف لا يدخل على غير مفيد فيعتد به انما فائدته ربط المفيد . انتهى نقله ابن مكتوم في (تذكاراته) .

ضابط

الجملة التي لا محل لها من الاعراب سبع ، قال ابن هشام في (الغنى) بدأنا بها لأنها لم تحمل محل المفرد وذلك هو الاصل في الجملة .

الاولى الابتدائية وتسمى ايضا المستأنفة كالجملة المفتحة بها السور ، والجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله .

الثانية المعترضة بين شيئين لا فائدة الكلام تقوية وتحسينا كقوله تعالى (فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار) وقال (فالحق والحق اقول لأملأن) (فلا أقسم بمواقع النجوم) وانه لقسم لو تعلمون عظم انه لقرآن كريم) (واذا بدلنا آية مكان آية والله اعلم بما ينزل قالوا انما انت مفتر) .

الثالثة التفسيرية وهي الفضيلة الكاشفة لحقيقة ما تليه نحو (واسروا الجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر متلكم) بجملة الاستفهام مفسرة للنجوى (ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون) بجملة خلقه وما بعده تفسير لمثل آدم (هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله) بجملة تؤمنون تفسير للتجارة .

الرابعة المحاب بها القسم نحو (يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين) .

الخامسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا نحو جواب لو ولولا ولما وكيف ، او جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية نحو ان تقيم انهم وان قمت قمت ، اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل ، واما الثاني فلأن المحكوم لموضع الجزم الفعل لا الجملة باسرها .

السادسة الواقعة صلة لاسم او حرف نحو جاء الذي قام ابوه وابعثنى أن قمت ، فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها ، ومجموع ان قمت في موضع رفع لان وحدها لأن الحرف لا اعراب له لا لفظا ولا محلا ولا قمت وحدها .

السابعة التابعة لما لا محل له نحو قام زيد ولم يقيم عمرو اذا قدرت

الواو عطفة .

واما الجمل التي لها محل من الاعراب فهي ايضا سبع .

الاولى الواقعة خبرا نحو زيد ابوه قائم .

الثانية الواقعة حالا نحو (لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى) .

الثالثة المحكية بالقول نحو (قال انى عبدا لله) (ثم يقال هذا الذى كنتم

به تكذبون) .

الرابعة المضاف اليها نحو (يوم ولدت) (يوم لا ينطقون) (يوم هم

بارزون) .

الخامسة الواقعة بعد الفاء او اذا جوابا لشرط جازم نحو (ومن

يضل الله فلا هادى له) (وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يخطون) .

السادسة التابعة لمفرد نحو (يوم لا بيع فيه) (واتقوا يوما ترجعون

فيه) (يوم لا ريب فيه) .

السابعة التابعة لجملة لها محل ويقع ذلك فى بابى النسق والبدل خاصة

نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه (قالوا انا معكم انما نحن مستهزون) قال ابن

هشام والحق انها تسع والذى اهلوه الجملة المستثناة نحو (الامن تولى وكفر

فيعذبه الله) والجملة المسند اليها نحو (سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم) تسمع

بالمعبدى خير من ان تراه ، وقال الشيخ بدر الدين ابن ام قاسم .

سبع لأن حلت محل المفرد

وكذا المضاف لما بغير تردد

هو معرب او ذو محل فا عدد

باذا وبعض قال غير مقيد

صلة وعارضة وجملة مبتدى

فى اشهر والخلف غير مبعد

لا جازم وجواب ذلك اورد

جمل انت ولها محل معرب

خبرية حالية محكية

ومعلق عنها وتابعة لما

وجواب شرط جازم بالفاء او

وانتك سبع ما لها من موضع

وجواب اقسام وما قد فسرت

وبعيد تخصيص وبعد معلق

وكذاك

(٢)

وكذلك تابعة لشيء ماله من موضع فاحفظه غير مقند

وقال ابو حيان اصل الجملة ان لا يكون لها موضع من الاعراب وانما كان كذلك لأنها اذا كان لها موضع من الاعراب تقدرت بالمفرد لأن العرب انما هو المفرد والاصل في الجملة ان لا تكون مقدرة بالمفرد، والجل على قسمين قسم لا موضع له من الاعراب وقد حصرت في اثني عشر قسما .

الاول ان تقع الجملة ابتداء كلام لفظا ونية او نية لفظا نحو زيد قائم وقام زيد ورا كبا جاء زيد فان وقعت اول كلام لفظا لانية كان لها محل من الاعراب نحو ابوه قائم زيد .

الثاني ان تقع بعد ادوات الابتداء فيشمل ذلك الحروف المكفوفة نحو انما زيد قائم واذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيد قائم وهل وبلى ولكن .
والا واما وما النافية غير الحجازية وبينما وبيننا نحو هل زيد قائم وما زيد منطلق وقول الأفوه الا ودى ،

بينما الناس على عليائها اذ هو وا في هوة فيها فغاروا

وقال

فبينما نحن نرقبه أانا معاق فضة وزنا دراعى

الثالث ان تقع بعد ادوات التحضيض نحو هلا ضربت زيدا .

الرابع ان تقع بعد حروف الشرط غير العاملة نحو لولا زيد لأكرمك ولو جاء زيد أكرمك ولما جاء زيد أكرمك على مذهب سيبويه في ما فانه يذهب الى أنها حرف ، ومذهب الفارسي انها اسم ظرف فتكون الجملة عنده في موضع جرباضافة الظرف اليه ويقدرها بحين .

الخامس ان تقع جوابا لهذه الحروف الشرطية التي لا تعمل نحو المثل السابقة .

السادس ان تقع صلة لحرف او اسم نحو قام الذي وجهه حسن ونحو قول الشاعر .

يسر المرء ما ذهب اليالي وكانت ذهابين له ذهابا
السابع ان تقع اعتراضية نحو قوله تعالى (وانه لقسم لو تعلمون
عظيم) .

الثامن ان تقع تفسيرية نحو قولك اشترت اليه ان قم وكتبت اليه
• ان اضرب زيدا .

التاسع ان تقع تأكيد المالا محل له من الاعراب نحو قام زيد
قام زيد .

العاشر ان تقع جواب قسم نحو والله ما زيد قائما والله ليخرجن .
الحادي عشر ان تكون معطوفة على مالا محل له من الاعراب
١ . نحو جاء زيد ونخرج عمرو .

الثاني عشر الجملة الشرطية اذا حذف جوابها وتقدمها ما يدل عليه
نحو قول العرب انت ظالم ان فعلت ، التقدير ان فعلت فانت ظالم ، او تقدمها
ما يطلب ما يدل على جوابها نحو والله ان قام زيد ليقوم من عمرو ، فالقسم يطلب
ليقوم من ليقوم من دليل على جواب الشرط التقدير ان قام زيد يقم عمرو
١٥ (وقسم) له موضع من الاعراب وينحصر في انواع الاعراب .

فمنها ما هو في موضع رفع وهو ثمانية اقسام ستة باتفاق واثنان باختلاف .
الاول ان تقع خبر اللبتد أنحو زيد ابوه قائم .

الثاني ان تقع خبر اللانفي الجنس نحو لارثية قوم تجيء بخير .

الثالث ان تقع خبر ابعاد ان واخواتها نحو ان زيد اوجهه حسن .

الرابع ان تقع صفة لموصوف مرفوع نحو جاء في رجل يكتب
٢٠ غلامه .

الخامس ان تقع معطوفة على ما هو مرفوع نحو جاء في رجل عاقل
ويكتب خطا حسنا .

السادس ان تقع بدلا من مرفوع نحو انت تانيها تلم بتاني ديارنا

هذه

هذه الستة باتفاق واثنتان اللذان فيها الخلاف .

- الاول ان تكون في موضع الفاعل نحو يعجبني يقوم زيد .
والثاني ان تكون في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله نحو قوله تعالى
(واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض) والصحيح ان الجملة لا تقع موقع الفاعل
ولا المفعول الذي لم يسم فاعله الا ان اقترن بها ما يصيرها واياه في تقدير المفرد .
و منها ما هو في موضع نصب وهو ثلاثة عشر قسما عشرة باتفاق
وثلاثة باختلاف .

- الاول ان تقع خبر الكان واخواتها نحو كان زيد يخرج اخوه .
الثاني ان تقع في موضع المفعول الثاني ظننت واخواتها نحو ظننت
زيد ا يقوم اخوه .

- الثالث ان تقع في موضع المفعول الثالث لأعلبت واخواتها نحو
أعلبت زيدا عمرا ينطلق غلامه .

- الرابع ان تقع خبرا بعد ما الحجازية نحو ما زيد ابوه قائم .
الخامس ان تقع خبر اللاخت ما نحو لا رجل يصدق .
السادس ان تقع في موضع المفعول للقول الذي يحكى به نحو قال
زيد عمر ومنطلق ، فعمرو ، منطلق في موضع مفعول قال .

- السابع ان تقع في موضع المفعول للفعل المعلق نحو علمت ما زيد قائم
سألت أيهم افضل .

- الثامن ان تقع معطوفة على ما هو منصوب او موضعه نصب
نحو ظننت زيدا قائما ويخرج ابوه وظننت زيدا يقوم ويخرج .

- التاسع ان تقع في موضع الصفة لمنصوب نحو قتلت رجلا يشتم زيدا .
العاشر ان تقع في موضع الحال نحو قوله
وقد اعتدى والطير في وكناتها

- الحادي عشر ان تكون في موضع نصب على البدل نحو قواك عرفت

زيداً ابومن هو، على خلاف في هذا القسم الأخير نقولك ابومن هو في موضع نصب على البديل من زيد على تقدير مضاف أي عرفت قصة زيد ابومن هو.

الثاني عشر ان تقع مصدرية بمذ ومنذ نحو قولك ما رأيت مذكّله الله

ففي هذه الجملة خلاف . ذهب الجمهور الى انها لاموضع لامن الاعراب

وذهب السيراني الى انها في موضع نصب على الحال .

الثالث عشر ان تقع مستثنى بها نحو قام القوم الا زيداً، وقاموا

ليس خالداً ففيها خلاف .

ومنها ما هو في موضع جر وذلك ستة اقسام ثلاثة باتفاق وثلاثة

باختلاف فالتى باتفاق .

احدها ان تقع مضافاً اليها اسماء الزمان نحو جئتكم يوم زيد امير

١٠

وقال تعالى (يوم يقوم الناس لرب العالمين) .

الثاني ان تقع موضع الصفة نحو مررت برجل يكتب مصحفاً .

الثالث ان تقع معطوفة على مخفوض او ما موضعه خفض نحو مررت

برجل كاتب ويجيد الشعر ، ومررت برجل يكتب ويجيد .

والتي باختلاف .

١٥

احدها ان تقع بعد ذوى نحو قول العرب اذهب بذي تسلم ، وذهب

بعضهم الى انها في محل جر ، وذهب بعضهم الى انها لا محل لها من الاعراب .

الثاني ان تقع بعد آية بمعنى علامة نحو قول الشاعر

بآية قام ينطق كل شيء . وخان امانة الديك الغراب

ذهب بعضهم الى انها في موضع جر بالاضافة ، وذهب بعضهم الى انها

٢٠

لاموضع لها من الاعراب بل يقدر معها حرف يكون ذلك الحرف والجملة في

موضع جر .

الثالث ان تقع بعد حتى الابتدائية نحو قول امرئ القيس .

سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

ذهب

ذهب الجمهور الى ان هذه الجملة لا محل لها من الاعراب ، وذهب الزجاج وابن درستويه الى أنها في محل جربحتي .

ومنها ما هو في موضع جزم وذلك ثلاثة اقسام
احدها ان تقع بعد اداة شرط عامة ولم يظهر لها عمل نحو ان قام
زيد يقيم عمرو .

الثاني ان تقع جوابا للشرط العامل نحو ان يقيم زيد فعمر وقائم
وان يقيم زيد قام عمرو فهاتان الجملتان في محل جزم ولهذا يجوز العطف عليهما
بالجزم قال تعالى (من يضل الله فلا هادي له ويذرهم) .

الثالث ان تكون معطوفة على مجزوم او ما موضعه جزم نحو ان
قام زيد ويخرج عمرو واكر متهميا وقواه تعالى (فلا هادي له ويذرهم) فذلك اثنان
واربعون تساما بالمتفق عليه والمختلف فيه . انتهى .

وقال الشيخ سراج الدين الدمشوري في الجمل التي لها محل والتي لا محل لها .

وخذ جملا عشر او ستا فنصفها	لها موضع الاعراب جاء مبينا
فوصفية حالية خبرية	مضاف اليها واحك بالقول معلنا
كذلك في التعليق والشرط والجزاء	اذا عامل ياتي بلا عمل هنا
وفي الشرط قالوا لا محل لها كما	أنت صلة مبدوءة سرك الهنا
وفي الشرط لم يعمل كذا كجوابه	جواب يمين مثله فالتك العنا
مفسرة ايضا وحشوا كذا أنت	كذلك في التخصيص نلت به العنا
وجمعن في الدين اليتين	

خبرية حالية محكية بالقول ذات اضافة ومعلق

وجواب ذي جزم بقاء او اذا واتابع حكم التقدم اطلقوا

(فائدة) قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في (تعليقه على المقرب)

المفرد يستعمل في كلام النحاة باحد معان خمسة .

احدها المفرد الذي هو مقابل للجملة يذكر في خبر المبتدأ ونحو

- والثاني المفرد الذي هو قبالة المركب نحو بعلبك .
 والثالث المفرد الذي هو مقابل المضاف .
 والرابع المفرد الذي هو مقابل للثنى والمجموع .
 والخامس المفرد الذي هو في باب النداء وباب لا انتهى الجنس وهو
 . مقابل للمضاف والمشا به للمضاف .

ضابط

قال السخاوى في (شرح المفصل) ليس لنا جملة هي في اللفظ كلمة واحدة الا الظرف نحو مررت بالذى عندك او خلقك .

باب المعرب والمبنى

قاعدة

١٠

اصل الاعراب ان يكون بالحركات والاعراب بالحروف
 فرع عليها .

قال ابن يعيش وانما كان الاعراب بالحركات هو الاصل لوجهين .
 احدهما انا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات
 ١٥ اولى لانها اقل واخف وبها نصل الى الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف
 ما هو اثقل ولذلك كثرت في بابها اعني الحركات وقل غيرها مما اعرب به وقد
 غيرها بما ولم تقدر هي به .

والثاني انا لما افتقرنا الى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها وكانت
 الكلمة مركبة من الحروف وجب ان تكون العلامات غير الحروف لأن
 ٢٠ العلامة غير المعلم كالطراز في التوب فلذلك كانت الحركات هي الاصل، وقد
 خولف الدليل واعربوا بعض الكلم بالحروف لامر اقتضاه . انتهى .

وقال ابو البقاء في (الباب) الاصل في علامات الاعراب الحركات
 دون الحروف لثلاثة اوجه .

احدها

احدها ان الاعراب دال على معنى عارض في الكلمة فكانت علامته
حركة عارضة في الكلمة لما بينها من التناسب .

والثاني ان الحركة ايسر من الحرف وهي كافية في الدلالة على
الاعراب واذا حصل الغرض بالا خص لم يصر الى غيره .

- والثالث ان الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم
لها فلو جعل الحرف دليلا على الاعراب لأدى الى ان يدل الشيء الواحد على
معنيين وفي ذلك اشتراك والاصل أن يخص كل معنى بدليل .

قاعدة

الاصل في البناء السكون لثلاثة اوجه .

احدها انه اخف من الحركة فكان احق بالاصالة لخفته .

- الثاني ان البناء ضد الاعراب واصل الاعراب الحركات فأصل
البناء السكون .

والثالث ان البناء يكسب الكلمة ثقلا فناسب ذلك اصالة البناء على
السكون، واما البناء على الحركة فلا أحد اربعة اشياء .

- اما لأن له اصلا في التمكن كالنادى والظروف المقطوعة عن الاضافة
ولا رجل وخمسة عشر وهذا اقرب للبنيات الى العرب .

واما تفضيلا له على غيره كالماضي بنى على حركة تفضيلا على فعل الامر .

واما للهرب من التقاء الساكنين كأمين وكيف وحيث وامس .

واما لأن حركته ضرورية وهي الحروف الاحادية كالباء واللام

والواو والفاء لأنه لا يمكن النطق بالساكن اولا سواء كان في الاول لفظا

- او تقديرا كالكاف في نحو رأيتك لأنها وان كانت متصلة لفظا فهي منفصلة تقديرا

وحكما لأن ضمير المنصوب في حكم المنفصل واذا كانت متصلة لفظا فهي منفصلة حكما لزوم الابتداء

بالساكن حكما لو لم يحرك بخلاف الالف والواو في قاما وقاموا لأن ضمير التفاعل

ليس في حكم المنفصل فلا يلزم منه الابتداء بالساكن حكما ذكر ذلك في (السيط) .

قاعدة

قال ابن النحاس في (التعليقة) كل كلمة على حرف واحد مبنية بحجب ان تبنى على حركة تقوية لها وينبغي ان تكون الحركة فتحة طلبا للتخفيف فان سكن منها شيء كالياء في غلامى فطلبنا لمزيد التخفيف .

(فائدة) قال ابن النحاس في التعليقة في علل البناء خلاف فذهب ابن السراج وابي علي ومن تبعه ان علل البناء منحصرة في شبه الحرف او تضمن معناه وعد الزمخشري والجزولي وابن معط وابن الحاجب وجماعة آخرون علل البناء خمسة، هذان والوقوف موقع المبنى، ومناسبة المبنى، والاضافة الى المبنى، وزاد ابن عصفور سادسة وهي الخروج عن النظائر كاي في ايهم اشد ووجه خروجها عن نظائرها حذف صدر صلتها من غير طول .

قال ابن النحاس وينبغي على هذا التعداد ان يضاف اليهن سابعة وهي تنزل الكلمة منزلة الصدر من الحجز كجعل في بعلبك وخمسة خمسة في عشر، وعلل بعضهم بناء الافعال بانها لا تعقد ولا تتركب على الاصح والاعراب انما يستحق بعد العقد والتركيب فتكون هذه علة اخرى مضافة الى ما عددها من العلل فتكون تامة وقد علل بهذه العلة بناء حروف الهجاء با. تا. ثا واسماء العدد في قولهم واحد، اثنان، ثلاثة، اربعة. وكذا كل ما لم يعقد ولم يركب، وجعل ابن عصفور علة بناء المنادى واسماء الافعال واحدة وهي وقوعها موقع الفعل، وفرق الزمخشري بفعل علة بناء اسماء الافعال هذه وجعل علة المنادى وقوعه موقع ما شبه ما لا يمكن له وهو انه يقول ان المنادى واقع موقع كاف ادعوك وكاف ادعوك اشبهت كاف ذاك والنجاء لك لاشتراكهما في الخطاب فتكون تاسعة، وكذلك جعل ابن عصفور الاضافة الى مبنى مطلقا علة واحدة والزمخشري عبر عنها بان قال او اضافته

يعني الى ما لا يمكن له مناقشه ابن عمرو وقال يرد عليه يومئذ فانه مضاف اليه الى ما اشبه ما لا يمكن له فيحتاج ان يقول الزمخشري الى ما لا يمكن له كالمضاف الى الفعل او الى ما اشبه ما لا يمكن له كالمضاف الى اذ نحو

يومئذ وما اشبهه فتكون عاشرة ويضاف اليه حادية عشر وهي ركيب العرب مع الحرف نحو لا رجل والفعل المؤكد بالتونين على احد التعليين في كل واحد منها ، وهذه العلل كلها واجبة الا الاضافة الى المبنى فانها مجوزة ، انتهى .

تنبیه

- حصر ابن مالك علل البناء في شبه الحرف ، وتعقبه ابو حيان بان الناس ذكر والبناء اسبا باغيره .
- واجيب بانه لم ينفرد به فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيويه وقوله ابن القواس عن ابي علي الفارسي وغيره . وقال صاحب (البسيط) يختلف النحاة في علل البناء فذهب ابو الفتح الى انها شبه الحرف فقط ، انتهى .
- ورأيت انا في (الخصائص) لابي الفتح وعبارته انما سبب بناء الاسم مشابته للحرف لا غير ، ورأيت ايضا في (الاصول) لابن السراج وفي (التعليقين) لابي البقاء وفي (الجمل) للزجاجي وذكر بعض شراحه انه مذهب الخذاق من النحويين .

ضابط

- قال ابن الدهان في (الغرة) المركب من المبنيات سبعة اقسام .
- ١٥ الاول اسم بني مع اسم نحو خمسة عشر ونحوه .
- الثاني اسم بني مع صوت نحو سيويه .
- الثالث فعل بني مع اسم نحو حبذا .
- الرابع حرف بني مع اسم نحو لا رجل .
- الخامس حرف بني مع فعل نحو هلم .
- ٢٠ السادس صوت بني مع صوت نحو حي هلا .
- السابع حرف بني مع حرف نحو هلا . ولم يذكره ابن السراج في اقسامه وزاد قوم قسما آخر قالا و افعل بني مع حرف نحو تضر بن ويضر بن وهذا يستغنى عنه بهلم وقسمه .

ضابط

قال الشيخ علم الدين السخاوى فى (تنوير الدىاجى) ليس فى العربية مبنى تدخل عليه اللام الا رجوع الى الاعراب كما مس اذا عرف باللام صار معربا الا المبنى فى حال التنكير فان اللام اذا دخلته لا تمكثه لأنه قد اصابه البناء فى الحال التى توجب التخفيف والتمكن وهى حال التنكير فاذا دخلته اللام لم تمكثه ولم يعرف نحو خمسة عشر واخوته فانه مبنى فاذا دخلته اللام بقى معها على بناءه .

ضابط

قال ابن الدهان فى (القرة) ليس فى الحروف ما هو مبنى على الضم ١٠ غير منذ والافعال ليس فيها ذلك واما ضربوا فالضمة عارضة للواو والعارض لا اعتداد به كما (١) تقول فى حركة التقاء الساكنين ولهذا لم يرد المحذوف فى لم يقم الآن ومثل ذلك مذهبى من ضم وجماعة يعتدون به بناء منهم الربعى (٢) وقد بنى حرف آخر على الضم وهو رب فى لغة قوم وجعل بعضهم من اقته من هذا القسم .

قاعد ة

١٥

النصب اخو الجر ولذا حمل عليه فى بابى المثنى والجمع دون المرفوع قال ابن بابشاذ فى (شرح المحتسب) وانما كان اخاه لأنه يوافق فى كناية الاضمار نحو رأيتك ومررت بك ورأيتك ومررت به وهما جميعا من حركات الفضلات اعنى النصب والجر، والرفع من حركات العمد .

٢٠ (فائدة) قال السخاوى فى (شرح المفصل) معنى قولهم الجمع على حد الشنية ان هذا الجمع لا يكون الا لما يجوز تنكير معرفته وتعريف نكرته كالثنية فكما ان الثنية لا تكون الا كذلك فهذا الجمع على حد المحدود لها ويسمى جمع السلامة وجمع الصحة لسلامة بناء الواحد فيه وصحته ويسمى الجمع

(١) فى الاصل - لا (٢) بهامش - الزبيرى .

على هجائين لأنه مرة بالواو مرة بالياء .

قال وقد عد بعض النحاة لهذه الواو ثمانية معان فقال هي علامة

الجمع والسلامة والعقل والعلمية والقلة والرفع وحرف الاعراب والتذكير .

(فائدة) قال ابن يعيش ذهب قوم الى ان الاسماء الستة انما اعربت

بالحروف توطئة لاعراب التثنية والجمع بالحروف وذلك انهم لما التزموا (١) .

اعراب التثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردة بالحروف حتى لا يستوحش

من الاعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف ، قال ونظير التوطئة هنا قول

ابي اسحاق ان اللام الاولى في نحو قولهم والله لن زرتي لا كرمك انما دخلت

زائدة مؤطئة مؤذنة باللام الثانية (والثانية) هي جواب القسم ومعتمده .

(فائدة - ٢) قال ابن النحاس في (التعليقة) المضمرة الذي هو مضاف

اليه كلا وكلتا ثلاثة الفاظ ، كما ، وهما ، ونا .

قاعد ة - ٣

قال في (البسيط) لا يمكن اجتماع اعرابين في آخر كلمة ولهذا احكيت

الحمل المسمى بها ولم تعرب ولأنها لو اعربت لم تنحل اما ان تعرب الاول

او الثاني او مجموعهما لاجازة تخصيص الاول بالاعراب لأنه كالجاء من الكلمة

ولأدائه الى وقوع الاعراب وسطا ، ولا حائز تخصيص الثاني لأن الاول يشاركه

في التركيب والاعراب قبل النقل فتخصيصه بعد النقل بالثاني ترجيح بلا مرجع

ولاجازة اعرابها معا لأن الاعراب يقع في الآخر ولا يمكن اشتراكها في شيء

يقع الاعراب عليه كانه المفردات فلذلك تعذر اعرابها .

ضابط

قال ابن فلاح في (المعنى) لا يوجد في الاسماء المعربة اسم آخره

واو قبلها ضمة لأنهم ارادوا تخصيص الفعل بشيء لا يوجد في الاسم كما خصوا

الاسم بشيء لا يوجد في الفعل ولأنه لو كان لأدى الى اجتماع ما يستثقل في النسبة

والإضافة فلذلك رفض ، واما السمنند وقاسم اعجمي واما هو فبني واما الاسماء

السة قالوا وفيها بمنزلة الحركة .

(قائدة) في تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق ابن جني المراد بالنقل في حروف العلة الضعف لا ضد الخفة فلما كانت هذه الحروف ضعيفة استثقلوا تحريكها ويدل على ان المراد بالنقل هذا ان الالف اخف الحروف وهي لا تتحرك ابدا .

ضابط

- قال ابن هشام في تذكرة حذو نون الرفع على ثلاثة اقسام .
واجب ، وذلك بعد الجزم والناصب .
وجائز ، وذلك قبل لفظ (ني) اي قبل نون الوقاية فالخاصل انها تحذف با طراد بعد الجزم والناصب وقبل (ني) لكن الاول واجب وهذا جائز يجوز معه الاثبات وهو الاصل ولك فيه الفك اهل الاصل والادغام تخفيفا .
ونادر ، لا يقع الا في ضرورة او شذوذ وذلك في ماعداء هذين نحو لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقوله .
ايست اسرى وتبيى تدلكن وجهك بالعنبر والمسك الذكي
ومعتمد الاول عندي اقترانه بتدخلوا وتحابوا فنوسب بينهما مع تشبيه لاني اللفظ بالناحية ، انتهى .

باب المنصرف وغير المنصرف

- واصطلاح الكوفيين المجرى وغير المجرى قاله في (البسيط) قال والعلل المانعة من الصرف تسع وانما انحصرت فيها لأن النحاة سبوا الاشياء التي يصير الاسم بها فرعا فوجدوها تسعا ويجمعها قوله .

- اذا اثنان من تسع الما بلفظة فدع صرفها وهي الزيادة والصفة
وجمع وتأنيث وعدل وعجمة واشباه فعل واختصار ومعرفة
وقال ابن خروف في (شرح الجمل) انشد الاستاذ ابو بكر ابن طاهر في العلل المانعة من الصرف .

- هو انصرف الاسم عشرتها كلها
بجمع وتعريف وعدل وبجمة
وما زيد في عدة وعمران فاتبه
وقال الامام ابو القاسم الشاطبي صاحب (الشاطبية) رحمه الله
دعوا صرف جمع ليس بالقرء اشكلا
وذو الف التانيث والعدل عدة
وذو العدل والتركيب الخف والذي
وما الف مع نون اخر اه زيدا
ملخصة ان كنت في العلم تحرص
ووصف وتانيث ووزن يخص
وعاشرها التركيب هذا ملخص

وقال بعضهم

- اجمع وزن عادلا انت بمعرفة
ركب وزد بجمة فالوصف قد كلا
وقال آخر

- عدل ووصف وتانيث ومعرفة
والنون زائدة من قبلها الف
ووزن فعل وهذا القول قريب
وقلت من خط الامام ابي حيان قال انشدنا شيخنا الامام بهاء الدين
ابن احساس في مواعيد الصرف لنفسه .

- وزن المركب بجمة تعريفها
عدل ووصف بالجمع زدنا نيتا
وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في ذلك .

- مواعيد الصرف وزن الفعل تتبعه
نون تلت الفازيدا ومعرفة
اي وجمعه وقال (ايضا - ١) .

- اذا رمت احصاء المواعيد للصرف
وجمع وتركيب وتانيث صيغة
فعدل وتعريف مع الوزن والوصف
وزائدتي فعلا والمجمة الصرف

وقال ايضا

- مواعيد صرف الاسم تسع فيها كلها
منظمة ان كنت في العلم ترغب

هي (١) العدل والتانيث والوصف بحمة وزائد تافعلان جمع مركب
وثانها التعريف والوزن تاسع وزادسواها باحث يتطلب

قاعدة

الاصل في الاسماء الصرف ولذا لم يمنع السبب الواحد اتفاقا مالم يعتضد
بأخر يجذبه عن الاصل الى الفرعية .

قال في (البسيط) ونظيره في الشرعيات ان الاصل براءة الذمة
فلا يقوى الشاهد على شغل الذمة مالم يعتضد بأخر ومن مروع ذلك انه يكفي
في عوده الى الاصل ادنى شبهة لأنه على وفق الدليل ولذا صرف اربع من قولك
مردت بنسوة اربع مع ان فيه الوصف والوزن اعتبارا لاصل وضعه وهو العدد .
وقال ابن اياز اصل الاسماء الصرف لعتين .

احداها ان اصلها الاعراب فينبغي ان تستوفي انواعه .
والثانية ان امتناع الصرف لا يحصل الا بسبب زائد والصرف
يحصل بغير سبب زائد وما حصل بغير سبب زائد اصل لما حصل بسبب زائد .
فان قيل لم لم تكن العلة الواحدة مابعة من الصرف ؟ (قيل) لوجوه .

احدها ان الاصل في الاسماء ان تكون منصرفة فليس للعلة الواحدة
من القوة ما يجذبه عن الاصل وشبهوا ذلك براءة الذمة فانها لما كانت هي الاصل
لم تصر مشغلة الا بشهادة عدلين وذلك لأن الاصول تراعى ويحافظ عليها .
اثناني ان الاسماء التي تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة ولوراعينا
الوجه الواحد وجعلنا له اثرا كان اكثر الاسماء غير منصرف وحينئذ تكثر
مخالفة الاصل .

الثالث ان الفعل فرع عن الاسم في الاعراب فلا ينبغي ان يجذب
الاصل الى حيز الفرع الا بسبب قوى .

(فائدة) قال ابن مكتوم (في تذكرة) انشدا بن خالويه في (كتاب ليس) .

فما خليت الا الثلاثة والثني ولا قيلت الا قريبا مقالها

وهو حجة لأنه ادخل تاء التانيث على ثلاث العدول وهو غريب .
(فائدة) قال في (البسيط) باب فعلان فعلى كسكران وسكرى
وغضبان وغضبي وعطشان وعطشي إنما يعرف بالسباع دون القياس، وقال
ابن مالك رحمه الله .

اجز فعلى لعلانا اذا استثنيت جيلانا
ودخنا تا ويخنا تا وسيفا تا وصهيا تا
وصوجا تا وعلا تا وتشواتا ومصا تا
وموتا تا وندما تا واتبعهن نصرانا

ضابط

في (شرح المفصل للاندلسي) قال الخوارزمي العدل على أربعة أوجه عدل ١٠
في الأعداد بموحاد ومثنى وثلاث، وعدل في الأعلام نحو عمر والقياس عامر
وعدل من اللام نحو مهر وعدل من اللام حكما نحو آخر وهذا لأن آخر في
الأصل الفعل التفضيل وهو ضد أول ورجل آخر معناه أشد تأخر في الذكر
هذا أصله ثم أجرى مجرى غيره ومن شأن الفعل التفضيل أن يعتقب عليه أحد
الثلاثة وهنا لا مدخل لمن لأن الفعل من متى اقترن به من لم يجوز تصرفه وهنا ١٥
قد صرف فلم أنه غير مقترن بمن وأخر لا يضاف فلا يقال هن آخر النساء فتعين
أن يكون معرقا باللام وهو غير معرف لفظا بل منكر لفظا ومعرف معنى
وحكما منزل منزلة اسم بمن وإنما ألزم حذف من لأنه أجرى مجرى غير وإنما
وجب تصرفه لأنه غير مضاف وإنما حذف اللام لكونه معلوما .

قاعدة (١)

٢٠

قال في (البسيط) لا عبرة باتفاق الألفاظ ولا باتفاق الأوزان .
أما الأول فاصحاح ويعقوب وموسى أسماء الأنبياء غير منصرفة
واصحاح مصدر اصبح الضرع اذا ذهب لبنه ويعقوب لذكر الحجل وموسى

لا يخلق به مصروفة ومن قال انما سمي يعقوب لأنه نرج من بطن امه آخذ بعقب عيص فهو من موافقة اللفظ وليس بمشتق لأن الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وكذلك ابليس لا ينصرف للعرفة والعجمة ومن زعم انه مشتق من ابليس اذا يش قد غلط لأن الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وانما هو من اتفاق الالفاظ .

واما الثاني فان جالوت وطالوت وقارون غير منصرفة وجاموس وطاوس وراقود مصروفة لكونها نكرات ولا عبرة باتفاق الوزن .

ضابط

ما لا ينصرف ضربان . ضرب لا ينصرف في نكرة ولا معرفة . وضرب لا ينصرف في المعرفة فاذا تنكر انصرف ، وقد نظم ذلك الشيخ علم الدين السخاوي قال .

مساجد مع حبل وحمراء بعدها وسكرات يتلوه احاد واحمر
فذي ست لم تنصرف كيف ما انت سواء اذا ما عرفت او تنكر
وعثمان ابراهيم طلحة زينب ومع عمر قل حضر موت يسطر
واحمد فاعدد سبعة جاء صرفها اذا تنكرت والباب في ذلك يحصر

قاعدة

الاعجمي اذا دخلته الالف واللام التحق بالعربي فلو سمي رجل يهود صرف على كل حال ادا قلنا انه اعجمي ياءه من نفس الكلمة وان قلنا ان ياءه زائدة كيقوم لم ينصرف في المعرفة لأنه على وزن يقوم .

قاعدة

قال ابن جني في (الخاطريات) التعريف يثبت التانيث والعجمة والتركيب، والتنكير يسقط حكم ذلك ومن قوة حكم التعريف في منعه الصرف انك تعتمد معه العجمة والتانيث والتركيب ولا تعتمد واحدا من ذلك مع عدم التعريف وان اجتمع فيه سببان أحدهما ما ذكرنا ألا ترى انك تصرف

اربعا وان كان فيه الوزن والتانيث وباذنجانا وان كان فيه التركيب والعجمة وحضر موت اسم امرأة اذا نكر وان كان فيه التركيب والتانيث ولا تصرف شيئا من ذلك معرفة فهذا يدل على قوة الاعتداد بالتعريف وانه سبب اقوى من التانيث والعجمة والتركيب .

ضابط

يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف للضرورة لأنه يردده الى اصله وهو الصرف او يستفيد بذلك زيادة حرف في الوزن .

قال في (البسيط) ويستثنى ما في آخره الف التانيث المقصورة نحو حبلى ودنيا وسكرى فانه لا يجوز له صرفه اذ لا يستفيد به فائدة لأن التنوين يحذف الالف فيؤدى الى الاتيان بحرف ساكن وحذف حرف ساكن، ويستثنى ١٠ ايضا افعل منك عند الكوفيين ف نهى لا يجوزون صرفه لملازمته منك الدالة على المقاضاة فصار لذلك بمنزلة المضاف ، ومذهب البصريين جواز صرفه لاستفادة زيادة حرف ووجود من لا يمنع من تنوينه كالم يمنع من تنوين خيرا منه وشرها منه وهما بوزن افعل في التقدير .

وقال ابن يعيش جميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لاتمام ١٥ القافية واقامة وزنها بزيادة التنوين وهو من احسن الضرورات لأنه ردا الى الاصل ولا خلاف في ذلك الا ما كان في آخره الف التانيث المقصورة فانه لا يجوز للضرورة صرفه لأنه لا يتنفع بصرفه لأنه لا يسد ثلمة في البيت من الشعر وذلك انك اذا نونت مثل حبلى وسكرى حذفت الف التانيث لسكونها وسكون التنوين بعدها فلم يحصل بذلك انتفاع لأنك زدت التنوين وحذفت الالف ٢٠ فارتفعت الاكسر قياس ولم تحظ بفائدة .

وقال ابن هشام في (تذكرته) قال ابن عصفور كالمستدرك على النحاة انه يستثنى من قولنا ما لا ينصرف اذا اضطر الى تنوينه صرف - ما فيه الف التانيث المقصورة وتوجيهه انه لا يجوز في الضرورة صرفه بوجه لأنك لو فعلته

لم تعمل اكثر من ان تحذف حرفا وتضع آخر مكانه ولا ضرورة بك الى ذلك .
قال ابن هشام وكنت اقول لا يحتاج النحاة الى استثناء هذا لأن

ما فيه الف التانيث المقصورة لم يضطر الى تنوينه على ما قال وكلامنا فيها يضطر
الى تنوينه ثم حكى لي عن ابن الصائغ انه رد عليه فيما له على (المقرب) استثناء هذا
وانه افسد تعليقه وقال سلمنا انه لا فائدة في ازالة حرف ووضع حرف لكن
ثم امر آخر وهو ان هذا الحرف الذي وضعنا موضع الالف حرف صحيح قابل
للحركة فاذا حرك بان يكسر لا لتقاء الساكنين حصل به ما لم يكن قبل وهذا
احسن جدا .

(فائدة) في (تذكرة) الساج بن مكتوم قال في (المستوفى)
١٠ لا تكاد الشنية توجد الا في اللغة العربية .

باب النكرة والمعرفة قاعدة

الاصل في الاسماء التنكير والتعريف فرع عن التنكير .
قال ابن يعيش في (شرح المفصل) اصل الاسماء ان تكون نكرات
ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار الى وضع لنقلها عن الاصل .
وقال صاحب (البسيط) النكرة سابقة على المعرفة لاربعة اوجه .
احدها ان مسمى النكرة اسبق في الذهن من مسمى المعرفة بدليل
طريان التعريف على التنكير .

والثاني ان التعريف يحتاج الى قرينة من تعريف وضع أو آلة بخلاف
٢٠ النكرة ولذلك كان التعريف فرعا على التنكير .

الثالث ان نطق شيء ومعلوم يقع على المعرفة والنكرة فاندراج
المعرفة تحت عمومها دليل على اصالها كاصالة العام بالنسبة الى الخاص فان
الاسان مندرج تحت الحيوان لكونه نوعا منه والجنس اصل لأنواعه .

الرابع ان فائدة التعريف تعيين المسمى عند الاخبار للسامع والاخبار يتوقف على التركيب فيكون تعيين المسمى عند التركيب، وقبل التركيب لاخبار فلا تعريف قبل التركيب .

قال ومع ان النكرة الاصل فانها اذا اجتمعت مع معرفة غلبت المعرفة كقولك هذا رجل وزيد ضاحك فينصب على الحال ولا يرفع على الصفة . لأن الحال قد جاءت من النكرة دون وصف المعرفة بالنكرة، ونظيره تغليب اعرف العرفين على الأخرى كقولك انا وانت قتما وانت وزيد قتما . وقال في باب ما لا ينصرف التعريف فرع التنكير لأنه مسبق بالتنكير ودليل (على - ١) سبق التنكير من ثلاثة اوجه .

احدها ان النكرة اعم والعام قبل الخاص لأن الخاص يتميز عن العام .
بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة .

والثاني ان لفظة شيء تعم الموجودات فاذا أريد بعضها خصص بالوصف او ما قام مقامه والموصوف سابق على الوصف .

والثالث ان التعريف يحتاج الى علامة لفظية أو وضعية .

وقال ابن هشام في (تذكرته) يدل على ان الاصل في الاسماء التنكير .
ان التعريف علة (٢) منع الصرف وعلى الباب كلها فرعية وانه لا يجوز في رأيت البكر ان ينقل على من قال (علمنا اخواننا بنو عجل) حملا على رأيت بكر او انما يحمل على الاصل .

(فائده) قال في (البسيط) علامات النكرة دخول لام التعريف عليها

نحو رجل والرجل، ودخول رب نحو رب رجل وتختص بالدخول على غيرك .
ومتلك وشبهك من دون اللام، والتثوين في اسماء الافعال وفي الاعلام فيما لا ينصرف نحو صه ومه و ابراهيم، والجواب في كيف كقولك كيف زيد فيقال صالح فانه انما عرف تنكيرها بالجواب كما عرف ان متى ظرف زمان وابن

ظرف مكان بالجواب، ودخول من الفيدة الاستغراق، نحو ما جاء في من رجل وما يزيد من درهم. ودخول كم نحو كم رجل جاء في، ودخول لا التي تعمل عمل ان أو التي تعمل عمل ليس عليها اسما وخبرا، وصلاحية نصبها على الحال والتمييز .

ضابط

قال في (البسيط) المعارف سبعة انواع ، المضمرات ، والاعلام ، واسماء الاشارة، والموصولات، وما عرف باللام، وما اضيف الى واحد من هذه الخمسة. والنكرة المتعرفة بقصد النداء، وزاد قوم امثلة التأكيدا يجمعون واجمع وجمعاء وجمع وقالوا انها صيغ مرتجلة وضعت لتأكيد المعارف لخلوها عن القرائن الدالة على التعريف من خارج وتقدير المعارف الخارجى بعيد، قال ١٠ ويؤكد هذا القول ان اجمعين لم يتنكر بجمعه ولو كان جمع اجمع لتنكر كما يتنكر العلم عند الجمع فدل على انه صيغة مرتجلة لتأكيد الجمع المعارف .

قال وعلى هذا القول فتكون انواع المعارف ثمانية وانما انحصرت فيها لأن اللفظ اما ان يدل على التعريف بنفسه او بقرينة زائدة عليه، والدال بنفسه اما ان يكون بالنظر الى مسماه وهو العلم او بالنظر الى تبعيته لتقوية المعرفة قبله وهي هذه الالفاظ الدالة على التأكيد، والدال بقرينة زائدة اما ان تكون متقدمة أو متأخرة، والمتقدمة اما ان تكون متصلة أو منفصلة، فالمتصلة لام التعريف، والمنفصلة اما ان تعرف بالقصد وهي حروف النداء أو بغيره وهي القرائن المعرفة بالضائر والمتأخرة اما ان تكون متصلة أو منفصلة فالمتصلة ١٥ الاضافة والمنفصلة اما ان تكون حنسا وهو صفة . اسم الاشارة أو جملة وهي صلة الموصولات فانها تعرف بها واللام في الذي والتي لتحسين اللفظ لا للتعريف بدليل ان بقية الموصولات معارف وهي عارية عن اللام وانما تعرف بالصلة لأن الذي توصل به الى وصف المعارف بالجل والصفة لا بد من كونها معلومة للمخاطب قياسا على سائر الصفات .

(قاعدة) قال ابن الدهان في (الثرة) الاسماء تنقسم الى ثلاثة اقسام
مظهر، ومضمر، ومبهم، والبيهات هي اسماء الاشارة والموصولات .
وقال قوم الاسماء تنقسم الى مظهر و مضمر ولا مظهر ولا مضمر .

باب المضمر

قاعدة

قال ابن يعيش اصل المضمرات ان تكون على صيغة واحدة في الرفع
والنصب والجركا كانت الاسماء الظاهرة على صيغة واحدة والاعراب في آخرها
بين احوالها وكما كانت الاسماء المبهمة المبنية على صيغة واحدة وعواملها تدل
على اعرابها ومواضعها .

قاعدة

قال ابن يعيش اصل الضمير المنفصل لرفع لأن أول احواله الابتداء
وعامل الابتداء ليس بلفظ فإذا اضم فلا بد أن يكون ضميره منفصلا
والمنصوب والمجرور عاملان لا يكون الاقظا إذا اضم اتصاله بمصار الرفع
مختصا بالاقصا .

قاعدة

قال ابن يعيش الضمير المجرور والمنصوب من واد واحد فلذا حمل عليه
في التأكيد بالرفع المنفصل تقول مررت بك انت كما تقول رأيتك انت .

ضابط

المواضع التي يعود الضمير فيها على متاخر لفظا ورتبة مبعة .
احدها ان يكون الضمير مرفوعا بنعم وبئس وبأيا (١) ويفسره ٢٠
التمييز نحو نعم وجلال زيد .

الثاني ان يكون مرفوعا بأول المتأخر عين المعمل ثانيها كقوله

جفوني ولم اجف الا خلاه اتني

الثالث ان يكون مخبرا منه فيفسره خبره نحو (ان هي الاحياء تنسا الدنيا) قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه وأصله ان الحياة الاحياء تنسا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها ويبينها . قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه .

• الرابع ضمير الشأن والقصة نحو (قل هو الله احد) (فاذا هي شاة ابصار الذين كفروا) .

الخامس ان يجرب رب ويفسره التميز نحو ربه رجلا .

السادس ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا .

السابع ان يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر

١٠ كضرب غلامه زيدا .

قاعد ة

لا يجوز أن يكرن الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيء واحد في فعل من الافعال الا في ظننت واخواتها وفي فقدت وعدمت قاله البهاء ابن النحاس في تعليقه على (المقرب) .

باب العلم

١٥

ضابط

قال في (البسيط) العلم المنقول ينحصر في ثلاثة عشر نوعا قال ولادليل

على حصره سوى اسفراء كلام العرب، المنقول عن المركب كتابط شراوشاب

قرناها، او عن الجمع نحو كلاب وانمار، وعن التثنية نحو طبيان، وعن مصدر

٢٠ كعمير وسهيل وزهير وحريث، وعن منسوب كربي وصيفي، وعن اسم عين

كثور واسد لحيوانين وجعفر لهر وعمر واواحد عمورا لاسنان فانه تقل من

حقيقة عامة الى حقيقة خاصة، وعن اسم معنى كزيد واياس مصدرى زاد وآسى

اياسا اعطى وليس هو مصدر ايس مقلوب يش لأن مصدر المقلوب يأتي على

الأصل

الاصل ، وعن اسم فاعل كمالك وحارث وحاتم وفاطمة وعائشة ، وعن اسم مفعول كسود ومظفر ، وعن صوت كببه وعن الفعل الماضي كشعر وبذر وعثر وخضم ولاخامس لها على هذا الوزن وكعسب وعن المضارع كيزيد ويشكر ويعمر وتغلب ، وعن الامر وقد جاء عنهم في موضعين .

- احدهما يسمى بفعل الامر من غير فاعل في قولهم اصمت لواد بعينه .
والثاني مع الفاعل في قولهم ، اطرقا لموضع معين ، قلت وينبئ ان يزاد المنقول من صفة مشبهة تكديج وخديجة وشيخ وعفيف ، ومن افعل التفضيل كاحمد فانه اولى من نقله من المضارع .

قاعدة

- قال الشلوبين الاعلام يكثر الشذوذ فيها لكثرة استعمالها والشيء .
اذا كثر استعماله غير وه .

قاعدة

- الاعلام لاتفيد معنى لأنها تقع على الشيء ومخالفه وتوعا واحدا نحو زيد فانه يقع على الاسود كما يقع على الابيض وعلى التقصير كما يقع على الطويل وليست اسماء الاجناس كذلك لأنها مفيدة ألا ترى ان رجلا يفيد صفة مخصوصة ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيد اوزيد يصلح ان يكون علما على الرجل والمرأة ولذلك قال النحويون العلم ما يجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة فانه يجوز ان تنقل اسم ولدك اوعبدك من خالد الى جعفر ومن بكر الى محمد ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة وليس كذلك اسم الجنس فانك لو سميت الرجل فرسا او الفرس جملا كان تغيير اللغة ، ذكر ذلك ابن يعيش في (شرح المفصل) .
وفي (البسيط) يطلق لفظ العلم على الشيء وضده كاطلاق زيد على الاسود والابيض ويجوز نقله من لفظ الى لفظ كنقل اسم ولدك من جعفر الى محمد لكونه لم يوضع لمعنى في المسمي . بدليل تسمية القبيح بحسن والجلبان باسد والاسود بكافور بخلاف اسماء الاجناس فانها وضعت لمعنى عام فيلزم من نقلها تغيير

اللغة كمنقل رجل الى فرس او جعل بخلاف نقل العلم .

قاعدة

قال ابن جنى في (الخصائص) ثم ابن عيش تعليق الاعلام على المعاني اقل من تعليقها على الاعيان وذلك لأن الغرض منها التعريف والاعيان اقدم في التعريف من المعاني وذلك لأن الاعيان يتناولها لظهورها له وليس كذلك المعاني لأنها تثبت بالنظر والاستدلال وقرئ بين علم الضرورة بالمشاهدة وبين علم الاستدلال .

(فائدة) في (تذكرة ابن الصائغ) قال قلت من مجموع بخط ابن الرماح قد ورد العلم جنسا معرفا باللام التي لتعريف الجنس وذلك بعد نعم وبئس فتقول نعم العرعر بن الخطاب وبئس الجحاج بن يوسف لأن نعم لا تدخل الاعلى جنس معرف ، وقد يجعل العلم جنسا منكرا وذلك بعد لانحو (لاهيم القيلة للطي) ولا بصره لكم ولا بصر ولا ابا حسن لها .

باب الاشارة

قال ابن هشام في (تذكرته) من اسماء الاشارة ما لا يستعمل الا بها أو بالكاف وهو (تي) .

ومنها ما لا يستعمل بشيء منها وهو ثم .

ومنها ما لا يستعمل بالكاف وهو ذى . قال احمد بن يحيى لا يقال ذيك ولا اعلم منها ما يستعمل بالكاف ويمتنع من هاهنا قسم ساقط والباقي يستعمل تارة بهذا وتارة بهذا بحسب ما يرد من المعنى .

باب الموصول

(فائدة) قال ابن عيش أكثر النحويين سمي صلة الموصول صلة وسيبويه يسميها حشوا أي أنها ليست اصلا وانما هي زيادة يتم بها الاسم وتوضح معناه وقال الاندلسي الصلة تقال بالاشتراك عندهم على ثلاثة اشياء ، صلة الموصول ، وهذا

وهذا الحرف صلة اى زائد ، وحرف الجر صلة بمعنى وصلة كقولك مررت بزيد
فالباء صلة اى وصلة .

(فائدة) ذهب قوم الى ان تعريف الموصولات بالالف واللام
ظاهرة في الذى والى وتثنيهما وجمعهما وبنوية في من وما ونحوهما والصحيح
ان تعريف الجميع بالصلة، ونظير ذلك المنادى نحو يا رجل قيل يعرف بالخطاب ه
وقيل باللام المحذوفة وكان يا انيبت منها قال الابدى في (شرح الجزولية)
وهو الصحيح ألا ترى انك تقول انت رجل قائم ولا تعرف رجل بالخطاب
فكان يا رجل في الاصل يجتلب له ال التى للحضور ثم اختصرت ولذا الزمت
يا ولم تحذف التلايتوا الى الحذف ولأنها صارت عوضا . انتهى .

ضابط

١٠

قال ابن الصباغ في (شرح الالفية) تلخيص القول في حذف العائد
ان يقال اما ان يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا ، ان كان مرفوعا
فاما ان يكون مبتدأ او غيره ، ان كان غير مبتدأ لم يجز الحذف ، وان كان مبتدأ
فاما ان يعطف عليه او يعطف على غيره واما لا ، في الاول لا تحذف والثاني
اما ان يصلح ما بعده للصلة اولا ، في الاول لا حذف والثاني اما ان يقع صدرا ه
واما لا ، بان تسبقه لولا او ما في الثاني لا حذف ، والاول اما ان تطول الصلة اولا ،
الثاني يجوز في اى لا في غيرها والاول يجوز مطلقا ، وان كان منصوبا فاما بفعل
او وصف واما بغيرها ان كان (١) بغيرها لم يجز الحذف وان كان بها فاما متصل
ومنفصل المنفصل لا يحذف ، والمتصل اما ان يكون في الصلة ضمير غيره اولا
ان كان ضمير غيره لم يحذف ، والا فان كان من باب كان لم يحذف ، والاحذف ه
وان كان مجرورا فاما باسم او بحرف ان كان باسم فاما وصف او غيره ان كان غير
وصف لم يحذف ، وان كان وصفا فاما عامل اولا ان لم يكن عاملا فلا حذف ، والاجاز
الحذف ، وان كان بحرف فاما ان يكون الموصول مجرورا اولا ، ان لم يكن
فلا حذف ، وان كان فاما بحرف او غيره ان كان بغيره فلا حذف ، وان كان بحرف

(١) ي - ان كان ضميرا والا فان كان ولا بغيرها .

قاما ان يماثل جار الضمير لفظا ومعنى وعاملا اولاً، ان لم يماثله لا يحذف، وان
ماثله في ذلك كله جاز الحذف. انتهى وكتب بعض الفضلاء الى الشيخ
تاج الدين بن مكتوم .

ايا تاج دين الله والا وحده الذي
وجانع اشقات الفضائل حاويا
وبحر علوم في رياض مكارم
لعلك والا حسانت منك سجية
تعددي نظماً مواضع حذف ما
واكثر من الايضاح واعذر مقصرا

فاجابه

الا ايها المولى المجلى قريضه
وجالى ابيكار المعالي عرائس
ومستتج الافكار تشرق كالضحى
وغارس من غرس المكارم مشمرا
كتبت الى المملوك نظماً بمداحة
وارسلت تبني نظمه لمساثل
فلم يسع المملوك الا امثاله
ولم يأل جهداً في اجتلاب شديدة
فقلت وتدهديت بفرا الى ضحى
اذا عائد الموصول حاولت حذفه
فما كان مرفوعاً ولم يك مبتداً
وان كان مرفوعاً ومبتداً أعدا
بشرط ناء اى واما ان اعربت
وان يك ذا صدر ولو صلة غيرها

اذا راح شعر الناس في اليد فسكلا
عليها من التنميق ما سمج الحلى
ومستخرج الالفاظ تجلب كالطلا
وجانى من ثمر الفضائل ما حلا
وصفك في الآفاق ما زال افضلا
ومن يحب ان يسأل البحر جدولا
وتمثيل ما الوى وايضاح ما جلا
ومن بذل المجهود جهداً فما الا
وسؤلاً الى بحر وبحقاً لذي ملا
فطالع تجد ما قد نظمت مفصلاً
فأثبت واما الحذف فتركه واحظلاً
وفى وصل اى صدر احذف مسهلاً
فقل بتجويز الحذف وقيل لا
وطالت فان لم يصلح العجز موصلاً
قد وثك

- فد ونك فاحذفه وان لم تطل فقد
وشاهد ذا فاقرا تماما على الذى
واثبه محصورا كذا ان نقيت ما
وفى حذفه خلف لدى عطف غيره
وما كان مفعولا لغير ظننت وهـ ومتصل فاحذفه تظفر بالا اعتلا
ويشروط فى ذاعوده وحده فان
وهذا اذا الوصول لم يك ال فان
وما كان خفضا بالا ضافة لفظه
وخافضه ان تاب عن حرف مصدر
كقولاك تتلوا فاقض ما انت قاض او
وموصوله احجبى لذلك فاحذف
واعنى به لفظا ومعنى ولم يكن
ولم يك ايضا قد اقيم مقام ما
ويشرب مما يشربون وان غدا
- اجيز على قول ضعيف وانحلا
واحسن مر فوعا لذا نقل من تلا
تميم بكاء اللذ ما هو ذو ولا
عليه ومنع الحذف فى عكسه انجلا
ومتصل فاحذفه تظفر بالا اعتلا
يعد غيره فالحذف ليس مسهلا
يسكنها فلا تحذف وقد جا مقلا
ومعناه نصب كان بالحذف اسهلا
وفعل فلم يحذفه اعنى السوء لا
فان كان مجرورا بحرف قد اعملا
اذا ما استوى الحرفان باحوى العلا
قد يتك حرف العائد الحصر قد تلا
غدا فاعلا فاسمع مقالى مثلا
تساويهما فى اللفظ منفردا حلا

باب التعرف بالاداة

ضابط

قال فى (البسيط) تنقسم اللام الى تسعة اقسام .

- احدها التعريف بالجنس نحو قولهم الرجل خير من المرأة اذا قوبل
جنس الرجال بجنس النساء كان جنس الرجال افضل والافكم من امرأة
خير من رجل .

التساوى لتعريف عهد وجو دى بين المتكلم والمخاطب كقولاك قدم
الرجل وانفقت الديتار لمهود بينك وبين المخاطب وفى التنزيل (كما ارسلنا الى
فرعون رسولا فصلى فرعون الرسول) وقوله (ان جاءه الا عمى) لأن المراد به
عبد الله ابن ام مكتوم .

الثالث لتعريف عهدذهنى كقولك أكلت الخبز وشربت الماء ودخلت السوق فانه لا يمكن حمله على ارادة الجنس ولا على المعهود في الوجود لعدم العهد بين المتكلم والمخاطب فلم يبق الا حمله على الاشارة الى الحقيقة باعتبار قياها بواحد في الذهن الا ان هذا التعريف قريب من النكارة لأن حقيقة التعريف انما يكون باعتبار الوجود وهو باعتبار الوجود نكرة لأنه لم يقصد مسمى معهود في الوجود ولهذا قال المحققون ان نحو قوله ولقد أمر على اللثيم يسبنى، صفة لكونه لم يقصد مسمى معهودا في الوجود

الرابع لتعريف الحضور كقولك هذا الرجل وهو يصحب اسم الاشارة وقياس يا ايها الرجل وما شاكله ان يكون من تعريف الحضور لوجود القصد اليه بالنداء .

الخامس ان تكون بمعنى الذى اذا اتصلت باسم فاعل او اسم . فمفعول . السادس ان تكون عوضا من تعريف الاضافة نحو مررت بالرجل الحسن الوجه فالقياس ان لا تجتمع الالف واللام والاضافة الا ان الاضافة لما لم تعرف احتيج الى الالف واللام ليجرى صفة للعرفة السابقة .

السابع ان تكون زائدة في الاعلام .

الثامن ان تكون تحسينية والتعريف بغيرها كلام والذى والتى .

التاسع ان تكون للتح

قال واعلم ان اقوى تعريف اللام الحضور ثم العهد ثم الجنس .

وقال المهلبى .

٢٠ تع-لم فالتعريف ستة اوجه اذا لامه زيدت الى اول الاسم

حضور وتقخير وجنس ومعهد ومعنى الذى ثم الزيادة في الرسم

(فائدة) فينة اسم من اسماء الزمان معرفة، قال ابن يعيش وهو معرفة

علم فلذلك لا ينصرف تقول لقيته فينة بعد فينة اى الحين بعد الحين وحكى ابو زيد

الفينة بعد الفينة بالالف واللام فهذا يكون مما اعتقب عليه تعريفاً فاحدها

بالالف

بالالف واللام والأنحر بالوضع والعلمية وليس كالحسن والعباس لأنه ليس بصفة في الاصل ومثله قولهم للشمس الالهة والالهة في اعتقاب تعريفين عليه واسماء العدد معارف اعلام وقد يدخلها الالف واللام فيقال الثلاثة نصف الستة فيكون مما اعتقب عليه تعريفان وذكر ابن جنى في (الخصائص) الاول وقال وهو كقولك شعوب والشعوب للنية وندري والندري وذكر المهلب من ذلك غدوة والعدوة ونسر والنسر.

باب المبتدأ والخبر

قال ابن يعيش ذهب سيبويه وابن السراج الى ان المبتدأ والخبر هما الاصل والاول في استحقاق الرفع وغيرها من المرفوعات محمول عليهما وذلك لأن المبتدأ يكون معرى من العوامل اللفظية وتعري الاسم من غيره في التقدير قبل ان يقرن به غيره.

قال والذي عليه حذاق اصحابنا اليوم ان الفاعل هو الاصل لأنه يظهر برفعه فائدة دخول الاعراب للكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب انما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس فالرفع انما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر ينحش التباسه بل لضرب من الاستحسان وتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه وافتقار المبتدأ الى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ والخبر.

(فائدة) قال ابن النحاس في (التعليقة) قولنا أقائم الزيد ان وماذا هب اخواك مبتدأ ليس له خبر لا ملفوظ به ولا مقدر.

قال ومن المبتدآت التي لا خبر لها ايضا قولهم اقل رجل يقول ذلك فاقول مبتدأ لا خبر له لأنه بمعنى الفعل في قولهم قل رجل يقول ذاك ويقول ذاك صفة ارجل وليس بخبر بدليل جريه على رجل في تثنيته وجمعه وكذلك قولهم كل رجل وضعته فانه لا خبراه على احد الوجهين وكذلك قولهم حسبك

مبتدأ لا خبر له على احد الوجهين لكونه في معنى اكتف وكذلك .

قول الشاعر

غير مأسوف على زمن يتقضى بالهم والحزن

ومثله قول الآخر

غير لاه عداك فاطرح الله وولا تغتر بعارض سلم

فغير في البيتين مبتدأ لا خبر له على احد الوجهين لأنه محمول على ما، كأنه

قيل ما يؤسف على زمن كما في قولهم ما قائم اخواك .

قاعدة

اصل المتبداً ان يكون معرفة واصل الخبر أن يكون نكرة وذلك

لأن الغرض من الاخبارات اعادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلة تلك في علم

ذلك الخبر والاخبار عن النكرة لا فائدة فيه فان افاذ جاز .

مسوغات الابتداء بالنكرة

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في (الغنى) لم يعول المتقدمون في

ضابط ذلك الاعلى حصول الفائدة ورأى المتأخرون انه ليس كل احد يهتدى

الى موطن الفائدة فتبعوها فمن مقل نخل ومن مكثر مورد ما لا يصح او معدد

لامور متداخلة قال والذي يظهر لي انها منحصرة في عشرة امور .

احدها ان تكون موصوفة لفظاً نحو (واجل مسمى عنده) (واجيد

مؤمن خير من مشرك) او تقدير نحو السمن منوان بدرهم اي منه ، او معنى

نحو رجيل جاءني لأنه في معنى رجل صغير .

الثاني ان تكون عاملة امارفها نحو قائم الزيد ان عند من اجازة ،

او نصبها نحو امر بمعروف صدقة ، او جراً نحو غلام رجل جاء في .

الثالث العطف بشرط كون المعطوف والمعطوف عليه مما يسوغ

الابتداء به (نحو اطاعة وقول معروف) ، اي امتل من غيرهما ونحو (قول

معروف

معروف ومنفرة خير من صدقة يتبعها اذى).

الرابع ان يكون خبرها ظرفا او مجرورا قال ابن مالك او جملة نحو (ولدنا من زيد). (لكل اجل كتاب) قصدك غلامه رجل .

الخامس ان تكون عامة اما بذاتها كاسماء الشرط والاستفهام او بتغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار و (أله مع الله) وفي . (شرح منظومة ابن الحاجب) له ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الممثلة المعادلة بام نحو أ رجل في الدار ام امرأة كما مثل في (الكافية) وليس كما قال .

السادس ان يكون مرادها الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امرأة وتمره خير من جرادة .

السابع ان تكون في معنى الفعل وهو شامل لنحو عجب لزيد وضبطوه . بان يراد بها التعجب ونحو (سلام على آل ياسين) و (ويل للطففين) وضبطوه بان يراد بها الدعاء .

الثامن ان يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة مجتدة وبقرة تكلمت .

التاسع ان تقع بعد اذا القجائية نحو خرجت فاذا رجل بالباب .

العاشر ان تقع في اول جملة حالية نحو (شربنا وبجم قد اضاء) .

(وكل يوم تراني مديدة بيدي) وبهذا يعلم ان اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم، ونظير هذا الوضع قول ابن عصفور في (شرح الجمل) تكسر إن اذا وقعت بعد واو الحال وانما الضابط ان تقع في اول جملة حالية بدليل قوله تعالى (وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام) . انتهى . وقد ذكر ابو حيان في ارجوزته المسماة (بنهاية الاعراب في علمي التصريف والاعراب) جملة من المسوغات ثم قال .

وكل ما ذكرت في التسميم يرجع للتخصيص والتعميم

وقال المهلبى فى (نظم القرائد)

وقع الابتداء بالتنكير فى ثمان واربع للخير
بعد نفي أو جواب لنفي اولعناه موجبا كالنظير
ثم ان كنت سائلا او مجيبا لسؤال وسابق مجرور
ثم موصولة بمن واذا ما رفعت ظاهرا لى مستخير
ولعنى تعجب او دعاء او عموم ونعتها للبصير

وقال ايضا

قد جاء ما غنى وسد عن الخبر فى حذف وزواله فى اثني عشر
حال وشرط أو جواب مسائل او حالف بر ومعمول الخبر
وجواب لولا ثم وصف بعده أو فاعل أو نقض نفي فى الاثر
أو فى سؤال فى العموم وواو مع وحديث معطوف كفا فاما من غير

مثال الحال، اكثر شربى السويق ملتوتا، والشرط سرورى يزيد ان
اطاعنى اى ثابت اذا اطاعنى حذف الخبر فاقم الشرط مقامه، والجواب لسؤال
زيد لمن قال من عندك، وجواب القسم لعمر الله لأفعلن، ومعمول الخبر ما انت
الاسير اى تسير سيرا، وجواب لولا لولا زيد لا كرمك . والوصف اقل
رجل يقول ذلك فيقول فى موضع خفض صفة لرجل وقد سد مسد الخبر ،
والفاعل أقائم الزيد ان ، وتقض النفي بلى زيد لمن قال ما عندى احد ، والسؤال
فى العموم هل طعام اى عندكم ، وواو مع كل رجل وضيعته ، والعطف (نحن
بما عندنا وانت بما عندك راض) .

ضابط

قال ابن الدهان فى (الغرة) المبتدأ لا يعطف عليه خبره بحرف البتة
الا بالفاء فى موضعين احدهما يلزمه الفاء والاخر لا يلزمه الفاء فاما الذى
يلزمه الفاء فى موضعين أحدهما فى بعض الخبر وهوان يكون المبتدأ شرطا
جازما بالنيابة وجزاؤه جملة اسمية أو امرية أو نهية نحو من يأتى فله درهم

ومن عاد فينتقم الله منه (ومن يتوكل على الله فهو حسبه) والثاني قولهم اما زيد
فقايم ، فاما الذي يجوز دخول الفاء في خبره ولا يلزم فالموصول والنعكة
الموصوفة اذا كانت الصلة او الصفة فعلا او ظرفا (نحو وما بكم من نعمة فمن الله)
والذي يأتي في درهم (والذان يا تياها منكم فاذهبا) وكل رجل ياتيني
فله درهم .

(فائدة) قال ابن مكتوم في (تذكرته) قال ابو الحبيب الفارسي
نحو من اصحاب البرد في (كتاب النوادر) له ، الليلة الهلال ليس في الكلام
شخص خبره ظرف من الزمان الا هذا ومثله (قوله أكل عام نعم تحوونه)
انتهى .

ضابط

١٠

روابط الجملة بما هي خبر عنه عشرة .

الاول الضمير وهو الاصل .

الثاني الاشارة نحو (ولباس التقوى ذلك خير) .

الثالث اعادة المبتدأ بلفظه نحو (الحاجة ما الحاجة) .

الرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاء في ابو عبد الله اذا كان كنية له . ١٥

الخامس عموم يشمل المبتدأ نحو (والذين يمسون بالكتاب واقاموا

الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين) .

السادس ان يعطف بقاء السببية جملة ذات ضمير على جملة حالية منه

او بالعكس نحو (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة) .

وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يحمر فيغرق ٢٠

السابع العطف بالواو عند هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها .

الثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد

يقوم عمرو إن قام .

التاسع ال النائية عن الضمير في قول طائفة نحو (فان الجنة هي المأوى)

العاشر كون الجملة نفس المبتدأ فى المعنى نحو هجى ابى بكر لا اله

الا لله .

قاعد ة

اذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجوز تقديم الخبر لأنه مما يشكلى ويلبس
اذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبرا وخبرا عنه .

قال ابن يعىش ونظير ذلك الفاعل والمفعول اذا كانا مما لا يظهر فيها
الاعراب فانه لا يجوز نحو ضرب موسى عيسى .

قاعد ة

قال ابن اياز اذا دار الأمرين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا
فأما اولى قال الواسطى الاولى كون المحذوف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة
ومعتمدها وقال العبدى فى (البرهان) الاولى كونه الخبر لأن الحذف اتساع
وتصرف وذلك فى الخبر دون المبتدأ اذ الخبر يكون مفرد اجامدا ومشتقا
وجملة على تشعب اقسامها والمبتدأ لا يكون الا اسما مفردا ، وقال شيخنا الحذف
بالايجاز والا و آخر اليق منه بالصدر والا وائل مثاله (نصير جميل) اى شانى
صبر جميل او صبر جميل امثل من غيره ومثله (طاعة وتول معروف) اى
المطلوب منكم طاعة او طاعة امثل لكم ، قال ابن هشام فى (المغنى) ولو عرض
ما يوجب التعيين عمل به كما فى نعم الرجل زيد اذ لا يحذف الخبر الا اذا سد
شئ مسده وجزم كنير من النحويين فى نحو عمرك لأفعلن وايمى الله لأفعلن
٢٠ بان المحذوف الخبر وجوز ابن عصفور كونه المبتدأ .

قاعد ة

قال ابن هشام فى (المغنى) اذا دار الامرين كون المحذوف فعلا
والباقى فاعلا وكونه مبتدأ والباقى خبرا فالتانى اولى لأن المبتدأ عين الخبر
فالمحذوف

فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفاً كلياً حذف قاما الفعل فإنه غير الفاعل على اللهم
إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى كقراءة شعبة (يسبح له فيها بالتعد والواصل
رجال) بفتح الباء فإنه بقدر الفعل والموجود فاعل لا مبتدأ لوقوعه فاعلاً في قراءة
من كسر الباء أو بموضع آخر يشبه نحو (لئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله) فلا يقدر
ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع وهو (لئن
سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم).

وقال ابن النحاس في (التعليقة) إذا تردد الضارين أن تكون قد
أضمرنا خبراً وأضمرنا فعلاً كان الضمار الخبر وحذفه أولى من الضمار الفعل
وحذفه لأن آخر الجملة أولى بالحذف من أولها لأن أولها موضع استعجاب وراحة
وآخرها موضع تعب وطلب استراحة.

(قائدة) قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في تعليقه على (المقرب)
اعلم أن تمكير المبتدأ اختلفت فيه عبارات النحاة فقال ابن السراج المعتبر في
الابتداء بالنكرة حصول الفائدة متى حصلت الفائدة في الكلام جازاً لا ابتداء
وجد شيء من الشرائط ولم يوجد، وقال الجرجاني يجوز الأخبار عن النكرة
بكل أمر لا تشترك النفوس في معرفته نحو رجل من تميم شاعر أو فارس فالمجوز
عنده شيء واحد وهو جهالة بعض النفوس ذلك وما ذكره لا يحصر المواضع.
وقال شيخنا جمال الدين محمد بن عمرو، الضابط في جواز الابتداء
بالنكرة قربها من المعرفة لا غير وفسر قربها من المعرفة بأحد شيئين إما باختصاصها
كما أنكرة الموصوفة أو بكونها في غاية العموم كقولنا ثمرة خير من جرادة فعلى
هذه الضوابط لا حاجة لنا بتعداد الأماكن بل نعتبر كل ما يرد فإن كان جارياً
على الضابط اجزائه والامتناع، وإن سلكنا مسلك تعداد الأماكن التي يجوز
فيها الابتداء بالنكرة كما فعل جماعة كثيرة فنقول الأماكن التي يجوز فيها الابتداء
بالنكرة تنيف على الثلاثين وإن لم أجد أحداً من النحاة بلغ بها زائداً على أربعة
وعشرين فيما علمته.

احدها ان تكون موصوفة وهذا تحت نوعان موصوف بصفة ظاهرة كقوله تعالى (ولعبد مؤمن خير من مشرك) وموصوف بصفة مقدرة كسئلة السمن منوان بدرهم فان تقديره منوان منه بدرهم ومنه في موضع اصفة للنوين .

٥ الثالث ان تكون خلفا من موصوف كقولهم ضعيف عاذ بقرماتة أى انسان ضعيف أو حيوان التجأ الى ضعيف .
الرابع مقاربة العرفة في عدم قبول الالف واللام كقولك افضل من زيد صاحبك .

الخامس ان تكون اسم استفهام نحو من جاءك .

١٠ السادس اسم شرط نحو من يأتي اكرمه .

السابع كم الخبرية نحو كم علام لى .

الثامن ان يكون معنى الكلام التعجب كقولهم عجب لك .

التاسع ان يتقدمها اداة نفى نحو ما رجل قائم .

العاشر ان يتقدمها اداة استفهام نحو أأرجل قائم .

١٥ الحادى عشر ان يتقدمها خبرها ظرفا نحو عندى رجل .

الثانى عشر ان يتقدمها خبرها جارا ومجرورا نحو فى الدار رجل وينبغى ان يشترط فى هذين القسمين ان يكون مع المجرور او الظرف معرفة والافلو قيل فى دار رجل لم يجوز وان كان الخبر مجرورا وقد تقدم واجاز الخزولى والواحدى فى كتابه فى النحو تأخير الخبر فى الظرف والمجرور على ضعف ثقله .
٢٠ عنهما شيخنا .

الثالث عشر ان يكون فيها معنى الدعاء نحو سلام عليكم وويل له .

الرابع عشر ان يكون الكلام بها فى معنى كلام آخر كقولهم شيء

ما جاء بك وقولهم شراهر ذاب لآله فى معنى النفى أى ما اهر ذاب الاشر .

الخامس عشر ان تكون النكرة عامة نحو قول عمر تمة خير من جراحة

ونحو

ونحو مسألة خير من بطالة .

السادس عشر ان تكون في جواب من يسأل بالهمزة وأم نحو رجل قائم في جواب من قال أ رجل قائم أم امرأة .

السابع عشر ان يكون الموضع موضع تفصيل نحو قولنا لباس رجلان رجل اكرمه ورجل اهنته وقول امرئ القيس .

فأقبلت زحفا على الركبتين ثوب على وثوب ابر

الثامن عشر ان تكون معتمدة على لام الابتداء نحو لرجل قائم .

التاسع عشر ان تكون ء ملة نحو امر بمعروف صدقة .

العشرون ان تكون ما التعجيبة نحو ما احسن زيدا ، على رأى سيويه .

الحادي والعشرون ان تكون مضافة اضافة محضة نحو غلام

امرأة خارج .

الثاني والعشرون ان تكون مضافة اضافة غير محضة نحو مثلك لا يفعل كذا .

الثالث والعشرون ان تكون في معنى الموصوفة وهو أن تكون

مصغرة نحو رجل قائم فالتصغير وصف في المعنى بالصغر .

الرابع والعشرون ان تكون النكرة يراد بها واحد مخصوص

نحو ما حكى انه لما اسلم عمر بن الخطاب قالت قر يش صبأ عمر فقال ابو جهل مه رجل اختار نفسه امرأفا تر يدون ، ذكره الجرجاني في مسائله .

الخامس والعشرون ان يتقدم خبرها غير ظرف ولا محرور بل

جملة نحو قام ابوه رجل بشرط ان تكون فيه معرفة ايضا .

السادس والعشرون ما دخل عليها إن في جواب النفي نحو قولك

ان رجلا في الدار ، في جواب من قال ما رجل في الدار .

السابع والعشرون ان تكون في معنى الفعل من غير اعماد نحو

قائم الزيدان على رأى الكوفيين والابخش .

الثامن والعشرون ان تكون معتمدة على واو الحال كقوله

تعالى (وطاثة قد اهتمهم أنفسهم).

التاسع والعشرون ان تكون معطوفة على ذكره قد وجد فيها شيء من شروط الابداء بالانكارة نصيرت مبتدأة كقول الشاعر .
عندى اصطبار وشكوى عند قاتلى .

الثلاثون ان يعطف عليها نكرة موصوفة كقوله تعالى (طاعة وقول معروف) على احد الوجهين .

الحادي والثلاثون ان تلى لولا كقول الشاعر .

لولا اصطبار لا ودى كل (١) ذى مقعة .

الثاني والثلاثون ان تلى فاء الجزاء نحو قولهم في المثل

ان مضى غير فعير في الرباط .

قال فهذا ما حصل لي من تعداد الاماكن التي يجوز فيها الابداء بالانكارة ولا ادعى الاحاطة فلعل غيرى يقف على ما لم اقف عليه ويهتدى الى ما لم اهتد اليه فن كانت عنده زيادة فليضيفها الى ما ذكرته راجيا ثواب الله عز وجل ان شاء الله تعالى، انتهى كلام ابن النحاس .

ثم رأيت بعد ذلك مؤلفا لبعض المتأخرين قال فيه قد تتبع النحاة مسوعات الابداء (بالنكرة - ٢) وانها ما بعض المتأخرين الى اثنين وثلاثين قال وقد انهيها بعون الله الى نيف واربعين فذكر الاثنين والثلاثين التي ذكرها ابن النحاس ، وزاد ان تكون معطوفة على معرفة كقولك زيد ورجل قائمان فرجل نكرة جازا لابداء بها لعطفها على معرفة، وان تلى اذا الفجائية ، وان تقع جوابا كقولك درهم في جواب ما عندك اي درهم عندي ، وان تكون محصورة نحو انما في الدار رجل ، وان تكون للفاجاة ، قاله ابن الطراوة ومثله بقولهم شيء ما جاء بك وجعل منه المثل ليس عبد باخ لك وهذه زيادة غريبة ، وان يؤتى بها للناقضة كقولك رجل قام لمن زعم ان امرأة قامت وان يقصد بها الامر كقوله تعالى (وصية لازواجهم) على قراءة الرفع ، وان يفيد خبرها

نحو دينار ان أخذنا من الما خوذ منه درهمان وإنسان صبر على الجوع عشرين
يوما ثم سارا أربعة برد في يومه وان يتقدم معمول خبرها نحوي دراهمك
الف بيض على ان يكون بيض خبرا وان تكون النكرة لا ترا دلالتها كقول
امري القيس (مرسعة بين ارساعة) لأنه لا يريد مرسعة دون مرسعة وهذا
عموم البدل وقد تقدم عموم الشمول، انتهى . وقال الشيخ تاج الدين بن
مكتوم رحمه الله تعالى .

- | | |
|---------------------------------|-----------------------------------|
| اذا ما جعلت الاسم مبتدأ قتل | بتعريفه الا مواضع نكرا |
| بها وهي ان عدت ثلاثون بعدها | ثلاثتها فاحفظ لشي تنمها |
| ومرجعها لاثنين منها قتل هما | خصوص وتعميم فادواثرا |
| فالوا الموصوف والوصف والذي | عن النفي واستغناء مه قد تاحرا |
| كذلك اسم الاستغناء والشرط والذي | اضيف وما قد علم اوجا منكرا |
| كقولك دينار لدى لقائل | أعندك دينا رفكن متبصرا |
| كذاكم لاخبار وما ليس قابلا | لأل وكذا ما كان في الحصر قد جرا |
| وماجا دعاء او غدا عاملا وما | له سوغ التفصيل ان يتنكرا |
| وما بعد واو الحال جاء وقا الجزا | ولولا وما كالفعل اوجا مصغرا |
| وما ان يتلوني جواب الذي نهي | وما كان معطوفا على ماتنكرا |
| وساغ ومخصوصا غدا وجواب ذي | سؤال بأم والهمز فاخير لتخبرا |
| وما قدمت اخباره وهي جملة | وما نحو ما استغناء في القربا لقرا |
| كذا ما ولي لام ابتداء وما عدا | عن الظرف والمجرور ايضا مؤخرا |
| وما كان في معنى التعجب او تلا | اذا لفجاة فاحوها نحو جوهر |

(فائدة) في (تذكرة) التاج بن مكتوم قالوا ركب الناقة طليحان

وفيه ثلاثة اقوال ، قيل تقديره احد طليحين حذف المضاف واقم المضاف اليه
مقام المحذوف ، وقيل التقدير ركب الناقة والناقة طليحان ، وقيل التقدير
راكب الناقة طليح وها طليحان وفيه حذف خبر وحذف مبتدأ ، انتهى .

باب كان واخواتها

قال ابن بابشاذ (كان) ام الافعال لأن كل شيء داخل تحت الكون لا ينفك شيء من معناها ومن ثم صرفوها تصرفا ليس لغيرها واصبح وامسى اختان لأنها طرفا الزمان وظل واضحى اختان لأنهما الصدر النهار وبات وصار اختان لا اعتلال عينها وزال وقتي وانفك وبرح ودام اخوات للزوم اولها ما وليس منفردة لأنها لا تنصرف ، قال ابن هشام في (تذكرة) الصواب ان يقال ان ما قبل دام اخوات لأنهن لا يعملن الا في النفي وشبهه وليس وما دام اختان لعدم تصرفها والا فغير لازمة في الاربعة انما يلزم قبلها نفي او شبهه اعم من ان يكون النفي بما او غيرها فان اعتبر انها قد تنفي بما يليعد كان وامسى ونحو ذلك ثم ان ما الداخلة على دام غير ما الداخلة عليهن ، قال فالذي قاله خطأ والذي قلناه هو الصواب ، قال ابو البقاء في (الباب) انما كانت كان ام هذه الافعال لخمس اوجه .

احدها سعة اقسامها .

والثاني ان كان التامة دالة على الكون وكل شيء داخل تحت الكون .

والثالث ان كان دالة على مطلق الزمان الماضي ويكون دالة على مطلق الزمان المستقبل بخلاف غيرها فانها تدل على زمان مخصوص كالصبح والمساء . والرابع انها اكثر في كلامهم ولهذا حذفوا منها النون في قولهم لم يك .

والخامس ان بقية اخواتها تصلح ان تقع اخبارا لها كقولك كان زيد أصبح منطلقا ولا يحسن أصبح زيد كان منطلقا .

(مسألة) قال الزحاجي في (اماليه) قال ابو بكر احمد بن الحسين التجوي المعروف بابن شقير كان زيدا كلا طعامك جائز من كل قول ، كان آكل طعامك زيد جائز من كل قول ، كان زيد طعامك آكل جائز من كل قول

قول ، كان طعامك آكلًا زيد جائز من قول الكوفيين وخطأ من قول البصريين ، طعامك آكلًا كان زيد جائز من قول البصريين والكسائي وخطأ من قول الفراء ، طعامك كان زيد آكلًا جائز من كل قول ، كان طعامك زيد آكلًا - أثر من قول الكوفيين وخطأ من قول البصريين ، آكلًا كان زيد طعامك جائز من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين إلا على .
 كلامين من قول الكسائي ، آكلًا كان طعامك زيد خطأ من كل قول ، طعامك كان آكلًا زيد جائز من كل قول ، كان آكلًا زيد طعامك جائز من كل قول وفي هاتين قبسح من قول الكوفيين ، وإذا قدمت زيد اقلت زيد كان آكلًا طعامك وزيد آكلًا طعامك كان ، وآكلًا طعامك زيد كان ، وزيد طعامك كان آكلًا فهذه كلها جائزة من كل قول ، فإذا قلت زيد طعامك آكلًا .
 كان أو طعامك آكلًا زيد كان جاز من قول البصريين والكسائي وكانت خطأ من قول الفراء لأنه لا يقدم مفعول خبر كان عليه إذا كان خبر كان مقدما من قبل انه أو اراد رده الى فعل ويفعل لم يحز عنده والكسائي يجوز تقديمه كما يجوز تقديم الحال فإذا قلت طعامك زيد كان آكلًا جازت من كل قول وإن قلت زيد طعامك كان آكلًا جازت من كل قول ، وقولك آكلًا زيد طعامك .
 جائزة من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين إلا الكسائي على كلامين فإن قلت طعامك زيد آكلًا كان جازت من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين إلا الكسائي على كلامين ، انتهى .

ضابط

قال أبو الحسين ابن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) كان واخواتها .
 في تقديم أخبارها عليها على أربعة أقسام .

قسم لا يتقدم خبرها عليها باتفاق وهو أدام .

وقسم يتقدم عند الجمهور إلا المبرد وذلك ليس .

وقسم لا يتقدم خبرها عليها عند الجمهور إلا ابن كيسان وهي مازال

وما اتقك وما قتي وما برح .

وقسم يتقدم الخبر عليه باتفاق ما لم يعرض عارض وهي كان وبقية
أفعال الباب .

باب ما، وإخواتها

قاعدة

قال أبو البقاء في (التبيين) ما . هي الأصل في النفي وهي أم بابها والنفي
فيها أكد .

(فائدة) قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته لم تقع ما في
القرآن الأعلى لغة الجواز اخلاصا واحدا وهو (وما انت بهادي العمى عن ضلالتهم)
١٠ على قراءة حمزة فاما على لغة تميم وزعم الأصمعي ان . ما، لم تقع في الشعر الأعلى
لغة تميم ، قال بعض النحويين فتصفت ذلك فوجدته كذا ذكر . اخلاصا ثلاثة ابيات ،
منها اثنان فيهما خلاف ، قول الفرزدق « واذا ما مثلهم بشر » والآخر قوله .

رؤبة والعجاج اورثاني نجرين ما مثلها نجران
كذا روى بنصب مثلها وهو مثل قول الفرزدق ، والثالث .
١٥ وأنا النذير بحرة مسودة يصل الأعم اليكم اقوادها
ابناؤها متكفون أباهم حقوا الصدور وماهم اولادها

قاعدة

التصرف في لا النافية أكثر من التصرف في ما النافية ومن ثم جاز
حذف لا في جواب القسم نحو (نأقنه تفتؤ) أي لا تفتؤ ولم يجوز حذف ما ، كذا نقله
٢٠ ابن الجباز عن شيخه معترضاه على ابن معط اذا قال في الفية

وان اتى الجواب متفيا بلا او ما كقولى والسما مفعلا
فانه يجوز حذف الحرف اذا منوا الا لباس حال الحذف

قال ابن الجباز وما رأيت في كتب النحو الا حذف لا .

(فائدة) قال ابن هشام في (تذكرته) زيادة الباء في الخبر على ثلاثة

اقسام

اقسام كثير وقليل واقل فالكثير في ثلاثة مواضع وذلك بعد ليس وما نحو
(أليس الله بكاف عبده) (وما ربك بعاقل) وبعدا ولم (أولم يروا ان الله الذي خلق
السموات والارض ولم يعى بخلقهن بقادر) وذلك لأنه في معنى أو ليس
الله بقادر فهو راجع الى المسئلة الاولى في المعنى، والقليل في ثلاثة مواضع بعد
كان واخواتها منفية كقوله .

وان مدت الأيدي الى الزاد لم اكن بأعجلهم اذا جشع القوم اجعل

وبعد ظن واخواتها منفية كقوله

دعاني انى والليل بينى وبينه فلما دعاني لم يجدنى بقعد

وبعد لا العاملة عمل ليس كقوله

فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمنى فتيلاعن سواد بن قارب

والاقل في ثلاثة مواضع بعد أن ولكن وهل فالأول كقوله

فان تنأ عنها حقبة لا تلاقها فانك مما حدثت بالمجرب

والثاني كقوله « ولكن اجر او علمت بهين » والثالث كقوله

ألاهل اخو عيش لذيذ بدائم

(فائدة) قال ابن هشام في تذكرته نظر سيويده لات بليس ولا يكون

في الاستثناء من حيث انه لا يستعمل معها الا احد الاسمين والآخر مضمردا بما .

باب ان واخواتها

ضابط

قال في (المفصل) جميع ما ذكر في خبر المبتدأ من اصحابه واحواله

وشرائطه قائم في خبر ان ما خلا جواز تقديمه الا اذا وقع ظرfa كقولك، ان في

الدار زيدا .

وقال ابن يعيش في الشرح كل ما جاز في المبتدأ والخبر جاز مع ان

واخواتها لا فرق بينهما ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولا تقدم الخبر

فيها على الاسم ويجوز ذلك في المبتدأ وذلك لعدم تصرف هذه الحروف

وكونها فروعا على الافعال في العمل فانحطت عن درجة الافعال بفاز التقديم في الافعال نحو قائما كان زيد وكان قائما زيد ولم يجوز ذلك في هذه الحروف اللهم الا ان يكون الخبر ظرفا او جار او مجرورا وذلك انهم توسعوا في الظروف وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال .

قاعدة

قال ابو البقاء في (التبيين) اصل الباب ان .

ضابط

قال ابن هشام في (شرح الشذور) تكسر ان في تسعة مواضع .

احدها في ابتداء الكلام نحو (انا انزلناه) .

اثماني ان تقع في اول الصلة نحو (وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتيحه لتوء) .

الثالث في اول الصفة كررت برجل انه فاضل .

الرابع في 'ول' الجملة الحالية نحو (كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون) .

الخامس في اول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجملة وهو اذا واذا وحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس .

السادس ان تقع قبل اللام المعلقة نحو (والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) .

لسابع ان تقع محكية بالقول نحو (قال ابي عبد الله) .

اثماني ان تقع جوابا للقسم نحو (حمّ والكتاب المبين انا انزلناه) .

اتاسع ان تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد انه فاضل .

وتفتح في ثمانية مواضع .

احدها ان تقع فاعلا نحو (اولم يكفهم انا انزلنا) .

اثماني ان تقع نائبا عن الفاعل نحو (اوحى الى انه استمع) .

الثالث ان تقع . فمفعولا غير القول نحو (ولا تخافون انكم اشر كنتم) .
الرابع ان تقع في موضع رفع بالابتداء نحو (ومن آياته انك ترى
الارض خاشعة).

الخامس ان تقع في موضع خبر اسم معنى نحو اعتقادي انك فاضل .
السادس ان تقع مجرورة بالحرف نحو (ذلك بان الله هو الحق) .
السابع ان تقع مجرورة بالاضافة نحو (مثل ما انكم تنطقون) .
الثامن ان تقع تابعة لشيء مما ذكر نحو (اذكروا نعمتي التي انعمت
عليكم واني فضلتكم) (واذ يعدكم الله احدي الطائفتين انها لكم)
ويجوز الكسر والفتح في ثلاثة مواضع .

احدها بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا ان زيدا بالباب .
الثاني بعد الفاء الجزائية نحو (من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من
بعده واصلح فانه عفور رحيم)
الثالث اذا وقعت خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد
نحو اول قولي اني احد الله .

ضابط

قال ابو حيان حال ان المخففة اذا عملت ككاملها وهي مشددة في جميع
الاحكام الا في شيء واحد وهو انها لا تعمل في الضمير الا ضرورة بخلاف
المشددة تقول انك قائم ولا يجوز انك قائم .
(قائدة) قال السخاوي في (شرح المفصل) اختلفت النحاة في ان
واللام اسم اشد تاكيذا فقال بعضهم ان لتأثيرها في المفعول وتغييرها لفظ
الابتداء اشد تاكيذا واقعد من اللام، وقال آخرون اللام اشد تاكيذا لأنه
يتمحض دخوله لذلك ولا يكون له شبه بالفعل .

باب لا

(قائدة) قال ابن يعيش نظير لا في اختصاصها بالنكرة رب وكم لأن

رب للتقليل وكم للتكثير وهذه معان الابهام اولى بها .

(فائدة) في تعاليق ابن هشام نظير ما في كنفها ان واخواتها عن العمل
اللام في لا انا لزيد ، ولا علامي لعمر و ، في اسما هيأت للعمل في المعارف ولولا
وجودها لم تكن ان تعمل فاما قوله .

أبالموت الذي لا بد أنى ملاق لا إباك تخوفيني .

فانه على نيتها كما ان قوله (انى رأيت ملاك اشيمة الادب) على نية اللام
المعلقة حذفت وابتقى حكما .

ضابط

قال سيبويه كل شيء حسن ان تعمل فيه رب حسن ان تعمل فيه لا .

باب ظن واخواتها

١٠

ضابط

قال ابن عصفور لم يعلق من الافعال الا افعال القلوب ، وهى ظننت
وعلمت ونحوهما ولم يعلق من غير افعال القلوب الا انظر واسأل قالوا انظر
من ابوزيد واسأل ا ومن عمرو وكان الذى سوغ ذلك فيها كونها سببين
للعلم والعلم من افعال القلوب فأجرى السبب مجرى المسبب .

١٥

(فائدة) قال ابن القواس في (شرح الدرة) لهذه الافعال خواص
لا يشاركها فيها غيرها من الافعال المتقدمة .

منها ان مفعولها مبتدأ وخبر في الاصل .

ومنما انه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولها عا لبا كما جازى في باب
اعطيت . ومنها الالغاء ومنها التعليق .

٢٠

ومنما جواز كون ضميرى الصاعل والمفعول لسمى واحد نحو
ظننتى قائما وعلمتنى منطلقا .

والمخاطب

والمخاطب ، ظننتك منطلقا اى نفسك .

والغائب ، زيد رآه عالم اى نفسه وفى التنزيل (أن رآه استغنى) اى رأى نفسه . وانما جاز ذلك فيها دون غيرها لأمرين .

احدهما انه لا كان المقصود هو الثانى لتعلق العلم او الظن به لأنه محلها
بقى الاول كأنه غير موجود بخلاف ضربتى وضربتك فان المفعول محل الفعل .
فلا يتوهم عدمه ونشأ منها ان علم الانسان وظنه با مورد نفسه اكثر من علمه
با مورد غيره فلما كثر فيها وقل فى غيرها جمع بينهما جملا على الاكثر ، فاذا قصد
الجمع بين المفعولين فى غيرها من الافعال ابدل المفعول بالنفس نحو ضربت نفسى
وضربت نفسك وقد حملوا عدمت وفقدت فى ذلك على افعال القلوب فقالوا
عدمتنى وفقدتنى لأنه لا كان دعاء على نفسه كان الفعل فى المعنى لغيره فكأنه
قال عدمنى غيرى ، انتهى .

باب الفاعل

(فائدة) وقال ابو الحسين بن ابى الريح فى (شرح الايضاح)
الاستاد والبناء والتفريع والشغل الفاظ مترادفة لمعنى واحد لك على ذلك
ان سيبويه قال « الفاعل شغل به الفعل » وقال فى موضع « فرع له » وفى موضع
« نى له » وفى موضع « اسند له » لأنها كلها معنى واحد .

قاعدۃ

الفاعل بكزه من اجزاء الفعل قال ابو البقاء فى (الباب) والدليل على
ذلك اثنا عشر وجها .

احدها ان آخر الفعل يسكن لضمير الفاعل لثلاثى الى اربع متحركات
كضربت وضربنا ولم يسكنوه مع ضمير المفعول نحو ضربنا زيد لأنه فى
حكم المنفصل .

الثانى أنهم جعلوا النون فى الامثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع
حيولة الفاعل بينهما واولا انه بكزه من الفعل لم يكن كذلك .

الثالث أنهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد
بحريانه مجرى الجزء من الفعل واختلاطه به .

الراح أنهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل دلالة على تأنيث الفاعل وكان
كالجزء منه .

٥ الخامس أنهم قالوا ألقيا وقتما مكان التى التى ولولا ان ضمير الفاعل
بجزء من الفعل لما أنيبت مثابه .

السادس أنهم نسبوا الى كنت فقالوا كنتى ولولا جعلتم التاء بجزء
من الفعل لم تبنى مع النسب

١٠ السابع أنهم ألغوا ظننت اذا توسطت ارتأحرت ولا وحه الى ذلك
الاحل الفاعل بجزء من الفعل الذى لا فاعله ومثل ذلك لا يعمل .

الثامن امتناعهم من تقدم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقدم
بعض حروفه .

التاسع أنهم جعلوا حبذا بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع انه فعل وفاعل .
العاشران من النحويين من جعل حبذا فى موضع رفع بالابتداء
١٥ واخرعه والجملة لا يصح فيها ذلك الا اذا سمي بها .

الحادى عشر أنهم جعلوا اذا فى حبذا بلفظ واحد فى التثنية والجمع
والتأنيث كما يفعل ذلك فى الحرف الواحد .

الثانى عشر أنهم قالوا فى تصغير حبذا ما احبيذه فصغروا الفعل
وحذفوا منه احدى البائين ومن الاسم الالف ومن العرب من يقول لا تحبيذه
٢٠ فاشتق منها ، انتهى . وهذه الاوحد مأخوذة من (سرا الصناعة) لابن جنى .

قاعدۃ

الاصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، قال ابن النحاس وانما كان
الاصل فى الفاعل التقديم لأنه ينزل من الفعل منزلة الجزء ولا كذلك المفعول .
وقال ابن عصفور فى (المقرب) يقسم الفاعل بالنظر الى تقديم المفعول عليه

وحده وتأخيره عنه ثلاثة اقسام .

- قسم لا يجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وحده وهو أن يكون الفاعل ضميرا متصلا ولا يكون في الكلام شيء مبين أو يكون الفاعل مضافا اليه المصدر المقدربان والفعل أو بأن التي خبرها فعل أو اسم مشتق منه .
- وقسم يلزم فيه تقديمه عليه وهو أن يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل ظاهرا أو يكون متصلا بالفاعل ضمير يعود على المفعول أو على ما اتصل بالمفعول أو يكون الفاعل ضميرا عائدا على ما اتصل بالمفعول أو يكون المفعول مضافا اليه اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال أو المصدر المقدربان والفعل أو بأن التي خبرها فعل أو يكون الفاعل مقرونا بالآو في معنى المقرون بها .
- وقسم يجوز فيه التقديم والتأخير وهو ما عدا ذلك .

١٠

ضابط

قال ابن النحاس في (التعليقة) اعلم ان الفاعل يحذف في ثلاثة

مواضع .

احدها اذا بنى الفعل للمفعول نحو ضرب زيد فهنا يحذف الفاعل

١٥

وهو غير مراد .

الثاني في المصدر اذا لم يذكّر معه الفاعل مظهرا يكون محذوفا

ولا يكون مضمرا لأن المصدر غير مشتق عند البصريين فلا يتحمل ضميرا بل

يكون الفاعل محذوفا مرادا اليه نحو يعجبنى ضرب زيدا ويعجبنى شرب الماء .

والثالث اذا لاقى الفاعل ساكنا من كلمة اخرى كقواك للجماعة

اضربوا القوم ، وللخاطبة اضربى القوم ، ومنه نونا التوكيد نحو ، هل

٢٠

الزيدون يقومون ، وهل تضربن ياهند .

ضابط

قال ابن النحاس في (التعليقة) المضمرة والمظهر من جهة التقديم

والتأخير على اربعة اقسام .

احدها ان يكون الظاهر مقدما على المضمرة لفظا ورتبة ، نحو ضرب زيد غلامه .

والثاني ان يكون الظاهر مقدما على المضمرة لفظا دون رتبة ، نحو ضرب زيدا غلامه .

والثالث ان يكون الظاهر مقدما على المضمرة رتبة دون لفظ ، نحو ضرب غلامه زيد ، فهذه الثلاثة تجوز بالاجماع .

والرابع ان يكون الظاهر مؤخر لفظا ورتبة ، نحو ضرب غلامه زيدا ، فهذا اكثر النحاة لا يجيزه لمخالفته باب المضمرة ومنهم من اجازه .

باب النائب عن الفاعل

ضابط

قال ابن عصفور في (المقرب) الافعال ثلاثة اقسام .
قسم لا يجوز بناؤه للفعول باتفاق وهو الافعال التي لا تتصرف ، نحو نعم وبئس .

وقسم فيه خلاف وهو كان واخوانها المتصرف .
وقسم لا خلاف في جواز بنائه للفعول هو ما بقى من الافعال المتصرف .

ضابط

قال ابن الجباز في (شرح الجرواية) حروف الجري يجوز بناء الفعل لها الا ما استثنيت لك ولم يتعرض احد لهذا ، فمن ذلك لام التعليل لا يقال اكرم لزيد ، وكذلك الباء ، ومن ، اذا افادت ذلك ، ورب ، لأن لها صدر الكلام ومنذ ، ومنذ ، لأنهما ضعيفتا التصرف وزاد ابن اياز ، الباء الحالية ، نحو خرج زيد بنياه فانها لا تقوم مقام الفاعل وكذلك خلا ، وعدا ، وحاشا ، اذا جردن والمميز اذا كان معه نحو طبت من نفس لا يقوم شيء من ذلك مقام الفاعل .

فائدة

(فائدة) قال ابن معط في القيته .

مسئلة بها امتحان النشاء اعطى بالمعطى به الف مائه

وكسى المكسو فرواجبه وتقص الموزون القاجبه

قال ابن القواس هذه المسئلة تذكر في هذا الباب لامتحان النشاء

بها ولافاده الرياضة والتدرب ولها اربع صور .

١. الاولى ان يشتغل الفعل واسم المفعول بالباء ، نحو اعطى بالمعطى به الف مائة ، فاعطى - فعل مالم يسم فاعله ويتعدى في لاصل الى مفعولين والمعطى اسم المفعول وهو بمنزلة فعل مالم يسم فاعله ويتعدى ايضا الى اثنين فلا بد لها من اربعة مفاعيل اثنين لأعطى ، واثنين للمعطى اما اعطى فمفعوله الاول مائة واثاني بالمعطى ويتعين رفع المائة باعطى لوجوب قيامها مقام الفاعل وامتناع قيام الحال والمجرور مقامه مع وجود المفعول به الصريح فالمعطى في محل النصب على ما كان اولاً ، واما المعطى فمفعوله الاول الف ويتعين رفعه لقيامه مقام الفاعل والثاني في محل النصب وهو الضمير المجرور بالباء الذي هو به لامتناع قيامه مقام الفاعل .

- ١٥ فان قيل فهلا جعلت المائة مرتفعة بالمعطى والألف باعطى ، اجيب بأن الألف واللام لما كانت في المعطى اسما موصولا بمعنى الذي وما بعدها من اسم المفعول وما عمل فيه الصلة امتنع رفع المائة لامتناع الفصل بين الصلة والموصول باجننى وهو الألف والضمير في ' به ، يعود على الألف واللام في المعطى لأن التقدير اعطيت باثوب المعطى به زيد الف مائة ، فلما حذف الفاعل منها (١) وبني للمفعول اقيم المائة والألف مقامه .

الثانية ان يجر د من حرف الجر ، نحو كسى المكسو فرواجبه ، فالمكسو مرفوع بالفعل الذي هو كسى وجبة منصوبة لأنها مفعوله الثاني وفي المكسو ضمير يعود على الألف واللام وهو قائم مقام فاعله ورفواده منصوب لأنها المفعول الثاني للمكسو ولا يجوز أن يكون الفرو منصوباً بكسى لامتناع الفصل بين الصلة

والموصول ويجوز أن يرفع ، القرو والجبة ، لقيامهما مقام الفاعل وينصب المكسور والضمير الذي كان في اسم الفاعل فيعود متفصلا منصوبا فيقال ، كسى المكسواياه فروجة . لعدم الابس كما يجوز اعطى زيدا درهم .

الثالثة ان يشتغل الفعل بالباء ويجرد اسم المفعول فيقال اعطى بالمعطى الفامائة ، فيتعين رفع المائة لقيامها مقام فاعل اعطى لا اشتغال الفعل عن المعطى بالباء واما الالف فالأولى نصبه لقيام الضمير المستكن مقام الفاعل ويجوز رفع الالف وجعل الضمير منصوبا على العكس .

الرابعة ان يجرد الفعل ويشغل اسم المفعول بالباء فيقال اعطى المعطى به الف مائة فيقام المعطى مقام الفاعل لعدم اشتغاله بحرف وينصب المائة ويجوز أن يقام المائة مقام الفاعل وينصب المعطى على العكس ، واما الالف فيتعين رفعه بالمعطى لقيامه مقام الفاعل وامتناع قيام الجار والمجرور مقامه ، واما (وتقص الموزون القاحبه) .

فالأولى ان يحمل نقص على ضده وهوزاد ، ووزن على نظيره وهو نقد ، وإلا لم يتصور فيه ما ذكر لكونها لا يتعديان الى مفعولين ، انتهى .

باب المفعول به

ضابط

فيما يعرف به الفاعل من المفعول ، قال ابن هشام في (المغنى) واكثر ما يشبه ذلك اذا كان احدهما اسما ناقصا والآخر اسما تاما ، وطريق معرفة ذلك ان تجعل في موضع التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه في العقل وعدمه فان صححت المسئلة بعد ذلك فهي صحيحة والافهى فاسدة فلا يجوز اعجب زيدا اكره عمرو ، ان اوقعت « ما » على ما لا يعقل لأنه لا يجوز ، اعجبت الثوب ، ويجوز النصب لأنه يجوز اعجبت الثوب ، فان اوقعت - ما - على انواع من يعقل جاز لأنه يجوز اعجبت النساء ، وان كان الاسم الناقص من او الذي جاز الوجهان ايضا . تقول امكن

المسافر السفر بنصب المسافر لأنك تقول امكنني السفر، ولا تقول امكنت السفر،
وتقول مادعا زيدا الى الخروج وماكره زيد من الخروج، تنصب زيدا
في الاولى مفعولا والفاعل ضمير لي ماستترا وترفعه في الثانية فاعلا والمفعول
ضمير ماخذو فالأنك تقول مادعاني الى الخروج، وماكرهت منه، ويمتنع العكس
لأنه لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج، وكره من الخروج .

ضابط

قال ابن هشام جرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد
الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه وان كان
حق ذلك ان لا يصدق الاعلى المفعول المطلق . واكنهم لا يطلقون على ذلك اسم
المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق وقال السخاوي قال النحويون اقوى تهدي .
الفعل الى المصدر لأن الفعل صيغ منه فلذلك كان احق باسم المفعول .

ضابط

نقلت من خط الشيخ شمس الدين بن الصائغ في (تذكرة) مما لخصه
من (شرح الايضاح) للخفاف - المفعول ينقسم بالنظر الى تقدمه على الفعل
والفاعل وتأخيره عنها وتوسطه بينهما سبعة اقسام .
احدها ان يكون جائزا فيه الثلاثة كضرب زيد عمرا .

الثاني ان يلزم واحدا ، التقدم نحو من ضربت ، او التوسط نحو اعجبني
ان ضرب زيدا اخوه ، او اتاخر نحو ما ضرب زيد الاعمر لا يجوز تقدمه على
الفاعل ولا على الفعل لأنك اوجبت له بالامانقت عن الفاعل فذكر الفاعل من
تمام النفي، فكما ان الايجاب لا يتقدم على النفي فكذلك لا يتقدم على ما هو من تمامه،
وانما ضرب زيد عمر امثله، وكذا نحو ضرب موسى عيسى واعجبني ضرب زيد
عمر يلزم تاخير المفعول فيهما، وقد اشتمل هذا القسم الثاني على ثلاثة اقسام
من السبعة .

الثالث ان يجوز فيه وجهان من الثلاثة . اما التقديم والتأخير فقط

نحو ضربت زيدا ، واما التقديم والتوسط ، نحو ضرب زيدا غلامه ، واما التأخر والتوسط ، نحو اعجبني ان ضرب زيد عمرا ، وقد اشتمل هذا القسم الثالث على ثلاثة اقسام ايضا وكلت السبعة .

باب التعدي وال لزوم

ضابط

قال ابن عصفور في (شرح الجمل) الافعال بالنظر الى التعدي وعدم التعدي تنقسم ثمانية اقسام .

فعل لا يتعدى التعدي الاصطلاحي ، والمتعدى ينقسم سبعة اقسام .

قسم يتعدى الى واحد بنفسه وهو كل فعل يطلب مفعولا به واحد

١٠ الاعلى معنى حرف من حروف الجر ، نحو ضرب واكرم .

وقسم يتعدى الى واحد بحرف جر ، نحو مروى .

وقسم يتعدى الى واحد تارة بنفسه وتارة بحرف جر وهي افعال

مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها نحو ، نصح وشكر وكال ووزن ، تقول نصحت

زيدا وازيد وشكرت زيدا وازيد .

١٥ وقسم يتعدى الى اثنين احدهما بنفسه والآخر بحرف جر نحو اختار

واستغفر وامرومى وكنى ودعا .

وقسم يتعدى الى مفعولين بنفسه وليس اصلهما المبتدأ والخبر وهو

كل فعل يطلب مفعولين يكون الاول منهما فاعلا في المعنى ، نحو اعطى وكسا .

وقسم يتعدى الى مفعولين اصلهما المبتدأ والخبر وهو ظننت

٢٠ واخواتها .

وقسم يتعدى الى ثلاثة مفاعيل وهو اعلم وارى واخواتها .

ضابط

قال ابن هشام في (المغنى) معديات الفعل اللازم سبعة .

احدها

أحدها همزة أفعل كذهب زيد وأذهبت زيدا .

الثاني الف. المفاعلة بكس زید وجالسته .

الثالث صوغه على فعلت بالفتح أفعل بالضم لا فادة الغلبة، نحو كرم

زيدا أي غلبته بالسكرم .

الرابع صوغه على استفعل للطلب والنسبة للشيء، كاستخرجت المال .

واستبعت الظلم .

الخامس تضعيف العين كفرح زيد وفرحته .

السادس التضمين .

السابع حذف الجار توسعا، وزاد الكوفيون ثامنا وهو تحويل

حركة العين نحو شترت عينه، بالكسر، وشترها الله بالفتح، وقال المهلبى .

خصال تعدى الفعل بعد لزومه إلى كل مفعول وعدتها عشر

مفاعلة والسين والتاء بعدها وواو لعل والحرف معموله الجر

وتضعيف عين ثم لام وهمزة وحمل على المعنى والامن تعرو

وتوسعة في الظرف كالיום سرته ففكر فلما يجعل لما قلته ستر

فزادوا ومع في المفعول معه والافى الاستثناء وتضعيف اللام نحو

صبر خده وصبر رته انا .

ضابط

قال ابن هشام الأ مورد التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرا عشرون

كونه على فعل بالضم كظرف وشرف، وسمع رحبتكم الطاعة، وإن سراطع اليمن

ولا ثالث لها لأنها ضمنا معنى وسع وبلغ، أو على فعل بالفتح، أو فعل بالكسر .

ووصفها على فعيل، نحو ذل وقوى، أو على أفعل بمعنى صار ذا كذا نحو اغد البعير

واحصد الزرع إذا صار ادوى غدة وحصاد أو على افعل كاشعر، أو على افوعل

كأ كوهد الفرخ إذا ارتعد أو على افعلل باصالة اللامين كاحر نجم، أو على افعللل

بزيادة أحدها كاتعسس، أو على افعللى كاحر نبي الديك إذا انتفش، أو على استفعل وهو

دال على التحول كاستحجر الطين، او على انقل كاتطلق، او مطاوعا لمتعد الى واحد نحو كسره فاكسر وعلمته فتعلم وضاعفت الحساب فتضاعف او رباعيا منزدا فيه نحو تدحرج واقشعر، او يتضمن معنى قاصرا ويدل على سجية كلؤم وجبن او عرض كفرح وكسل، او نظافة كطهر اودنس كنجس، اولون كاحمر . واخضر واسود، او حلية كدعج وسمن وهزل .

باب الاشتغال

قال ابن النحاس في (التعليقة) ضابط لمسائل باب الاشتغال يجوز تعدى فعل المضمرة المتصلة والسبب الى ضميره في جميع الابواب، ويجوز تعدى الفعل المذكور الى الظاهر مطلقا سواء ظاهره وغيره في جميع الابواب، ويجوز ١٠ تعدى فعل الظاهر الى مضمرة المتصلة في باب ظننت وفي عدمت وفقدت، ولا يجوز في غير ذلك ويجوز تعدى فعل المضمرة المتصلة الى مضمرة المتصلة في باب ظننت وفي عدمت وفقدت، ولا يجوز في غير ذلك، ولا يجوز تعدى فعل المضمرة المتصلة الى ظاهره في باب من الابواب الا لفظ النفس، ولا يجوز تعدى فعل الظاهر الى ظاهره في باب من الابواب الا لفظ النفس، انتهى .

باب المصدر

١٥

قاعدة

قال ابن فلاح في (المغنى) لا ينصب الفعل مصدرين ولا ظرفي زمان ولا ظرفي مكان لعدم اقتضائه ذلك لأن الفعل لا يكون مشتقا من مصدرين ولا فعلا مشتقان من مصدر واحد ولا يكون الفعل الواحد في زمانين ٢٠ او مكانين في حالة واحدة .

باب المفعول له

قال الاندلسي في (شرح الفصل) قال الخوارزمي المفاعيل في الحقيقة

ثلاثة

(١)

ثلاثة فاما المنصوب بمعنى اللام وبمعنى مع فليسا مفعولين .

باب المفعول فيه

- قال ابو الحسين ابن ابي الربيع في (شرح الايضاح) كان ابو على الشلوبين يقول ان الاصل في الظروف التصرف ، وأصل الاسماء ان لا تقتصر على باب دون باب فتمى وجد الاسم لا يستعمل الا في باب واحد علمت انه قد نخرج عن اصله ولا يوجد هذا الا في الظروف والمصادر والاف في باب النداء لأنها ابواب وضعت على التغير وقال ابو اسحاق بن ملكون (١) الاصل في الظروف ان لا تتصرف وتصرفها خروج عن القياس ، قال ابن ابي الربيع وهذا القول خروج عن المظر لأنه مخالف الاسم في غير هذه الابواب الثلاثة فالحق ما ذهب اليه الشلوبين .

١٠

ضابط

- قال ابن مالك في (شرح العمدة) ظرف الزمان على اربعة اقسام ثابت التصرف والانصراف ، ومنها وثابت التصرف منفي الانصراف ، وثابت الانصراف منفي التصرف اى لازم الظرفية .
- فالاول كثير كيوم وليلة وحين ومدة .

١٥

- والثاني مثالان احدهما مشهور والآخر غير مشهور ، فالمشهور سحر (٢) اذا قصد به التعيين مجردا من الالف واللام والاضافة والتصغير نحو رأيت زيدا اس سحر فلا يتون لعدم انصرافه ولا يفارق الظرفية لعدم تصرفه والموافق له في عدم الانصراف والتصرف عشية اذا قصد بها التعيين مجردة عن الالف واللام والاضافة عن ذلك سيويه الى بعض العرب واكثر العرب يجعلونها عند ذلك متصرفة منصرفة .

٢٠

والقسم الثالث وهو الثابت التصرف المنفي الانصراف مثالان غدوة وبكرة اذا جعلتا علمين فانها لا ينصرفان للعلمية والتأنيث ويتصرفان فيقال في

(١) ي - مكتوم (٢) ي - فالمشهور نحو امس .

الظرفية ، لقيت زيدا امس غدوة ، ولقيت عمرا اول من امس بكرة ، ويقال في عدم الظرفية ، سهرت البارحة الى غدوة ، والى بكرة ، فلوم يقصد بعلمية تصرفا وانصرفا كقواك . مامن بكرة افضل من بكرة يوم الجمعة ، وكل غدوة يستحب فيها الاستغفار .

الرابع وهو الثابت الانصراف المنفى التصرف ماعين من ضحى ومحر وبكر (١) ونهار وابل وعتمة وعشاء ومساء وعشية في الأشهر بهذه اذا قصد بها التعيين بقيت على انصرافها والزمت الظرفية فلم تنصرف والاعتماد في هذا على النقل .

(فائدة) قال بعضهم مأخذ التصرف والانصراف في الظروف هو

الساع حكاه الشلوبين في (شرح الجزولية) .

ضابط

قال ابن الجباز في (شرح الدرة) المتمكن يطلقه النحويون على نوعين على الاسم العرب ، وعلى الظرف الذي يعتقب عليه العوامل كيوم وليلة .

(فائدة) قال ابن يعيش كما ان الفعل اللازم لا يتعدى الى مفعول به

الا بحرف جر كذلك لا يتعدى الى ظرف من الأماكن مخصوص بالحرف جر نحو - وقفت في الدار ، وقمت في المسجد .

ضابط

قال ابو حيان في (شرح التسهيل) التصرف في الاشياء ان تستعمل

بوجوه الاعراب فيكون مبتدأ ومفعولا ويضاف اليه ، ويقابله ان يقتصر فيه

على بعض الاعراب كاقنصار « ايمن » على الابتداء و « سبحان » على المصدرية

و « عندك » على الظرف ونحو ذلك والتصرف في الامال ان يختلف ابنية

الفعل لاختلاف زمانه نحو ضرب يضرب اضرب . وقال الشلوبين في

(شرح الجزولية) والأعلم في (شرح الجمل) التصرف وعدمه في عبارات

النحويين يقال على ثلاثة معان ، فمرة يقال متصرف وغير متصرف ويراد به اختلاف الأبنية لا اختلاف الأزمنة وهو المختص بالأفعال ، ومرة يقال متصرف وغير متصرف ويراد به الظرف الذي يستعمل مفعولا فيه وغيره وإذا اراد والظرف الذي لا يستعمل إلا منصوبا على أنه مفعول فيه خاصة أو مخفوضا مع ذلك بمن خاصة قالوا فيه غير متصرف ، ومرة يقال متصرف وغير متصرف ويراد به أنه ما يتصرف ذاته ومادته على أبنية مختلفة ، كضارب وقائم ، ومالا يكون كذلك كاسم الإشارة .

ضابط

قال ابن عصفور في (شرح الجمل) الظروف كلها مدكرة إلا أقدام ووداء وهما شاذان .

١٠

قاعدة

قال الفارسي في (التذكرة) نزلت عند بابي علي زيد ، جائز لأن نسبة الظرف من المفعول كنسبة المفعول من التفاعل فكما يصح ضرب علامه زيد ، كذلك يصح ما ذكرناه .

(فائدة) قال أبو الحسن علي بن المبارك البغدادي المعروف بابن الزاهدة رحمه الله تعالى .

إذا اسم بمعنى الوقت يبنى لأنه تضمن معنى الشرط موضعه نصب وبعمل فيه النصب معنى جوابه وما بعده في موضع الجواب يندب

(ضابط - ١)

١. قال الأندلسي الظروف التي لا تدخل عليها من حروف الجر سوى
من خمسة ، عند ومع وقبل وبعد ولدى ، انتهى . قلت وقد نظمتهما قلت .
من الظروف خمسة قد خصصت بمن ولم يجبرها سواها

عند ومع وقبل بعد ولدى شرح الامام اللورقي حواها
الاندلسي شارح (المفصل) المشهور هو الامام علم الدين اللورقي له
ترجمة جيدة في سير النبلاء للذهبي .

ضابط

قال ابن الشجري في (اماليه) الظروف المبنية ثلاثة اضرب، ضرب
زمانى، وضرب مكاني، وضرب تجاذبه الزمان والمكان، فالزمانى امس
والآن ومتى واين وقط المشددة واذا واذا المقتضية جوابا، والمكانى لدن
وحيث واين وهنا وثم واذا المستعملة (١) بمعنى ثم، والثالث قبل وبعد .

ضابط

قال السخاوى في (شرح المفصل) اسم المكان ينقسم على ثلاثة
اقسام . قسم ، لا يستعمل ظرفا . وقسم ، لا يستعمل الا ظرفا . وقسم ، لا يلزم
الظرفية .

فالاول ما كان محذوذا نحو البيت والدار والبلد والحجاز والشام
والعراق واليمن .

والثاني نحو عند وسوى وسواء ولدن ودون .
والثالث كالحفات الست فوق وتحت وخلف ووراء وامام وقدام
ويمين وشمال وحذاء ودات اليمين .

باب الاستثناء

قاعدة

قال ابن يعيش اصل الاستثناء ان يكون بلا وانما كانت لقي الاصل
لأنها حرف وانها تنقل الكلام من حال الى حال الحروف كما ان ما تنقل من
الاجباب الى النفي، والهمزة تنقل من الخبر الى الاستخباصة واللام لقتل من

النكرة الى المعرفة فعلى هذا تكون الالهى الاصل لأنها تنقل الكلام من العموم الى الخصوص ويكتفى بها من ذكر المستثنى منه اذا قلت ما قام الازيد ، وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها ومحمول عليها لمشابهة بينهما . وقال ابن اياز إلا اصل الأدوات في هذا الباب لوجهين .

احدها انها حرف والموضوع لفائدة المعانى الحروف كالنفي والاستفهام .
والنداء .

والثاني انها تقع في ابواب الاستثناء فقط وغيرها في امكنة مخصوصة بها وتستعمل في ابواب اخر .

قاعدة

قال ابو البقاء في (التبيين) الاصل في - إلا - الاستثناء وقد استعملت وصفا والاصل في ، غير أن تكون صفة وقد استعملت في الاستثناء ، والاصل في سواء وسوى الظرفية وقد استعملت بمعنى غير .

(فائدة) قال ابن الدهان في (الغرة) الاستثناء على ثلاثة اضرب استثناء بعد استثناء ، واستثناء من استثناء ، واستثناء مطلق من استثناء .

فلا استثناء بعد الاستثناء تكون الا فيه بمعنى اوا وكقوله تعالى (وعندہ مفاتيح الغيب لا يعلمها الا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين) فكأنه قال الا يعلمها وهي في كتاب مبين .

والاستثناء من الاستثناء كقوله تعالى (انا ارسلنا الى قوم مجرمين

الا آل لوط انا لمنجوهم اجمعين الا امرأتہ قدرنا انها لمن الغابرين) فتقديره - انا ارسلنا الى قوم مجرمين ثلاثا تبقى منهم احدا بالهلاك الا آل لوط انا لمنجوهم اجمعين ثم استثنى من الموجب فقال (الا امرأتہ قدرنا انها لمن الغابرين) فالأصل في هذا ان الذي يقع بعد معنى النفي يكون بالاموجبا وبعد معنى الموجب يكون منفيا .

واما الاستثناء المطلق من الاستثناء فعليه اكثر الكلام كقولك
سار القوم الا زيدا .

قاعدة

لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان يكون مستثنى نحو ما قام الا زيد
او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد ، او تابعا نحو ما قام احد الا زيد
فاضل .

ضابط

قال ابن الدهان في (الغرة) ليس في المبدلات ما يخالف البديل حكم
المبدل منه الا في الاستثناء وحده وذلك انك اذا قلت ما قام احد الا زيد ،
١٠ فقد نصبت القيام عن احد واثبت القيام لزيد وهو بديل منه .

ضابط

قال ابن الدهان في (الغرة) الذي ينصب بعد الا ينصب في ستة مواضع .
الاول الاستثناء من الموجب لفظا ومعنى نحو ما قام القوم الا زيدا .
الثاني ان يكون موجبا في المعنى دون اللفظ نحو ما أكل احد الا
١٥ الخبز الا زيد لأن التقدير يؤدي الى الايجاب فكأنه قال كل الناس أكلوا
الخبز الا زيدا .

الثالث ان يكون للمستثنى منه حال موجبة نحو ما جاءني احد الا راكبا
الا زيدا ، لأنه يؤدي ايضا الى الايجاب فيكون تقديره كل الناس جاؤني
راكبين الا زيدا .

٢٠ الرابع ان تكرر إلا مع اسمين مستثنين فلا بد من نصب احدهما نحو
ما جاءني احد الا زيد الاعمر والا زيدا الاعمر .

الخامس ان يقدم المستثنى على المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد .
السادس الاستثناء من غير الجنس نحو ما في الدار احد الاحمارا .

فائدة

(فائدة) قال ابن يعيش خلا فعل لازم في اصله لا يتعدى الا في

الاستثناء خاصة .

(فائدة) قال ابن يعيش اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في الايجاب
تعين نصبه و امتنع البديل الذي كان مختارا قبل التقدم نحو ما جاء في الازيدا
احد، لأن البديل لا يتقدم البديل من حيث كان من التوابع كالنعت والتوكيد .
وليس قبله ما يكون بدلا منه فتعين النصب الذي هو مرجوح للضرورة ، ومن
التحويين من يسميه احسن القبيحين ونظير هذه المسئلة صفة النكرة اذا تقدمت
نحو فيها قائما رجل ، لا يجوز في - قائم - الا النصب وكان قبل التقديم فيه وجهان
الرفع على النعت نحو فيها رجل قائم ، والنصب على الحال الا انه ضعيف لأن نعت
النكرة اجود من الحال منها ف اذا قدم بطل النعت وتعين النصب على الحال .
ضرورة فصار ما كان مرجوحا مختارا . انتهى .

(فائدة) قال ابن يعيش الاستثناء من الجنس تخصيص ومن غير .

استدراك .

قاعدة

قال ابن السراج في الأصول لا ينسق على حروف الاستثناء لا تقول ١٥
قام القوم ليس زيدا ولا عمرا ، ولا قام القوم غير زيد ولا عمرو ، قال والنفي
في جميع العربية ينسق عليه بلا الا في الاستثناء .

(فائدة) قال ابن اياز لا والوا والتي بمعنى مع نظير تان لأن كل
واحدة منها تعدى الفعل الذي قبلها الى الاسم الذي بعدها مع ظهور النصب فيه
ألا ترى انك لو اسقطت - الا - لكان الفعل غير مقتضى للاسم . ٢٠

(فائدة) قال عيد القاهر الاستثناء المنقطع مشبه بالعطف ولك عطف
الشيء على ما هو من غير جنسه كقولك جاء في رجل لا حمار ، مشته الا بلا ،
لأن الاستثناء والنفي متقاربان فقبل ما مررت بأحد الاحمار ، كما قيل مررت
برجل لا حمار .

قاعدة

قال ابن اياز لا يعمل ما بعد الا فيا قبلها فلا يجوز ما قومه زيدا الا ضاربون لأن تقديم الاسم الواقع بعد الاعليها غير جائز فكذا معموله لأن من اصولهم ان معمول يقع حيث يقع العامل اذا كان تابعا و فرعا عليه فان جاء شيء يوهم خلاف ذلك اضمر له فعل ينصبه من جنس المذكور، وقيل انما امتنع ذلك في الا حملها على واو مع ولا يتقدم ما بعد الواو عليها فكذلك الا .

ضابط

قال ابو الحسن الابدی فی (شرح الجزولية) المنفى عند هم هو ما دخلت عليه اداة النفي نحو ما قام القوم الا زيدا ، وما كان خبرا ما دخلت عليه اداة النفي نحو ما احد يقوم الا زيدا ، وما كان في موضع المفعول الثاني من باب ظننت نحو ما ظننت احد يقوم الا زيدا ، وكذلك ما دخلت عليه اداة الاستفهام واريد بها معنى النفي ، وكذلك ما كان من الافعال بعد قل او ما يقرب منها نحو قل رجل يقول ذاك الا زيد ، و اقل رجل يقول ذاك الا زيد و قلما يقوم الا عمر ولأن العرب تستعمل قل بمعنى النفي فاذا قلت قل رجل يقول ذاك الا زيد و اقل رجل يقول ذاك الا زيد فابدل فيها معمول على المعنى دون اللفظ لأن المعنى ما رجل يقول ذاك الا زيد ولا يجوز أن يكون الا زيد بدلا من اقل المرفوع لأنه لا يحل محله لأن الا لا يتبدأ بها ، ولا من الضمير لأنه لا يقال يقول الا زيد وكذلك لا يكون بدلا من رجل في قل رجل لأنه لا يقال قل الا زيد ولأن قل لا تعمل الا في نكرة ولا يقع بعدها الا زيد ، ولا من الضمير لأن الفعل في موضع الصفة ولا تنفى الصفة وايضا فلا يقال ، يقول ذاك الا زيد ، ولا يجوز اقل رجل ، يقول ذاك الا زيد ، بالخفض لأن . اقل . لا يدخل على المعارف فهي كرب وانما هو بدل من رجل على الموضع لأنه في معنى ما رجل يقول ذاك الا زيد .

قاعد ة

قال الأ بدي ومن اصل هذا الباب انه لا يجوز أن يستثنى بالاسمين
كما لا يعطف بلا اسمين ولا تعمل واو المفعول معه في اسمين فاذا قلت اعطيت
الناس المال الاعمر الدينار، لم يجوز، وكذلك النفي لا يجوز ما اعطيت الناس المال
الاعمر الدينار، اذا اردت الاستثناء وان اردت البدل جاز في النفي ابدال
الاسمين وصار المعنى - الاعمر الدينار، ومن مامع الفارسي ان يقال ماضرب
القوم الا بعضهم بعضا، لأنه لم يتقدم اسمان فتبدل منها اسمين وتصحيح المسئلة
عنده ما ضرب القوم احدا الا بعضهم بعضا، وتصحيحها عند الأخفش ان يقدم
بعضهم، واجاز غيرهما المسئلة من غير تغيير للفظ على ان يكون البعض المتأخر
منصوبا بضرب انتصاب المفعول به لا بدل ولا مستثنى وانما هو بمنزلة - ماضرب
بعضا الا بعض القوم .

باب الحال

تقسيم

الحال تنقسم باعتبارات تنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومها الى
قسمين - منتقلة - وهو الغالب - وملازمة - وذلك واجب في ثلاث، الجامدة ١٥
غير المؤداة بالمشتق نحو هذا مال كذها - والمؤكدة - نحو (ولى مدبرا)، والتي
دل عاملها على تجديد صاحبها، نحو (وخلق الانسان ضعيفا) .

وتنقسم بحسب قصد هالذاتها ولتوطئة بها الى قسمين - مقصودة -
وهو الغالب، وموطئة - وهي الجامدة الموصوفة نحو (تمثل لها بشراسويا)
فانما ذكر - بشرا - توطئة لذكر - سويا .

٢٠ وتنقسم بحسب الزمان الى ثلاثة - مقارنة - وهو الغالب، ومقدرة -
وهي المستقبلية نحو (ادخلوها خالدين) ومحكية - وهي الماضي نحو جاء
زيد امس راكبا .

وتنقسم بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين - مبينة، وهو الغالب وتسمى

مؤسسه ايضا ، ومؤكدة ، وهى التى يستفاد منها بدونها وهى ثلاثة مؤكدة
لعلها نحو (ولى مدبرا) ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا ، ومؤكدة
لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا ، وبما يشكل قولهم ، جاء زيد والشمس
طالعة ، فان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد يبين هيئة فاعل
ولا مفعول ولا هى مؤكدة فقال ابن حنى تأويلها - جاء زيد طالعة الشمس عند
مجيئها ، يعنى فهى كالحال والنعت السببى ، كررت بالدار قائما سكانها ورجل
قائم غلامه ، وقال ابن عمرو ن هى مؤولة بمكررا ونحوه .

قاعدة

قال ابن يعيش كل ما جاز أن يكون حالا يجوز أن يكون صفة للنكرة
وليس كل ما يجوز أن يكون صفة للنكرة يجوز أن يكون حالا ، ألا ترى ان الفعل
المستقل يكون صفة للنكرة نحو هذا رجل سيكتب ، ولا يجوز أن يقع حالا .

ضابط

جميع العوامل اللفظية تعمل فى الحال الا كان واخواتها وعسى على
الأصح فيها .

قاعدة

الحال شبيهة بالظرف ، قال ابن كيسان ولذا اعنت عن الخبر فى خبرى
زيد قائما .

باب التمييز

قال ابن الطراوة الابهام الذى يسهره التمييز اما فى الجنس نحو عشرون
رجلا ، او البعض نحو احسن الناس وجها ، او الحال نحو احسنهم ادبا ،
او السبب نحو احسنهم عبدا .

قال ابن هشام فى تذكرته فهو كالبديل فى اقسامه الثلاثة والقسمان
الاخير ان نظيرهما بديل الاشتغال ، ويوضح الاول ان الافراد فى موضع
الجمع

الجمع فرجل في موضع رجال فالعشرون تقس الرجال .

ضابط

قال ابن الصائغ في (تذكرته) التمييز المنتصب عن تمام الكلام يجوز ان يأتي بعد كل كلام ينطوي على شيء مبهم الا في موضعين .

- ٥ احدهما ان يؤدي الى تدافع الكلام نحو ضرب زيد رجلا ، اذا جعلت رجلا - تمييز لما انطوى عليه الكلام المتقدم من ايهام الفاعل وذلك ان الكلام مبني على حذف العامل فذكره تفسير آخره متدافع لأن ما حذف لا يذكر ، وقد ذهب الى اجازته بعض النحويين وقد يتخرج عليه قول الراجز .

- ١٠ يسط لأصياف وجهار حبا بسط ذراعين لعظم كلبا فيكون قد نوى بالمصدر بناءً له للفعول والتقدير بسطاً مثل ما بسط ذراعان وبجمل هذا البيت غير هذا وهو ان يكون من باب القلب وهو كثير في كلامهم .

- والموضع الثاني ان يؤدي الى انحراف اللفظ عن اصل وضعه نحو قولك ادهنت زيتاً لا يجوز انتصاب زيت على التمييز اذا لاصل - ادهنت زيت - فلو نصب على التمييز لأدى الى حذف حرف الجر والتزام التنكير في الاسم ونصبه بعد أن لم يكن كذلك وكل ذلك انحراف اللفظ عن اصل وضعه ويوقف فيما ورد من ذلك على السماع والذي ورد منه قولهم امتلاً الماء ماء وتفقاً زيد شحماً ، والدليل على ان ذلك نصب - على التمييز التزام التنكير وجوب التأخير باجماع انتهى .

٢٠

باب حروف الجر

تقسيم

قال ابن الحماز حروف الجر ثلاثة اقسام .

قسم يلزم الحرفية وهو من ، وف ، و الى ، وحنى ، و رب ، واللام ،

والواو ، والتاء ، والباء .

وقسم يكون اسما وحرفا وهي ، على ، وعن ، والكاف ، ومذ ، ومنذ .
وقسم يكون فعلا وحرفا وهو حاشا ، وعدا ، وخلا ، قال ولولا ، وكى
في القسم الاول ، ومع ، من القسم الثاني ، وحكى عن ابي الحسن انه قال بلى اذا
جرت حرف جر ، انتهى .

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) حروف الجر تنقسم اربعة اقسام .
قسم لا يستعمل الا حرفا .

وقسم يستعمل حرفا واسما وهو مذ ومنذ وعن وكاف التشبيه .

وقسم يستعمل حرفا وفعلا وهو حاشا وخلا .

وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا وهو تلى .

١٠

قاعدۃ

الاصل في البحر حرف الجر لأن المضاف مردود في التاويل اليه ذكره
ابن الجباز في (شرح الدرة) .

ضابط

قال ابن هشام في (تعليقه) حروف البحر عشرون حرفا ثلاثة لا تجر
الا في الاستثناء وهي ، حاشا ، وخلا ، وعدا ، وثلاثة لا تجر الا شذوذا وهي
لعل ، وكى ، ومتى ، وسبعة تجر الظاهر والمضمر وهي ، من ، والى ، وعن
وعلى ، وفي ، والباء ، واللام ، والسبعة الباقية لا تجر الا الظاهر وهي تنقسم
الى اربعة اقسام .

١٥

قسم لا يجزى الا الزمان وهو مذ ، ومنذ .

٢٠

وقسم لا يجزى الا النكرات وهو ، رب .

وقسم لا يجزى الا لفظي الجلالة ورب وهو التاء .

وقسم يجزى كل ظاهر وهو الباقي .

(نائدة) البحر من عبارات البصريين والحمض من عبارات الكوفيين
ذكره

ذكره ابن الخباز وغيره .

(فائدة) قال ابن الدهان في الغرة (م) اقوى حروف الجرو ولهذا

المعنى اختصت بالدخول على عند .

قاعدة

قال اصل حروف القسم الباء ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها .
نحو اقسام بالله لتعلن ، ودخولها على الضير نحو بك لأعلن ، واستعمالها في القسم
الاستعطاء نحو بالله هل قام زيد .

(فائدة) قال ابن فلاح في المغنى تعلق حروف الجر بالفعل يأتي لسبعة
معان ، تعلق المفعول به ، وتعلق المفعول له بكتك للسمن واللبن ، وتعلق الظرف
كأنت بمكة ، وتعلق الحال تخرج بعشيرته ، وتعلق المفعول به نحو ما زلت يزيد .
حتى ذهب ، وتعلق التشبيه بالمفعول به نحو قام القوم حاشا زيد وخلا زيد . لأنها
ثابتة عن الا والاسم بعدها يتصب على التشبيه بالمفعول به فكذا المجرور بعد
هذه على التشبيه بالمفعول به ، وتعلق التمييز نحو (يا سيد اما انت من سيد) .

(فائدة) في (تذكرة) ابن الصائغ قال نقلت من مجموع نخط ابن
الرماح (ربما) على ثلاثة اوجه احدها ان ما كانه كما قال .

فان يمس مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود وفود
وغير كافة .

ماوى ياربما غارة شعواء كاللذعة بالميسم

ونكرة موصوفة (ربما تكره النفوس من الامر) ويحتمل الثلاثة قواه

لقد رزئت كعب بن عوف وربما قى لم يكن يرضى بشيء يضيئها .
فى مرفوع بما يفسره يضيئها لأن ربما صارت مختصة بالفعل كذا وان تقدره
لم يرض قى لم يكن يرضى ، او لم يكن قى يرضى ، او مفعول باضمار فعل تقديره
وربما رزئت قى لم يكن يرضى ، او مفعول برزئت المذكور ، وفي هذه
الأوجه كافة ، او تجعل زائدة وفى محله جر ، او نكرة موصوفة اي رب شيء قى

باب الاضافة

قاعدة

- قال في (البسيط) مالا يمكن تنكيره من المعارف كالضمرات واسماء
 • الاشارة لا تجوز اضافته لملازمة القرينة الدالة على تعريفه وضعا واما الأعلام
 فاقياس عدم اضافتها وعدم دخول اللام عليها لاستغنائها بالتعريف الوضعي
 عن التعريف بالقرينة الزائدة، والاشتراك الاتفاقي فيها لا يلحقها باشتراك
 النكرات الذي هو مقصود الواضع وليس الاشتراك في الأعلام مقصودا
 للواضع، فان النكرات تشترك في حقيقة واحدة والأعلام تشترك في اللفظ دون
 ١٠ الحقيقة وكل حقيقة تتميز بوضع عن الوضع للحقيقة الأخرى بخلاف وضع اللفظ
 على النكرات ولذلك كان الزيد ان يدل على الاشتراك في الاسم دون الحقيقة
 والرجلان يدل على الاشتراك في الاسم والحقيقة وقد جاء ادخال اللام عليها
 وادراجها لما قال للاشتراك الاتفاقي بالاشتراك الوضعي وكأ انه تخيل في تنكيرها
 اشراكها في مسمى هذا اللفظ فاذا اتفق جماعة اسم كل واحد منهم زيد فكل
 واحد منهم فرد من يسمى بزيد فلهذا القدر من التنكير صرح تعريفه باللام
 ١٥ وادراجته في قوله (باعداء العمر من اسيرها) وقوله (علا زيدا يوم النقا رأس
 زيدكم) واجتمع اللام والاضافة في قوله .

- وقد كان منهم حاجب وابن مامة ابو جندل والزيد زيد الممارك
 قال والاضافة في الاعلام اكثر من تعريف اللام وانما كثرت
 ٢٠ ولم يكن استقباحها كاستقباح دخول اللام لوجهين
 احدهما التأنيس بكثرة الاعلام المسماة بالمضاف والمضاف اليه كعبد الله
 وعبد الرحمن والكنى فلم تكن الاضافة والعلم متناهين .

والثاني انه قد عهد من الاضافة عدم التعريف بها في المنفصلة فلم تستنكر
 كاستنكار دخول اللام التي لا يكون ما دخل عليه ذكره وان وجد ، كما رسلها
 العراك

العراك، وادخلوا الأول فالأول، فهو قليل بالنسبة الى الاضافة اللفظية التي لا تفيد التعريف .

قاعدة

قال ابن يعيش اذا اضيف العلم سلبته تعريف العلمية وكسوته بعد تعريفها اضافيا وبحرى مجرى اخيك وعلامك في تعريفها بالاضافة كقوله (علا . زيدنا يوم القارأس زيدكم) قال واذا اضيف العلم الى اللقب صار كالاسم الواحد وسلب مافيه من تعريف العلمية كما اذا اضيف الى غير اللقب وصار التعريف بالاضافة .

قاعدة

قال ابن السراج في (الاصول) الاصل والقياس ان لا يضاف اسم الى فعل ولا فعل الى اسم ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك فخصصت اسما الزمان بالاضافة الى الأفعال لأن الزمان مضارع للفعل لأن الفعل له بنى وصارت اضافة الزمان اليه كاضافته الى مصدره لما فيه من الدلالة عليهما .

ضابط

الاسماء في الاضافة اقسام .

الاول ما يلزم الاضافة فلا يكاد يستعمل مفردا وذلك ظروف وغير ظروف، فمن الظروف الجهات الست وهي فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وعند ولدن ولدا وبين ووسط وسوى ومع ودون واذا واذا وحيث؛ ومن غير الظروف مثل وشبه وغير بيد وقيد وقدا وقاب وقيس واى وبعض وكل وكلتا وذرو مؤنثه ومثناه ومجموعه واولو واولات وقد وقط وحسب، ذكر ذلك كله في (الفصل) .

والثاني، الا يضاف اصلا كذا ومنذ اذا وايهما مرفوع او فعل،

والمضمرات واسماء الاشارة والموصولات سوى اى، واسماء الافعال وكم وكاين.

الثالث ما يضاف ويفرد وهو غالب الاسماء .

قاعد ة

الاضافة تصح بادنى ملايسة نحو قولك بقيته فى طريقى اضفت الطريق اليك بمجرد مرورك فيه ومثله قول احدا على الحشبة خذ طرفك اضاف الطرف اليه بملايسته اياه فى حال الحمل وقول الشاعر .
اذا كوكب انحرقاء لاح بسحرة سهيل اذا عت غزلها فى اقرا ثب
اضاف الكوكب اليها بلدها فى عملها عند طلوعه ذكر ذلك فى (الفصل)
وشروحه .

ضابط

قال ابن النحاس فى (التعليقة) ليس فى ظروف المكان ما يضاف الى الجملة غير حيث لا ابهمت لوتوعها على كل جهة احتاجت فى زوال ايها منها الى اضافتها الجملة كاذ واذا فى الزمان .

ضابط

قال ابن هشام فى (المغنى) الامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة .
احدها التعريف كغلام زيد .
الثانى التخصيص كغلام رجل .
الثالث التخفيف كضارب زيد .
الرابع ازالة القبح او التجوز كررت بالرجل الحسن الوجه
فان الوجه ان رفع قبح الكلام نحلوا الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وان نصب
حصل التجوز باجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدى .
الخامس تذكير المؤنث نحو (ان رحمة الله قريب) .
السادس تانيث المذكر نحو قطعت بعض اصابعه .

السابع الظرفية نحو (تأتي أكلها كل حين) .

الثامن المصدرية نحو (أى منقلب يتقلبون) .

التاسع وجوب المصدر نحو غلام من عندك، وصبيحة أى يوم سفرك

العاشر البناء فى المبهمة نحو غير ومثل ودون والزمن المبهمة المضاف

الى اذا وفعل مبنى، وهذا الفصل أخذه ابن هشام من كتاب (نظم الفرائد
وحصر الشرائد) للهلبى وقال الهلبى فى نظم ذلك .

خصال فى الاضافة يكتسبها المضاف من المضاف اليه عشر

بناء ثم تذكير وظرف ومعنى الجنس والتأنيث تقرو (١)

وتعريف وتنكير وشرط والاستفهام والحدث المقرر

وذكر فى الشرح انه اراد بالاستفهام مسألة غلام من عندك ،

وبالحدث المصدرية ، وبالجنس قولك أى رجل ياتينى فله درهم ، وبالشرط

غلام من تضرب اضرب ، وبالتنكير قولك هذا زيد رجل وهذا زيد الفقيه

لازيد الامير لأنك لم تضيفه حتى سلبته التعريف فى النية للاشتراك العارض

فى التسمية وهذه الثلاثة لم يذكرها ابن هشام وذكر بدلها التخصيص والتخفيف

وازالة القبح والتجوز ولم يذكر الهلبى هذه الثلاثة ومسألة اكتساب التنكير

من الاضافة فى غاية الحسن وهى سلب تعريف العلمية وقد تقدم تحقيق ذلك

فى اول الباب وقلت انا .

ويكتسب المضاف فخذ امورا احتلها الاضافة فوق عشر

تعريف وتخصيص بناء وتخفيف كضارب عبد عمرو

وترك القبح والتجوز شرط والاستفهام فانتسبا لصدر

وتذكير وتأنيث وظرف وسلب للعارف شبه نكر

ومعنى الجنس والحدث المعرى فخذ نظما يحاكي عقد در

وقال ابن هشام فى (تذكرته) فى اكتساب التأنيث قد بسط الناس

هذا فقالوا انه منحصر فى اربعة اقسام .

قسم المضاف بعض المؤنث وهو مؤنث في المعنى وتلفظ بالثاني وانت
 تريده نحو قطعت بعض اصابعه و (اذ بعض السنين تعوقنا) و (يلتقطه بعض السيارة)
 وقسم هو بعض المؤنث وتلفظ بالثاني وانت تريده الا انه ليس مؤنثا
 وذلك نحو شرق صدر القناة و قلنا انه غير مؤنث لأن صدر القناة ليس قناة بخلاف
 بعض الاصابع فانه يكون اصابع.

وقسم تلفظ بالثاني وانت تريده الا انه لا بعض ولا مؤنث نحو اجتمعت
 اهل اليمامة.

وانقسم الرابع زاده الفارسي وهو أن يكون المضاف كلاً للمؤنث
 كقوله.

ولمت عليه كل معصية هوجاء ليس للبها زين (١)
 فأنت كلاً لأنه المعصيات.

(فائدة) قال بعضهم.

ثلاثة تسقط هاءاتها مضافة عند جميع النعاه
 منها اذا قيل ابو عذر ها وايت شعري وإقام الصلاة

باب المصدر

قال ابن هشام في (تذكرته) المصدر الصريح يقع في موضع الفاعل
 نحو (ماء كم غورا) والمفعول به نحو (هذا خلق الله) والمصدر المؤول كذلك
 في موضع الفاعل نحو عسى زيد أن يقوم والمفعول نحو (ما كان هذا القرآن
 أن يفترى)

(فائدة) قال ابن هشام في (تذكرته) قال الجر جاني اقوى اعمال المصدر
 منونا لأنه تكرة كالفعل، ثم مضى فالأن اضافته في نية الا تفصال فهو تكرة ايضاً،
 ودونها ما فيه ال.

باب اسم الفاعل

قاعدته

قال ابن السراج (في الاصول) كل ما كان يجمع بغير الواو والنون

نحو

(١) كذا ولم ينقطه في

نحو حسن وحسان فان الوجود فيه ان تقول مررت برجل حسان قومه من قبل
ان هذا الجمع المكسر هو اسم واحد صيغ للجمع ألا ترى انه يعرب كأعراب
الواحد المفرد وما كان يجمع بأواو والنون نحو منطلقين فان الوجود فيه ان يجعله
بمنزلة الفعل المقدم فتقول مررت برجل منطلق قومه .

باب التعجب

- قول البصريين في احسن يزيد يلزم منه شذوذ من اوجه .
- احدها استعمال افعال للصيرورة قياسا وليس بقياس وانما قلنا ذلك
لأن عندهم ان افعال اصله افعال بمعنى صار كذا .
- الثاني وقوع الظاهر فاعلا لصيغة الامر بغير لام .
- الثالث جعلهم الامر بمعنى الخبر .
- الرابع حذف الفاعل في (أسمع بهم وأبصر) قوله من تعايق ابن هشام .

باب افعال التفضيل

قاعدة

- قال ابن السراج في (الاصول) كل ما قلت فيه ما افعله قلت فيه افعال
- به وهذا افعال من هذا وما لم تقل فيه ما افعله لم تقل فيه هذا افعال من هذا
- ولا افعال به .

ضابط

- قال ابن هشام في (تذكرته) قولهم ان افعال التفضيل يستعمل مضافا
- وبأل وبمن يستعمل من استعماله بأل خير وشر فاني لم ادرها استعمالا بأل للتفضيل .

باب اسماء الافعال

- قال ابن هشام في (تذكرته) اعلم ان هاوما وهاؤم فادر في العربية
- لا يظهر له ألا ترى ان غيره من صه ومه لا يظهر فيه الضمير البتة وهو مع ندوره
- غير شاذ في الاستعمال ففي التنزيل (هاؤم اقرء واكتابه) .

باب النعت

ضابط

قال في (البسيط) جملة ما يوصف به ثمانية اشياء اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة ، وهذه الثلاثة هي الاصل في الصفات (لأنها التي
تدخل في حسد الصفة - ١) لأنها تدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود
وذلك لأن الغرض من الصفة الفرق بين المشتركين في الاسم وإنما يحصل
الفرق بالمعاني القائمة بالذوات والمعاني هي المصادر وهذه الثلاثة هي المشتقة
من المصادر فهي التي توجد المعاني فيها .

والرابع المنسوب ككنى وكوفي وهو في معنى اسم المفعول .

والخامس الوصف بذى التي بمعنى صاحب .

والسادس الوصف بالمصدر كرجل عدل وهو سماعي .

والسابع ما ورد من المسموع غيره كررت برجل أي رجل .

والثامن الوصف بالجملة .

ضابط

قال في (البسيط) الاسماء في الوصف على اربعة اقسام ما يوصف
ويوصف به ، وهو اسم الاشارة والمعرف بال والمضاف الى واحد من
المعارف اذا كان متصفا بالحدث ، وما لا يوصف ولا يوصف به وهو ثواني
الكنى واللهم عند سيويه وما اوغل من الاسم في شبه الحرف كايين وكم
وكيف والمضمرات وما احسن قول الشاعر .

٢٠ اضمزت في القلب هوى شادن مشغل بالناحو لا ينصف

وصفت ما اضمزت يوماله فقال لي المضمر لا يوصف

وما يوصف ولا يوصف به ، وهو الاعلام ، وما يوصف به ولا يوصف

وهو الجمل .

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) الاسماء تنقسم اربعة اقسام .
قسم لا ينعت ولا ينعت به وهو اسم الشرط واسم الاستفهام والمضمر
وكل اسم متوغل في البناء وهو ما ليس بمعرب في الاصل ماعدا الاسماء الموصولة
واسماء الاشارة .

وقسم ينعت به ولا ينعت وهو ما لا يستعمل من الاسماء تابعا نحو بسن .
وايهطان ونائع من قولهم حسن بسن وشيطان ليطان وجائع نائع وهي محفوفة
لا يقاس عليها .

وقسم ينعت ولا ينعت به وهو العلم وما كان من الاسماء ليس بمشتق
ولا في حكمه نحو توب وحائط وما اشبه ذلك .

وقسم ينعت وينعت به وهو ما بقي من الاسماء .

وقال ابن هشام في (تذكرته) المعارف اقسام .

قسم لا ينعت بشيء وهو المضمر .

وقسم ينعت بشيء واحد وهو اسم الاشارة خاصة ينعت بما فيه

الخاصة .

وقسم ينعت بشيئين وهو ما فيه ال ينعت بما فيه ال او بمضاف الى ما فيه ال

وقسم ينعت بثلاثة اشياء وهو شيان احدهما العلم ينعت بما فيه ال

وبمضاف وبالاشارة، والثاني المضاف ينعت بمضاف مثله وبما فيه ال وبالاشارة .

تقسيم

قال في (البسيط) تبعية الصفة لموصوفها في ال اعراب ثلاثة اقسام

ما يتبع الموصوف على لفظه لا غير وهو كل معرب ليس له موضع من ال اعراب

ينحالف لفظه، وما يتبع الموصوف على محله لا غير وهو جميع المبنيات التي اوغلت

في شبه الحرف كالاشارة واس والركب من الاعداد وما لا ينصرف في

الجر، وما يجوز أن يتبعه على لفظه وعلى محله وهو اربعة انواع اسم لا، والمنادي،

وما اضيف اليه المصدر، واسم الفاعل .

باب التوكيد

- قال ابن النحاس في (التعليقة) قاعدة الضمير اذا اكد بضمير كان الضمير الثاني المؤكد من ضمائر الرفع لا غير سواء كان الضمير الاول المؤكد مرفوعا او منصوبا او مجرورا نحو قمت انا ورايتك انت ومرت به هو .
- (قاعدة) قال ابن هشام في (تذكرته) لنا موطن لا يجوز فيه التوكيد اللفظي وذلك قولك احذر الاسد لا يجوز لك في هذا الكلام ان تكرر الاسم المحذره منه ثلاثا مجتمع البدل والمبدل منه لأنهم جعلوا التكرار ثوبا عن الفعل .
- (قاعدة) قال الاندلسي التاكيد اللفظي اوسع مجالا من التاكيد المعنوي لأنه يدخل في المفردات الثلاث وفي الجمل ولا يقتيد بمظهر او مضمير معرفة او نكرة بل يجوز مطلقا الا ان السماع في بعضها اكثر فلا يكاد يسمع او يتقل ان ان زيدا قائم وانما اكثر ما يأتي في تكرير الاسم او الجملة .

ضابط

- قال ابن الدهان في (الغرة) الاسم ينقسم الى ثلاثة اقسام .
- قسم يوصف ويؤكد كزيد والرجل .
- قسم يوصف ولا يؤكد كرجل .
- قسم يؤكد ولا يوصف كالضمير .

قاعدة

- قال ابن هشام في (تذكرته) اذا اجتمعت الفاظ التوكيد بدأت بالنفس والعين فكل فاجمع فاكع فابصع فاتبع وات مخير بين اتباع وابصع فأيها شئت قدمته وان حذفت النفس أتيت بما بعدها مرتبا او العين فكذلك او كلا فكذلك او اجمع لم تأت باكع وما بعده لأن ذلك تأكيد لأجمع فلا يؤتى به دونها ذكره ابن عصفور في (شرح الجمل) .

باب العطف

اقسام العطف ثلاثة

- احدها العطف على اللفظ وهو الاصل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد بالخفض وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاء في من امرأة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لأن من الزائدة لا تعمل في المعارف، وقد يتمتع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قائما لكن اوبل قاعد لأن في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ والصواب الرفع على اخصار مبتدأ .
- الثاني العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب وله ثلاثة شروط .

١٠

احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيحة فلا يجوز مررت زيد وعمر الا أنه لا يجوز مررت عمرا .

الثاني ان يكون الموضع بحق الاصاله فلا يجوز هذا الضارب زيد واخيه لأن الوصف المستوفى لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل .

١٥

الثالث وجود المحرزاى الطالب لذلك المحل فلا يجوز أن زيدا وعمرو قائمان لأن الطالب لرفع عمرو هو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان .

الثالث العطف على التوهم نحو ليس (١) زيد قائما ولا قاعدا بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم .

٢٠

وشرط حسنه كثرة دخوله هناك .

قاعدۃ

الواو اصل حروف العطف ولهذا انفردت عن سائر حروف العطف

باحكام .

(١) الاصل « ان »

احدها احتمال معطوفها للعبة والتقدم والتأخر.

الثاني اقترانها بما نحو (إما شا كرا وإما كفورا) .

الثالث اقترانها بلا أن سبقت بنفى ولم يقصد المعية نحو ما قام زيد

ولا عمر وليفيد أن الفعل منفي عنها في حالة الاجتماع والافتراق، وإذا فقد احد

الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز قام زيد ولا عمر وولا ما اختصم زيد ولا عمر و .

الرابع اقترانها بلكن نحو (ولكن رسول الله) .

الخامس عطف المفرد السببي على الاجنبي عند الاحتياج الى الربط

كررت برجل قام زيد واخوه .

السادس عطف العقد على النيف نحو احد وعشرون .

السابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها نحو (على ربيعين

مسلوب وبال لي) .

الثامن عطف ما حقه التثنية او الجمع نحو (فقد ان مثل مجد ومجد) .

التاسع عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمر و وجلست بين

زيد وعمر و .

العاشر والحادي عشر عطف العام على الخاص وبالعكس نحو (رب اغفر لي

ولو ادي ولن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات) (و دلائكته وجبريل

وميكال) ويشاركها في هذا الحكم الاخير حتى كانت الناس حتى الانبياء فانها عاطفة

خاصة على عام .

الثاني عشر عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل آخر يجمعها

معنى واحد نحو (وزججن الحواجب والعيون) اي وتكلمن العيون والجامع بينهما

التحسين .

الثالث عشر عطف الشيء على مرادفه نحو (والنهي قولها كذباً ومينا)

الرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله (عليك ورحمة

الله السلام) .

الخامس عشر عطف المخفوض على الجوار نحو (وامسحوا برءوسكم

وارجلكم)

السادس عشر ذكر ابو على القارسي ان عطف الجملة الاسمية على الفعلية

وبالعكس يجوز بالواو فقط دون سائر الحروف نقله عنه ابن جني في (سر الصناعة)

وفي (تذكرة) ابن الصائغ عن (شرح الجمل) للأعلم اصل حروف العطف .

الواو لأن الواو لا تدل على اكثر من الجمع والإشتراك واما غيرها فيدل على

الإشتراك وعلى معنى زائد كالترتيب والمهلة والشك والاضراب والاستدراك

والنفي فصارت الواو بمنزلة الشيء المفرد وباقي الحروف بمنزلة المركب

والمفرد اصل المركب .

ضابط

١٠

قال ابن هشام في (تذكرته) من حروف العطف ما لا يعطف الا

بعد شيء خاص وهوام بعد همزة الاستفهام .

ومنها ما لا يعطف الا بعد شيئين وهو لكن بعد النفي والنهي

خاصة .

ومنها ما لا يعطف الا بعد ثلاثة وهو لا بعد النداء والامر

والإيجاب .

ومنها ما لا يعطف الا بعد اربعة وهو بل بعد النفي والنهي والاثبات

والامر .

ضابط

قال ابن الجباز حروف العطف اربعة اقسام .

قسم يشرك بين الاول والثاني في الاعراب والحكم وهو الواو .

والفاء وثم وحتى .

وقسم يجعل الحكم للاول فقط وهو « لا » .

وقسم يجعل الحكم لثاني فقط وهو بل ولكن .

وقسم يجعل الحكم لأحدهما لا بعينه وهو اما، واو، وام .

ضابط

قال ابن هشام في (تذكروته) ليس في التوبيع ما يتقدم على متبوعه

• الا المعطوف بالواو لا ترتب .

(فائدة) قال الابذي في (شرح الجزولية) لا يجوز عطف الضمير

المنفصل على الظاهر بالواو ويجوز فيها عدا ذلك . قال ابن الصائغ في (تذكروته)

واورد شيخنا شهاب الدين عبداللطيف على ذلك قوله تعالى (ولقد وصينا الذين

أوتوا الكتاب من قبلكم واياكم) وقوله تعالى (يخرجون الرسول واياكم)

١٠ قال ابن الصائغ وعندى انه ينبغي ان ينظر في علة منع ذلك حتى يتلخص هل

هذا داخل تحت منعه فلا يلتفت اليه اولى بدخل في دور الحكم مع العلة

والذى يظهر من التعليل ان الواو لما كانت لمطلق الجمع فكان المعطوف مباشر

بالعمل ولا يجوز العمل في الضمير وهو منفصل مع امكان اتصاله اما في غير

الواو فليس الامر معها كذلك كقولك زيد قام عمرو ثم هو وقوله تعالى (وانا

١٥ او اياكم لعل هدى) فنجىء الى الآيتين فنجد المكانين مكانى ثم لأن المقصود

في الآية الاولى ترتيبها على الزمان الوجودى مع ارادة كون المخاطب

له اسوة بمن مضى وكذلك الآية الثانية المقصود ترتيب المتعاطفين من جهة

عرفها والبداءة بما هو اشنع في الرد على فاعل ذلك واذا تلخص ذلك لم يكن

فيها رد على الابذي ويحمل المنع على ما اذا لم يقصد بتقديم احد المتعاطفين

٢٠ معنى ما وهذا تاويل حسن لكلامه موافق للصناعة وقواعدها . انتهى .

(فائدة) في اقسام الواوات قال بعضهم .

وتمتحن يوما ليضمنى هضبا عن الواوكم قسم نظمت له نظما

فقسمتها عشرون ضربا تتابعث فدونها انى لأرسمها رسما

فأصل واضمار وجمع وزائد وعطف ووا والرفع في الستة الاسما

ورب ومع قد ثابت الواو وعنها وواوكم في الايمان فاستمع العالما

وو

وواوك للاطلاق والواو الحقت وواو بمعنى اوفد ونك والخزما
 وواوات بعد الضمير لثائب وواوك في الجمع الذي يورث السقيا
 وواوالهجا والحال واسم لاله وساسان من دون الجمال به يسمى
 وواوك في تكسير دار وواواذ وواو ابتداء ثم عدى بها ثما

باب عطف البيان

قال الأعمى (في شرح الجمل) هذا الباب يترجم له البصريون ولا يترجم له الكوفيون .

قاعدة

قال الأعمى عطف البيان لا يكون الا بعد مشترك .

باب البدل

١٠

قال في (البيسط) تنحصر مسائل البدل في اثنين وثلاثين مسألة وذلك لأن البدل اربعة وكل واحد منها ينقسم باعتبار التعريف والتنكير اربعة وباعتبار الاطهار والاضهار اربعة وثمانية في اربعة باثنين وثلاثين (١) وامثلتها بحملة جاءني زيدا خوك ، ضربت زيدا رأسه ، اعجبني زيد علمه ، رأيت زيدا الحمار . جاءني رجل غلام لك ، ضربت رجلا يداله ، اعجبني رجل علم له ، ضربت رجلا حمارا . كرهت زيدا غلاما لك ، ضربت زيدا يداله ، اعجبني زيد علم له ، رأيت زيدا حمارا . جاءني رجل اخوك ، ضربت رجلا رأسه ، اعجبني رجل علمه ، رأيت رجلا الحمار ، قام زيدا خوك ، زيد ضربته اياه ، ضربت زيدا اياه ضربته زيدا . اعجبني زيد رأسه ، يد زيد قطعتة اياها ، الرغيف أكلته ثلثه ثلث الرغيف أكلت الرغيف اياه . اعجبني زيد علمه ، جهل الزيدين كرهتهما . اياه ، زيد كرهته جهله ، جهل زيد كرهت زيدا اياه . اعجبني زيد الحمار

(١) كذا قال وقضية كلامه ان تكون الصور (٦٤) وهو خطأ ايضا والصواب

ان الصور (٣٦) اذا النكرة لا تكون الا ظاهرا والامثلة الآتية غير مستوعبة

للصور وفيها مع ذلك تكرار قد برح

زيد الحمار كرهته اياه ، كرهت زيدا اياه ، زيد كرهته حمارة . ثلث الرغيف
أكلت الرغيف اياه ، جهل زيد كرهت زيدا اياه ، الحمار كرهت زيدا اياه .
(فائدة) قال الاعلم في (شرح الجمل) الدليل على ان البدل على نية
تكرار العامل ثلاثة ادلة ، شرعي ، ولغوي ، وقياسي ، فالشرعي قوله تعالى
• (اتبعوا المرسلين اتبعوا) الآية (وقال الملأ الذين استكبروا للذين استضعفوا لن
آمن منهم) واللغوي قول الشاعر .

اذا مات ميت من تميم فسر ك ان يعيش بغيه بؤاد
بخبز أو بتمر أو بسمن أو الشيء الملفف في البجاد

والقياسي يا اخانا زيد لو كان في غير نية النداء لقال يا اخانا زيدا .

(فائدة) قال ابن الصائغ في (تذكرته) نقلت من خط ابن الرماح
لا يخلو البدل ان يكون توكيدا او بيان او استدراكا فالبعض والاشمال يكونان
توكيدا او بيان والغلط والبداء والنسيان لا يكون الا استدراكا فالتوكيد
(يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) (والله على الناس حج البيت من استطاع)
والبيان اعجبني الجارية وجهها او عقلها .

باب النداء

١٥

قاعدة

قال في (الفصل) لا ينادى ما فيه الالف واللام الا الله وحده لأنها
لا يفارقانه .

قاعدة

٢٠ اصل حروف النداء (يا) ولهذا كانت اكثر احرفه استعمالا
ولا يقدر عند الحذف سواها ولا ينادى اسم الله عز وجل واسم المستغاث واياها
وايتها الاياها ولا الندوب الاياها او بوا ، وفي (شرح الفصول) لابن اياز قال
النحاة (يا) ام الباب ولها خمسة اوجه من التصرف .

اولها

اولها نداء القريب والبعيد بها .

وثانيها وقوعها في باب الاستغاثة . دون غيرها ، وثالثها وقوعها في باب التذبة ، ورابعها دخولها على اى - وخامسها ان القرآن المجيد مع كثرة النداء فيه لم يأت فيه غيرها .

- (فائدة) قال الخزولى اذا رفعت الاول من نحو يا زيد عمر وفتنصب .
 الثاني من اربعة اوجه وزاد بعضهم خامسا وهى البدل وعطف البيان والنعته
 على تأويل الاشتقاق والنداء المستأنف واخما را غنى واضعفها النعت وهو الذى
 اسقطه لأن العلم لا ينعت به ، فاذا نصبت الاول فنصبه من وجه واحد على انه
 منادى مضاف على تأويلين اما الى محذوف دل عليه ما اضيف اليه الثانى
 وتنصب الثانى على ما كنت تنصبه مع الرفع من الاوجه الخمسة والتأويل الثانى .
 ان يكون مضافا الى ما بعد الثانى ويكون اثنا فى توكيد الاول مقحما بينه وبين
 ما اضيف اليه .

ضابط

- قال ابن الدهان فى (النقرة) الاشياء على ضربين ، ضرب ينادى ،
 وضرب لا ينادى ، فالذى ينادى على ثلاثة مراتب ، مرتبة لابدمن وحوذيا
 معها نحو النكرة واسماء الاشارة عندنا ، ومرتبة لابدمن حذف يامعها وهو اللهم
 وادى فى قولك اللهم اغفر لنا ايها المعصاة ، وضرب يجوز فيه الامران .
 (فائدة) قال ابن هشام فى (تذكرة) لا يجوز عندي نداء اسم الله
 تعالى الايا .

ضابط

٢٠

- فى (تذكرة) ابن هشام - تابع المنادى المبني على خمسة اقسام .
 قسم يجب نصبه على الموضع وهو المضاف الذى ليس بال .
 وقسم يجب اتباعه على اللفظ وهو أى .
 وقسم على تقديرين يجوز اتباعه على اللفظ واتباعه على المحل وهو اسم

وتقسم يجوز اتباعه على اللفظ واتباعه على المحل مطلقا وهو النعت والتوكيد وعطف البيان المفردة مطلقا والنسق المفرد الذي بال .
وتقسم يحكم له بحكم المنادى المستقل وهو البدل والنسق الذي بغير أل .

ضابط

قال ابن فلاح في (المغنى) يجوز حذف حرف النداء مع كل منادى الالف خمسة مواضع النكرة المقصودة والنكرة المبهمة واسم الإشارة عند البصريين والمستغاث والندوب، انتهى . وزاد ابن مالك المضمرة .

وفي (تذكرة) ابن الصائغ حذف حرف النداء من الاسم الأعظم نص على منعه ابن معط في (درته) وعلى منع ذلك في (الدرة) أيضا بالاشتباه وقرره ابن الجباز بأنه بعد حذف حرف النداء يشبه المنادى بغير المنادى ، واعترض عليه بانك تقول الله اغفر لي فلا يقع فيه اشتباه وليس .

قال ابن الصائغ ولابن معط ان يقول لما وقع اللبس في بعض المواضع طرد الباب لثلاث مختلف الحكم، انتهى .

قال والعلّة في ذلك انهم لما حذفوا يا عوضوا الميم فكرر هو ان يقولوا الله بالحذف لما فيه من حذف عوض والعوض

قال ابن الصائغ يعني تعويضهم من حرف النداء دلنا على انهم قصدوا ان لا يحذفوا الحرف بالكلية وقد قال ابن النحاس في (صناعة الكتاب) مانعه جواز ذلك فانه قال في قولك سبحان الله العظيم انه لا يجوز الجر على البدل ٢٠ من الكاف ويجوز المصب على القطع والرفع على تقدير يا الله . انتهى .

قاعدّة

قال ابن النحاس في (التعليقة) اصل حذف حرف النداء في نداء الاعلام ثم كل ما اشبه العلم في كونه لا يجوز أن يكون وصفا لاي وايس مستغاثا به ولا مندوبا يجوز حذف حرف النداء معه .

باب الندبة

قال ابن يعيش الندبة نوع من النداء فكل مندوب منادى وليس كل منادى مندوبا اذ ليس كل ما يتادى يجوز ندبته لأنه يجوز أن يتادى المنكور والبهيم ولا يجوز ذلك في الندبة .

وقال الأبندي في (شرح الجزولية) المندوب يشرك المادى في احكام وينفرد بالخاق الف انندبة .

باب الترخيم

قال الهلبى

ان اسماء توالى عشرة لم ترخم عندها هل المخبره
مبهم تمت نعت بعده والمضا فان معا والنكره
ثم شبه لمضاف خالص والثلاثى ومندوب البره
بجته مستغاث راحم واذا كانت جميعا مضمرة
(فائدة) قال ابن فلاح في (المغنى) قالوا اكثر ما رنحت العرب ثلاثة
اشياء وهى حارث ومالك وعامر .

باب الاختصاص

قال ابن يعيش قد ابحرت العرب اشياء اختصاصها على طريقة النداء
لا شتر اكها في الاختصاص فاستعير لفظ احدهما للآخر من حيث شاركه في
الاختصاص كما ابحروا التسوية مجرى الاستفهام اذ كانت التسوية موجودة في
الاستفهام وذلك قولك ازيد عندك ام عمرو ، وازيد افضل ام خالد فالشيطان
الاذان تسأل عنها قد استوى علمك فيهما ثم قول ما ابالى اقمتم ام تعدت وسواء
على اقمتم ام تعدت فانت غير مستفهم وان كان بلفظ الاستفهام لتشاركها في التسوية
لأن معنى قولك لا ابالى افعلت ام لم تفعل اى هما مستويان في علمى فكما جاءت
التسوية بلفظ الاستفهام لا شتر اكها في معنى التسوية كذلك جاء الاختصاص

بلفظ النداء لا شتر اكها في معنى الاختصاص وان لم يكن منادى . انتهى .

قاعدة

قال ابن فلاح في (المتن) قال ابو عمر وإن العرب انما نصبت في الاختصاص اربعة اشياء وهي معشر وآل واهل وبنو . ولا شك ان العرب قد نصبت في (الاختصاص) غيرها وعبارة ابن النحاس في (التعليقة) اكثر الاسماء دخولا في هذا الباب هذه الاربعة .

باب العدى

قال في (البيسط) ادخال التاء في عدد المذكر وتركها في عدد المؤنث للفرق وعدم الالباس قال ~~وهنا من غريب لغتهم~~ لأن التاء علامة التانيث وقد جعلت هاءها للتذكير ، قال وهذا الذي قصد الحريري بقوله الوطن الذي يلبس فيه الذكر ان براقع النسوان ، وتبر زربات الجبال بهائم الرجال . قال ونظيره انهم خصوا جمع فعال في المؤنث باصل كدراع واذرع وفي المذكر باصلة كعماد واعمدة كالحا قهم علامة التانيث في عدد المذكر وحذفها من عدد المؤنث . وما وجهوا به مسألة العدد ان العدد قبل تعليقه على معدود مؤنث بالتاء لأنه جماعة والمعدود نوعان مذكر ومؤنث فسبق المذكر لأنه الاصل الى العلامة فاخذها ثم جاء المؤنث فكان ترك العلامة له علامة ، ومسئلة الجمع انهم تصدوا ان يصير مع جمع المذكر تانيث لفظي ومع جمع المؤنث تانيث معنوي فيعتد لأن لمقابلة الجمع بالجمع والتانيث بالتانيث .

(فائدة) قال ابن الخباز الاثنان هجر جانبه في موضعين .

٢٠ الاول ان كسور الاعداد من الثلاثة الى العشرة بنوا منها صيغ الجمع من ثلاثين الى تسعين ولم يقولوا من الاثنين ثنين .

والثاني ان من الثلاثة الى العشرة اشتقت من الفاظها الكسور قليل ثلث وربيع الى العشر ولم يقل في الاثنين ثني بل نصف قلله ابن هشام في (تذكرته) .

(قائده) في (تذكرة ابن الصائغ) اثنا عشر كلمتان من وجه ولذلك و
الاعراب حشوا وكلمة من وجه اي مجموعها دال على شيء واحد وهو هذه الكمية
(قائده) وفيها ايضا العدد معلوم المقدار مجهول الصورة ولذلك جرى
مجرى المبهم .

59399

ضابط

قال ابن هشام في (تذكرته) «ال» في العدد على ثلاثة اقسام ، تارة
تدخل على الاول ولا يجوز غير ذلك وهو العدد المركب نحو الثالث عشر ، وتارة
على الثاني ولا يجوز غير ذلك وهو المضاف نحو خمسمائة الالف ، وتارة عليها وهو
العدد المعطوف نحو (اذا الخمس والخمسين) (١) جاوزت فارتقب

باب الاخبار بالذی والالف واللام

ضابط

قال ابو حيان - من النحويين من عد ما لا يصح ان يغير عنه
ومنهم من شرط في ما يصح الاخبار عنه شروطا قالذي عد قال الذي
لا يصح الاخبار عنه الفعل والحرف والحلة والحال والتمييز والظرف غير المتمكن
والعامل دون معموله والمضاف دون المضاف اليه والموصوف دون صفته ١٥
والموصول دون صلته واسم الشرط دون شرطه والصفة والبدل وعطف
البيان والتأكيد وضمير الشأن والعائد اذا لم يكن غيره والمستند اليه افعل غير
الخبري ومفعوله والمضاف الى المائة والمجرور برب وبله وايماء رجل وكيف
وكم وكأين والمصدر والواقع موقع الحال وفاعل نعم وبئس وفاعل فعل التعجب
وما للتعجب والمجرور بكاف التشبيه وبمضى ومنذ واسم الفعل واسم الفاعل ٢٠
واسم المفعول والمصدر اللوائي تعمل عمل الفعل والمجرور بكل المضاف الى
مفرد واقل رجل وشبهه واسم لا وخبرها والاسم الذي ليس تحته معنى والمصدر
والظرف الا زمان للنصب والاسم الذي اظهره ثان عن اضماره والاسم الذي

لأنه في الاخبار عنه والاسم المختص بالثني والمجروور في نحو كل شاة وسختها ولا عسى سختها (١) ولا المعطوف (٢) في باب رب على مجرورها ولو كان مضافا للضمير نحو رب رجل واخيه .

والذي شرط شروطا - قال الاستاذ ابو الحسين بن ابي الربيع هي
 • اثنا عشر شرطاً ، ان لا يكون تضمن حرف صدر ، وان يكون اسما متصرفا لا من المستعمل في انفي العام ، وان يكون مما يصح تعريفه لا مما دخل عليه ما لا يدخل على المضمرات ، وان يكون في جملة خبرية ، ولا يكون صفة . ولا بد لا ، ولا عطف بيان ، وان لا يضم على ان يفسره ما بعده ، وان لا يكون ضمرا رابطا ، ولا مضافا الى اسم رابط ، وان لا يكون من ضمير الجملة ، ولا مصدرا خبره محذوف قد سدت الحال مسده . انتهى .

قال وفيه تدخل وينحصر في شرطين . احدهما ان يكون الاسم يصح مكانه مضمرا والثاني ان يكون يصح جعله خبر الموصول .

ضابط

قال ابو حيان حصر بعضهم ما يجوز الاخبار عنه فقال يجوز في فاعل
 ١٥ افعل اللازم الخبري وفي متعلق المتعدي بجميع ضروبه من متعد الى اثنين وثلاثة والمفعول الذي لم يسم فاعله وفي باب كان وان وما والمصدر والظرف المتمكين والمضاف اليه وفي البدل والعطف والابتداء والخبر والمضمر وحادي عشر وبابه وفي باب الاعمال والمصدر النائب والعامل والمفعول من الاسماء واشياء مركبة من الابتداء والخبر والفعل والفاعل والاستفهام .

ضابط

زعم ابو علي وغيره ان كل ما يخبر عنه بال يخبر عنه بالذي وقال ابو حيان
 الذي اعم في باب الاخبار لأنها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية وال لا تدخل الاعلى الجملة المصدرة بفعل متصرف مثبت قال وذكر الأخفش موضعاً يصلح

لأل ولا يصلح للذى قال تقول - مررت بالقائم ابواه لا القاعدين ،
ولو قلت - مررت باتى تعد ابواها لا اتى قاما ، لم يصح فاذا اخبرت عن زيد
فى قولك قامت جارتا زيد لا تعدتا ، قلت القائم جارتا لا القاعدتان زيد ،
ولو قلت الذى قامت جارتاه لا اتى تعدتا زيد ، لم يجوز لأنه لا ضمير يعود على
الذى من الجملة المعطوفة فقد صار لكل من الذى ومن ال عموم تصرف .
ودخول ما لم يدخل فى الآخر لكن ما اختصت به الذى اكثر . وذكر
الأخفش ايضا انه قد يخبر بال لا بالذى فى قولك المضروب الوجه زيد ، ولا يجوز
الذى ضرب الوجه زيد ، وقال ابن السراج فى المسئلة الأولى ، مررت
برجل قائم ابواه لا قاعدين ، انه شاذ خارج عن القياس .

قال وهو قول المازنى وكل من يرتضى قواه وقد كان ينبغي ان لا يجوز
قولك المضروب الوجه زيد قال ولكمه حكى عن العرب وكتر من كلامهم
حتى صار قياسا فيما هو مثله فلهذا لا يقاس عليه الفعل ، قال الاستاد ابو الحسن ابن
الصائغ فهذا شئ يحدث مع ال ولم يكن كلام قبل ال فيه اسم يجوز الاخبار
عه بال ولا يجوز بالذى قال فلا برد هذا على ابى على وغيره ممن زعم ان كل
ما يخبر عه نال تخبر عنه بالذى ولكن اذا نظرت لما وقعت فيه ال ولا يقع فى
موضعها الذى كان كذلك ، انتهى .

باب التنوين

قال ابن الجباز فى (شرح الدرة) التنوين حرف ذو مخرج وهو
نون ساكنة وجماعة من الجمل بالبرية لا يعدونه حرف معنى ولا مبنى لأنهم
لا يجدون له صورة فى الخط وانما سمى تنوينا لأنه حادث بفعل المتكلم والتفعل
من أبنية الأحداث . وفى (البسيط) التنوين زيادة على الكلمة كما ان الفل
زيادة على الفرض .

ضابط

قال ابو الحسين ابن ابى الربيع فى (شرح الايضاح) متى اطلق التنوين

فانما يراد به تنوين الصرف واذا اريد غيره من التنوينات قيد قليل تنوين التنكير، تنوين المقابلة، تنوين العوض، وكذلك الألف واللام متى اطلقنا انما يراد التي للتعريف واذا اريد غيرها قيد بالوصولة او الزائدة .

ضابط

قال ابن الجباز في (مريح الجزولية) اقسام التنوين عشرة، تنوين التمكين ، وتنوين التنكير ، وتنوين المقابلة ، وتنوين العوض ، وتنوين الترخيم ، والتنوين العالي ، وتنوين المنادى عند الاضطرار ، وتنوين مالا ينصرف عند الاضطرار ، والتنوين الشاذ كقول بعضهم « هؤلاء قومك » حكاه ابو زيد وفائدة تكثر اللفظ كما قيل في الف قبصري ، وتنوين الحكاية ، مثل ان تسمى رجلا بعائلة ليبي فانك تحكي اللفظ المسمى به وقال بعضهم نظما ،

اقسام تنوينهم عشر عليك بها فان تحصيلها من خبر ما حرزا
مكن وعوض وقابل والمنكرزد ونم اواحك اضطرر غال وماهزا

ضابط

قال ابن هشام وغيره يلزم حذف التنوين في مواضع لدخول ال ، وللإضافة ولما منع الصرف وللوقوف في غير النصب والاتصال بالضمير نحو ضاربك ، ممن قال انه غير مضاف ولكون الاسم عليها موصوفا بما اتصل به من ابن او ابنة مضافا الى علم ولدخول لا وللنداء ، وقال المهلب .

ثمانية تنوينها دمت تحذف مع اللام تعريفا وما ليس يصرف

وما قد بني منه المنادى واسم لا وفي الوقف دفعا ثم خفضا يخفف

ومن كل موصوف بابن مجاورا فريدا به التذكير والكبر يعرف ٢٠

قد اكتنفه كنيثان او اغتدى متى علمين او بالألقاب يكتنف

قد ائتلفا فيه واختلفا معا وثامنها نون المضافات توصف

باب نونى التاكيد

ضابط

قال الزجاجى فى (الجمل) كل موضع دخلت النون الثقيلة دخلت النون الخفيفة الا فى الاثنين المذكرين والمؤنثين وجماعة النساء فان الخفيفة لا تدخلها .

ضابط

- قال ابن عصفور يستثنى من قولنا لا يكون من قبل نونى التوكيد الا مفتوحا اربعة مواضع اذا اتصل بالفعل ضمير الجمع المذكر فان ما قبلها يكون مضموما ، او ضمير الواحدة المخاطبة فان ما قبلها يكون مكسورا ، او ضمير الاثنين ، او ضمير جمع المؤنث فان ما قبلها فى الصورتين لا يكون الا الفا .
- (فائدة) قال ابن الدهان فى (الغرة) دخول نون التوكيد فى اسم الفاعل نحو (أقاتلن احضروا الشهودا) نظير دخول نون الوقاية عليه فى قوله (أمسكنى الى قولى شراعى) .

باب نواصب الفعل المضارع

قاعدة

- «أن» اصل النواصب للفعل وام الباب بالاتفاق كما نقله ابو حيان فى (شرح التسهيل) ومن ثم اقتصت بأحكام .
- منها اعمالها ظاهرة ومضمرة وغيرها لا ينصب الا مظهرا .
- و منها اجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف والمجرور
- اختيارا قياسا على ان المشددة بجامع اشتراكها فى المصدرية والعمل نحو اريد أن
- عندى تقعد وان فى الدار تقعد ، ولم يجوز احد ذلك فى سائر الادوات الا اضطرارا .

ضابط

قال الأندلسي في (شرح المفصل) (اذن) لها ثلاثة احوال .
 حال تنصب فيها اليتة وهي عند توفر الشرائط الخمس ان تكون جوابا،
 وان لا يكون معها حرف عطف، وان يعتمد الفعل عليها، وان لا يفصل بينها وبين
 الفعل بغير الهمز، وان يكون الفعل مستقبلا .

وحال لا تعمل فيه اليتة وهي عند اختلال احد الشرائط .
 وحال يجوز فيها الامران وهو عند دخول حرف العطف عليها .
 ثم لها ثلاثة احوال اخرى ان تتقدم وان تتوسط وان تتأخر فان
 تقدمت وتوفرت بقية الشروط اعملت وان توسطت وتأخرت لم تعمل
 وضاهت في هذه الأحوال ظننت واخواتها التي تعمل في رتبها وهو التقدم
 ويجوز الالغاء اذا فارقت فكذلك اذا ابتدئ بها واعمد الفعل عليها في الجواب
 اعملت لوقعها في رتبها وتلحق اذا فارقت الا ان الفعل فضل عليها بأنه يجوز
 فيه الاعمال والالغاء و « اذن » لا يجوز فيها اذا فارقت الأول الا الالغاء
 اكون عوامل الاسماء اقوى من عوامل الأفعال خصوصا اذا كانت عوامل
 الاسماء افعالا وعامل الفعل لا يكون الا حرفا .

وقال الشلوين في (شرح الجزولية) اتسعت العرب في « اذن » اتساعا
 لم تتسعه في غيرها من النواصب فأجازت دخولها على الاسماء نحو اذن عبدا لله
 يقول ذلك، وعلى الأفعال، وأجازوا دخولها على الحال وعلى المستقبل وأجازوا
 ان تتأخر عن الفعل نحو اكرمك اذن، فهذه اتساعات في « اذن » انفردت بها دون
 غيرها من نواصب الأفعال وأجازوا ايضا فيها فصلها من الفعل بالقسم ولا يجوز
 ذلك في سائر نواصب الفعل فلما اتسعت في اذن هذه الاتساعات قويت بذلك
 عندهم فشبهوها بعوامل الاسماء الماصبة لقوتها بهذا التصرف الذي تصرفته
 ولكن لا بكل عوامل الاسماء بل بظننت واخواتها فقط فأجازوا فيها الاعمال
 والالغاء الا ان ظننت اذا توسطت يجوز فيه الاعمال والالغاء و « اذن » اذا
 توسطت

توسطت بحجب فيها الانحاء لان المشبه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به فحطت عنها بان
الغيت ليس الا.

قاعدة يتصور في بعض الأفعال الداخلة عليه « اذن » ان تنصب وترفع
ونجزم وذلك نحو ان تأتي اكرمك واذن احسن اليك ، يحتمل ان يكون انشاء
فيجوز النصب والرفع لأجل الواو ويحتمل التاكيد فتجزم ويحتمل الحال
فترفع ايضا .

ضابط

قال عبد اللطيف البغدادى في (اللع الكاملة) ليس في الحروف
الناصبية للفعل ما ينصب مضمرا الا « أن » خاصة كما انه ليس فيها ما يجزم
مضمرا سوى « ان » وليس في نواصب الفعل ما يلغى سوى اذن .

قال ذو اللسانين الحسين بن ابراهيم النظري .

جواب ما استفهموا بقاء يكون نصبا بلا امتراء
كالأمر والنهي والتمنى والعرض والجد والدعاء

ضابط

قال ابو محمد ابن السيد الأسباب المانعة من الرفع بعد حتى ستة ، اربعة
متفق عليها واثنان مختلف فيهما فالاربعة المتفق عليها نفى الفعل الموجب للدخول
نحو ما سرت حتى ادخلها ، ودخول الاستفهام عليه نحو أسرت حتى تدخلها ،
والتقليل الذي يراد به النفي نحو قلما سرت حتى ادخلها ، وان تقع حتى موقعا
تكون فيه خبرا نحو كان سيرى حتى ادخلها ، والاثنان المختلف فيهما الامتناع
من جواز التقديم والتأخير وان يلحق الكلام عوارض الشك .

باب الجواز

قاعدة

إن اصل ادوات الشرط وام الباب ، قال ابن يعيش لأنها تدخل

في مواضع الجزاء كلها وسائر حروف الجزاء لها مواضع مخصوصة فمن شرط
فيمن يعقل ومتى شرط في الزمان وليست ان كذلك بل تأتي شرطاً في الاشياء
كلها ، انتهى .

وقال ابن القواس في (شرح المدرة) انما كانت « ان » اصل ادوات
الشرط لأنها حرف وأصل المعاني للحروف ولأن الشرط بها يعم ما كان عيناً
او زماناً او مكاناً ، ومن ثم اختصت بأمور . منها جواز حذف الفعلين بعدها .
قال ابوبكر ابن الانباري انما صارت « ان » ام الجزاء لأنها بغلبتها عليه
تنفرد وتؤدي عن الفعلين يقول الرجل لا اقصد فلاناً لأنه لا يعرف حق من يقصده
فيقال له زره وان يراد وان كان كذلك فزره فتكفي ان من الشئتين
ولا يعرف ذلك في غيرها من حروف الشرط ، انتهى .

قال ابو حيان وظاهر كلامه وكلام غيره انه ليس مخصوصاً بالضرورة
الكن صرح الرضي بانه خاص بالشعر .

ومنها قال ابو حيان لا احفظ انه جاء فعل الشرط محذوفاً والجواب
محذوفاً ايضاً بعد غير ان .

ومنها يجوز بعضهم حذف « ان » لكن الجمهور على منعه ولا يجوز
حذف غيرها من ادوات الشرط اجماعاً كما لا يجوز حذف سائر الجوازم
ولا حذف حرف الجر .

ومنها يجوز ايلؤها الاسم على انها فعل يفسره ما بعده نحو (وان
احد من المشركين استجارك) ولا يجوز ذلك في غيرها من الادوات الا في
الضرورة كما جزم به في (التسهيل) .

قال ابن يعيش وابو حيان وخصت « ان » بالجواز لكونها في
الشرط اصلاً .

ضابط

قال ابو حيان ادوات الشرط بالنسبة الى ما على ثلاثة اقسام .

نسم

(١٤)

قسم لا تلحقه ما هو من وما ومها واني .

وقسم تكون ما شرطاً في عمله الجزم وذلك اذوحيث .

وقسم يكون لخلق ما له على جهة الجواز وهو ان ومتى وأين وای وایان

(فائدة) قال ابن هشام كما تربط اللقاء الجواب بشرطه كذلك تربط

شبه الجواب بشبه الشرط وذلك في نحو، الذي ياتيني فله درهم، وبدخولها فهم .
ما اراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم على الاتيان ولو لم تدخل احتمال ذلك
وغيره وهذه اللقاء بمنزلة لام التوطئة في نحو (لئن اخرجوا لا يخرجون معهم) في
ايدئها بما اراده المتكلم من معنى القسم .

(فائدة) قال ابن هشام في (تذكرته) بعض الجمل لا تصح ان تقع شرطاً

وذلك يقتضي عدم ارتباط طبيعي بينها وبين اداة الشرط فاستعين على ايقاعها .
جواباً له برابط وهو اللقاء او ما يخلفها وهذا كعنى التعدية .

قاعدة

الجازم اضعف من الجار قانه ابن الجبار وفرع عليه انه لا يضمن البتة

ولهذا افسد قول الكوفيين ان فعل الأمر مجزوم بلام الامر المضمره، وذكره

ابو حيان في (شرح التسهيل) وفرع عليه انه لا يجوز الفصل بين لام الامر

والفعل لا المعمول والفعل ولا بغيره وان روى عنهم الفصل بين الجار والمجرور

بالقسم نحو قولهم اشتريته بواقه الف درهم، فان ذلك لا يجوز في اللام لأن عامل

الجزم اضعف من عامل الجر . وفرع عليه الأخفش واختاره الشلوين وابن مالك

ان جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط لا باداة - وقال لأن الجار اذا كان

لا يعمل عملين وهو اقوى من الجازم فالجازم اولى ان لا يعملها . وقال ابن النحاس .

في (التعليقة) الجازم في الافعال نظير الجار في الاسماء واضعف منه لأن عوامل

الافعال اضعف من عوامل الاسماء واذا كان حذف حرف الجر وابقاء

عمله ضعيفاً فإن يضعف حذف الجازم وابقاء عمله اولى وأحرى .

قاعدة

قال ابن جني في (كتاب التعاقب) اتصال المجزوم بجازمه اشد من اتصال المجرور بجاره وذلك ان عوامل الاسم اقوى من عوامل الفعل فلها قويت حاجة المجرور الى جاره كانت حاجة المجزوم الى جازمه اقوى، قال وجواب الشرط اشد اتصالا بالشرط من جواب القسم وذلك ان جواب القسم ليس بمعمول للقسم كما كان جواب الشرط معمولا للشرط فقولك لا اتوم من قولك اقسمت لا اتوم ليس اتصاله باقسمت كاتصال الجواب بالشرط واذا كان كذلك ولم يجز تقديم جواب القسم عليه مع كون القسم ليس عاملا في جوابه كان امتناع تقديم جواب الشرط عليه لكونه جوابا وكونه مجزوما بالشرط اجدر .

باب الأدوات

قاعدة

قال ابن هشام في (المغني) الالف اصل ادوات الاستعهام ولهذا خصت باحكام .

احدها جواز حذفها .

١٥

الثاني انها ترد لطلب التصور نحو ازيد قائم ام عمرو، ولطلب التصديق نحو ازيد قائم وهل مختصة بطلب التصديق نحو هل قام زيد، وبقيية الأدوات مختصة بطلب التصور نحو من جاءك؟ وما صنعت؟ وكم مالك؟ وأين بيتك؟ ومتى سورك؟ .

الثالث انها تدخل على الاثبات وعلى النفي ذكره بعضهم وهو مستقص بأم فانها تشاركها في ذلك نحو أقام زيد ام لم يقم .

٢٠

الرابع تمام التصدير بدليل انها لا تذكر بعد ام اتى للاضراب كما يذكر غيرها لا تقول قام زيد أم نعد، وتقول ام هل نعد، وانها اذا كانت في جملة

معطوفة

- معطوفة بالواو وبالفاء او بتم قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها في التصدير نحو (أولم ينظروا) (أفلم يسيرا) (أثم اذا ماوتع) واخواتها تتأخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع اجزاء الجملة نحو (وكيف تكفرون) (فأين نذهبون) (فهل يهلك الا القوم الثاقلون) هذا ما ذكره ابن هشام . وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) الهمزة اصل ادوات الاستفهام وام الباب واعم تصرفا .
 واقوى في باب الاستفهام لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلها وغيرها مما يستفهم به يلزم موضعا ويختص به ويتنقل عنه الى غير الاستفهام نحو، من وكم، وهل، فمن سؤال عن يعقل وقد تنتقل فتكون بمعنى الذي و«كم» سؤال عن عدد وقد تستعمل بمعنى، رب، وهل لا تسأل بها في جميع المواضع ألا ترى انك تقول أزيد عندك ام عمرو، على معنى أيها عندك ولا يجوز .
 في ذلك المعنى ان تقول هل زيد عندك ام عمرو، وقد تنتقل عن الاستفهام الى معنى - قد، نحو (هل اتى على الانسان) اي قد أتى، وقد تكون بمعنى النفي نحو (هل جزاء الا احسان الا احسان) واذا كانت الهمزة اعم تصرفا واقوى في باب الاستفهام توسعوا فيها اكثر مما توسعوا في غيرها من حروف الاستفهام فلم يستبحوا ان يكون بعدها المبتدأ والخبر ويكون الخبر صلا نحو أزيد قام،
 واستبح ذلك في غيرها من حروف الاستفهام لقلة تصرفها فلا يقال، هل زيد قام .

(فائدة) قال الاندلسي حروف النفي ستة - اثنان لنفي الماضي وهما لم

ولما، واثنان لنفي الحال وهما ماوان، واثنان لنفي المستقبل وهما لا ولن .

(فائدة) قال الزنجاني شارح (الهادي) وقد يفسر الكلام باذا تقول

عس عس الليل اذا اظلم فتجعل اظلم تفسير العس لكنتك اذا سررت جملة فعلية

مسندة الى ضمير المتكلم بأى ضمنت ناء الضمير فتقول، استكتمته سرى

اي سأله كتمان به بضم تاء سأله لأنك تحكى كلام المعبر عن نفسه واذا سرتها

بأذا فتحت فقلت اذا سأله كتمان له لأنك تخاطبه اي انك تقول ذلك اذا قلت

ذلك الفعل .

وقال بعض الشارحين للمفصل السر في ذلك ان (اى) تفسير فينبى
ان يطابق ما بعدها لما قبلها والاول مضموم فالثاني مثله، واذا شرط تعلق بقول
المخاطب على فعله الذى الحقه بالضمير فمحال فيه الضم وانشد في ذلك المعنى .

• اذا كنيت بأى فعلا تفسره فضم تاء ك فيه ضم معترف
وان تكن بإذا يوما تفسره ففتحة التاء امر غير مختلف
وقد اورد ذلك الطيبي في حاشية (الكشاف) ثم ابن هشام
في (المغنى)

(قاعدة) ذكر ابن عصفور أن لما خمسة وثلاثين موضعا .

الاول الاستفهامية .

الثاني الموصولة .

الثالث التي للتعجب .

الرابع النكرة التي تلزمها الصفة نحو مررت بمامعجب لك .

الخامس الشرطية ، وهي في هذه المواضع الخمسة تكون اسما .

السادس الكافة التي تدخل على العا مل فتبطل عمله نحو انما

زيد قائم .

السابع المسطرة وهي التي تدخل على ما لا يعمل فتوجب له العمل

وذلك حيث واذا ، وهي ضد التي قبلها .

الثامن التي تدخل بين العا مل ومعموله فلا تمنعه العمل ولا تفيد

٢٠ اكثر من التأكيده كقوله (فبارحة) (فبا قضهم) .

التاسع التي تجرى مجرى ان الخفيفة الموصولة بالفعل مثل ويعجبني

ما تصنع ، اى يعجبني ان تصنع .

العاشر التي يراد بها الدوام والاتصال كقوله لا اكلمك ما ذر شارق .

الحادى عشر التي تجرى مجرى الصفة وهي ثلاثة اقسام .

قسم

قسم يراد به التعظيم للشيء والتهويل نحوه (لأمر ما يسود من يسود) .
 وقسم يراد به التحقيق نحوه هل اعطيت الا عطية ما .
 وقسم لا يراد به واحد منهما بل يراد به التنويع نحوه ضربت ضربا ما ،
 اى نوعا من الضرب .

الرابع عشر النافية التى يعملها اهل الحجاز وتلقبها بنو تميم .
 الخامس عشر النافية التى لا يختلفون فيها انها لا تعمل شيئا نحوه
 ما قام زيد .

السادس عشر الموجبة وهى التى تدخل على النفى فينعكس ايجابا كما
 تدخل التى قبلها على الايجاب فينعكس نفيا وهى التى فى قولك ما زال زيد
 قائما ، واخواتها .

١٠

السابع عشر الداخلة بين المبتدأ والخبر نحوه (وقليل ما هم)
 الثامن عشر التى تكون عوضا من الفعل فى قولهم افعل هذا ما لا
 اى ان كنت لا تفعل غيره .

التاسع عشر التى تدخل على ان الشرطية فتبنيها لدخول نون التوكيد
 على شرطها نحوه (فاما ترين) .

١٥

العشرون التى تدخل على - لم - فتصيرها ظرف زمان بعد ان كانت
 حرفا نحوه لما قت قت .

الحادى والعشرون - والثانى والعشرون التى تدخل على لو
 الامتناعية فتصير الى التحضيض او بمعنى لولا الامتناعية .

الثالث والعشرون التى تدخل على كل فتصيرها ظرف زمان نحوه ، كلما
 جئت اكرمتك .

الرابع والعشرون - والخامس والعشرون التى تدخل على ان فتفيد
 معنى التحقير نحوه قولك ان يدعى النحوانما قرأت الجمل ، او معنى الحصر
 نحوه انما زيد عالم .

السادس والعشرون التي تدخل على قل فتحيثها للدخول على الافعال .
السابع والعشرون التي تدخل على نعم وبش نحو (فنعما هي) (بئسا
اشتروا) .

الثامن والعشرون التي توصل بين الجارة فتصير بمعنى رب نحو،
(وانا لما ضرب الكبش ضربة) .

التاسع والعشرون المحذوفة من اما نحو (ما ترى الدهر قد أباده عدا)
انتهى ما ذكره ابن عصفور فلم يذكر الستة الباقية وجمع بعضهم لها معاني
تسعة في بيت فقال

تعجب بما اشرط زد صل انكره واصفا ونسبتهم (١) اتف المصدرية واكففا

باب المصدر

قاعدّة

قال ابن جني في (الخصائص) المصدر اشد ملايسة للفعل من الصفة
الآتية ان في الصفة نحو قولك مررت بابل مائة، ومررت برجل ابي عشرة
ابوه، ومررت بقاع عر فيج كله، ومررت بصحيفة طين خاتمها ومررت بحجة
ذراع طولها، وليس هذا مما يشاب به المصدر انما هو ذلك الحدث الصافي
كالضرب والقتل والأكل والشرب .

(فائدة) قال ابو الحسين ابن ابي الريح في (شرح الايضاح) اعلم
ان سواء اجري عندهم مجرى المصدر فأخبر به عن اثنين ثقيل زيد وعمر وسواء
كما تقول زيد وعمر وخم، وفي سواء امر آخر اختص به انه لا يرفع الظاهر الا
ان يكون معطوفا على المضمير نحو مررت برجل سواء هو والعدم، ان خفضت
كان نعتا وكان في سواء ضمير وكان العدم معطوفا على الضمير وهو توكيد، وان
رفعت سواء كان خيرا مقدما وهو مبتدأ والعدم معطوف عليه ولم يثن لأنه
جري عندهم مجرى المصدر وهذا يحفظ ولا يقاس عليه ولا يجوز أن تقول زيد

سواء وعمره، على ان يكون سواء خبرا عنها كما لا تقول زيد قائمان وعمره، لأن العادل في الخبر هو المبتدأ والمبتدأ هنا مجموع الاسمين تقدم الخبر عليها أو أخره عنها ولا يجعله بينهما فتكون قد جعلت المفعول بين اجزاء العادل وهذا لا يجوز.

قاعد ة

الاصل في مفعل للمصدر والزمان والمكان ان يكون بالفتح نحو الماكل والمشرب والمذهب والمخرج والمدخل، قال في (البيسط) وقد نرجع عن هذا الاصل احدى عشرة لفظة جاءت بالكسر وهي المنسك والمطلع في قراءة الكسائي، والمجزر والنبت والمشرق والمغرب والمسقط والمسكن والمرفق والمفرق والمسجد، قال ابن باشا ذ فهذه كلها تكسر اذا اردت بها المكان فان اردت بها المصدر فتحت لا غير، قال صاحب البيسط ولم يأت في اسماء الزمان والمكان مفعل بالضم الا مع تاء التانيث نحو مقبرة ومكرمة ومأدبة.

(فائدة) في (تذكرة) ابن الصائغ يشق من المصدر تسعة، الفعل واسم افعال والمثال واسم المفعول وصيغة المفاضلة والصفة المشبهة واسم المصدر واسم الآلة واسم الزمان والمكان.

التاسع اسم الشيء المعد للفعل كالمسجد اسم للبيت المعد للصلاة والسجود فأما المسجد فاسم لمكان السجود وليس اسما للبيت بل لموضع السجود من البيت (فائدة) قال بعضهم.

ارى التفعال في المصدر	و بالفتح هو الباب
وتفعال بكسر التا	في الاسماء ايجاب
وللتجفاف (١) والتقصا	روالتلقاء ارباب
وتنبال وتلقام	وتلقاب لمن عابوا
وتتمثال وتمساح	وتمراد وتضراب
وتبراك وتعشار	وترتاع بها عابوا

وتبيان وتهواء وتلقاء اذا آبوا

فهذه ستة عشر اسما مكسورة الأوائل بل لا يكاد يوجد في الكلام غيرها وما سواها تأتي مصادر وهي مفتوحات ابداء مثل التذكار والتسباب ونحوها .

باب الصفات

- ٥ في (الصباح) البأساء الشدة قال الا خفش بنى على فعلاء وليس له
افعل لأنه اسم كما قد يجيء افعل في الاسماء وليس معه فعلاء نحو احمد .
- (فائدة) قال في (البسيط) التركيب يقتضى ان يبلغ حدل الصفة
المشبهة ما تثنى وثلاثة واربعين بناء وذلك ان معمول الصفة اما محلي بالالف
واللام او مضافا او مجردا عن كل واحد منهما وكل واحد من هذه الثلاثة
قد يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه تسعة احوال باعتبار المعمول والصفة
قد تكون متضمنة لضمير المذكر وتثنيته وجمعه والضمير المؤنث وتثنيته وجمعه
وغير منضمنة لضمير افراد ولا تثنية ولا جمع فهذه تسعة (١) والصفة قد تكون مع
كل واحد منهما معرفة بالالف واللام او مضافة او نكرة فهذه سبعة وعشرون
باعتبار حال الصفة واذا ضربت في احوال المعمول وهي تسعة تبلغ ما تثنى
وثلاثة واربعين بناء .

باب اسماء الافعال

ضابط

- قال في (البسيط) هي ثلاثة اقسام .
- قسم لم يستعمل الا معرفة نحو به وآمين ، لأنه لم يسمع فيها تنوين .
- قسم لم يستعمل الا نكرة وهو ما لم يفارقه التنوين نحو اياها في الكف ،
- ٢٠ وويها في الاغراء وواها في التعجب .
- وقسم استعمل معرفة ونكرة فينون لارادة التنكير ويحذف التنوين

(١) الصواب « سبعة » لان غير المتضمنة قسم واحد وبهذا يختلف حسابه فتدبر - ح

لارادة التعريف وذلك نحو، صه ومه وايه وأف .

ضابط

قال ابن يعيش هي ثلاثة اقسام .

قسم لا يكون الا لازما كصه ومه .

وقسم لا يكون الامتعد بانحو، عليك زيد اي الزمه ، ودونك بكرا .

وقسم يستعمل تارة لازما وتارة متعديا كرويد وهلم وحيهل ،

قال ونظير ذلك من الافعال باب وزنته ووزنت له واكلته واكلت له .

باب التانيث

قاعدة

قال ابن يعيش الاصل في الاسماء التذكير والتانيث فرع على التذكير

لوجهين .

احدهما ان الاسماء قبل الاطلاع على تانيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ

مذكر نحو شيء وحيوان وانسان ، فاذا علم تانيثها ركبت عليها العلامة .

الثاني ان المؤنث له علامة فكان فرعاً .

وقال صاحب (البيسط) التانيث فرع على التذكير لوجهين .

احدهما ان لفظ شيء مذكر وهو يطلق على المذكر والمؤنث .

والثاني ان المؤنث له علامة تدل على فرعيته اما لفظية كقائمة واما

معنوية وهي ان كمال المذكر مقصود بالذات وتقصان المؤنث مقصود بالعرض

وتقصان العرض فرع على كمال الذات .

ضابط

٢٠

قال ابو حيان الاسم الذي لا يكون فيه علامة التانيث اما ان يكون

حقيقى التذكير او حقيقى التانيث او مجازيها، ان كان مجازيها فالأصل فيه التذكير

نحو عود وحائط ، ولا يؤنث شيء من ذلك الا مقصودا على السماع وبابه اللغة

نحو قدر وشمس ، وقد صنف في ذلك القراء وابوحاتم وغيرهما ، وان كان حقيقى التذكير والتأنيث فاما ان يمتاز فيه المذكر من المؤنث اولا يمتاز ، ان امتاز فيؤنث ان اردت المؤنث ، ويذكر ان اردت المذكر وذلك نحو هند وزيد ، وان لم يميز فيه المذكر من المؤنث فان الاسم اذذاك مذكر سواء اردت به المؤنث ام المذكر وذلك نحو برعوث .

قاعدة

قال ابو حيان الاصل في الاسماء المختصة بالمؤنث ان لا يدخلها الهاء نحو شيخ وعجوز وحمار واثان وبكر وقلوص وجدى وعناق وتيس وعز وخرز وارنب ، وربما ادخلوا الهاء تأكيدا للفرق كثافة ونعجة ، فان مقابلها جمل وكبش ، وقالوا غلام وجارية وخرز وعكرشة واسد وليؤة .

ضابط

قال ابو حيان لا يوجد في كلامهم ما أنت بحرفين .

ضابط

قال ابن مالك في (شرح الكافية) الاكثر في التاء ان يجاء بها لتمييز المؤنث من المذكر في الصفات ، كسلم ومسلة وضخم وضخمة ، ومحيثها في الاسماء غير الصفات قليل ، كامرئ وامرأة وانسان وانسانة ورجل ورجلة وغلام وعلامة ، ويكثر محيئها لتمييز الواحد من الجنس الذي لا يصعبه مخلوق كتمر وتمرّة ونخل ونخلة وشجر وشجرة ، ويقل محيئها لتمييز الجنس من الواحد كسكاة كثيرة وكم واحد ، وكذلك يقل محيئها لتمييز الواحد من الجنس الذي يصنع المخلوق نحو جرو وجرة ولبن ولبنة وقلنس وقلنسوة وسفين وسفينة ، وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة ، وهو المعتدل من الرجال والمعتدلة من النساء وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بهمة ، وهو اشجاع وقد تجيء في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كنعجة ونانة ،

وقد تجميء للبالغة كرجل راوية ونسابة ، وقد يجاء بها معاينة لياء مفاعيل ،
 كنز نادقة وحجاججة ، فاذا جيء بالياء لم يجأ بها بل يقال زناديق وحجاجج ،
 فالياء والهاء متعاقبان في هذا النوع ، وقد يجاء بها دلالة على النسب كقولهم
 اشعش واشاعة وازرق وازارقة ومهابي ومهالبة ، وقد يجاء بها دلالة على
 تعريب الاسماء العجمية نحو كيلجة وكيا لجة ، وهي مقدار من كيل معروف ،
 وموزج وموازجة ، هو الخلف وقد يجاء بها عوضا من فاء نحو عدة ، او من
 عين نحو اقامة او من لام نحو لغة ومثة ، او من مدة تفعل نحو تركية ،
 وقال المهلبى .

- أتت الهاء في الكلام لعشر وثمان لدرة ثم در
 وله كوس ذا ككماء وفرق بين مضروبة ومضروب امر ١٠
 ولعكوسه كضربك عدا (١) ولتكثر غمرة (٢) للقر
 ولتاكيد جمع بل ومدح ولذم ونسبة للابر
 ولجمع لموزج ولتعويضك محذوف مصدر مستضر
 ولتعويض يازناديق جاءت ولياذى وارمة في المسر
 ولا مكان نطق عنه حديث ولتعد يد مرة في المر ١٥
 وبيان لحرف ثم لتحريكك اتى فيه او مشا كل ثر
 ثم في ثم للبيان وكره لالتقا الساكنين في كل ذكر
 (فائدة) قال ابن الدهان في (الغرة) قال الفراء للؤنث خمس
 عشرة علامة ، ثمان في الاسماء ، واربع في الافعال ، وثلاث في الأدوات
 ثلاث في الاسماء الهاء واللام الممدودة والمقصودة والرابعة تاء الجمع ٢٠
 في المهدات ، والخامسة الكسرة في انت ، والسادسة النون في اتين وهن
 والسابعة التاء في اخت وبنت ، والثامنة الياء في هذى ، والتى في الافعال التاء

(١) كاته مرید قولك ثلاثة وثلاث واخواته - ح (٢) والذي في الجمع انها في

غرفة لتاكيد الوحدة - ح .

الساكنة في قامت والياء في تفعلين والكسرة في قمت والنون في فعلن ، والتي في الأدوات التاء في ربت وثمت ولات والهاء في هيات والهاء والالف في قولك انها هند قائمة ، قال ابن الدهان وهذا نحكيه وان لم نعتقده مذهباً لأنفسنا .
(قائدة) قال ابن مكتوم في تذكرته قال ابو الخطيب الفارسي في (النوادر) الهاء ات ثلاث ما تكون بدلاً من تاء التانيث نحو ثمرة وشجرة ، وهاء استراحة تثبت في الوقف دون الوصل نحو كتابه وله هاء اصل مثل هاء وجه وشفاه ومياه .

قاعدة

قال ابن القواس في (شرح الدرة) اصل الفعل التذكير لأمرين
احدهما ان مدلوله المصدر وهو مذكراً لانه جنس .
والثاني انه عبارة عن انتساب الحدث الى فاعله في الزمن المعين ولا معنى للتانيث فيه لكونه معنويًا وانما تانيثه للفاعل .

ضابط

في (تذكرة) ابن الصائغ الاسماء اربعة اقسام ، مذكراً لفظاً ومعنى
كزبد ، ومؤنث لفظاً ومعنى كفاطمة ، ومختلفان كزينب وطلحة .

باب المقصور والممدود

ضابط

قال ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) ما فيه وجهان المقصر والمد
على ثلاثة اقسام .

الاول ما يقصر مع الكسر ويمد مع الفتح ، كالأيا واليلي والروى
وسوى بمعنى غير وقرى الضيف والتملى .

والثاني ما يقصر مع الفتح ويمد مع الكسر ، كالأضحى وانجأ والصلى

(١) الفصوالممدود لابن ولاد ص ٨٧ حكاة عن القراء ووقع في الاصل « ابن
دلال » كذا - ح . والغرى

الثالث ما يقصر مع الضم ويمد مع الفتح كالبوسى والرغى والعليا
والنعا، فهذا ما ذكره ابن السكيت قال وقد وقع لى ما يكسر فيقصر ويضم فيمد
عن ابن ولاد (١) وهو القرفصى فيكون على هذا اربعة اقسام .

- قال ابو حيان وانما ذكرت هذه الأقسام فى كتب النحويان كان
مدركها السماع لأن للنحويها حظا وهو حصر ما جاء من ذلك فلو ادعى مدع
شيئا خلاف هذا لم يقبل منه الا ثبت واضح عن العرب فصار فى حصر هذه
الأقسام نوع من القياس النحوى .

قاعدة

- كل مؤنث بالتاء حكاه ابن لا يحذف التاء منه اذ اثني كتمر تان
وخاربتان لأنها لو حذفت التيس بثنية المذكر ويستثنى من ذلك لفظان ، الية
وخصية ، فان افصح اللغتين واشهرهما ان يحذف منهما التاء فى الثنية فيقال اليان
وخصيان ، وعلى ذلك بأن الموجب له انهم لم يقولوا فى المفرد الى وخصى ، فأمن
الليس المذكور .

باب جمع التكسير

ضابط

- قال ابن الدهان فى (الغرة) جمع التكسير على اربعة اضرب .
احدها ما لفظ واحده اكثر من لفظ جمعه نحو كتاب وكتب .
الثانى ما لفظ جمعه اكثر من لفظ واحده ، كفلس وافلس ومسجد
ومساجد .
الثالث ما واحده وجمعه سواء فى العدة اللفظية لافى الحركات نحو
سقف وسقف واسد واسد .

الرابع ما واحده وجمعه سواء فى العدة اللفظية والحركات نحو

(١) المقصور المدوح لابن ولاد صف ٨٧ - حكاه عن القراء - ح

الفلك الواحد والفلك للجمع وثاقه هجان ونوق هجان ودرع دلاص وادرع دلاص .

ضابط

قال ابن الدهان حروف الزيادة التي تزداد في هذا الجمع سبعة احرف .
منها ستة مطردة، يجمعها متى واين وغير المطردة منها الميم في ملامح
جمع لمحة .

ومنما ما يزداد اولا كأكلب واجمال ولامسح .
ومنما ما يزداد حشوا كجمال ومساجد وكعوب وعبيد .
ومنما ما يزداد آخر كاذنيان وعمومة وعلماء .
(فائدة) قال ابو حيان في حصر جموع التكسير واسماء المجموع واسم
الجنس .

لجمع قليل في المكسر افعل وافعله افعال في كثرة فَعَلْ
وبالتا وفُعِلَ والفعال فعولها وبالتا هما افعال فعل مع فعل
وبالتا وفعل ثم فعلى وافعلاء فعلان فعلان فواعل مع فعل
فعالى فعالى فعالى فعائل ومع فعلاء فعلة هكذا تقل
فعالى وما ضاهى وزان مفاعل وتمت ولاسم الجمع فعلة مع فعل
فعالة فعلان وفعله مع فعل وفعلاء مفعولا مفعلة فعل
وبالتخلف فعل مع فعيل وفعله وبالفتح عيناً مع فعال فعل فعل
وقاعدة اسم الجنس ما جاء فرده بيا اوبتا والعكس في التاء قل وقل
(فائدة) قال بعض النحويين في جموع القلة .

بأفعل وبأفعال وافعله وفعله يعرف الأدنى من العدد

وزاد ابو الحسن علي بن جابر الدباج .

وسالم الجمع ايضا داخل معها في ذلك الحكم ما حفظها ولا تزد

وقال

وقال التاج ابن مكتوم في نظم جموع القلة ومن خطه قلت .
 لجمع قلعة اجمال وأرغفة وأرجل غلصة وسرد برده
 واصدقاء مع الزيد بن مع نحل ومسلمات وقد تكلمت عشره
 هذا جماع الذي قالوه مفترقا وقد يزيداها الاكثر من كثره

قاعدة

قال في (البسيط) لا يوجد في الجمع ثلاثة احرف اصول بعد الف
 التكسير لثلاث يكون صدر الكلمة اقل من عجزها ولذلك يرد في التكسير
 والتصغير الخامس الى الرابع ليتناسب صدر الكلمة وعجزها في الحروف
 الاصول .

قاعدة

قال في (البسيط) كل صفة كثر ذكر موصوفها معها ضعف تكسيرها
 لقوة شبهها بالفعل وكل صفة كثر استعمالها من غير موصوف قوي تكسيرها
 لانتعاشها بالأسماء كعبد وشيخ وكهل وضعيف .
 وفي (تذكرة التاج ابن مكتوم) فعلى لا يكاد يكسر لثلاث يذهب بناء المبالغة
 منه وشذ قول ابن مقبل (عند الجباير بالبا ساء والنعم) انشده سيويه .

قاعدة

قال في (البسيط) تكسير الخامس الاصول مستكره (١) لأجل حذف
 حرف منه بخلاف الرابع اذ لا حذف فيه .

(قائدة) قال ابن القواس في (شرح الدرة) الجمع ثلاثة اقسام، جمع
 في اللفظ والمعنى كرجال والزيد بن، وفي اللفظ دون المعنى (كقصد صنعت قلوبكا)
 وفي المعنى دون اللفظ كرهط وبشر وكل في التوكيد ونحوها مما ليس له واحد
 من لفظه، قال وينقسم ايضا الى عام وهو التكسير لعمومه المذكر والمؤنث مطلقا،
 والى خاص وهو المذكر السالم، والى متوسط وهو جمع المؤنث السالم لأنه

ان لم يسلم فيه نظم الواحد وبنائوه فهو مكسر وان سلم فهو امام ذكر او مؤنث .

قاعدة

الجموع تستقل فاذا كان فيها ياء خفت اما بالبدل كما في قدارا
ومعايا (١) واما بالقلب كما في حتى وتسى، واما بالحذف كما في (٢) جوار
وعواش وليال .

ضابط

قال في (ديوان الادب) لم يجمع من فعلاء على فعال الانساء
وقاس وعشراء وعشار .

باب التصغير

قاعدة

كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياء ات اولهن ياء التصغير فانك تحذف
منهن واحدة فان لم تكن اولاهن ياء التصغير اثبت الكل تقول في تصغير
حية حية وفي تصغير ايوب اييب باربع ياء ات ذكر هذه القاعدة الجوهرى
في (صحاحه) .

ضابط

قال ابو حيان لا تصغر الاسماء المتوعدة في البناء كالضائر وأين، وكم،
ومتى، وكيف، وحيث، واذ، وما، ومن، ولا الاسماء المصغرة ولا غير سوى
وسوى بمعنى غير ولا البارحة وامس وعد وقصر بمعنى عشية ولا الاسماء العاملة
عمل الفعل وفي تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف ولا حسبك ولا الاسماء المختصة
بالنفي ولا الاسماء الواقعة على معظم شرعا ولا اسماء الشهور ولا اسماء الأسبوع
على مذهب سيبويه لا كل ولا بعض ولا أى ولا الظروف غير المتمكنة نحو

(١) كذا ولعله « عدايا وعشايا » - ح (٢) كذا وهي جمع حقو وقوس ولا ياء
فيها ولا قلب في الاول فلعل في العبارة - مقطوع تحريفا - ح .

ذات مرة ولا الأسماء المحكية ولا جموع الكثرة على الإطلاق عند البصريين ،
وزاد الزمخشري في (الأحاجي) ولا الفطر والأضحى والعصر استغناء عنه بقولهم
مسيا ناء وعشيانا .

قاعدة

- التكسير والتصغير يجريان من واد واحد نص على هذه القاعدة سيوييه
- والنحاة بأسرهم ومن ثم فتح ما قبل الياء في التصغير كما فتح ما قبل الالف
في التكسير وقيل في تصغير اسود واجدل اسود وجديول ، باظهار الواو جوازا
كما قيل في التكسير اسود وجداول ، باظهارها وكسر ما بعد الف مفاع
ومفاعيل كما كسر ما بعد ياء التصغير وقالوا في تصغير عيد ، عييد شد وذا كما قالوا
في جمعه اعياد شد وذا ويتوصل الى مثال فيعل وفعيل في التصغير بما يتوصل
به الى مثال مفاعل ومفاعيل في التكسير وللحاذق فيه من الترجيح والتخير ماله
التكسير . قال ابو حيان وجاء من التصغير ما هو على خلاف قياس الكبير بقولهم في ،
مغرب مغربان ، وفي ، عشية عشيشية ، وفي ، رجل رويجل ، قال وهذا نظير جمع
التكسير الذي جاء على خلاف قياس تكسير المفرد كليا ل ومداكير وأعاريض
جمع ليلة وذكر وعروض . قال وكما ان في التصغير نوعا يسمى تصغير الترخيم
وهو التصغير بحذف الزوائد كسويد في اسود كذلك في جمع التكسير نوع يسمى
جمع ترخيم قالوا ظريف وظروف وخبيث وخبيث . قال الفارسي كسروه
على حذف الزوائد وهو مذهب الجرمي والبرديريان (١) هذا في كل ما فيه زيادة
من الثلاثي الاصل وشبهاء بتصغير الترخيم فقالا في هذا النوع هو جمع ترخيم
وهو عند الخليل وسيوييه مما جمع على غير واحد المستعمل لانه مخالف لما يجب
في تكسيده فيريانه تكسيرا لما لم ينطق به كما يقولان ذلك في التصغير ، قال
وقد تكون صورة المصغر مثل صورة الكبير ويكون الفرق بينهما بالتقدير كما
يكون في الجمع مثل ذلك مثاله ميطر ومسيطر ومهيمن ، اسماء فاعل في يطر
وسيطر ومهيمن ، فاذا صغرتم احذفت الياء لانها اولي بالحذف ثم جئت بياء التصغير

مكانها، ونظير ذلك، فك فان مفردة وجمعه لفظها واحد وانما يتميز ان في التقدير، قال وكذلك ضمة فعيل غير ضمة فعل كما ان ضمة فك الذي هو جمع غير ضمة فك الذي هو مفرد .

وقال في (البسيط) انما كانا من واد واحد لحصول الشبه بينهما من خمسة اوجه ، اشتراكها في زيادة حرف العلة فيها ثالثا ، وفي انكسار ما بعد حرف العلة فيها فيما جاوز الثلاثي ، وفي لزوم كل واحد منها حركة معينة ، وفي تغيير بنية الكلمة ، والخامس ان الجمع تكثير والتصغير تقليل ومن مذهبهم حمل الشيء على تقيضه كما يحمل على نظيره .

وقال ابن القواس في (شرح الفية ابن معط) التصغير يشبه التكسير ولذلك قال سيويه هما من واد واحد من وجوه الفرعية والتغير واختراع البناء ووقوع العلامة ثالثة ورد اللام المحذوفة في الثلاثي وحذف الزائد الذي ليس على رابع وحذف الاصل وفتح ما قبل العلامة وحذف الفات الوصل واعتلال اللام لحرف اللين قبلها .

قال ابن الصائغ في (تذكرته) وبقي حادي عشر كسر ما بعد العلامة قال وهو عندى اولى بالعد .

(فائدة) قال في (البسيط) انما ضم أول المصغر لانه لما كان يتضمن المكبر ومسبوقا به جرى مجرى ما لم ليسم فاعله في تضمن معنى الفاعل وكونه مسبوقا باسمى فاعله فضم أوه كما ضم أوه .

قاعدة

قال في (البسيط) جميع المصغرات لا يجمع جمع تكسير بل جمع سلامة لانها لو كسرت لوقعت ألف التكسير في موضع ياء التصغير فيفضى الى زوالها فيزول التصغير بزوالها ولان التصغير يدل على التقليل فناسب ان لا يجمع الا ما يوافقه في التعليل وهو التصحيح .

(فائدة) قال في (البسيط) صغرت العرب كلمتين بالألف قالوا في

دابة ، دواة وفي هـ هـ هـ هـ هـ .

(فائدة) ثمانية اذا صغرتها فيها وجهان .

احدها ان تحذف الالف وتبقى الياء فتقول ثمانية .

والثاني ، ان تحذف الياء وتبقى الالف فتقول ثمانية فتقلب الالف ياء

- كما اقلبت في غزال وتدغم ياء التصغير فيها ، فترجيح الالف بالتقديم وترجيح الياء بالحركة ، وحذف الالف وابقاء الياء احسن لتحرك الياء والالف حرف ساكن ميت لا يقبل الحركة والياء ايضا للاطلاق بعدا فركانت اقوى عند سيويه .

(فائدة) قال ابن السراج في (الاصول) فان قيل ما بال أفعال

المتعجب تصغر نحو ما اميلحه وما احيسنه ، والفعل لا يصغر . فالجواب ان هذه

- الأفعال لما لزمت موضعا واحدا ولم تتصرف ضارعت الاسماء التي لا تزول الى فعل وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغر ، قال ونظير ذلك دخول أفعال الوصل في الاسماء نحو ابن واسم وامرئ ونحوها لما دخلها النقص الذي لا يوجد الا في الأفعال والأفعال مخصوصة به دخلت عليها الفات الوصل لهذا السبب فأسكنت او اثلها للنقص . وقال الزمخشري في (الأحيى) فان قلت كيف عاق معنى الفعل او شبهه عن التصغير والفعل نفسه قد صغر في قولك ما اميلح زيدا ، قلت هو شيء عجيب لم يأت الا في باب التعجب وحده وسبيله على شذوذه سبيل المجاز وذلك انهم قلوا التصغير من المتعجب منه الى الفعل الملا بس له كما يتقلون اسناد الصوم من الرجل الى النهار ، نهارك صائم ، فكما ان الصوم ليس للنهار كذلك التصغير ليس للفعل .

٢٠

باب النسب

قاعدة

كل ما آخره ياء مشددة فانها عند النسب لا تبقى بل اما ان تحذف بالكلية ككرسى وبحتى وشافى ومرى ، او يحذف احد حرفيها ويقلب الثاني واو اكرمية وتحية فيقال رموى وتحوى ، او يبقى احدهما ويقلب الآخر كحى

وحيوى، ويستنى من ذلك كساء اذا صغرت ثم نسبت اليه فان ياء المشددة تبقى بحالها مع ياء النسب وذلك ان تصغيره كسى، لانه يجتمع فيه ثلاث ياءات ياء التصغير والياء المنقلبة عن الالف والياء المنقلبة التى هى لام الكلمة فتحذف الياء المنقلبة عن الالف وتدم ياء التصغير فى الياء الأخيرة فتبقى كسى كأنى (١) ثم تدخل ياء النسب فيقال، كسبى، ولا يجوز أن تحذف إحدى اليائين الباقيين لانك ان حذمت ياء التصغير لم يجوز لانها معنى والمعنى باق وان حذفت الياء الأخيرة لم يجوز لما فيه من توالى اعلالين من موضع واحد اذ قد تقدم من حذف الياء التى كانت منقلبة عن الف كساء مع ما فيه من تحريك ياء التصغير فلهذا التزم فيه التثقيب .

تقسيم

شواذ السب ثلاثة اقسام قسم كان ينبغى ان يغير فلم يغير كقوطم فى عميرة عميرى وقسم كان ينبغى ان لا يغير فغير كقوطم فى الشتاء شتوى وقسم كان ينبغى ان يغير نوعا من التغيير فغير تغييرا غيره كقوطم فى دارا مجرد در اوردى وكان القياس ان ينسب الى صدره لانه مركب .

قاعدة

ياء النسب تصير الجامد فى حكم المشتق حتى يحمل الضمير ويرفع الظاهر ولذلك يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه بالواو والنون نحو البصريين والكوفيين ذكره ابن فلاح فى (المعنى) .

باب التقاء الساكنين

قاعدة

الاصل محريك الساكن المتأخر لان الثقل ينتهى عنده كما كان فى تكسير الجامسى وتصغيره فان الحذف يكون فى الحرف الأخير لان الكلمة لا تزال سهلة حتى تنتهى الى الآخر وكذلك الجمع بين الساكنين واذلك لا يكون

التغيير في الاول الالوجه يرجعه ، وقيل الاصل تحريك الساكن الاول لان به التوصل الى النطق باثنائي فهو كهمزة الوصل ، وقيل الاصل بحريك ما هو طرف الكلمة سواء كان اول الساكنين او ثانيهما لان الأوانر مواضع التغيير ولذلك كان الاعراب في الآخر .

قاعدة

٥. الاصل فيما حرك منها الكسرة لانها حركة لا توهم الاعراب اذ الكسر الذي يكون في احد الساكنين لا يتخيل ان موجب الاعراب لانه لا يكون في كلمة لا يكون فيها تنوين ولا ، السو لا اضافة ، بخلاف الضم والفتح فانها يكونان اعرابا ولا تنوين معها وذلك فيما لا ينصرف فلما كانت حركة لا تكون في معرب اشبهت الوقف الذي هو مقابل الاعراب لحرك بها .

١٠. قال صاحب (البسيط) هذا موافق قول النحويين فان حرك بغير الكسر فوجه ما قال ويحتمل ان يقال الفتح اصل لان الفراد من الثقل والفتح أخف الحركات أو يقال الاصل التحريك بحركة في الجملة من غير تعيين حركة خاصة وتعيين الحركة تكون اوجه يخصصها .

١٥. وقال في (البسيط) أصل تحريك التقاء الساكنين الكسر الخمسة اوجه .

احدها ان اكثر ما يكون التقاء الساكنين في الفعل فأعطى حركة لا تكون له اعرابا ولا بناء لكون ذلك كالعوض من دخولها اياه في حال اعرابه وبنائه وحمل غيره عليه .

٢٠. واثنائي ان الضم والفتح يكونان بغير تنوين ولا معاقب له فيما لا ينصرف فالتحريك بها يلبس بما لا ينصرف واما الجرف فلا يكون الا بتنوين او معاقب له فلا يقع لبس بالتحريك به والتحريك بغير الملبس اولى بالاصالة من التحريك بالملبس .

الثالث ان الجر والجزم نظيران لاختصاص كل واحد منهما بنوع

فاذا احتيج الى تحريك سكون الفعل حرك بحركة نظيره وحمل بقية السواكن عليه .

الرابع ان الكسرة اقل من الضمة والفتحة لانها تكونان في الاسماء المنصرفة (وغير المنصرفة وفي الافعال ولا تكون الكسرة الا في الاسماء المنصرفة - ١) فالحمل على الاقل أولى من الحمل على ما كثر موارد له لقوة قليل الموارد وصنف كثير الموارد .

الخامس ان الكسرة بين الضمة والفتحة في الثقل فالحمل على الوسط أولى .

باب الامالة

ضابط

قال ابن السراج اسباب الامالة ستة ؛ كسرة تكون قبل الالف او بعدها وياء قبلها واقلاب الالف عن الياء وتشبيه الالف بالالف المتقلبة عن الياء وكسرة تعرض في بعض الاحوال ، وزاد سيبويه ايضا ثلاثة اسباب شاذة وهي شبه الالف بالالف المتقلبة وفرق بين الاسم والحرف وكثرة الاستعمال .

باب التصريف

(فائدة) قال ابن الشجري في (اماليه) اختص المعتل بأشياء .
احدها ما جاء على فيعل لا يكون ذلك الا في المعتل العين نحو ، سيد وميت وهين ولين وبين .

الثاني ما جاء من جمع فاعل على فعلة لم يأت الا في المعتل اللام كقأض وقضاة وغاز وعزاة وداع ودعاة .

الثالث ما جاء من المصادر على فعولة (٢) اختص بذلك المعتل العين نحو قولهم بان يبنونة وصار صيرورة وكان كينونة والاصل عند سيبويه يبنوه وصيرورة وكيونونة ثم كينونة قلبت الواو ياء وادعمت فيها الياء لاجتماع الياء

والواو وسبق الأولى بالسكون .

والرابع ما جاء من المصدر على فعل فهذا مما اختص به المعتل السلام وذلك قولهم التقى والمهدى والسرى (١) .

(فائدة) قال ابن الدهان في (الغرة) الالف لا تكون اصلا في الاسماء العربية ولا في الافعال وانما تكون اصلا في الحروف نحو ما ولا وفي الاسماء المتوعدة في شبه الحرف نحو اذا وأنى لانه لا يعرف للحروف اشتقاق يعرف به زائد من اصلي .

ضابط

في (تذكرة ابن الصائغ) قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح الالقات في اواخر الاسماء اربعة ، منقلبة عن اصل ومنقلبة عن زائد ملحق بالاصل ومنقلبة عن زائد لا تكثير وغير منقلبة وهي الف التانيث كملهي ومعزى وقبعثرى وحيلي ، فالأول مصروف نكرة ومعرفة والثاني والثالث مصروف في النكرة دون المعرفة والرابع لا ينصرف فيهما .

ضابط

قال ابو حيان لا يوجد في آخر اسم اربع زوائد من جنس واحد ولا يوجد في آخر اسم معرب واو قبلها صمة ومتى ادى الاللال الى شيء من ذلك وجب قلب الواو ياء والضمة كسرة فتصير من باب قاض ودهشتر فتحذف الياء كما تحذف فيهما .

(فائدة) قال الشيخ جمال الدين بن هشام في (تذكرة) وقفت على ابيات لبعض الفضلاء فيما يدل على كون اللام ياء او واو في المعتل من الافعال والاسماء وهي .

بعشرين القلب في الالف التي عن الواو تبدو في الآخر او الياء
بمستقبل الفعل الثلاثي وامره ومصدره والفعلتين او الياء
وعين له ان كانت الواو وفيهما وتشنية والجمع خصا بالاسماء

وعاشرها سر الامالة في الذي يشذ عن الالذهان عنصره الثاني
امثلة ذلك يدعو ، ادع ، غزوا ، دعوة ، دعوة ، وعى ، وهى ،
هوى ، غوى ، قتيان ، عصوان .

(فائدة) الثلاثى اكثر الالبنية قاله ابن دريد في (الجمهرة) وقال ابن
جنى في (الخصائص) الثلاثى اكثرها استعمالا واعدها تركيبا وذلك لانه حرف
يتدأ به وحرف يحتمى به وحرف يوقف عليه .

قال وليس اعتدال الثلاثى لقلة حروفه حسب فانه لو كان كذلك كان
الثنائى اكثر منه وليس كذلك بل له ولشئ آخر وهو حيز الحشو الذى هو
عينه بين فائه ولا مة لتباينها ولتبادى حالهما لان المبتدأ به لا يكون الامتحركا
والموقوف عليه لا يكون الا ساكنا فلما تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزا
بينهما لتلايفجأ الحس بضدما كان آخذا فيه ومنصبا اليه .

قاعد ة

قال في (البسيط) اذا قيل كيف تنطق بالحرف نظرت ان كان
متحركا الحقتهاء السكت قلت في الباء من ضرب ، بهو من يضرب ، بهو من
اضربى ، بهوان كان ساكنا اجتلبت له همزة الوصل قلت في الباء من اضرب أب

ضا بط

رأيت بخط ابن القماح في مجموع له قال روى ابو الفضل محمد بن ناصر
السلامى عن الخطيب ابى زكريا يحيى بن على التبريزى املاء قال املى علينا
ابو العلاء احمد بن عبد الله بن سليمان المعرى قال الاشياء التى جاءت على تفعال
على ضربين مصادر واسماء فأما المصادر فالتقاء والتبيان وهما في القرآن وقالوا
التنضال من المناضلة فمنهم من يجعله مصدرا ويقال جاء لتيفاق الهلال كما يقال
لميقاته فمنهم من يجعله مصدرا ومنهم من يجعله اسما واما الاسماء فالتنبال وهو
القصير ورجل تنبال اى عذيوط ويقال بالضاد ايضا وتبوال موضع وتشار
موضع وتقصار فلادة قصيرة في العنق وتغار حب مقطوع اى خابية وتمراخ

برج صغير للحمام وتمساح معروف من دواب الماء ورجل تمساح اى كذاب
وتمتان واحد التمانين وهى خيوط يضرب بها القسطنطين ورجل تكلام كثير
الكلام وتلقام كثير القمم وتلعاب كثير اللعب وتمثال واحد التماثيل وتجناف
الفرس معروف وترباع موضع وترعام اسم شاعر وترياق فى معنى درياق
وطرياق ذكره ابن دريد فى باب تفعال قال ابو العلاء وفيه نظر لأنه يجوز أن
يكون على فيعال ومضى تهواء من الليل بمعنى هوى وناقة تضراب وهى القرية
العهد بضرب الفعل وتلفاق ثوبان يخاط احدهما بالآخر.

باب الزيادة

ضابط

قال ابو حيان لا يزداد حرف من حروف الزيادة العشرة وهى حروف
سألتونيها - الا لأحد ستة اشياء .

الاول ان تكون الزيادة لمعنى كحروف المضارعة وما زيد لمعنى هو
اقوى الزوائد .

الثانى للدخول فى كتاب وبحوز وقضيب .

الثالث للالحاق نحو واو كوثر ويا ضيغم .

الرابع للامكان كهمزة الوصل وهاء السكت فى الوقف على نحو - قد .

الخامس العوض نحو تاء التانيث فى زنادقة فانها عوض من ياء زناديق

ولذلك لا يجتمعان .

السادس لتكثير الكلمة نحو الف قعثرى ونون كنوبل، ومتى كانت

الزيادة لغير التكثير كانت اولى من ان تكون للتكثير . وقال بعضهم .

يعرف الاصل من مزيد الحروف باشتقاقها وبالتصريف

ولزوم وكثرة ونظير وخروج عن اصغ التعريف (١)

وبان يلزم المزيد بناء او يرى الحرف حرف معنى لطيف

ولفقد النظير اوسع باب ففطن محافة التحريف

(فائدة) قال ابو حيان في (شرح التسهيل) اختلفوا في همزة الوصل التي لحقت فعل الامر قليل زيدت اولاً لانها لا ثقة للتغير بالقلب والحذف والتسهيل وموضع الابتداء معرض لذلك فكانت هنا مبتدأة وقيل اصلها الالف لانها من حروف الزيادة وهذا موضع زيادة لكن قلبت همزة لضرورة التحرك اذ لا يتدأ بساكن ويلزم التسلسل واختلفوا في حركتها نقيلاً اصلها الكسر لانه في مقابلة الف القطع وهي مفتوحة وقيل حركتها في الاصل الكسر على اصل التقاء الساكنين وهذا الاصل يستصحبها الا ان كان الساكن بعدها ضمة لازمة (فائدة) قال ياقوت في (معجم الادباء) انشدني علم الدين ابراهيم بن محمود بن سالم التكريتي (١) (قال انشدني القاضي زكريا بن يحيى بن القاسم بن المفرح البكري - ٢) لنفسه في الف القطع والوصل .

الالف الامر ضرب تنحصر في الفتح والضم وانحرى تنكسر فالفتح فيما كان من رباعي نحو اُجب يا زيد صوت الداعي والضم فيما ضم بعد الثاني من فعله المستقبل الزمان والكسر فيما منها تحلى ان زاد عن اربعة او قلا

قاعدة

حق همزة الوصل الدخول على الافعال وعلى الاسماء الجارية على تلك الافعال نحو انطلق انطلقا واقتدرا اقتدارا فاما الاسماء التي ليست بجارية على افعالها فالف الوصل غير داخلة عليها انما دخلت على اسماء قليلة وهي عشرة ابن وابنة وابنم واسم واست واثنين واثنين وامرئ وامرأة وايمن ، ذكر ذلك ٢٠ ابن يعيش في (شرح الفصل) .

باب الحذف

قاعدة

كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياء ات فان كان غير مبني على فعل حذفت

منه اللام نحو عطى في تصغير عطاء واحى في تصغير احوى وان كان مبنيًا على فعل ثبتت نحو يحيى من حى يحيى .

باب الادغام قاعدة

قال ابن جنى في (الخاطريات) الادغام يقوى المعتل وهو ايضا بعينه .
يضعف الصحيح .

ضابط

قال سيبويه احسن ما يكون الادغام من كلمتين اذا توالى بهما خمسة احرف متحركة نحو فعل لبيد لان توالى الحركات مستثقل عندهم بدليل انه لايتوالى خمسة احرف متحركة في الشعر ولا اربعة في كلمة واحدة الا ان يكون فيه حذف كعلبط او واحد الاربعة تاء التانيث كشجرة لان تاء التانيث عندهم في الحكم ككلمة ثانية ويحسن الادغام ايضا ان يكون قبل المثل الاول متحرك وبعد المثل الثانى سا كن نحو يد داود ، قال سيبويه قصدوا اعتدال ان يكون المتحرك بين سا كنين .

باب الخط

قال ابن مكتوم في (تذكرته) اختلف النحويون في علة الحاق الالف بعد واو الجمع من نحو قاموا فذهب الخليل الى انها انما الحقت بعد هذه الواو من حيث كانت الهمزة منعطفة لاخر الواو كما انه يريد بذلك ان الواو انما تركبت (١) لتصوير الالف بعدها اى ليست واو مختلصة بل هى واو ممتدة مشبعة متمكنة ، وقال ابو الحسن انما زيدت هذه الالف للفرق بين واو العطف وواو الجمع نحو كفروا وجرّدوا ونحو ذلك من المنفصل فلم تلحق الالف للفرق بين واو الجمع بلحاذا ان يظن انه كفروا فعل وان الواو واو عطف فزادوا الالف لتحوز الواو الى ما قبلها وسماها لذلك الف انفصل ثم الحقوا المتصل بالمنفصل في نحو دخلوا وخرجوا

ليكون العمل من وجه واحد ، وقال الكسائي دخلت هذه الالف للفرق بين الضمير المرفوع والضمير المنصوب في نحو قول الله تعالى (واذا كالوهم او وزنوهم) فكالوهم كتبت بغير الف لان الضمير منصوب ألا ترى ان معناه كالوا لهم ووزنوا لهم فاذا اردت انهم كالوا في انفسهم ووزنوا في انفسهم قلت قد كالواهم ووزنواهم مثل قامواهم وقعدواهم ثبتت الالف معها لان الضمير مرفوع وهذا حسن . انتهى .

سرد مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين

حسب ما ذكره الكمال ابو البركات ابن الانباري في (كتاب الانصاف في مسائل الخلاف) وابو البقاء العكبري في (كتاب التبيين) في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين .

١ - الاسم مشتق من السمو عند البصريين وقال الكوفيون من الوسم .

٢ - الاسماء الستة معربة من مكان واحد وقال الكوفيون من مكانين

٣ - الفعل مشتق من المصدر وقالوا المصدر مشتق من الفعل .

٤ - الالف والواو والياء في التثنية والجمع حروف اعراب وقالوا انها اعراب .

٥ - الاسم الذي فيه تاء التانيث كطلحة لا يجمع بالواو والنون وقالوا يجوز .

٦ - فعل الامر مبني وقالوا معرب .

٧ - المبتدأ مرتفع بالابتداء والخبر بالمبتدأ وقالوا المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ .

٨ - الظرف لا يرفع الاسم اذا تقدم عليه وقالوا يرفعه

٩ - الخبر اذا كان اسما محضا لا يتضمن مجرا وقالوا يتضمن .

١٠ - اذا جرى اسم الفاعل على غير من هوله وجب ابراز ضميره

وقالوا لا يجب .

١١ - يجوز تقديم الخبر على المبتدأ وقالوا لا يجوز .

١٢ - الاسم بعد لولا يرتفع بالابتداء وقالوا بها او بفعل محذوف

تولان لهم .

١٣ - اذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شيء قبله لم يعمل في الاسم

الذي بعده وقالوا يعمل .

١٤ - العامل في المفعول الفعل وحده وقالوا الفعل والفاعل معا او

الفاعل فقط او المعنى اقوال لهم .

١٥ - المنصوب في باب الاشتغال بفعل مقدر وقالوا بالظاهر .

١٦ - الاولى في باب التنازع اعمال الثاني وقالوا الاول .

١٧ - لا يقام مقام الفاعل الظرف والمجرور مع وجود المفعول الصريح

وقالوا يقام .

١٨ - نعم وبئس فعلان ماضيان وقالوا اسمان .

١٩ - أفعل في التعجب فعل ماض وقالوا اسم .

٢٠ - لا يبنى فعل التعجب من الالوان وقالوا يبنى من السواد

والبياض فقط .

٢١ - المنصوب في باب كان خبرها وفي باب ظن مفعول ثان

وقالوا حالان .

٢٢ - لا يجوز تقديم خبر مازال ونحوها عليها وقالوا يجوز .

٢٣ - يجوز تقديم خبر ليس عليها وقالوا لا يجوز .

٢٤ - خبر ما الحجازية يتنصب بها وقالوا يحذف حرف الجر .

٢٥ - لا يجوز طعامك ما زيد آكلوا وقالوا لا يجوز .

٢٦ - يجوز ما طعامك آكل زيد وقالوا لا يجوز .

٢٧ - خبر إن واخواتها مرفوع بها وقالوا لا تعمل في الخبر .
٢٨ - اذا عطفت على اسم أن قبل الخبر لم يجوز فيه الا نصب وقالوا يجوز الرفع .

٢٩ - اذا خفت ان جاز أن تعمل النصب وقالوا لا تعمل .
٣٠ - لا يجوز دخول لام التوكيد على خبر لكن وقالوا يجوز .
٣١ - اللام الاولى في لعل زائدة وقالوا اصلية .
٣٢ - لا النافية للجنس اذا دخلت على المفرد بني معها وقالوا معرب .
٣٣ - لا يجوز تقديم معمول الفاعل الاغراء عليها نحو دونك وعليك وقالوا يجوز .

٣٤ - اذا وقع الظرف خبر مبتدأ ينصب بفعل او وصف مقدر وقالوا بالخلاف .

٣٥ - المفعول معه ينتصب بالفعل تباها بواسطة الواو وقالوا بالخلاف .
٣٦ - لا يقع الماضي حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وقالوا يجوز من غير تقدير .

٣٧ - يجوز تقديم الحال على عاملها الفعل ونحوه سواء كان صاحبها ظاهرا او مضمرا وقالوا لا يجوز اذا كان ظاهرا .

٣٨ - اذا كان الظرف خبرا لمبتدأ وكررت به بعد اسم الفاعل جاز فيه الرفع والنصب نحو زيد في الدار قائما فيها وقائم بها وقالوا لا يجوز الا النصب .
٣٩ - لا يجوز تقديم التمييز على عامله مطلقا وقالوا يجوز اذا كان متصرفا .

٤٠ - المستثنى منصوب بالفعل السابق بواسطة الا وقالوا على التشبيه بالمفعول .

٤١ - لا تكون الا بمعنى الواو وقالوا تكون .
٤٢ - لا يجوز تقديم الاستثناء في اول الكلام وقالوا يجوز .

- ٤٣ - حاشا في الاستثناء حرف جر وقالوا فعل ماض .
 ٤٤ - اذا اضيفت غير الى متمكن لم يجوز بناؤها وقالوا يجوز .
 ٤٥ - لا يقع سوى وسواء الاطرافا وقالوا يقع ظرفا وغير ظرف .
 ٤٦ - كم في العدد بسيطة وقالوا مركبة .
 ٤٧ - اذا فصل بين كم الخبرية وبين تمييزها بظرف لم يجوز جره وقالوا .

يجوز .

- ٤٨ - لا يجوز اضافة النيف الى العشرة وقالوا يجوز .
 ٤٩ - يقال قبضت الخمسة عشر درهما ولا يقال الخمسة العشر الدراهم وقالوا يجوز .

- ٥٠ - يجوز هذا ثالث عشر ثلاثة عشر وقالوا لا يجوز .
 ٥١ - المنادى المفرد المعرفة مبنى على الضم وقالوا معرب بغير تنوين .
 ٥٢ - لا يجوز نداء مافيه - ال - في الاختيار وقالوا يجوز .
 ٥٣ - الميم المشددة في اللهم عوض من - يا - في اول الاسم وقالوا اصله يا الله امنا بغير فحذف ووصلت الميم المشددة بالاسم .
 ٥٤ - لا يجوز ترخيم المضاف وقالوا يجوز .
 ٥٥ - لا يجوز ترخيم الثلاثي بحال وقالوا يجوز مطلقا واذا كان ثانيه متحركا قولان .

- ٥٦ - لا يحذف في الترخيم من الرباعي الا آخره وقالوا يحذف ثالثه

ايضا .

- ٥٧ - لا يجوز ندبة النكرة ولا الموصول وقالوا يجوز .
 ٥٨ - لا تلحق علامة الندبة الصفة وقالوا يجوز .
 ٥٩ - لا تكون من لا ابتداء الغاية في الزمان وقالوا تكون .
 ٦٠ - رب حرف وقالوا اسم .
 ٦١ - الجربعد واورد رب رب القدرة وقالوا بالواو .

- ٦٢ - منذ بسيطة وقالوا مركبة .
- ٦٣ - المرفوع بعد مذ ومنذ مبتدأ وقالوا بفعل محذوف .
- ٦٤ - لا يجوز حذف حرف القسم وابقاء عمله من غير عوض الا في اسم الله خاصة وقالوا يجوز في كل اسم .
- ٦٥ - اللام في قولك ازيد افضل من عمرو لام الابتداء وقالوا لام القسم محذوف .
- ٦٦ - آمين الله في القسم مفرد وقالوا جمع يمين .
- ٦٧ - لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالفعل وقالوا يجوز .
- ٦٨ - لا يجوز اضافة الشيء الى نفسه مطلقا وقالوا يجوز اذا اختلف اللفظان .
- ٦٩ - كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى وقالوا مثنيان لفظا ومعنى .
- ٧٠ - لا يجوز توكيد النكرة توكيدا معنويا وقالوا يجوز اذا كانت محدودة .
- ٧١ - لا يجوز زيادة واو العطف وقالوا يجوز .
- ٧٢ - لا يجوز العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار وقالوا يجوز بدونه .
- ٧٣ - لا يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع وقالوا يجوز .
- ٧٤ - لا تقع او بمعنى الواو ولا بمعنى بل وقالوا يجوز .
- ٧٥ - لا يجوز العطف ولكن بعد الايجاب وقالوا يجوز .
- ٧٦ - يجوز صرف افضل منك في الشعر وقالوا لا يجوز .
- ٧٧ - لا يجوز ترك صرف المنصرف في الضرورة وقالوا يجوز .
- ٧٨ - الآن اسم في الاصل وقالوا أصله فعل ماض .

٧٩ - يرتفع (١) المضارع لوقوعه موقع اسم الفاعل وقالوا بحروف المضارعة .

٨٠ - لا تأكل السمك وتشرب اللبن منصوب بأن مضمرة وقالوا على الصرف (٢) .

٨١ - افعل المضارع بعد الفاء في جواب الاشياء السبعة منصوب باضمار أن وقالوا على الخلاف .

٨٢ - اذا حذفت أن الناصبة فلا اختيار ان لا يبقى عملها وقالوا يبقى .

٨٣ - (كي) تكون ناصبة وجارة وقالوا لا تكون حرف جر .

٨٤ - لام كي ولام الجحود ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة وقالوا باللام نفسها .

٨٥ - لا يجمع بين اللام وكي وأن وقالوا يجوز .

٨٦ - النصب بعد حتى بأن مضمرة وقالوا بجتى .

٨٧ - اذا وقع الاسم بين إن وفعل الشرط كان مرفوعا بفعل محذوف يفسره المذكور وقالوا بالعائد من الفعل اليه .

٨٨ - لا يجوز تقديم معمول جواب الشرط ولا فعل الشرط على حرف الشرط وقالوا يجوز .

٨٩ - إن لا تكون بمعنى إذ وقالوا تكون .

٩٠ - اذا وقعت ان الخفيفة بعد ما النافية كانت زائدة وقالوا نافية .

٩١ - اذا وقعت اللام بعد إن الخفيفة كانت إن مخففة من الثقيلة

واللام للتأكيد وقالوا إن بمعنى ما واللام بمعنى الا .

٩٢ - لا يجازى بكيف وقالوا يجازى بها .

٩٣ - السن اصل وقالوا اصلها سوف حذف منها الواو والفاء .

٩٤ - اذا دخلت تاء الخطاب على ثاني الفعل (٣) جاز حذف الثانية

(١) اصل لا ترتفع (٢) كذا (٣) كذا والخلاف في التاثير من « تنزل »

وقالوا الاولى .

٩٥ - لا يؤكّد فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث بالنون الخفيفة

وقالوا يجوز .

٩٦ - ذا والذي وهو هي بكاملها الاسم وقالوا الذال والهاء فقط .

٩٧ - الضمير في لولاي ولولاك ولولاه في موضع جر وقالوا

في موضع رفع .

٩٨ - الضمير في نحو اياي واياك واياه ، ايا ، وقالوا الياء

والكاف والهاء .

٩٩ - يقال فاذا هو هي وقالوا فاذا هو اياها .

١٠٠ - (تمام المائة) أعرف المعارف المضمرة وقالوا المبهمة .

١٠١ - ذاوا ولاء ونحوها لا يكون موصولا وقالوا يكون .

١٠٢ - همزة بين بين غير ساكنة وقالوا ساكنة .

وقد فات ابن النباري مسائل خلافية بين الفريقين استدركها عليه ابن أياز في مؤلف .

منها - الأعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال عند البصريين

وقال الكوفيون أصل فيها .

ومنها - لا يجوز حذف نون التنبيه لغير الإضافة وجوزة الكوفيون .

انتهى الفن (١) الثاني من الأشباه والنظائر النحوية

ويليه سلسلة اذهب وهو الفن (١) الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما انعم والمم ، واوضح من دقائق الحقائق وفهم ،
وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسلم ، هذا هو الفن الثالث من الاشباه
والنظائر وهو فن ببناء المسائل بعضها على بعض مرتب على الابواب وسميته
(سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب) .

باب الاعراب والبناء مسئلة

اختلف في فعل الامر العارى من اللام وحرف المضارعة نحو اضرب
على مذهبين احدهما انه مبنى وعليه البصريون والثاني انه معرب مجزوم بلام .

قال ابو حيان واختاره شيخنا ابو علي الحسن بن ابي الاحوص والخلاف
في هذه المسئلة مبنى على الخلاف في ثلاث مسائل .

الاولى هل الاعراب اصل في الفعل كما هو اصل في الاسم ام لا ، فذهب
البصريين لا ، وان الاصل في الافعال البداء والمضارع انما اعرب تشبه بالاسم .
وفعل الامر لم يشبه الاسم فلا يعرب ومذهب الكوفيين نعم ، فهو معرب على
الاصل في الافعال .

الثانية هل يجوز اضممار لام الجزم وابقاء عمله فذهب البصريين
لا ، وانه لا يجوز حذف شيء من الجوازم اصلا وابقاء عمله ومذهب
الكوفيين نعم .

الثالثة قال ابو حيان جعل بعض اصحابنا هذا الخلاف في الامر مبنيا
على مسئلة اختلفوا بها وهي هل للامر صيغة مستقلة بنفسها مرتجلة ليس اصلها
المضارع او هي صيغة مفيدة واصلها المضارع فن قال اصلها المضارع اختلفوا
ا هي معربة ام مبنية ، ومن قال انها صيغة مرتجلة ليست مقتطعة من المضارع

فهى عند هم مبنية على الوقف ليس الا . انتهى .

وقال الشلوين في (شرح الجزولية) القول بان فعل الامر معرب مجزوم مبنى على قول الكوفيين ان بنية فعل الامر محذوفة من امر المخاطب الذى هو باللام .

مسئلت

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في (تعليقه على المقرب) اذا اتصل بالفعل نون التوكيد ولم يكن معه ضمير بارز لفظا ولا تقديرا بنى معها اجماعا نحو هل تضر بن للواحد المخاطب وهل تضر بن للواحدة الغائبة واختلف في علة البناء فذهب سيويه ان الفعل ركب مع الحرف فبنى كائنى الاسم لما ركب مع الحرف في نحو لا رجل ومذهب غيره ان النون لما اكدت الفعل قوت فيه معنى الفعلية فعاد الى اصله وهو البناء ، قال ويبنى على الخلاف في العلة خلاف فيما اذا اتصل بالفعل المؤكد ضمير اثنين نحو تضر بان او ضمير جمع المذكر نحو تضر بن او ضمير المخاطبة المؤنثة نحو تضر بن هل هو معرب او مبنى فمن علل بالتركيب هناك قال هذا معرب لان العرب لا تتركب ثلاثة اشياء فتجعلها كالشيء ، الواحد ويكون حذف النون التى كانت علامة للرفع هنا كراهة اجتماع النونات او النونين ومن علل بتقوية معنى الفعل كان عنده مبنيا ويكون حذف النون هنا للبناء . انتهى .

مسئلت

قال ابن النحاس في (التعليقة) اجمع النحاة على ان حروف العلة في نحو ينحشى وينزوي ويرى محذوف عند وجود الجازم واختلفوا في حذفها لما اذا قالذى بهم من كلام سيويه انها حذفت عند الجازم لا للجازم ، ومذهب ابن السراج واكثر النحاة ان حذف هذه الحروف علامة للجزم ، وهذا الخلاف مبنى على ان حروف العلة التى في الفعل في حال الرفع هل فيها حركات مقدرة اولا ، فذهب سيويه ان فيها حركات مقدرة في الرفع وفى الالف فى النصب فهو

فهو اذا جزم يقول الجازم حذف الحركات المقدرة ويكون حذف حرف العلة عنده لتلايل تبس الرفع بالجزم، وعند ابن السراج انه لا حركة مقدرة في الرفع وقال لما كان الاعراب في الاسماء لمعنى حافظنا عليه بان قدره اذا لم يوجد في اللفظ ولا كذلك في الفعل فانه لم يدخل فيه الا لمشابهة الاسم لا للدلالة على معنى فلا نحافظ عليه بان قدره اذا لم يكن في اللفظ فالجازم لما لم يجد حركة يحذفها . حذف الحرف، وقال ان الجازم كالمسهل ان وجد في البدن فضلة ازاها والا اخذ من قوى البدن وكذا الجازم ان وجد حركة ازاها والا اخذ من نفس الحروف . انتهى .

مسئلة

قال ابن النحاس ايضا اذا كان حرف العلة بدلا من همزة جاز فيه . وجهان حذف حرف العلة مع الجازم وبقاؤه وهذا ان الوجهان مبنيان على ان ابدال حرف العلة هل هو بديل قياسي او غير قياسي فان قلنا انه بديل قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم لانه همزة كما كان قبل البديل وان قلنا انه بديل غير قياسي صار حرف العلة متمحضاً وليس همزة فنحذفه كما نحذف حرف العلة المحض في يغزو ويرى ويخشى . انتهى .

١٥

مسئلة

قال الشيخ ساء الدين بن النحاس في (تعليقه على المقرب) الكلمات قبل التركيب هل يقال لها مبنية او لا توصف باعراب ولا بناء فيه خلاف نحو قولنا زيد عمرو وبكر خالد ، او واحد اثنان ثلاثة فان قلنا انها توصف بالبناء فالاصل حينئذ في الاسماء البناء ثم صار الاعراب لها اصلا ثانيا عند العقد والتركيب اطريان المعاني التي تلبس لولا الاعراب لكونها تدل بصيغة واحدة على معان مختلفة وان قلنا انها لا توصف بالاعراب ولا بالبناء كان الاعراب عند التركيب اصلا من اول وهلة لانائبا عن غيره ويكون دخوله الاسماء لما تقدم من طريان المعاني عليها عند التركيب . انتهى .

٢٠

باب المنصرف وغير المنصرف مسئلة

قال في (البسيط) من قال المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل التسع وغير المنصرف ما فيه علتان وتأثيرها منع الجر والتنوين لفظا وتقديرا دخل فيه التثنية والجمع والاسماء الستة وما فيه اللام والمضاف ومن قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين فان التثنية والجمع والمعرف باللام والاضافة يخرج عن الحصر فلذلك ذكرها (صاحب الخصائص) مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة .

مسئلة

١٠ اختلف النحويون في الصرف فذهب المحققين كما قال ابو البقاء في (اللباب) انه التنوين وحده وقال آخرون هو الجر مع التنوين ويتنى على هذا الخلاف ما اذا اضيف ما لا ينصرف او دخلته ال فعلى الاول هو باق على منع صرفه وانما يجر بالكسرة فقط وعلى الثاني هو منصرف .

وقال ابن يعيش في (شرح الفصل) اختلفوا في منع الصرف ما هو فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس احدهما تابعا للآخر اذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قول بظاهر الحال ، وقال قوم يتمون الى التحقيق ان الجر في الاسماء نظير الجزم في الافعال فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره وانما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لنقله لا ينصرف لمشابهة الفعل ثم تبع الجر التنوين في الزوال لأن التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له ايضا فتبع الخاصة الخاصة ويدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب مما لا مدخل للجر فيه انما يذهب منه التنوين لا غير ، فعلى هذا القول اذا قلت نظرت الى الرجل الأسمر واسمر كم . الأسمر باق على منع صرفه وان انجر لأن الشبه قائم وعلم الصرف الذي هو التنوين معدوم ، وعلى القول الاول يكون

الاسم

الاسم منصرفا لأنه لا دخله الالف واللام والاضافة وهاخاصة للاسم بعد عن الاعمال وغلبت الاسمية فانصرف . انتهى!

مسئلة

مذهب الجمهور ان باب مثنى وثلاث منع الصرف للعدل مع الوصفية وذهب القراء الى ان منعها للعدل والتعريف بنية الاضافة ويتنى على الخلاف . صرفها مذهو بابها مذهب الاسماء اى منكرة فاجازه القراء بناء على رأيه انها معرفة بنية الاضافة تقبل التنكير ومنعه الجمهور .

مسئلة

اذا سمي مذكر بوصف المؤنث المجرد من التاء كحائض وطامث وظلوم وجريح فالبصريون يصرفونه بناء على ان هذه اسماء مذكرة وصف بها المؤنث لأن اللبس وحمل على المعنى فقولهم مررت بأمرأة حائض بمعنى شخص حائض ويدل لذلك ان العرب اذا صغرتها لم تدخل فيها التاء والكوفيون يمنعون بناء على مذهبهم ان نحو حائض لم تدخلها التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء انما تدخل للفرق .

باب العلم

مسئلة

الاكثر ون على ان العلم ينقسم الى مرتجل ومنقول وذهب بعضهم الى ان الاعلام كلها منقولة وليس فيها شيء مرتجل وقال ان الوضع سبق ووصل الى المسمى الاول وعلم مدلول تلك اللفظة في النكرات وسمى بها وجهلنا نحن اصلها فتوهمها من سمي بها من اجل ذلك مرتجلة ، وذهب الزجاج .
الى انها كلها مرتجلة والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر الى هذا وعلى هذا فتكون موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد، وقال ابو حيان المنقول هو الذى يحفظ له اصل في النكرات والمرتجل هو الذى لا يحفظ له اصل

في النكرات وقيل المنقول هو الذي سبق له وضع في النكرات والمرتبجل هو الذي لا يحفظ له اصل في النكرات، وعندى ان الخلاف المذكور اولا وهذا الخلاف احدهما مبنى على الآخر .

باب الموصول مسئلة

هل يجوز الموصول بجملة التعجب؟ فيه خلاف ان قلنا انها انشائية لم يوصل بها وان قلنا انها خبرية فقولان .
احدهما الجواز نحو جاءني الذي ما احسنه وعليه ابن خروف .
والثاني المنع لأن التعجب انما يكون من خفاء السبب والصلة تكون
١ موضحة فتناها .

باب المبتدأ والخبر مسئلة

قال ابن النحاس في (التعليقة) اذا دخلت على المبتدأ الموصول ليت ولعل نحو ليت الذي يأتيني ولعل الذي في الدار فلا يجوز أن تدخل الفاء في خبره
١ واختلف في علة ذلك ما هي فمنهم من قال علته ان الشرط لا يعمل فيه ما قبله
فاذا عملت فيه ليت او لعل نخرج من باب الشرط فلا يجوز دخول الفاء حيث
ومنهم من قال بل العلة ان معنى ليت ولعل ينا في معنى الشرط من حيث كان
ليت للتمنى ولعل للتربى ومعنى الشرط التعليق فلا يجتمعان . ويتخرج على
هاتين العلتين مسئلة وهو دخول ان على الاسم الموصول هل يمنع دخول الفاء ام
٢ لا؟ فمن علل بالعلة الاولى منع من دخول الفاء مع ان ايضا لانها قد عملت فيه
فنخرج عن باب الشرط ومن علل بالعلة الثانية وهو تغير المعنى جواز دخول الفاء
مع ان لانها لا تغير المعنى عما كان عليه قبل دخولها، وقبل دخولها كانت الفاء تدخل
في الخبر فيبقى ذلك بعد دخولها .

مسئلة

ذهب البصريون الا الأخفش الى ان الوصف اذا اعتمد على نفي او استفهام كان مبتدأ وما بعده فاعل مغن عن الخبر نحو أقام زيد وما قام زيد، وذهب الأخفش والكوفيون الى انه لا يشترط هذا الاعتماد وذلك مبني على رأيهم انه يعمل غير معتمد .

باب

مسئلة

اختلف في صدر الكلام من نحو اذا قام زيد فأنا اكرمه، هل هو جملة اسمية او فعلية ؟ قال ابن هشام وهذا مبني على الخلاف في عامل اذا فان قلنا جواؤها فصدر الكلام جملة اسمية واذا مقدمة عن تأخر وما بعد اذا متم لها لانه مضاف اليه وان قلنا فعل الشرط واذا غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها .

باب كان واخواتها

مسئلة

قال الخفاف في (شرح الايضاح) اختلف هل الاعمال الناقصة تدل على الحدث ام لا؟ وينبغي على ذلك الخلاف في عملها في الظرف والمجرور والحال فمن قال تدل اعلم ومن قال لا فلا وقال ابو حيان في (الارتشاف) اختلفوا هل تعمل كان واخواتها في الظرف والمجرور والحال؟ فقيل لا تعمل وقيل تعمل وينبغي ان يكون هذا الخلاف مرتبا على دلالتها على الحدث .

مسئلة

٢٠

قال ابو حيان في (الارتشاف) الظاهر من كلام سيبويه انه لا يكون لكان واخواتها الا خبر واحد وهو نص ابن درستويه وقيل يجوز تعدده وهو مبني على جواز تعدد خبر المبتدأ والمنع هنا اقوى لأنها شبهت بضرب وقال في

(شرح التسهيل) تعدد خبر كان مبنى على الخلاف في تعدد خبر المبتدأ ثم قيل الجواز هنا أولى لأنه إذا جاز مع العامل الأضعف وهو الابتداء فمع الأقوى وهو كان واخوانها أولى ومهم من قال المنع هنا أولى وعليه ابن درستويه واختاره ابن أبي الربيع قال لأن ، ضرب ، لا يكون له إلا مفعول واحد فما شبه به .
• يجرى مجراه .

مسئلة

اختلف لم سميت هذه الأفعال نواقص؟ قيل لأنها لا تدل على الحدث بناء على القول به وعلى القول الآخر سميت ناقصة لكونها لا تكتفى بمرفوعها .

مسئلة

اختلف في جواز تقدم اخبار هذا الباب على الأفعال إذا كانت منفية بما نحو ما كان زيد قائماً، فالبصريون على المنع والكوفيون على الجواز ومنشأ الخلاف اختلافهم في أن ما هل لها صدر الكلام أولاً؟ فالبصريون على الأول والكوفيون على الثاني .

باب ما

مسئلة

البصريون على أنه إذا اقترنت ما بان يطل عملها نحو .

بني غدانة ما إن أتم ذهب

وذهب الكوفيون إلى جواز المصّب مع إن واختلف في إن هذه، فالبصريون على أنها زائدة كافة والكوفيون على أنها نافية وعندي أن الخلاف في أعمالها ينبغي أن يكون مرتباً على هذا الخلاف .

باب إن واخوانها

مسئلة

إذا وقعت إن المحففة بعد فعل العلم كقواك علمت أن كان زيد لعالم

وحديث (قد علمنا ان كنت لمؤمننا) فهل هي مكسورة او مفتوحة فيه خلاف ذهب الاخفش الصغير وهو ابو الحسن علي بن سليمان البغدادي الى انها لا تكون الا مكسورة وقال ابو علي الفارسي لا تكون الا مفتوحة وكذلك اختلف فيها كبراء اهل الاندلس ابو الحسن ابن الاخضر و ابو عبد الله ابن ابي العافية فقال ابن الاخضر بقول الاخفش وقال ابن ابي العافية بقول الفارسي .

- قال ابو حيان وهذا الخلاف مبنى على خلافهم في اللام اهي لام الابتداء الزمت للفرق ام هي لام اخرى مجتلبة للفرق بينها وبين ان النافية؟ فعلى الاول تكسر وعلى الثاني تفتح ووجه البناء انها اذا كانت لام الابتداء فهي لا تدخل الا في خبر المكسورة واذا كانت غيرها لم يكن الفعل الذي قبلها مانعا لها من فتحها .
- قال ابو حيان وهذا البناء انما هو على مذهب البصريين واما على مذهب الكوفيين فاللام عندهم بمعنى الا وان نافية لاحرف توكيد فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو (قد علمنا ان كنت لمؤمننا) الا كسر ان لانها عندهم حرف قوي والتقدير (قد علمنا ما كنت الا مؤمنا) .

مسئلت

- ١٥ تقع أن المفتوحة ومعمولاها اسما لأن المكسورة بشرط الفصل بالخبر نحو ان عندى انك فاضل، وقال الفراء لو قال قائل انك قائم تعجبني، جاز أن تقول ان انك قائم تعجبني، قال ابو حيان وهذا من الفراء بناء على رأيه أن أن يجوز الابتداء بها والجمهور على منعه .

مسئلت

- ٢٠ اذا خفت ان المكسورة لم يلها من الافعال الا ما كان من نواسخ الابتداء عند البصريين وجوز الكوفيون غيره وهو مبنى على مذهبهم انها نافية ذكر ذلك السخاوي في (شرح المفصل) .

مسئلت

اذا وقعت ان جواب قسم نحو والله ان زيدا قائم ، فذهب البصريين

وجوب كسرها وقيل يجوز فتحها مع اختيار الكسر وقيل يجوز إن مع اختيار الفتح وعليه الكسائي والبغداديون وقيل يجب الفتح وعليه الفراء قال في (البيسط) وأصل هذا الخلاف أن جملة القسم والمقسم عليه هل أحدهما معمولة للآخرى فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل القسم أولا؟ وفي ذلك خلاف فمن قال نعم فتح لأن ذلك حكم أن إذا وقعت مفعولا ومن قال لا فانما هي تأكيد للقسم عليه لا عاملة فيه كسر ومن جوز الأمرين أجاز الوجهين .

مسئلة

لا يجوز هنا إن قائما الزيدان ، كما لا يجوز ذلك في المبتدأ دون تنى أو استعها م وأجازه الكوفيون والاختصاص بناء على إجازته في المبتدأ فجعلوا قائما ، اسم إن والزيدان ، فاعل به سد مسد خبرها والخلاف جار في باب ظن ، فمن أجاز هنا وفي المبتدأ أجاز ظننت قائما الزيدان ، ومن منع منع وابن مالك واقفهم على الجواز في المبتدأ ومنع في باب ظن وإن وفرق بأن أعمال الصفة عمل الفعل فرع أعمال الفعل فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل فلا يلزم من تجويز قائم الزيدان ، جواز ، إن قائما الزيدان ، ولا ، ظننت قائما الزيدان ، لصحة ١٥ وقوع الفعل موقع التجرد من إن و ظننت ، وامتناع وقوعه بعدها .

باب لا

مسئلة

قال أبو حيان في (شرح التسهيل) في نحو لا مسلمات ، أربعة مذاهب .

أحدها الكسر والتنوين وهو مذهب ابن خروف .

والثاني الكسر بلا تنوين وهو مذهب الأكثرين .

والثالث الفتح وهو مذهب المازني والقارسي .

والرابع جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الحالين - قال وفرع

بعض أصحابنا الكسر والفتح على الخلاف في حركة لا رجل ، فمن قال إنها حركة

اعراب قال هنا لا مسلمات ، بالكسر ومن قال هي حركة بناء ، فالذي يقول إنه يبنى

لجعله مع لا كالأشياء الواحد قال لا مسلمات، بالفتح ولا يجوز عنده الكسر لأن الحركة عنده ليست خاصة والذي يقول يبنى لتضمنته معنى الحرف يقول لا مسلمات، بالكسر وحجته ان المبنى مع لا قد اشبه العرب المنصوب فكما ان الجمع بالالف والثاء في حال النصب مكسور فكذلك يكون مع لا وهو الصحيح، انتهى .

باب اعلم وأرى

مسئلة

قال ابن النحاس في (التعليقة) يجوز حذف الاول والثاني من مفاعيل هذا الباب اختصارا واما حذف الثالث اختصارا فبنى على الخلاف في حذف الثاني من مفعولي ظننت اختصارا فمن اجاز الحذف هناك اجازة في الثالث . ومن منعه في الثاني هناك منعه في الثالث هنا .

باب النائب عن الفاعل

مسئلة

باب اختار، ذهب الجمهور الى انه لا يجوز فيه الا اقامة المفعول الاول نحو اختير زيد الرجال، وجوز القراء والسيروا بن مالك اقامة الثاني مع وجود الاول فيقول اختير الرجال زيدا، وأشار ابو حيان الى ان الخلاف مبنى على الخلاف في اقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح لأن الثاني هنا على تقدير حرف الجر .

مسئلة

قال ابو حيان المجرور بحرف غير زائد نحو سير بريد، فيه خلاف . فذهب الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب ومذهب القراء ان النائب حرف الجر وحده وانه في موضع رفع .

قال ابو حيان وهذا مبنى على الخلاف في قولهم مرز يد بعمر و، فذهب
 البصريين ان المجرور في موضع نصب فلذا قالوا انه اذا بنى للمفعول كان في
 موضع رفع بناء على قولهم انه في مرز يد بعمر و، في موضع نصب ومذهب
 الفراء ان حرف الجر هو الذي في موضع نصب فلهذا ادعى انه اذا بنى للمفعول كان
 هو في موضع رفع بناء على مذهبه انه هناك في موضع نصب وفي اصل المسئلة
 قول ثالث ان النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل قاله ابن هشام ورابع ان النائب
 ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير سير هو أى السير قال ابن
 درستويه وينبنى على هذا الخلاف جواز تقديم المجرور نحو يزيد سير، فعلى القول
 الاول والثالث لا يجوز وعلى القول الثاني والرابع يجوز .

باب المفعول به

مسئلة

اذا تعدد المفعول في غير باب ظن وأعلم كباب أعطى واختار فالأصل
 تقديم ما هو فاعل في المعنى وما يتعدى اليه الفعل بنفسه على ما ليس كذلك هذا
 مذهب الجمهور وقيل المفعولان في مرتبة واحدة بعد الفاعل فأيهما تقدم فذلك
 مكانه وعليه ابن هشام وبعض البصريين قال ابو حيان وينبنى على هذا الخلاف
 جواز تقديم المفعول الثاني اذا اتصل به ضمير يعود على الاول نحو اعطيت
 درهمه زيدا، فعند الجمهور يجوز وعند غيرهم لا بناء على ما ذكر .

باب الظرف

مسئلة

قال ابو حيان في (الارتشاف) هل يتسع في الظرف مع كان
 واخوانها هو مبنى على الخلاف هل تعمل في الظرف ام لا؟ فان قلنا لا تعمل فلا
 يتوسع وان قلنا يجوز أن تعمل فيه فالذى يقتضيه النظر أن لا (١) يجوز التوسع
 فيه معها .

مسئلة

قال ابو حيان في (شرح التسهيل) اذا استعملت اذا شرطاً فهل تكون مضافة للجملة بعدها ام لا؟ قولان ، قيل تكون مضافة وضمنت الربط بين ما تضاف اليه وغيره وقيل ليست مضافة بل معمولة للفعل بعدها لانها لو كانت مضافة لكان الفعل من تمامها فلا يحصل به ربط قال وينبى على ذلك الخلاف .
في العامل فيها فمن قال انها مضافة لعمل الجزاء ولا بد ومن منع ذلك اعلم فيها فعل الشرط كسائر الأدوات

باب الاستثناء

مسئلة

هل يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل فيه اذا لم يتقدم وتوسط بين جزئي كلام نحو القوم الا زيدا قاموا؟ فيه خلاف ، قيل بالجواز وقيل بالمنع ، قال ابو حيان وهو مبنى على الخلاف في العامل في المستثنى فمن قال انه ما تقدم من فعل او شبهه منعه ومن قال انه لا ، او نحوه ، جوزه .

مسئلة

اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض فهل يعود الى الكل؟
فيه خلاف ، قيل نعم وقيل لا ، بل يختص بالجملة الاخيرة ، قال ابو حيان والخلاف مبنى على الخلاف في العامل في المستثنى - فمن قال انه لا ، اعاده الى الكل ومن قال انه الفعل السابق قال ان اتحد العامل عاد الى الكل وان اختلف فلا خيرة خاصة اذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد .

باب حروف الجر

مسئلة

اختلف هل يتعلق الجر والمجرور والظرف بالفعل الناقص على قولين

مبنيين على الخلاف في انه هل يدل على الحدث ام لا؟ فن قال لا يدل على الحدث وهم المبرد والقارسي وابن جني والحر جاني وابن برهان والشلوين منع ذلك ومن قال يدل عليه جوزه .

مسئلت

قال ابو البقاء في (التبيين) اختلف في الاسم المرفوع بعد منذ نحو ما رأيت منذ يومان، على أى شئ يرتفع على ثلاثة مذاهب ، احدها ، ان منذ مبتدأ وما بعده خبر والتقدير أمد ذلك يومان، وقال بعض الكوفيين يومان فاعل تقديره منذ مضى يومان، وقال القراء موضع الكلام كله نصب على الظرف أى ما رأيت من الوقت الذى هو يومان، قال وهذا كله مبنى على الخلاف في اصل منذ وقد قال الاكثر انها مفردة وقال القراء اصلها ، من ، و ، ذ و ، الغائبة بمعنى الذى وقال غيره من الكوفيين اصلها من اذ ثم حذفت الهمزة وضمت الهمزة .

باب القسم

مسئلت

قال ابن النحاس في (التعليقة) اختلف النحاة في ايمن الله هل هي كلمة مفردة موضوعة للقسم ام هي جمع؟ وينبنى على هذا الخلاف خلاف في همزها أهى همزة قطع ام همزة وصل؟ فذهب البصريين ان ايمن كلمة مفردة موضوعة للقسم وان همزتها همزة وصل ومد ذهب الكوفيون ان ايمن جمع يمين وهمزتها همزة قطع .

باب التعجب

مسئلت

قال ابن النحاس في التعليقة اختلف النحاة في قولنا افعل به، في التعجب هل معناه امر او تعجب مع اجماعهم على ان لفظه لفظ الامر فذهب الكوفيون الى ان معناه امر كلفظه وذهب البصريون الى ان معناه التعجب على الخلاف

في التعجب هل هو انشاء او خبر؟ قال وينبى على هذا الخلاف خلاف في الجار والمجرور هل هو في موضع نصب اورفع؟ فن قال بأن معنى افع، الامر وان فيه فاعلا مستترا قال بأن الجار والمجرور في موضع نصب بانه مفعول ويكون الباء عنده اما للتعدية كررت به، اوز ائدة مثل قرأت بالسورة، ومن قال بأن معنى افع التعجب لا الامر قال بأن الجار والمجرور في موضع رفع بالفاعلية ولا ضمير في افع وتكون الباء عند هذا القاثل زائدة مع الفاعل مثلها في كفى بالله .

مسئلة

قال ابن النحاس لزوم الالف واللام في فاعل فعل فيه خلاف مبنى على الخلاف في فعل الذي للبالغة هل هو من باب نعم وبشس او من باب التعجب؟
 ١٠ فن قال هو من باب نعم وبشس اشترط في الفاعل من لزوم الالف واللام وغيره ما يشترطه في فاعل نعم وبشس ومن قال هو من باب التعجب لم يشترط في فاعله الالف واللام وباب التعجب فيه اظهر بدليل جواز دخول الباء الزائدة فيه مع الفاعل كما دخلت في باب التعجب في افعل به .

باب التوكيد

١٥

مسئلة

قال ابن النحاس هل يجوز ان يقع كل واحد من اکتع وابصع وابتع تأكيدا بمفرده فيه ثلاثة مذاهب - احدها نعم ، والثاني لا، بل يكون بعد اجمع تابعا بالترتيب كما ذكرنا والثالث يجوز ان يقدم بعضها على بعض بشرط تقديم اجمع قبلهن قال وهذا الخلاف مبنى على انه هل اكل واحد منهن معنى في نفسه
 ٢٠ ام لا فان قيل لا معنى لها الا الاتباع فلا بد من تقدم اجمع وان قيل بان لها معاني جاز ان تستعمل بانفسها ، انتهى .

باب النداء

مسئلة

اختلف في اللهم فذهب البصريين ان الميم عوض من حرف النداء
ومذهب الكوفيين انها بقية من جملة محذوفة والاصل يا الله آ منا بخير وينبئ
على هذا الخلاف حواز ادخال يا على اللهم فعند البصريين لا يجوز لانه لا يجمع
بين العوض والعوض وعند الكوفيين يجوز لان الميم على رأيهم ليست عوضا
من يا، قال ابو حيان في (الارتشاف) اللهم لا تبشره يا في مذهب البصريين
زعموا ان الميم المشددة في آخره عوض من حرف الداء فلا يجتمعان واجاز
الكوفيون ان تبشره يا وعندهم الميم المشددة بقية من جملة محذوفة قدروها
آ منا بخير وهو قول مخيف لا يحسن ان يقوله من عنده علم

باب اعراب الفعل

مسئلة

هل يجوز في المضارع المنصوب بعد الفاء في الأجوبة الثانية ان
يتقدم على سببه يقال ما زيد فنكرمه يا تينا ، ومتى فاتيك تخرج ، وكم فأسير
تسيره قولان .

قال البصريون لا وقال الكوفيون نعم والخلاف مبنى على الخلاف
في اصل وهو أن مذهب البصريين في ذلك ان النصب بأن مضمرة وان الفاء
عاطفة عطفت المصدر المقدر من ان المضمرة والفعل على مصدر متوهم من
الفعل المعطوف عليه والتقدير لم يكن من زيدا تيان فيكون منا اكرام وعلى
هذا يمتنع التقديم لان المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه ومذهب الكسائي
واصحابه ان الناصب هو الفاء نفسها وليست عاطفة فلا معطوف هنا وانما هو
جواب تقدم على سببه مع تقدم بعض الجملة فلم يمتنع .

مسئلة

- اختلف هل يجوز الفصل ههنا بين السبب ومعموله بالفاء ومدخولها بأن يقال ما زيد يكرم فنكرمه اخانا، يراد ما زيد يكرم اخانا فنكرمه، فذهب البصريين المنع' ومذهب الكوفيين الجواز والخلاف مبنى على الخلاف في الاصل السابق فالبصريون يقولون ما بعد الفاء معطوف على مصدر متوهم من يكرم فكما لا يجوز ان يفصل بين المصدر ومعموله كذلك لا يجوز ان يفصل بين يكرم ومعموله لأن يكرم في تقدير المصدر والكوفيون اجازوه لانه لا عطف عندهم ولا مصدر متوهم .

مسئلة

- قال ابو البقاء في (التبيين) لام الجحود الداخلة على الفعل المستقبل ١٠ غير ناصبة للفعل بل الناصب أن مضمرة وعلى هذا ترتب مسئلة وهو أن مفعول هذا الفعل لا يتقدم عليه وقال الكوفيون اللام هي الناصبة فان وقعت بعدها ان كانت توكيدا وعلى هذا يتقدم مفعول هذا الفعل عليه .

باب التفسير

مسئلة

١٥

- قال ابو حيان اختلف في تفسير همرش فقال بعضهم يكسر على همارش وقال بعضهم يكسر على همار قال والسبب في الاختلاف الاختلاف في اصل وزنه وفي الحرف الاول المدغم في الثاني ما هو فقال قوم وزنه فعلى والميم زائدة لللاحق بحمرش وادغمت الميم في الميم فهو من باب ادغام المثليين وقال آخرون وزنه فعلى والمدغم نون وحروبه كلها اصول بحروف قهلبس ٢٠ وحمرش وصهصلى قال والاول هو الصحيح والثاني قول الاخشاش وتناقض فيه كلام سيبويه .

باب التصغير

مسئلة

اختلف في تصغير ركب و طير و صحب و سفر على قولين ، احدهما ،
وعليه الجمهور انها تصغر على لفظها فيقال ركب و طير و صحب و سفر ، والثاني ،
وعليه الا خفش انها ترد الى المفرد فيقال رويكون و طويرات و صويحبون
ومسيفون والخلاف مبني على الخلاف في هذه الالفاظ ما هي وفيها قولان
احدهما ، وعليه الجمهور انها اسماء جموع وعلى هذا فتعطى حكم المفرد في التصغير
على لفظها .

الثاني ، وعليه الا خفش انها جموع تكسير وعلى هذا فترد الى مفرداتها
١٠ اشار الى هذا الباء ابو حيان .

باب الوقف

مسئلة

هل يصح الوقف على المتبوع دون التابع قال في (البسيط) فيه
خلاف مبني على الخلاف في العامل في التابع فان قلنا انه يقدر فيه
١٥ عامل من جنس الاول صحح لانه يصير جملة مستقلة فيستثنى عن الاول وان
قلنا العامل فيه هو العامل في المتبوع لم يصح قال والصحيح انه لا يجوز الوقف
لعدم استقلاله صورا .

مسئلة

اختلف في الوقف على اذا والصحيح ان نونها تبدل الفا تشبيها لها
٢٠ بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لأنها كنون لن وان وروى عن المازني
والبرد قال ابن هشام في المغنى وينبى على الخلاف في الوقف عليها الخلاف في
كتابتها بالجمهور يكتبونها بالالف والمازني والبرد بالنون .

مسئلة

اذ انكر يحيى بعد العلمية فهل يكتب بالياء او بالالف لانه قد زالت علميته
قال ابو حيان يبنى على الخلاف في تعليل كتابة يحيى العلم بالياء فان علناه با علمية
كتبناه بالالف لانه قد زالت علميته وان علنا بالفرق بين الاسم والفعل كتبناه
بالياء لان الاسمية موجودة فيه، انتهى .

تم الفن الثالث من الاشباه والنظائر للشيخ العلامة جلال الدين عبد الرحمن
ابن ابي بكر السيوطي رحمه الله .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى اوجد الخلق وجعل لكل شىء مظهرين من الجمع والفرق والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذى سناه اضواء من البرق - هذا هو (الفن الرابع) من الاشباه والنظائر وهو فن الجمع والفرق وهو قسمان .
احدهما الابواب المتشابهة المفترقة فى كثير من الاحكام .

والثانى المسائل المتشابهة المفترقة فى الحكم والعلة وسميته (الجمع والفرق) فى الجمع والفرق .

القسم الاول

ذكر ما افرق فيه الكلام والجملة

قال ابن هشام فى (المغنى) الكلام اخص من الجملة لا مرادف لها
فان الكلام هو القول المفيد بالمقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت
عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كنزيد قائم
وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقام الزيد ان وكان زيد قائما وظننته
قائما وهذا يظهر لك انها ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر
قول الزمخشري فى المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة
والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسميهم يقولون جملة
الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيد افليس كلاما انتهى
وقد نازعه بعضهم فى ذلك وادعى ان الصواب ترادف الكلام والجملة .
وانصف الشيخ بدر الدين الدما ميني فذكر ما حاصله ان المسئلة ذات قولين
٢ . وان كل طائفة ذهبت الى قول .

قلت ، ومن ذهب الى الترادف ضياء الدين بن العليج صاحب (البسيط)
فى النحو وهو كتاب كبير تقيس فى عدة مجلدات ، واجاب عما ذكره ابن هشام
فى جملة الشرط ونحوها .

فقال فى (البسيط) قولهم ان المبدل منه فى نية الطرح اى فى الاعم
الاغلب

الاعلب فلا يقدح ما يعرض من المانع في بعض الصور نحو جاءني الذي مررت به زيد للاحتياج الى الضمير قال ونظيره ان الفاعل يطرد جواز تقديمه على المفعول في الاعم الاعلب ولا يقدح في ذلك ما يعرض من المانع في بعض الصور وكذلك كل جملة مركبة تقييد ولا يقدح في ذلك تخلف الحكم في جملة الشرط والجزاء فانها لاتفيد احدهما من غير الاخرى وقال ابن جنى في (كتاب التعاقب) .
 ينبغي ان تعلم ان العرب قد ابحرت كل واحدة من جملة الشرط وجوابه مجرى المفرد لان من شرط الجملة ان تكون مستقلة بنفسها قائمة برأسها وهاتان الجملتان لاتستغني احدهما عن اختها بل كل واحدة منهما مفتقرة الى التي تجاورها فخر تال ذلك مجرى المفردين اللذين هما ركنا الجملة وقوامها فلذلك فارقت جملة الشرط وجوابه مجرى احكام الجمل .

١٠

وقال الشيخ محب الدين ناطر الجيش الذي يقتضيه كلام النحاة تساوى الكلام والجملة في الدلالة يعنى كل ما صدق احدهما صدق الآخر فليس بينهما عموم وخصوص واما اطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا او جوابا او صلة فاطلاق مجازي لان كلامها كان جملة قبل فاطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كاطلاق اليتامى على البالغين نظرا الى انهم كانوا كذلك، وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في (نعليقه على المقرب) الفرق بين الكلام والجملة ان الكلام يقال باعتبار الوحدة الحاصلة بالاستناد بين الكلمتين ويسمى الهيئة الاجتماعية وصورة التركيب وان الجملة تقال باعتبار كثرة اجزاء التي يقع فيها التركيب لان لكل مركب اعتبارين الكثرة والوحدة فالكثرة باعتبار اجزائه والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة والاجزاء الكثيرة تسمى مادة والهيئة الاجتماعية الموحدة تسمى صورة .

٢٠

الفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى

عقده ابن جنى بابا في (الخصائص) قال هذا الموضع كثير ما يستهوى فيه من يضعف نظره الى ان يقوده الى افساد الصنعة وذلك كقولهم في تفسير

قولنا، اهلك والليل، معناه الحق اهلك قبل الليل فربما دعا ذلك من لادربة له الى ان يقول اهلك والليل فيجره وانما تقديره الحق اهلك وسابق الليل وكذلك قولنا زيد قام ربما ظن بعضهم ان زيدا هنا فاعل في الصيغة كما انه فاعل في المعنى وكذلك تفسير معنى قولنا سرتي قيام هذا وقود ذلك بانه سرتي ان قام هذا وان قد ذلك وربما اعتقد في هذا وذلك انهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى، ولاتستصغر هذا الموضع فان العرب قد صرت به وشمت رواثعه وراعته وذلك ان الأصمعي انشد شعرا ممدودا مقيدا التزم الشاعر فيه ان يجعل قوافيه كلها في موضع جر الايتا واحدا وهو .

ستمسكون من حذار الالقاء بتلعات بكذوع الصيصاء
ردى - ردى ورد قطاة صباء كدرية اعجبها برد الماء

فطرد قوافيها كلها على البحر الايتا واحدا وهو قوله كأنها وقدر آها الرءاء والذي سوغه ذلك على ما التزمه في جميع القوافي ما كان على سمته من القول وذلك انه لما كان معناه كأنها في وقت رؤية الرءاء وعلى حال رؤية الرءاء تصور معنى البحر من هذا الموضع فجاز ان يخلط هذا البيت بسائر الابيات وكأنه لذلك لم يخالف ونظير هذا عندي قول طرفة .

في جفان نعري نادينا وسديف حين هاج الصنبر

يريد الصنبر فاحتاج في القافية الى تحريك الباء فتطرق الى ذلك بنقل حركة الاعراب اليها تشبيها بباب قولهم هذا بكر ومررت بيكر وكان يجب على هذا ان يضم الباء يقول الصنبر لأن الرءاء مضمومة الا انه تصور معنى ٢. اضافة الظرف الى الفعل فصار الى انه كأنه قال حين هيج الصنبر فلما احتاج الى حركة الباء تصور معنى البحر فكسر الباء وكأنه قد نقل الكسرة عن الرءاء اليها ولولا ما اوردته من هذا لكان الضم مكان الكسر وهذا اقرب ما اخذا من ان تقول انه حرف القافية للضرورة .

فان قلت فان اضافة في قوله حين هاج الصنبر انما هي الى الفعل

لا الى الفاعل فكيف حرفت غير المضاف اليه .

قيل الفعل مع الفاعل كالجاء الواحد واثنى الجزئين منهما هو الفاعل فكأن الاضافة انما هي اليه لا الى الفعل فلذلك جاز ان يتصور فيه معنى الجر .
فان قلت فانت اذا ااضفت المصدر الى الفاعل جردته في اللفظ واعتقدت مع هذا انه في المعنى مرفوع فاذا كان في اللفظ ايضا مرفوعا فكيف يسوغ لك بعد حصوله في موضعه من استحقاقه الرفع لفظا ومعنى ان تحور به فتورمه مجرورا .

قيل هذا الذي اردناه وتصورناه هو مؤكد للمعنى الاول لانك كما تصورت في المجرور معنى الرفع كذلك تمت حال الشبه بينهما فتصورت في المرفوع معنى الجر الا ترى ان سيمويه لما شبه الضارب الرجل بالحسن الوجه .
وتمثل ذلك في نفسه ورسا في تصوره ز ادنى تمكين هذا الحال له وتثبيتها عليه بان عا د ف شبه الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجر كل ذلك تفعله العرب وتعتمده العلماء في الامرين ليقوى تشابههما وتعمد ذات بينهما .

ومن ذلك قولهم في قول العرب كل رجل وصنعتة وانت وشأنك ، معناه انت مع شأنك وكل رجل مع صنعتة فهذا يوهم من ام ان الثاني خبر عن الاول كما انه اذا قال انت مع شأنك فان قوله مع شأنك خبر عن انت وليس الامر كذلك بل لعمرى ان المعنى عليه غير ان تقدير الاعراب على غيره ، وانما شأنك معطوف على انت والخبر محذوف للحمل على المعنى فكانه قال كل رجل وصنعتة مقرونان وانت وشأنك مصطحبان وعليه جاء العطف بالنصب مسع ان كما قال .

٢٠ أعار على معزاي لم يد ر اننى و صفراء منها عبلة الصفرات (١)

ومن ذلك قولهم ، انت ظالم ان فعلت ، الأبراهيم يقولون في معناه ان فعلت فانت ظالم فهذا ربما أوهم ان انت ظالم جواب مقدم ومعاذ الله ان يقدم جواب الشرط وانما قوله انت ظالم دال على الجواب وساد مسده فاما ان يكون

ومن ذلك قولهم عليك زيدا ، ان معناه خذ زيدا ، وهو لعمرى
كذلك الا ان زيدا (١) انما هو منصوب بنفس عليك من حيث كان اسما لفعل
متعد ، لانه منصوب (ينخذ) فلا ترى الى فرق ما بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى
فاذا امر بك شيء من هذا عن اصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسرسل اليه فان امكنك
ان يكون تقدير الاعراب على سمى تفسير المعنى فهو مالا غاية وراءه وان كان
تقدير الاعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت (٢) تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت
طريق الاعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك وإياك ان تسرسل فتفسد ما تؤثر
اصلاحه ألا تراك تفسر نحو قولهم ضربت زيدا سوطا بان معناه ضربت زيدا
ضربة بسوط فهو لا شك كذلك ولكن طريق اعرابه انه على حذف المضاف
اي ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة ولو ذهبت تتأول ضربته سوطا
على ان تقدير اعرابه ضربة بسوط كما ان معناه كذلك للزمك ان تقدر انك
حذفت الباء كما تحذف حرف الجر في نحو قوله امرتك الخير وأستغفر الله ذنبا
فتحتاج الى اعتذار من حذف حرف الجر وقد غنيت عن ذلك كله بقولك انه
على حذف المضاف اي ضربة سوط ومعناه ضربة بسوط فهذا لعمرى معناه
فما طريق اعرابه وتقديره لحذف المضاف . انتهى .

وقال ابن ابي الربيع في (شرح الايضاح) قالوا لا افعل هذا بذى
تسلم ، قال يعقوب المعنى والله يسلمك فهذا تفسير المعنى واما تفسير اللفظ فتقديره
بذى سلا متك .

وقال ابن مالك في (شرح الكافية) ومن الاستثناء بليس قول
النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يطيع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة
والكذب) .

أي ليس بعض خلقه الخيانة والكذب هذا التقدير الذي يقتضيه

(١) زاد في الخصائص « الآن » ح (٢) خصائص - تركت - ح .

الاعراب والتقدير المعنوي يطبع على كل خلق الالحياة والكذب .
 (قائدة) قال ابن عصفور في (شرح المقرب) فان قيل لم صار
 التعجب من وصفه على طريقة ما افعله مفعولا وعلى طريقة افعل به فاعلام
 أن المعنى عندهم واحد وانما الباب ان يختلف الاعراب اذا اختلف المعنى،
 فالجواب ان ذلك من قبيل ما اختلف فيه الاعراب والمعنى متفق نحو ما زيد
 قائما في اللغة الحجازية وما زيد قائم في اللغة التيممية .

الفرق بين الاعراب والتقدير والاعراب المحلى

قال ابن يعيش الاعراب يقدر على الالف المقصورة لان الالف
 لا تحرك بحركة لانها مدة في الحلق وتحريكها يمنعها من الاستطالة والامتداد
 ويفضى بها الى مخرج الحركة فكون الاعراب لا يظهر فيها لم يكن لان الكلمة غير
 معربة بل انبوى محل الحركة بخلاف من وكم ونحوهما من المبنيات فان الاعراب
 لا يقدر على حرف الاعراب منها لانه حرف صحيح يمكن تحريكه فلو كانت
 الكلمة في نفسها معربة لظهر الاعراب فيه وانما الكلمة جمعاء في موضع كلمة
 معربة وكذلك ياء المنقوص لا يظهر فيه حركة الرفع والجر لثقل الضمة
 والكسرة على الياء المكسور ما قبلها فهي نائبة عن تحمل الضمة والكسرة .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) الفرق بين الموضع في المبنى والموضع
 في المعتل انا اذا قلنا في قام هؤلاء ان هؤلاء في موضع رفع لان معنى به ان
 الرفع مقدر في الهمزة كيف ولا مانع من ظهوره لو كان مقدرا فيها لان
 الهمزة حرف جلد يقبل الحركات وانما معنى به ان هذه الكلمة في موضع
 كلمة اذا ظهر فيها الاعراب تكون مرفوعة بخلاف العصافنا اذا قلنا انها
 في موضع رفع معنى به ان الضمة مقدرة على الالف نفسها بحيث لولا امتناع
 الالف من الحركة او استئثار الضمة والكسرة في ياء القاضى لظهرت الحركة
 على نفس اللفظ .

قال ابن الصائغ في (تذكرة) افرق بين اعلی واحمر من خمسة اشياء
جمع اعلی بالواو والنون وعلى افاعل واستعماله بمن وتانيثه على فعلى ولزومه احد
الثلاثة ال او الاضافة او من .

وقال المهلبی

الفرق في الاعلى والاحمر قد اتي في خمسة في الجمع والتكسير
ودخول من وخلاف تانيثيهما ولزوم تعريف بلا تنكير
قال في الشرح هذه الاحكام جارية في الاعلى وبابه كالافضل والارذل
وفي الاحمر وبابه كالاصفر والاخضر .

ذكر ما افرق فيه ضمير الشأن وسائر الضمائر

قال في (البسيط) ضمير الشأن يفارق الضمائر من عشرة اوجه انه
لا يحتاج الى ظاهر يعود اليه بخلاف ضمير الغائب فانه لا بد له من غائب يعود
عليه لفظا او تقدير او انه لا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه بخلاف غيره
من الضمائر، وسر هذه الواجهة انه يوضحه والمقصود منه الابهام وانه لا يجوز
تقديم خبره عليه وغيره من الضمائر يجوز تقديم خبره عليه وانه لا يشترط عود
ضمير من الجملة اليه وغيره من الضمائر اذا وقع خبره جملة لا بد فيها من ضمير
يعود اليه وانه لا يفسر الا بجملة وغيره من الضمائر يفسر بالمفرد وان الجملة
بعده لها محل من الاعراب والجملة المفسرات لا يلزم ان يكون لها محل من الاعراب
وانه لا يقوم الظاهر مقامه وغيره من الضمائر يجوز اقامة الظاهر مقامه وانه
لا يكون الغائب دون المتكلم والمخاطب لوجهين .

احدهما ان المقصود بوضعه الابهام والغائب هو المبهم لان المتكلم
والمخاطب في نهاية الايضاح .

والثاني انه في المعنى عبارة عن الغائب لانه عبارة عن الجملة التي بعده

وهي

وهي موضوعة للغية دون الخطاب والتكلم .

وقال ابن هشام في (المنى) هذا الضمير مخالف للقياس من خمسة اوجه

احدها عوده على ما بعده لزوما اذ لا يجوز للجملة المفسرة له ان تتقدم

هي ولا شيء منها عليه .

• والثاني ان مفسره لا يكون الاجملة ولا يشاركه في هذا ضمير .

والثالث انه لا يتبع بتابع فلا يؤكده ولا يعطف عليه ولا يبدل منه .

الرابع انه لا يعمل فيه الا الابتداء او احد نواحيه .

الخامس انه ملازم للانفراد فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بجد يثنى

او باحاديث .

١٠ ذكر ما افرق فيه ضمير الفصل والتأكيد والبدل

قال ابن يعيش ربما اتبس الفصل بالتأكيد والبدل والفرق بين الفصل

والتأكيد ان التأكيد اذا كان ضمير الايؤكده الا المضر، والفصل ليس كذلك

بل يقع بعد الظاهر والمضر فتقولك كان زيد هو القائم فصل لا تأكيد لوقوعه ١٥

بعد الظاهر وقولك كنت انت القائم يحتملها، ومن الفرق بينهما انك اذا

جعلت الضمير تأكيد فهو باق على اسميته ويحكم على موضعه باعراب ما قبله

وليس كذلك اذا كان فصلا، وما الفرق بينه وبين البدل فان البدل تابع

للبدل منه في اعرابه كالتأكيد الا ان الفرق بينهما انك اذا ابدلت من منصوب

أتيت بضمير المنصوب نحو ظننتك اياك خيرا من زيد فاذا أكدت او فصلت ٢٠

لا يكون الا بضمير الرفع ومن الفرق بين الفصل والتأكيد والبدل ان لام

التأكيد تدخل على الفصل ولا تدخل على التأكيد والبدل لان اللام تفصل

بين التأكيد والمؤكد والبدل والمبدل منه وهما من تمام الاولى في البيان .

ذكر ما اُفترق فيه ضمير

الفصل وسائر الضائير

قال الخليل ضمير الفصل اسم ولا محل له من الاعراب وبذلك يفارق سائر الضائير، قال ابن هشام ونظيره على هذا القول اسماء الانعال .

ذكر الفرق بين علم الشخص

وعلم الجنس واسم الجنس

قال في (البسيط) علم الجنس كاسامة وعماله في تحقيق علميته اربعة اقوال .

احدها لابي سعيد وبه قال ابن بابشاذ وابن يعيش انه موضوع على الجنس بأسره بمنزلة تعريف الجنس باللام في كثر الدينار والدرهم فانه اشارة الى ما ثبت في القول معرفته ويصير وضعه على أشخاص الجنس كوضع زيد، علمان على أشخاصهما، ولذلك يقال عمالة يفر من أسامة اي أشخاص هذا الجنس تفر من أشخاص هذا الجنس، وانما لم يحتاجوا في هذا النوع الى تعيين الشخص بمنزلة الاعلام الشخصية لان الاعلام الشخصية تحتاج الى تعيين افرادها لان كل فرد من افرادها يختص بحكم لا يشاركه فيه غيره ولا يقوم غيره مقامه فيما يطلب منه من معاملة او استعانة او غير ذلك واما افراد انواع الوحوش والحشرات فلا يطلب منها ذلك فلذلك لم يحتاج الى تعيين افرادها ووضع اللفظ علما على جميع افراد النوع لاشتراكها في حكم واحد .

قال ابن يعيش تعرفها لفظي وهي في المعنى تكرات لان اللفظ وان اطلق على الجنس فقد يطلق على افراده ولا يختص شخصا بعينه وعلى هذا فيخرج عن حد العلم .

والقول الثاني لابن الحاجب أنها موضوعة للحقائق المتعددة في

الذهن

الذهن بمنزلة التعريف باللام للعهود في الذهن نحو أكلت الخبز وشربت الماء
لبطلان ارادة الجنس وعدم تقدم المعهود الوجودي، وإذا كانت موضوعه
على الحقيقة المعقولة المتحدة في الذهن فاذا اطلقت على الواحد في الوجود
فلا بد من القصد الى الحقيقة وصح اطلاقها على الواحد في الوجود او وجود
الحقيقة المقصودة فيكون التعدد (١) باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع لانه
يلزم اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود المتعدد .

فان قيل الحقيقة الذهنية مغايرة للوجود فاذا اطلق على الواحد
في الوجود فقد اطلق على غير ما وضع له .

قلنا وان جعلت المغايرة بذلك بين الحقائق الا انه بمنزلة المتواطىء
الواقع على حقائق مختلفة بمعنى واحد كالحيو ان الذي يشترك فيه حقائق التواطوء
المختلفة فكذلك هنا يشترك الذهني والوجودي في الحقيقة وان كان الوجودي
مغاير للذهني، والفرق بين اسد واسامة ان اسد موضوع لكل فرد من
افراد النوع على طريق البدل فالتعدد فيه من اصل الوضع واما اسامة
فانه ازم من اطلاقه على الواحد في الوجود التعدد فالتعدد فيه جاء ضمنا لا
مقصودا بالوضع .

١٥

والقول اثنالث انه لما لم يتعلق بوضعه غرض صحيح بل الواحد من
جفاة العرب اذا وقع طرفه على وحش عجيب او طير غريب اطلق عليه اسما
يشقه من خلقته او من فعله ووضع عليه فاذا وقع بصره مرة اخرى على مثل
ذلك الفرد اطلق عليه ذلك الاسم باعتبار شخصه ولا يتوقف على تصور أن
هذا الوجود هو المسمى اولا او غيره فصارت مختصات كل نوع مندرجة
تحت الاول بحيث تكون نسبة ذلك اللفظ الى جميع الاشخاص تحته مثل نسبة
زيد الى الاشخاص المسمين به وعلى هذا فاذا اطلق على الواحد فقد اطلق على ما
وضع له واذا اطلق على الجميع فلا ندراج الكل تحت الوضع الاول لا طلاق
وضع اللفظ عليه اولا مرة ثانية وثالثة بحسب انحصاره من غير تصور أن الثاني

والثالث هو الاول او غيره .

والقول الرابع قلته ان لفظ علم الجنس موضوع على القدر المشترك بين الحقيقة الذهنية والوجودية فان لفظ اسامة مثلا يدل على الحيوان المفترس عريض الاعلى فالافراس وعرض الاعلى مشترك بين الذهني والوجودي فاذا اطلق على الواحد في الوجود فقد اطلق على ما وضع له لوجود القدر المشترك وهو الافراس وعرض الاعلى وبلزم من انجازه الى الوجود التعدد فيكون التعدد من اللوازم لا مقصودا بالوضع بخلاف سد فان تعدده مقصود بالوضع، واذا اتقرر ذلك فالفرق بين علم الجنس واسم الجنس بامور .

١٠ احدها امتناع دخول اللام على احدهما وجوازه في الآخر ولذلك كان ابن ليون وابن مخاض اسمي جنس لدخول اللام عليهما ولم يكن ابن عرس اسم جنس لامتناع ابن العرس .

والثاني امتناع الصرف يدل على العلية .

والثالث نصب الحال عنها على الاعلى

١٥ والرابع نص أهل اللغة على ذلك، واما الاضافة فلا دليل فيها لأن الاعلام جاءت مضافة كابن عرس وابن مقرض واسم الجنس جاء مضافا كابن ليون وابن مخاض . انتهى كلام صاحب البسيط

(فائدة) قال صاحب (البسيط) الفرق بين الاشتراك الواقع في النكرات والاشتراك الواقع في المعارف ان اشتراك النكرات مقصود بوضع الواضع في كل مسمى غير معين واما اشتراك المعارف فلاشتراك في الاعلام اتفاق غير مقصود بالوضع لان واضع الاسم على العلم لم يقصد مشاركة غيره له انما المشاركة حصلت بعد الوضع لكثرة المسمين باللفظ الواحد فلذلك لم يقدح هذا الاشتراك في تعريفها لكونه اتفاقا غير مقصود للواضع، واما الاشتراك الواقع في المضمرات واسماء الاشارة وما عرف باللام وان كان

مقصودا

مقصودا للواضح فانه اشتراك في المسمى المعين فلذلك لم يقدح في التعريف بخلاف اشتراك الذكرات فانه في كل مسمى غير معين فلذلك افترق الاشتراكان .

- (فائدة) قال الزمكاني في (شرح المفصل) الفرق بين اللام في الزيد ان واللام في الرجلان ان معنى الزيد ان المشتركان في التسمية ومعنى الرجلان المشتركان في الحقيقة قال فخر خوارزم ولذلك لو سميت امرأة يزيد وجمعت بينهما وبين رجل يسمى يزيد لقلت في التسمية الزيد ان لاشتراكهما في التسمية مع اختلاف الحقيقتين وانما اتوا باللام دون الاضافة لان اللام اقوى في افادة التعريف من الاضافة فكانت أقرب الى العلمية ولانها اخصر فالتضاف اليه قد يكون اكثر من حرين وثلاثة ولان امتزاج اللام اشد ولذلك يتخطاه العامل مع انه قد تقرر ان اعلام لا يعرف لها ملابس فتضاف اليه والعهدية لا تفتقر الى ذلك .

(فائدة) قال ابن يعيش الفرق بين ذواتي بمعنى الذي على لغة طيء وبين التي بمعنى صاحب من وجوه .

- ١٥ منها ان ذوى الذي لغة طيء وتوصل بالفعل ولا يجوز ذلك في ذواتي بمعنى صاحب .

ومنها ان ذو بمذهب طيء لا يوصف بها الا المعرفة والتي بمعنى صاحب يوصف بها المعرفة والذكورة ان اضيفت الى نكرة وصفت بها النكرة وان اضيفت الى معرفة صارت معرفة ووصفت بها المعرفة وليست التي بمعنى الذي كذلك لأنها معرفة بالصلة على حد تعريف من وما .

٢٠

ومنها ان التي في لغة طيء لا يجوز فيها دي ولا ذا ولا تكون الا بالواو وليس كذلك التي بمعنى صاحب .

(فائدة) قال الاندلسي في (شرح المفصل) الفرق بين الموصول الاسمي والموصول الحرفي ان الذي يوصل بما هو خبر وان توصل بالخبر

والامر وغير ذلك لأن المقصود المصدر والمصدر يسوغ من جميع ذلك .

ذكر ما افرق فيه باب كان و باب ان

اقرق في انه يجوز في باب كان تقديم الخبر على الاسم وعلى كان نحو
كان قائما زيد وقائما كان زيد ولا يجوز تقديم الخبر على ان ولا على اسمها الا
ان يكون طرفا او مجرورا .

ذكر ما افرق فيه باب كان وسائر الافعال

قال ابو الحسين بن ابي الريح في (شرح الايضاح) كان واخواتها
مخالفة لاصول الافعال في اربعة اشياء .

١٠ احدها ان هذه الافعال اذا اسقطت لم يبق كلام .

الثاني ان هذه الافعال لا تؤكد بالمصدر لانها لم تدل عليه وغيرها
من الافعال يؤكد بالمصادر لانها تدل عليها نحو قام قياما وزال زوالا .

الثالث ان الافعال التي ترفع وتنصب تبنى للمفعول وهذه لا تبنى له
لا تقول كين قائم لأن قائما خبر عن المبتدأ فاذا زال المبتدأ زال الخبر واذا
وجد المبتدأ وجد الخبر .

الرابع ان الافعال كلها تستقل بالرفع دون المنصوب ولا تستقل
هذه بالرفع دون المنصوب لأنه خبر للمبتدأ .

وقال ابن الدهان في (الغرة) من الفرق بين هذه الافعال والافعال
الحقيقية ان العاقل في تلك غير المفعول نحو ضرب زيد عمرا وهذه مرفوعة
٢٠ هو منصوبها .

(فائدة) قال ابن النحاس في (التعليقة) مادام تخالف باقي اخواتها
من وجه وتوافقها من وجه .

اما وجه المخالفة فان ما فيها مصدرية في موضع نصب على الظرف
ولذلك

ولذلك لا يتم مع اسمها وخبرها كلام ويحتاج الى شيء آخر يكون ظر فانه
كقولك لا اكلمك ما دمت مقيما اى مدة دوام اقامتك وما فى باقى اخواتها
حرف قى .

واما وجه المواقفة فهو أن معنا هن جميعهن التبات والدوام .

(فائدة) قال الأعمى فى (ذكرته) الفرق بين كان وبين اصبغ واخواتها .
ان كان لا تقطع وهذه لما لم ينقطع تقول اصبغ زيد غنيا فهو غنى فى وقت
اخبارك غير منقطع غناه نقله ابن الصائغ فى تذكرته .

(فائدة) قال الامام فخر الدين الفرق بين كان التامة والناقصة ان
التامة بمعنى حدث ووجد الشيء والناقصة بمعنى وجد موصوفية الشيء بالشيء
فى الزمن الماضى .

١٠

وقال ابن القواس فى (شرح الفية ابن معط) الفرق بينهما ان
التامة يخبر بها عن ذات اما منقضى حدوثها او متوقع والناقصة يخبر بها عن
اقضاء الصفة الحادثة من الذات او عن توقعها والذات موجودة قبل حدوث
الصفة وبعدها والتامة تكتفى بالرفوع وتؤكد بالمصدر وتعمل فى الظرف
والحال والمفعول له ويعلق بها الجار والناقصة بخلاف ذلك كله . انتهى .

١٥

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم فى (تذكرته) قال الامام
ابو جعفر ابن الامام ابي الحسن ابن البادش قال ابو القاسم الشنفرىنى فيما يغلب
من كتاب بعض اصحابه من زعم ان كان التى يضم فيها الامر والشأن هى
الناقصة نفسها فقد اخطأ وانما هى غيرها والفرق بينهما ان التى على معنى الامر
والشأن لا يكون اسمها مستترا فيها والناقصة يكون اسمها مستترا فيها وغير مستتر
والتى على معنى الامر والشأن لا يتقدم خبرها والناقصة يتقدم خبرها والتى على
معنى الامر والشأن لا ينعت اسمها ولا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه
والناقصة يجوز فى اسمها كل هذا والتى على معنى الامر والشأن لا يكون خبرها
الاجلة ولا تحتاج الجملة ان يكون فيها عائد يرجع الى الاول والناقصة ليست

٢٠

كذلك لا بد من عائد يرجع الى الاول من خبرها اذا كان جملة فقد ثبت بهذا كله ان كان الى على معنى الامر والشأن ليست الناقصة، قال ابى والصحيح ان كان المضمر فيها الامر والشأن هي كان الناقصة والجملة في موضع نصب، يدل على ذلك ان الامر والشأن يكون مبتدأ ومضمر في ان واخواتها وظننت واخواتها والجملة المفسرة الواقعة موقع خبر هذه الاشياء وما ثبت انه خبر المبتدأ ولما ذكر معه ثبت انه خبر لكان . انتهى .

ذكر ما افترق فيه ما النافية وليس

قال المهلب المشابهة بينهما اولا من ثلاثة اوجه دخولها على المبتدأ والخبر وكونهما للنفي وكون النفي نفي حال، ثم خالفت ما ليس في عشرة اوجه .
١٠ يبطل عملها بزيادة ان ودخول الا وتقديم الخبر ومعموله واذا عطف عليها سببي نحو ما زيد راكبا ولا سائرا اخوه جازي سائر الرفع والنصب او اجنبي لم يجر الا الرفع نحو ما زيد سائرا ولا ذاهب عمرو ولا تحمل الضمير فلا يقال زيد ما قائما كما يقال زيد لبس قائما ولا تفسر فعلا لأن الافعال يفسر بعضها بعضها واذا كان بعد الاسم فعل فالجمل عليه اولى من الاسم نحو ما زيد اضربه على تقدير ما اضرب زيدا اضربه وهو اولى من رفعه ولا يخبر عنها بفعل ماض لا يقال ما زيد قام لأنها لنفي الحال ولا يحسن تقديم الخبر المجرور نحو ما بقائم زيد كحسنه في ليس، قال بجمع ما جاز فيء ما، يجوز في ليس ولا يجوز في ما جميع ما جاز في ليس لقوة ليس في بابها بالفعلية والشيء اذا شابه الشيء فلا يكاد يشبهه من جميع وجوهه وقال نظما .

٢٠ تمهم فان الفرق قد جاء بين ما
زيادة ان من بعدها مبطل لها
ومعمولها يجري كذلك مقدما
ويمتنع الاضمار في داتها ولا
وان كان بعد الاسم فعل فحمل ما
وليس بعشر بينت لاولى الفهم
والا واخبار يقدر من العلم
ومسئلة في العطف تشهد بالحكم
نفسر فعلا للذكي ولا القدم
تضمنه للفعل اولى من الاسم
ولا تبطل

ولا تجعل الماضي اذن خبرا لها ولا الباء في تقديمه تمدن تسمى

ذكر ما افترق فيه لا وليس

قال ابن هشام في (المغنى) لا العاملة عمل ليس تخالف ليس من ثلاث جهات .

- ٥ احدها ان عملها قليل حتى ادعى انه ليس بموجود .
- الثاني ان ذكر خبرها قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به فادعى انها انما تعمل في الاسم خاصة وان خبرها مروع .
- الثالث انها لا تعمل الا في النكرات .

ذكر ما افترقت فيه اخوات ان

قال ابن هشام في (تذكرته) لان وأن ولكن احكام خمسة هي فيها ١٠
ذونى (١) دون سائر اخواتها .

احدها العطف على الموضع .

والثاني دخول العاء في الخبر لتضمن معنى الشرط .

والثالث عدم جواز عملها في حال وظرف ومجرور بخلاف اخواتها

الثلاثة .

١٥

والرابع عدم جواز الاعمال والاهمال اذا قرنت بما عند ابن السراج والزجاج محتجين بان ذلك جاز في ليت ممعا وفي كأن واعل قياسا عليها لا شتر اكهن في ازالة معنى الابتداء والحق خلاف قولها لأنه انما جاز في ليت لبقاء اختصاصها فلا يحمل عليها غيرها .

- ٢٠ الخامس دخول اللام في الخبر لكنه في إن المكسورة باطراد وفيها بدور هذا هو الانصاف وانه لا تأويل في (ولكننى من حيا لعبيد) ولا في قراءة بعضهم (الا انهم لياكلون الطعام) كل ذلك لبقاء معنى الابتداء معهن . انتهى .

(١) كذا في الاصل - وفي يياض - ح

ذكر ما افترق فيه أن الشديدة

المفتوحة وإن الخفيفة

قال ابن هشام في (الغنى) شر كوا بينهما في جواز حذف الحار
وسدها مسد جرأى الاسناد في باب ظن وخصوا أن الخفيفة وصلتها بسدها
مسدها في باب عسى وخصوا الشديدة بذلك في باب لو تقول عسى ان تقوم
ويمتنع عسى أنك قائم ولو أنك تقوم ولا يجوز لو أن تقوم .
وفي (شرح الفصل) للاندلسي ان الخفيفة الناصبة للضارع اشبهت أن الشديدة
العاملة في الاسماء من اربعة اوجه .

احدها ان لفظها قريب من لفظها واذا خفت صارت مثلها في اللفظ
الثاني انها وما عملت فيه مصدر مل ان الثقيلة .
الثالث ان لها ولما عملت فيه موصفا من الاعراب كالثقيلة .
الرابع ان كل واحدة منهما تدخل على الجملة . انتهى .
وقال ابن النحاس في (التعليقة) ان الشديدة للحال وان الخفيفة تصلح
لماضي والمستقبل .

ذكر ما افترق فيه لا وإن

قال ابن هشام تخالف لا إن من سبعة اوجه .
احد ان «لا» لا تعمل الا في النكرات .
الثاني ان اسمها اذا لم يكن عاملا بني .
الثالث ان ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان
مرفوعا به قبل دخولها لا بها وهذا قول سيويه وخالفه الاخفش والاكثرون
ولا خلاف ان ارتفاعه بها اذا كان اسمها عاملا .

الرابع ان خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا او مجرورا .
الخامس انه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده
فيجوز

الاشباه - ج - ٢ ١٨٣ الفن الرابع
فيجوز رفع النعت والمعطوف من نحو لا رجل ظريف فيها ولا رجل ولا امرأة
فيها .

السادس انه يجوز الناقض اذا تكررت .

السابع - ١٤ يكثر حذف خبرها اذا علم .

• ذكر الفرق بين الالغاء والتعليق

قال ابن اياز (١) معنى التعليق في باب ظن ان يتصدر على اليمين حرف
يكون حاميا للفعل عن العمل في لفظ اليمين دون العمل في موضعها وهذا
حكم بين حكم الالغاء وهو ابطال العمل بالكلية وبين حكم كمال العمل فسمى
ذلك تعليقا تشبيها بالعلقة وهي التي ليست ممسكة ولا مطلقة ، قال ابن الخشاب
ولقد اجاد اهل الصناعة في وضع اللقب لهذا المعنى واستعارته له كل
الاجادة .

وقال ابن يعيش في (شرح الفصل) التعليق ضرب من الالغاء لانه
ابطال عمل العامل لفظا لا محلا والالغاء ابطال عمله بالكافة فكل تعليق الغاء وليس
كل الغاء تعليقا ، قال ابن النحاس في ادعائه بين التعليق والالغاء عموما
وخصوصا نظرقانه لا عموم ولا خصوص بينهما .

وفي (تذكرة) ابن هشام قال ابن ابي الربيع لا يجوز الالغاء الا بشروط
التوسط او التأخير وان لا يتعدى الى مصدره وان يكون قلبيا ، قال فاما
التعليق فيكون في هذه الافعال وفي اشباهها انتهى .

ذكر الفرق بين حذف المفعول

اختصار او بين حذفه اقتصارا

قال ابن هشام ، جرت عادة النحويين ان يقولوا يحذف المفعول
اختصارا او اقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف بدليل وبالاقتصار الحذف
بغير دليل ويمثلونه بنحو (كلوا واشربوا) اي او قعوا هذين الفعلين وقول العرب

فيما يتعدى الى اثنين «من يسمع نخل» اى يكن منه خيلة، والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين ممن اوقعه ومن وقع عليه فيجاء بمصدره مسند الى فعل كونه تمام (١) فيقال حصل حريق او نهب . وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهم ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذا المنوى كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل بهذا المقصد منزلة ما لا مفعول له ومنه (ربى الذى يحى ويميت) و (هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) و (كلوا واشربوا ولا تسرفوا) (واذا رأيت ثم) اذ المعنى ربى الذى يفعل الاحياء والاماتة وهل يستوى من يتصف بالعلم ومن يتنقى عنه العلم واوقعوا الاكل والشرب وذروا الاسراف واذا حصلت منك رؤية ١٠ هنالك .

وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكر ونحو (لاتأكلوا الربوا) (ولا تقربوا الزنا) وتوالت، ما احسن زيادا، وهذا النوع اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو (ما ودعك ربك وما قلى) وقد يكون فى اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو (أهذا الذى بعث الله رسولا) ١٥ (وكلوا وعد الله الحسنى) (وما شئء حميت بمستباح) .

ذكر ما افترق فيه باب ظن وباب أعلم

قال ابن أياز، لا يجوز فى باب أعلم الالغاء ولا التعليق كما صرح به الوراق فى (علاه) لانه لو قلت اعلمت لزيد وعمر وقائم لم ينعقد من الكلام مبتدأ وخبر وكان غير مفيد لان قولك عمر وقائم لا يستقيم جعله خبرا عن زيد وكذا الحكم فى الالغاء ولا يجوز فى هذا الباب الاقتصار على المفعول الثانى دون الثالث ولا على الثالث دون الثانى وفى الاقتصار على المفعول الاول خلاف .

(١) كذا - ولعله تام .

ذكر ما افرقت فيه المفاعيل

- قال ابن يعيش المصدر هو المفعول الحقيقي لان الفاعل يحدثه ويخرجه من عدم الى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه والافعال كلها متعدية اليه سواء كان يتعدى الفاعل او لم يتعد نحو ضربت زيدا ضربا وقام زيد قيا ما وليس كذلك غيره من المفعولين الا ترى ان زيدا من قولك ضربت زيدا ليس مفعولا لك على الحقيقة انما هو مفعول لله تعالى وانما قيل له مفعول على معنى ان فعلك وقع به .

ذكر الفرق بين المصدر

١٠ واسم المصدر

- قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس افرق بينهما ان المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الانسان وغيره كقولنا ان ضربا مصدري قولنا يعجبني ضرب زيد عمرا فيكون مدلوله معنى وسموا ما يعبر به عنه مصدر ايجازا نحو (ضرب) في قولنا ان ضربا مصدري منصوب اذا قلت ضربت ضربا فيكون مسما لفظا ، واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الانسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذي هو صادر عن المسبح لا لفظ (تسبيح) بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتزيه . انتهى .

- وقال ابن الحاجب في (اماليه) الفرق بين قول النحويين مصدر واسم مصدر ان المصدر الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجري عليه كالتعقير فانه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجري عليه من لفظه وقد يقولون مصدر واسم مصدر في الشئيين المتغايرين لفظا احدهما الفعل والآخر الآلة التي يستعمل بها الفعل كالطهور والطهور والاكل والاكل فالطهور المصدر والطهور اسم ما يطهر به والاكل المصدر والاكل كل ما يؤكل . انتهى .

ذكر الفرق بين عند ولدى ولدن

قال ابن هشام يفرق من ستة اوجه، لا تكون عند ولدن الا اذا كان
المحل ابتداء غاية نحو (آتيته رحمة من عندنا وعلمتاه من ادنا علما) بخلاف لدى،
ولا تكون لدن فضلة بخلافها، وجر لدن بمن اكثر من نصبها وجر عند كثير
وجر لدى ممتنع، وهي مبنية وهما معربان، وهي قد تضاف للجمل كقواه .

لدن شب حتى شاب سود السذ وائسب

وقد لا تضاف اصلا فانهم حكوا في غدوة الواقعة بعدها الحرب بالاضافة
وانصب على التمييز والرفع باضمار كان تامة .

ثم ان عندا مكن من لدى من وجهين .

احدها انها تكون ظرعا للاعيان والمعاني نحو عند فلان علم ويمتنع ذلك
في لدى - ذكره ابن الشجري في (اماليه) ومبرمان في حواشيه .

والثاني انك تقول عندي مال وان كان غائبا ولا تقول لدى مال الا

اذا كان حاضرا - قاله الحريري وابو هلال العسكري وابن الشجري وزعم المعري
انه لا فرق بين لدى وعند وتقول غيره اولى . انتهى .

ذكر ما افرق فيه اذوا حيث

قال ابن هشام في (تذكرته) اعلم ان اذوا ذاو حيث اشتركن في
امور وافرقت في امور فاشتركن في الظرفية ولزومها والاضافة ولزومها
وكونها للجمل والبناء ولزومها وانها لمعنى وقد تخرج عنه فهذه ثمانية قد قيلت
وتشترك اذواذا في انها للزمان ولا يكونان للكان (١) وانها يكفان بما عن
الاضافة مفيدتين معنى الشرط جازمين قيا ما مطردا وانهما يضاهان للجمل
الفعلية وانفردت اذا بافادتها معنى الشرط دون ما وانها لا تضاف الا الى الجمل
الفعلية وانفردت حيث بانها تكون للكان والزمان والغالب كونها للكان . انتهى .

ذكر الفرق بين وسط بالسكون وبين وسط بالفتح

قال الجمل السمرى .

- فرق ما بين قولهم وسط الشيء ووسط تحريكاً وتسكيناً
موضع صالح ليقن فسكن ولقى حركاً قراه ميئناً
بجلسنا وسط الجماعة اذهم وسط الداركلهم جالسناً
قال الفارسي في (العصريات) اذا قلت حفرت وسط الدار بئراً
بالسكون فوسط ظرف وبئراً مفعول به واذا قلت حفرت وسط الدار بئراً
بالتحريك فوسط مفعول به وبئراً حال .

ذكر الفرق بين واوالمفعول معه و واو العطف

قال ابن يعيش فان قيل نحن متى عطفنا اسماً على اسم بالواو دخل فيه
الاول واشتركا في المعنى فكانت الواو بمعنى مع فلم اختصاصهم باب المفعول معه
بمعنى مع .

- قيل الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب ان التي للعطف توجب
الاشتراك في الفعل وايس كذلك الواو التي بمعنى مع انما توجب المصاحبة فاذا
عطف بالواو شيئاً على شيء دخل في معناه ولا يوجب بين المعطوف والمعطوف
عليه ملازمة ومقاربة كقولك قام زيد وعمر وليس احدهما ملائماً للآخر
ولا مصاحباً له، واذا قلت ما صنعت واباك فانما يراد ما صنعت مع ابيك واذا
قلت استوى الماء والخشب وما زلت اسير والنيل يفهم منه المصاحبة والمقارنة .
وقال الأبنى الفرق بين واوالمفعول معه وواو العطف انك اذا قلت قام زيد
وعمر وليس احدهما ملائماً للآخر ولا فرق بينهما في وقوع الفعل من كل
منهما على حدة، فاذا قلت ما صنعت واباك وما انت والفخر فانما تريد ما صنعت

مع ابيك واين بلغت في فعلك به وما انت مع الفخر في افتخارك وتحققك به .

باب الاستثناء

قال ابن يعيش الفرق بين البدل والنصب في قولك ما قام احد الازيد ،
انك اذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفي وصار المستثنى فضلة فتنصبه كما تنصب
المفعول واذا ابدلته منه كان معتمد الكلام ايجاب القيام لزيد وكان ذكر
الاول كالتوطئة كما ترفع الخبر لانه معتمد الكلام وتنصب الحال لانه تبع
للمعتمد في نحو زيد في الدار قائم وقائما . انتهى .

فصل

قال ابن يعيش ، الفرق بين غير اذا كانت صفة وبينها اذا كانت
استثناء ، انها اذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئا ولم تنف عنه
لأنها مذكورة على سبيل التعريف فاذا قلت جاءني غير زيد فقد وصفته بالمغايرة
له وعدم المماثلة ولم تنف عن زيد المجيء فانما هو بمنزلة قولك جاءني رجل
ليس بزيد ، واما اذا كانت استثناء فانه اذا كان قبلها ايجاب فابعد هانئ واذا
كان قبلها نفي فابعد ها ايجاب لانها هنا محمولة على الافكان حكما لحكما .

ذكر ما افرق فيه الا وغير

قال ابو الحسن الابدئي في (شرح الجزولية) افرقت الا وغير في ثلاثة

اشياء .

احدها ان غيرا يوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء والا ليست
كذلك فتقول عندي درهم غير جيد ولو قلت عندي درهم الاجيد لم يجوز .

والثاني ان الا اذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجوز حذف الموصوف
واقامة الصفة مقامه فتقول ، قام القوم الازيد ولو قلت اقام الازيد لم يجوز بخلاف
غير اذ تقول قام القوم غير ازيد وقام غير زيد وسبب ذلك ان الاحرف لم تتمكن
في الوصفية فلا تكون صفة الاتابعا كما ان اجمعين لا تستعمل في التأكيد الاتابعا .

الثالث

الثالث انك اذا عطفت على الاسم الواقع بعد الاكان اعراب المعطوف على حسب المعطوف عليه واذا عطفت على الاسم الواقع بعد غير جاز الجر والحمل على المعنى .

ذكر ما افترق فيه الحال والتمييز

- ٥ قال ابن هشام في (المعنى) اعلم انهما اجتماع في خمسة امور واقترا في سبعة فوجه الاتفاق انهما اسمان نكرتان فصلتان منصوبتان رافعان للابهام واما اوجه الاقتراق .

فاحدها ان الحال تكون جملة وظرفا وجارا او مجرورا والتمييز لا يكون الا اسما .

- والثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها نحو (ولا تمش في الارض مراحا) (لا تقربوا الصلاة واتم سكرى) بخلاف التمييز .
والثالث ان الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات .

الرابع ان الحال تتعدد بخلاف التمييز .

الخامس ان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او وصفا

- يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح .

السادس ان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان .

السابع ان الحال تكون مؤكدة لعاملها ولا يقع التمييز كذلك . انتهى

(قلت وبقيت فروق اخرى تتبعتها ولم ارم - عدها الاول - ويبيض لها -) .

ذكر ما افترق فيه الحال والمفعول (٢)

- ٢٠ قال ابن يعيش الحال تشبه المفعول من حيث انها تجيء بعد تمام الكلام واستثناء الفعل بفاعله وان في الفعل دليلا عليه كما كان فيه دليلا على المفعول ولهذا الشبه استحققت ان تكون منصوبة مثله، وتفاوتته في انها هي

(١) كذا في الاصل وليست في ي - ح (٢) ي - والمفعول معه .

الفاعل في المعنى وليست غيره قال الراكب في جاء زيد راكبا هو زيد وليس
 المفعول كذلك بل لا يكون الا غير الفاعل اوفى حكمه نحو ضرب زيد عمرا
 ولذلك امتنع ضربتي وضربتك لا اتحاد الفاعل والمفعول فاما قولهم ضربت
 نفسي فانفس في حكم الاجنبي ولذلك يخاطبها ربها فيقول يا نفس اقلعي مخاطبة الاجنبي،
 ه ويعمل فيها الفعل اللازم وليس المفعول كذلك ولا تكون الانكسرة والمفعول
 يكون نكرة ومعروفة ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصا ظرف الزمان
 وذلك لانها تقدر بنى كما يقدر الظرف بنى فاذا قلت جاء زيد راكبا فتقديره
 في حال الركوب كما ان جاء زيد اليوم تقديره في اليوم وخص الشبه
 بظرف الزمان لان الحال لا تبقى بل تنتقل الى حال اخرى كما ان الزمان
 متقضى لا يبقى ويختلفه غيره ، ١٠

وقال الزمخشري في (المفصل) يجوز اخلاء الجملة الحالية المقترنة
 بالواو عن الراجع الى ذى الحال اجراء لها مجرى الظرف لانعقاد الشبه
 بينها وبينه .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) الحال تشبه الظرف في انها مقدرة
 ١٥ بنى وتفاوتها في ان في تدخل على لفظ الظرف وفي الحال تدخل على حال
 مضافة الى مصدرها نحو جاء زيد قائما اي في حال قيامه .

وقال السخاوي في (شرح المفصل) الحال تشبه المفعول به وظرف
 الزمان والصفة والتمييز والخبر .

اما شبهها بالمفعول به فلأن في الفعل دلالة على كل واحد منهما فاذا
 ٢٠ قلت ضربت ذلك على مضروب وعلى حال، ولان كل واحد من الحال
 والمفعول اسم جاء بعد استقلال الفعل بالفاعل .

واما شبهها بالظرف فمن قبل انها مفعول فيها وانها تنتقل كانتقال الزمان
 وانقضائه ويحسن فيها دخول في .

واما شبهها بالصفة فان الصفة اصل الحال والحال منقولة من الصفة

الى الظرفية ولهذا لا يكون الحال في الغالب الا اسم فاعل او مفعول واسماء الفاعل والمفعول انما كانت فيه ليوصف بها لا لتكون مفعولا فيها .

واما شبهها بالتمييز فلا تنها لا تكون الانكرة ولا انها تبين الهيئة التي وقع عليها الفعل كما يبين التمييز النوع .

واما شبهها بالخبر فلا انها نكرة جاءت لتفيد وكذلك الخبر . والتنكير فيه هو الاصل .

والفرق بينها وبين المفعول به انما يعمل فيها المتعدى وغير المتعدى والمعاني والمفعول به يكون ظاهرا ومضمرا ومعرفا ومنكرا ومشتقا وغير مشتق والحال لا تكون الا اسما ظاهرا نكرة مشتقة .

- والفرق بينها وبين الظرف ان الحال هيئة الفاعل او المفعول فهي في ١٠
المعنى صاحب الحال بخلاف الظرف، وايضا فان الظرف يعمل فيه معنى الفعل متأثرا ومتقدما واما الحال فلا يعمل فيها معنى الفعل الا متقدما عليها .
وقال ابن الشجري في (اماليه) الحال تقارق المفعول به من اربعة اوجه .

- الاول لزومها التنكير والمفعول يكون معرفة ونكرة . ١٥
والثاني ان الحال في الاغلب هي ذو الحال وان المفعول هو غير افاعل
والثالث ان الحال يعمل فيها الفعل ومعنى الفعل والمفعول لا يعمل فيه المعنى .

- والرابع ان المفعول يبنى له الفعل فيرتفع رفع الفاعل والحال لا يبنى لها الفعل . ٢٠

ذكر الفرق بين الجملة الحالية والمعتضة

قال ابن هشام كثير اما تشبه المعتضة بالحالية ويميزها منها امور .
احدها ان المعتضة تكون غير خبرية كالامرية والدعائية والقسمية

والتزييهة .

والثاني انه يجوز تصديرها بدليل استقبال كلن والسين وسوف

والشرط .

الثالث انه يجوز اقترانها بالهاء

الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت .

ذكر الفرق بين الاضافة بمعنى اللام

وبينها بمعنى من

قال الاندلسي في (شرح المفصل) الفرق بينهما من وجوه .

احدها ان الثاني غير الاول في الاضافة التي بمعنى اللام سواء واقفه

١٠ في اسمه او لم يوافق فانه يتفق ان يكون اسم العلام والمالك واحدا فالمغايرة حاصلة

وان اتحد اللفظ واما التي بمعنى من فالاول فيها بعض الثاني .

الثاني ان التي بمعنى اللام لا يصح ان يوصف الاول بالثاني والتي

بمعنى من يصح ذلك فيها .

الثالث ان التي بمعنى اللام لا يصح فيها ان يكون الثاني خبرا عن الاول

١٥ والتي بمعنى من يصح فيها ذلك .

قال ابن برهان اذا صح ان يكون الثاني خبرا عن الاول فلاضافة

بمعنى من فان امتنع ذلك فهي بمعنى اللام .

الرابع ان التي بمعنى اللام لا يصح انتصاب المضاف اليه فيها على

التمييز ويصح في التي بمعنى من .

ذكر الفرق بين حتى الجارة والى

٢٠

قال السخاوي في (تنوير الدياجي) حتى اذا كانت جارة واقمت الى

في انها غاية وخالفتهما في ثلاثة اشياء .

احدها انها لا تدخل على المضمر فلا يقال حياء كما يقال اليه .

الثاني

(٢٤)

الثاني ان فيها معنى الاستثناء وليس ذلك في الى .

الثالث ان الى تقع خبرا للبند أ كقوله تعالى (والامر اليك) وحتى لا تكون كذلك .

وقال ابن القواس في (شرح الفية ابن معط) حتى وان شاركت الى في الغاية تخالفها في اوجه .

احدها ان المجرور بها يجب ان يكون آخر جزء مما قبلها او ملاقى الآخر تقول ، أكلت السمكة حتى رأيتها ولا تقول حتى نصفها او ثلثها كما تقول الى نصفها او الى ثلثها .

الثاني ان ما بعد حتى لا يكون الامن جنس ما قبلها فلا تقول ركبت الخيل حتى الحمار ولا يلزم ذلك في الى ، تقول ذهب الناس الى السوق .
والثالث ان حتى لا تقع مع مجرورها خبر المبتدأ بخلاف الى .
والرابع انها مختصة بالظاهر بخلاف الى .

ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل

قال ابن السراج في (الاصول) الفرق بين المصدر وبين اسم الفاعل ان المصدر يجوز أن يضاف الى الفاعل والى المفعول تقول عجبت من ضرب زيد عمرا فيكون زيد هو الفاعل في المعنى ومن ضرب زيد عمرا فيكون زيد هو المفعول في المعنى ولا يجوز هذا في اسم الفاعل كما لا يجوز أن يقال عجبت من ضارب زيد وزيد فاعل .

وقال المهلبى الفرق بينهما من ستة اوجه ، ان اسم الفاعل يتحمل الضمير بخلاف المصدر ، وان الالف واللام فيه تفيد شيئين التعريف والموصولية وفي المصدر تفيد التعريف فقط ، وانه يجوز تقديم معموله عليه نحو هذا زيدا ضارب بخلاف المصدر ، وانه يعمل بشبه الفعل والمصدر قائم بنفسه لا يعمل بشبه شيء لانه الاصل ، وانه لا يعمل الا في الحال والاستقبال والمصدر يعمل في الازمنة الثلاثة ، ولسادس ما ذكره ابن السراج من الاضافة ، وقال نظما .

ينافي مصدر الافعال اسم
 ضمير بعده انفس ولام
 وتحدوها الاضافة ثم وزن
 و قال ابن الشجري في (اماليه) ومن افرق بينهما ان المصدر يعمل
 معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا على موصوف او ذى
 خبر او حال .

ذكر ما افرق فيه المصدر والفعل

قال ابو الحسين بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) يحذف الفاعل
 من المصدر نحو (اواطعام في يوم ذى مسغبة يتيا) بخلاف الفعل فانه لا يحذف
 معه لان في ذلك تقضا للعرض لانه بنى الاخبار عنه والمصدر لم يبن لفاعل
 ١٠ ولا مفعول وانما يطلبها من جهة المعنى فكما يحذف معه المفعول يحذف الفاعل
 لان بنية المصدر لهما سواء .

ذكر ما افرق فيه المصدر وأن وأن وصلتها

اقرقا في امور الاول الثانى قال ابن مالك في (شرح العمدة)
 ١٥ اذا لم يشارك المصدر المعلن في الفاعل والزمان معا فلا بد من حرف التعليل
 نحو جئتك لرغبتك في اوجبتك الساعة لوعدى اياك امس فلو كان المصدر أن
 وصلتها أو أن وصلتها لم يجب حرف التعليل فيجوز أن يقال جئتك أن رغبت
 في وجبتك الساعة أن وعدتك امس وكذا أنك رغبت في لان أن وأن قد
 اطردها جواز الاستغناء عن حروف الجر في هذا الباب وغيره . انتهى .
 ٢٠ يشير بقوله وغيره الى قوله في (الالقية) في باب التعدى وال لزوم .
 والحذف مع (١) أن وأن يطرد مع أمن لبس كعجبت ان يدوا

(١) كذا سويت الخلاصة - نقلا من أن وان الخ، فلعل المؤلف رواه بالمعنى - ح
 يقال

فيقال عجبت أن قمت وعجبت من قيامك باظهار الجار مع المصدر وجوبا وحذفه مع أن أو أن وصلتها .

الثالث قال ابو حيان زعم ابن الطراوة انه لا يجوز ان يضاف الى أن ومعمولا قال لان أن معناها التراخي فما بعدها في جهة الا مكان وليس بثابت والنية في المضاف اثبات عينه بثبوت عين ما اضيف اليه فاذا كان ما اضيف اليه غير ثابت في نفسه فان ثبت غيره محال .

قال ابو حيان وهو مردود بالسماع فقد حكاهما اللغات عن العرب في قولهم مخافة ان تمقل ويقال اجيء بعد أن تقوم وقبل أن تخرج .

الرابع قال ابن يعيش قالوا في التحذير إياي وأن يحذف احدكم الارب يعنى يرميه بسيف او نحوه فان في موضع نصب كأنه قال إياي وحذف احدكم الارب، ولو حذف الواو لجازح ان فيقال إياي أن يحذف احدكم الارب ولو صرح بالمصدر لم يجوز حذف الواو ولا من (١) والفرق بينهما أن أن وما بعدها من الفعل وما يعمل فيه مصدر فلما طال جوز واقبه من الحذف ما لم يجوز في المصدر الصريح .

الخامس قال ابو حيان في اعرابه نصوا على ان أن المصدرية لا ينعت المصدر المنسبك منها ومن الفعل فلا يوجد في كلامهم يعجبنى أن قمت السريع تريد قيامك السريع ولا عجبت من ان تخرج السريع اى من خروجك السريع قال وحكم باقى الحروف المصدرية حكم أن فلا يوجد في كلامهم وصف المصدر المنسبك من أن ولا من ما ولا من كي بخلاف صريح المصدر فانه يجوز أن ينعت وليس لسكل مصدر حكم المنطوق به وانما يتبع في ذلك ما تكلمت به العرب .

وقال ابن هشام في (الغنى) اعلم انهم حكوا الآن وأن المقدرتين

(١) كذا في الاصلين والمقصود انه لا يجوز حذفها معا بل يقال « إياي وحذف

احدكم أو إياي من حذف احدكم » اوضحه في المصع ج ١ ص ١٦٩ .

بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك .

السادس والسابع والثامن قال ابن هشام في (الغنى) لا يعطى المصدر حكم أن وأن وصلتهما في جواز حذف الجار ولا في سدهما مسد جزئي الاستناد في باب ظن وعسى ولا في النيابة عن ظرف إلزامان ، تقول عجبت ان تقوم أو أنك قائم ولا يجوز عجبته قيامك وتقول حسبت أن تقوم أو أنك قائم ولا تقول حسبت قيامك حتى تذكر الخبر وتقول عسى أن تقوم ولا يجوز عسى قيامك ، وتقول جئتكم صلاة العصر ولا يجوز جئتكم أن تصلى العصر . خلافا لابن جني والزمخشري ،

وقال ابن ابي ابيحوز حذف حرف الجر مع أن وأن كثيرا ولا يجوز مع المصدر ، لا تقول رجعت لقاءك تريد في نقائك اذا المسوغ للحذف معها طول الكلام بصلتها ولا طول هنا .

وقال ابن القواس يجوز في باب التحذير مع ان من حذف حرف الجر وحذف حرف العطف ما لا يجوز في غيرها مصدر اكان أو غيره .
التاسع - قال ابن يعيش في قوله تعالى (انه ملحق مثل ما أنكم) .

وقول الشاعر

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت

بنيت ، مثل وغير على الفتح لا ضافتهما الى غير متمكن ، فان قيل فان والفعل في تأويل المصدر وكذلك أن المشددة مع ما بعدها والمصدر اسم متمكن فحينئذ مثل وغير قد اضيفا الى متمكن فلم وجب البناء ، قيل ، كون أن مع الفعل في تقدير المصدر شيء تقديرى والاسم غير ملفوظ به وانما الملفوظ به حرف وفعل فلما اضيفا الى ما ذكرنا مع لزومها الاضافة بنيا معها لأن الاضافة بابها أن تقع على الاسماء المفردة فلما خرجت هنا عن بابها بنى الاسم .

العاشر يقال ضربت زيدا ضربا ولا يقال ضربت زيدا أن ضربت على ايقاع أن والفعل موقع المصدر وأجازه الاخفش . وحجة الجمهور ان أن تخلص الفعل

المعل للاستقبال والتأكيد اثما يكون بالمصدر المبهم . وعلة بعضهم بان أن تفعل يعطى محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فكذلك لم يسغ لها ان تقع مع صلتها موقع المصدر ، قال صاحب البديع اجاز الاخفش مسألة لا يجيزها غيره ، ضربت زيدا أن ضربت ، ويقول هو في تقدير المصدر .

- الحادي عشر قد ينوب المصدر عن الظرف نحو جئتكَ قدوم الحاج .
وانتظرتك حلب ناقة ، ولا ينوب في ذلك المصدر المؤول وهو أن والفعل نحو (وترغبون أن تنكحوهن) اذا قدر في خلافا للز مخشري ،

الثاني عشر قال ابن جاشع في كتاب (معاني الحروف) الفرق بين كرهت خروجك وكرهت أن تخرج أن الاول مصدر موقت لانه بين فيه الوقت

١٠

وقال الاندلسي في (شرح المفصل) الفرق بين ذكر أن مع الفعل بمعنى المصدر وبين الافصاح بذكر المصدر من وجهين .

- احدهما ذكره على بن عيسى - ان ذكر المصدر بمنزلة المجهول لانه يحتمل الفعل الذي نسب الى فاعله والفعل الذي فعل والفعل الذي فعله واذا ذكرت أن مع الفعل فقدأ فصحت بالمعنى الذي اردت من ذلك ، مثال ذلك اعجبني ضرب ١٥
زيدو أن ضرب زيد وأن تضرب وأن يضرب زيد .

والآخر ان ذكر المصدر لا يدل على زمان بعينه وذكر أن مع الفعل يدل على ان الفعل وقع من فاعله فيما مضى او يقع فيما يأتي .

- وفرق ثالث ، وهو ان أن وصلتها له شبه بالمضمر في انه لا يوصف ولذلك اختار الجر في البر من قوله تعالى (ليس البر أن تولوا) النصب لانه اذا ٢٠
اجتمع مضمر ومظهر فالوجه ان يكون المضمر الاسم لانه اذهب في الاختصاص انتهى .

وفي (تذكرة) ابن مكتوم عن تعاليق ابن جني من قال (فانما هي إقبال وإدبار) لم يقل فانما هي أن تقبل وأن تدبر وان كان هذا بمعنى المصدر وذلك لأن

قوله اقبال مصدر دال على الازمنة الثلاثة دلالة مبهمه غير مخصوصه فهو عام
وتوكل ان تقبل خاص لان أن تخصص الاستقبال فلها كانوا توسعوا في الاول
وهو المصدر لم يتوسعوا في هذا الثاني وان كان معناه المصدر للخالفه اتى بينهما
انتهى .

ذكر ما افترق فيه المصدر

واسم الفاعل

في (تذكرة) ابن الصائغ قال قلت من مجموع بخط ابن الرماح يفارق
المصدر اسم الفاعل في عمله مطلقا وعدم تقديم معموله و اضافته للفاعل وتعريفه
بال العهدية والجنسية غير الموصولة وعدم الجمع بين ال والاضافة وعدم الاعتماد
والعمل غير مفرد الا في مواعيد عر قوب اخاه، و (تركته بملاحس البقر اولادها)

ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل والفعل

قال في (البسيط) اعلم ان اسم الفاعل يتقصر عن الفعل ويفارقه بستة
اشياء .

احدها لا يعمل عند البصريين الا في الحال والاستقبال والفعل يعمل
مطلقا .

الثاني اشتراط اعتياده عند البصريين .

الثالث انه اذا جرى على غير من هو له بر ز ضميره عند البصريين
بخلاف الفعل .

الرابع انه يجوز تعديته بحرف الجر وان امتنع ذلك في فعله (نحو فعال
ما يريد) .

وقال الشاعر

ونحن التاركون لما سخطنا ونحن الآخذون لما رضىنا

الحامس ان اسم الفاعل مع فاعله يعد من المفردات بخلاف الفعل مع
فاعله

فاعله ولذلك يرب بخلاف الفعل مع فاعله عند التسمية به .

- السادس ان الالف والواو في ضار بان وخاريون حرفان يدلان على التثنية والجمع وهما في يضر بان ويضربون اسمان يدلان على الفاعل المثني والمجموع .
وقال في موضع آخر اعلم ان الالف والياء والواو اللاحقة لاسم المفعول واسم الفاعل حروف دالة على التثنية والجمع والفاعل فيها ضمير لا يبرز بخلاف الفعل فانها فيه ضائر دالة على المثني والمجموع والفاعلة المخاطبة عند سيويه وانما حكنا بأنها حروف وليست بضائر لتغيرها بدخول العامل والضائر في الفعل لاتغير بدخوله، وانما لم يبرز ضمير الفاعل في الصفات في تثنية ولا جمع لثلاثة اوجه .
احدها لتعطف رتبها عن رتبة الفعل الذي هو اصلها في العمل فانه يبرز فيه ضمير التثنية والجمع .

- والثاني انه لو برز لكان بصورة الضمير الدال على التثنية والجمع في الفعل وحيث قد يؤدي الى اجتماع الفين في التثنية احدهما ضمير والثاني علامة التثنية واجتماع واوين في الجمع احدهما ضمير والثانية علامة الجمع ولا يجوز الجمع بينهما لأنهما ساكنان فلا بد من حذف احدهما . واذا كان لا بد من الحذف حكنا باستتار الضمير خيفة من الحذف لأن الوجود علامة التثنية والجمع وليس بضمير بدليل تغيره والضمير لا يتغير .

- والثالث ان الصفة لما كانت تثني وتجمع محكم الاسمية استغنى عن بروز ضميرها بدليل علامة التثنية والجمع عليه بخلاف الفعل فانه لا يثنى ولا يجمع فلذلك رز ضميره ليدل على تثنية الفاعل وجمعه، وذكر الالاندلسي (١) بدل الوجه الرابع في الفرق ان اسم الفاعل اذا ثني او جمع واتصل به ضمير وجب حذف نونه لاتصال الضمير على المشهور وذلك لا يجب في الفعل بل يتصل الضمير به وقال المهلب .

مرا تب ست لم تكن لاسم فاعل تنزل عنها واستبد بها الفعل

يحل اذا لم يعتمد في محله ولا بد من ابراز مضمرة يتلو

وان كان معناه المضى فيبطل وتسقط نواته اذا مضى يخلو
وتقديره فرد اوجعلك واوه واختار لها في الجمع حرقابها يعلو

ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول

من ذلك ان اسم الفاعل يبنى من اللازم كما يبنى من المتعدي
كقائم وذاهب واسم المفعول انما يبنى من فعل متعد لا نه جار على فعل مالم
يسم فاعله فكما انه لا يبنى الا من المتعدي كذلك اسم المفعول ذكره في (البسيط)
قال فان عدى اللازم بحرف ج را وظرف جاز بناء اسم المفعول منه نحو غير
المغضوب عليهم ، وزيد منطلق به .

ومن ذلك قال ابن مالك في (شرح الكافية) افرد اسم المفعول
١٠ عن اسم الفاعل بجواز اضافته الى ما هو مرفوع معنى نحو الورع محمود
المقاصد وزيد مكسوا العبد ثوبا .

وقال الاندلسي في (شرح المفصل) الفرق بين اسم الفاعل المراد به
الاضى وبين اسم الفاعل المراد به الحال او الاستقبال من وجوه .

احدها ان الاول لا يعمل الا اذا كان فيه اللام بمعنى الذى والثانى

١٥ يعمل مطلقا

ثانيها ان الاول يتعرف بالاضافة بخلاف الثانى .

ثالثها ان الاول اذا تى اوجع لا يجوز فيه الاحذف النون والجر

والثانى يجوز فيه وجهان هذا وبقاء النون والنصب .

ذكر ما افترق فيه الصفة المشبهة واسم الفاعل

٢٠ قال ابن القواس في (شرح الكافية) الصفة المشبهة تشبه اسم الفاعل
من وجوه وتفاوته من وجوه .

اما وجوه الشبه فاربعة التذكير والتأنيث والتثنية والجمع .

واما وجوه المفارقة فسبعة .

احدها انها لا تعمل الا في السبى دون الاجنبى نحو زيد حسن وجهه

ولا يجوز

(٢٥)

ولا يجوز حسن وجهه عمر وكما يجوز ضارب وجهه عمر ولتقصاها عن مرتبة اسم
الفاعل .

والثاني لا يتقدم معمولها عليها فلا يقال زيد وجهها حسن كما يقال
زيد عمر ضارب .

والثالث عدم شبه الفعل ولذلك احتاجت في العمل الى شبه اسم
الفاعل .

الرابع انها لا توجد الا ثابتة في الحال سواء كانت موجودة قبله
او بعده فانها لا تتعرض لذلك بخلاف اسم الفاعل فانه يدل على ما يدل عليه الفعل
ويستعمل في الازمنة الثلاثة ويعمل منها في الحال والاستقبال ولذلك اذا قصدنا
بالصفة معنى الحدوث أتى بها على زنة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن لحسن هو .
الذي ثبت له الحسن مطلقا وحاسن الذي ثبت له الآن او غدا وفي التزيل
(وضائق به صديرك) فعدل عن ضيق الى ضائق ليدل على عروض ضيق وكونه
غير ثابت في الحال .

لا يقال فاذا دلت على معنى ثابت كانت مأخوذة من الماضي لكونه
قد ثبت وحيثما فيلزم ان لا تعمل لكون اسم الفاعل المشبهة به لماضي وهو .
لا يعمل .

لانا نقول انما يلزم ذلك ان لو كان دلالتها على الثبوت وتعلقها
بالماضي يخرجها عن شبه اسم الفاعل للحال مطلقا وهو ممنوع بل معنى الحال
موجود فيها فانك اذا قلت مررت برجل حسن الوجه دل على ان الصفة
موجودة لاتصال زمانها من اخبارك لا انها وجدت ثم عدت .
الخامس انها لا تؤخذ الا من فعل لازم .

السادس انها اذا دخل عليها ال وعلى معمولها كان الاجود في معمولها
الجر بخلاف اسم الفاعل فان النصب فيه اجود .

السابع انه لا يجوز ان يعطف على المجرور بها بالنصب فلا يقال زيد

كثير المال والعبيد بنصب العبيد كما يقال زيد ضارب عمر ووبكرا لأنه إنما يعطى على الموضع بالنصب إذا كان المعطوف عليه منصوبا في المعنى وليس معمولها كذلك بل هو مرفوع في المعنى لأن الأصل في كثير المال كثير ماله .
 وذكر ابن السراج في الأصول فرقا ثامنا وهو أن اسم الفاعل لا يجوز إضافته إلى الفاعل لا يجوز أن تقول عجبت من ضارب زيد وزيد فاعل ويجوز في الصفة المشبهة إضافتها إلى الفاعل لأنها إضافة غير حقيقية نحو الحسن الوجه الشديد اليد فالحسن للوجه والشدة لليد والمعنى حسن وجهه .

وزاد ابن هشام في (المعنى) فروقا أخرى .

أحدها أن اسم الفاعل لا يكون المجاريا للضارع في حركاته وسكناته وهي تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض وغير
 ١٠ مجارية له وهو الغالب .

والثاني أنه لا يخالف عمله في العمل وهي تخالفه فإنها تنصب مع تصور فعلها .

والثالث أنه لا يتبع حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره نحو مررت بقاتل أبيه ويتبع مررت بحسن وجهه .

والرابع أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدار
 ١٥ أبوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت أو نصبت .

والخامس أنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج ومتأخر والمغاربة .

والسادس أنه يجوز حذفه وإبقاء معموله وهي لا تعمل محذوفة .

٢٠ وقال الأندلسي في (شرح المفصل) الأمور التي ضارعت بها الصفة المشبهة اسم الفاعل ستة ، الاشتقاق واتحاد المعنى والإفراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وأما التفرق بينها وبين اسم الفاعل فنن وجوه .

أحدها أن هذه الصفات لا توجد إلا حالا واسم الفاعل يصلح للآزمنة

ثانيها انها لا تعمل الا فيما كان من سبب موصوفها اعنى الاسم الذى تجرى عليه اعرابا .

ثالثها لا يتقدم معمولها عليها .

رابعها ان المنصوب بها ليس مفعولا به صريحا .

خامسها ان الالف واللام متى كانت فيها وفي معمولها كان

الاصل الجر .

سادسها انه لا يعطف على المجرور بها نصبا .

سابعها انها تعمل مطلقا من غير تهيد بزمان او الف ولا م .

ثامنها انها يقبح ان يضم فيها الموصوف ويضاف معمولها الى

مضمرة .

تاسعها انها لا تكون علاجا واسم الفاعل قد يكون وقد لا يكون .

عاشرها انها لا توافق الفعل عدة وحركة وسكوئا .

قال ابن برهان ضارب يعمل عمل فعله الذى أخذ منه وحسن يعمل

ما يعمل فعله لانه ينصب تشبيها له بضارب، وبينهما فرق من طريق المعنى وذلك

ان الفاعل في زيد ضارب عمرا غير المتعصب والفاعل في المعنى في زيد حسن

الوجه هو المتعصب

فان قيل ما العلة في حمل حسن الوجه على ضارب؟ قلنا لانها صفتان .

قال الاندلسي هذا الذى ذكر فرق آخر ايضا وهو ان المنصوب بها

فاعل في المعنى وذلك انك اذا قلت زيد ضارب عمرا فقد اخبرت بوصول

الضرب من زيد الى عمر واما زيد حسن الوجه فلا يخبر ان الاول فعل

بالوجه شيئا بل الوجه هو الفاعل في الحقيقة اذا لاصل زيد حسن وجهه

ويشترط فيها الاعتماد كما اشترط في اسم الفاعل .

ذكر ما افترق فيه افعال في

التعجب و افعال التفضيل

قال صاحب (البيسط) التعجب والتفضيل يشتركان في اللفظ والمعنى
اما اللفظ فلتو كسهما من ثلاثة احرف اصول وهمزة واما المعنى فلان ما اعلم
زيدا وزيدا اعلم من عمرو يشتركان في زيادة العلم ويفترقان في ان افعال في
التعجب ينصب المفعول به نحو ما احسن زيدا وافعل التفضيل لا ينصب المفعول
به على اشهر اقولين والثاني انه ينصبه للسباع والقياس اما السماع فقوله .

أكرروا حمى للحقيقة منهم واضرب منا بالسيوف القوانسا

واما القياس فانه اسم مأخوذ من فعل فوجب ان يعمل عمل اصله
قياسا على سائر الاسماء العاملة، والجواب عن البيت ان القوانس منصوب بفعل
دل عليه اضرب اى تضرب القوانسا، وعن القياس انه مد فوع بالفارق من
وجهين .

احذها ان الاسماء العاملة لها افعال بمعناها فلذلك عملت نظرا الى
الفعل الذي بمعناها وافعل التفضيل ليس له فعل بمعناه في الزيادة حتى يعمل
نظرا الى فعله .

والثاني ان اصل العمل للفعل ثم لما قويت مشابته له وهو اسم الفاعل
واسم المفعول ثم لما شبه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث
وهي الصفة المشبهة ، واصل التفضيل اذ صحبته من امتنعت منه هذه الاحكام
فبعد لذلك عن شبه الفعل فلذلك لم يعمل في الظاهر ذكره صاحب (البيسط)

ذكر ما افترق فيه نعم وبئس وحبذا

قال ابن النحاس في (التعليقة) حبذا كنعم وبئس في المبالغة في المدح
والذم الا ان بينهما فرقا وهو ان حبذا مع كونها للمبالغة في المدح تتضمن
تقريب المدوح من القلب وكذلك في الذم تتضمن بعد المذموم من القلب
وليس

وليس في نعم وبئس تعرض لشيء من ذلك، قال وما افترقا فيه انه يجوز في
 حذو الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز من غير خلاف نحو حذار بجلا زيد
 وجرى في نعم وبئس خلاف فمنعه جماعة وجوزه آخرون منهم الفارسي
 والزمخشري وفصل جماعة منهم ابن عصفور فقالوا ان يختلف لفظ الفاعل
 الظاهر والتمييز واذا التمييز معنى زائد اجاز الجمع بينهما والا لم يجر، قال
 وانما جرى الخلاف في نعم وبئس ولم يجر في حذو لان بينهما فرقا وهو ان
 الفاعل في حذو هو اسم الاشارة مبهم فله مرتبة من مرتبتى فاعلى نعم وهما
 المظهر والمضمر فليس اسم الاشارة وانما كوضوح فاعلى نعم المظهر فلا
 يحتاج الى تمييز ولا مبهما كإبهام المضمر في نعم فيلزم تمييزه بل لما كان فيه إبهام
 فاروق به الفاعل المظهر في نعم جاز أن يجمع بين الفاعل والتمييز في حذو او لما قل
 إبهامه عن إبهام المضمر في نعم جوزنا عدم التمييز في حذو اظاهرا او مقدرا
 ولم نجزه مع المضمر في نعم. انتهى.

في كرم ما افتרכת في التوابع

قال في (البسيط) الفرق بين الصفة والتأكيد من خمسة اوجه .

١٥ احدها انه لا يصح حذف المؤكد ويصح حذف الموصوف وسره
 ان التأكيد ليس فيه زيادة على المؤكد بل هو بلفظه او بمعناه فلو حذف لبطل
 سر التأكيد، واما الصفة ففيها معنى زائد على الموصوف فاذا علم الموصوف جاز
 حذفه وابقاؤها لا فادتها المعنى الزائد على الموصوف لانها بمنزلة المستقل بالنظر الى
 المعنى الزائد .

٢٠ والوجه الثاني ان التوكيد المتعدد لا يعطف بعضه على بعض والصفات
 المتعددة يجوز عطف بعضها على بعض وسره ان الفاظ التوكيد متحدة المعاني
 والفاظ الصفات متعددة المعاني .

والوجه الثالث ان الفاظ التأكيد لا يجوز قطعها عن اعراب متبوعها
 والصفات يجوز قطعها عن اعراب وسره ان القطع انما يكون لمعنى مدح او ذم

وهو موجود في الصفات فلذلك جاز قطعها واما التأكيد فلا يستفاد منه مدح ولا ذم فلذلك لم يجر قطعه .

والوجه الرابع ان التأكيد يكون بالضائر دون الصفات وسره ان التأكيد يقوى المعنى في نفس السامع بالنسبة الى رفع مجاز الحكم وان كان المحكوم عليه في نهاية الايضاح فلذلك احتيج اليه واما الصفة فلان المقصود منها ايضاح المحكوم عليه وهو في نهاية الايضاح فلا يحتاج الى ايضاح لأنه ان كان لتكلم او مخاطب قرينة التكلم او الخطاب توخها وان كان لغائب فالقرينة الظاهرة توخه فلا يحتاج الى ايضاح .

والوجه الخامس ان النكرات تؤكد بتكرير الفاظها دون معاني الفاظها ١٠ وتوصف وسره ان معاني الفاظها معارف ولا تؤكد النكرات بالمعارف واما الوصف فانها توصف بما يوافقها في التنكير .

وقال الاندلسي في (شرح المفصل) النعت يفارق التوكيد من اوجه .
الاول ان التأكيد ان كان معنويا فالفاظه محصورة والفاظ الصفات ليست كذلك وان كان لفظيا فانه يجري في الكلم بأسرها مفردة ومركبة والنعت ليس كذلك . ١٥

الثاني ان النعت يتبع المعرفة والنكرة والتأكيد لا يتبع الا المعارف اعني التأكيد المعنوي .

الثالث ان الصفة يشترط فيها ان تكون مشتقة ولا كذلك في التأكيد قال وعطف البيان بجامع الصفة من حيث انه يبين ويوضح كما تفعل الصفة في الجملة ثم انهما يفترقان في غير ذلك فالصفة مشتقة ابدا من معنى في الموصوف او في شبيهه استحق ان يوضع له اسم منه نحو طويل مشتق من الطول فاذا قلت رجل طويل فالرجل استحق ان يكون طويلا اسما له وواقعاه عليه بطريق وحوود الطول فيه واما عطف البيان فلا يكون مشتقا .

وفرق ثان وهو أن عطف البيان على الانفراد يدل على المقصود فاذا

قلت

قلت زيد ابو عبد الله دل ابو عبد الله لو اقر د على الرجل المخصوص الذي قصده زيد واما الصفة فليست كذلك لانك اذا قلت رجل طويل ثم اقردت الطويل ولم تقدر جريه على رجل لم يدل عليه وانما يدل على شيء من صفته الطول على الجملة .

وفرق ثالث ان عطف البيان لا يكون الا بالمعارف والصفة تكون بالمعرفة والنكرة .

وفرق رابع ان النعت يكون للشيء وكيفيته وعطف البيان لا يكون فيه ذلك .

وفرق خامس ان النعت قد يكون جملة وعطف البيان ليس كذلك . والنعت منه ما يكون للدح ولا كذلك في عطف البيان ، وايضا فالصفة تتحمل الضمير وعطف البيان لا يتحملة او غير ذلك من الفروق . انتهى .

وقال ابن يعيش وصاحب (البسيط) عطف البيان يشبه الصفة من اربعة اوجه ويفارقها من اربعة اوجه اما اوجه الشبه .

فاحداها انه يبين المتبوع كبيان الصفة .

والثاني ان حكمه حكم الصفة في انسحاب العامل عليها .

والثالث انه يطابق متبوعه في التعريف كالصفة .

والرابع انه لا يجري على مضمير كالصفة .

واما اوجه المفارقة .

فاحداها ان الصفة بالمشتق غالبا وهو بالجوامد .

والثاني ان عطف البيان يختص بالمعارف والصفة تكون في المعارف .

والنكرات وذكر بعضهم انه يكون في النكرات ايضا .

والثالث ان حكم الصفة ان تكون اعم من الموصوف او مساوية

ولا تكون اخص منه لأنها تستمد من الفعل بدليل تحملها للضمير

فلذلك انحطت رتبتهما لنظرها الى ما اقبله التنكير ولا يشترط ذلك في عطف البيان

نحو مررت باخيك زيد فان زيدا اخص من الاخ .
 الرابع ان الصفة يجوز فيها القطع الى النصب والرفع ولا يجوز ذلك
 في عطف ابيان لعدم المدح والدم المقتضى للقطع .
 قالا ويشبه البديل ايضاً من اربعة اوجه ويفأرته من اربعة اوجه
 اما اوجه الشبه . فاحدها انه عبارة عن الاول كالبدل .
 والثاني انه يكون بالجوامد كالبدل .

والثالث انه قد يكون اخص من متبوعه واعم منه كالبدل .
 والرابع انه قد يكون بلفظ الاول على جهة التأكيد كقوله لقاتل
 يا نصر نصر نصرا

كالبدل، واما اوجه المفارقة فاحدها ان عطف البيان في تقدير جملة على
 الاصح والبديل في تقدير حمتين على الاصح .
 والثاني ان عطف البيان يشترط مطابقتها لما قبله في التعريف بخلاف
 البديل فانه تبدل النكرة من المعرفة وبالعكس .
 والثالث ان عطف البيان لايجوز على المضمرة كالوصف بخلاف
 البديل .

والرابع ان البديل قد يكون غير الاول في بدل البعض والاشتمال
 والغلط بخلاف عطف البيان .

وقال ابن جنى في (الخصائص) حدثنا ابو علي ان الزبائدي سأل
 ابا الحسن عن قولهم مررت برجل قائم زيد ابوه بدل أم صفة فقال ابو الحسن
 لا أبالي بأيهما اجبت قال ابن جنى وهذا يدل على تداخل الوصف والبديل وعلى
 ضعف العامل المقدر مع البديل .

وقال ابن يعيش قد اجتمع في البديل ما اترقى في الصفة والتأكيد لأن
 فيه ايضاً حال البديل ورمع لبس كما كان ذلك في الصفة وفيه رفع الجواز وابطال
 التوسع الذي كان يجوز في البديل منه ألا ترى انك اذا قلت جاءني اخوك

جاز أن

جاز أن تريد كتابه أو رسوله فإذا قلت زيد زال ذلك الاحتمال كما لو قلت نفسه
أو عينه فقد حصل باجتماع البدل والمبدل منه ما يحصل من التأكيد بالنفس
والعين ومن البيان ما يحصل بالنعته غير أن البيان في البدل مقدم وفي النعت
والتأكيد مؤخر .

وقال ابن هشام في (المغنى) افرق عطف البيان والبدل في ثمانية .
امور فذكر من هذه الاربعة التي ذكرها ابن يعينى وصاحب (البسيط) ثلاثة .
والرابع والخامس .

والسادس ان عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا تابعا
لفعل بخلاف البدل .

والسابع انه لا يكون بلفظ الاول ويحوز ذلك في البدل بشرط ان
يكون مع التاني زيادة بيان كقراءة يعقوب (وترى كل امة جاثية كل امة
تدعى الى كتابها) بنصب كل التانية .

والثامن انه ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف البدل ولهذا امتنع
البدل وتعين البيان في نحو يا زيد الحارث ويا سعيد كرز وفي نحو انا الضارب
الرجل زيد وفي نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء او النساء والرجال
وفي نحو يا أيها الرجل غلام زيد وفي نحو أي الرجلين زيد وعمر وجاءك وفي
نحو جاءني كلا اخويك زيد وعمر .

(وقال ابن هشام في المغنى) وعبرة ابن السراج - الفرق بين عطف
البيان وبين البدل ان عطف البيان تقديره تقدير النعت التابع للاسم (١) والبدل
تقديره ان يوضع موضع الاول ، قال والفرق بين العطف وبين النعت والبدل
ان الثاني في العطف غير الاول والنعت والبدل هما الاول .

قال ابن يعيش ويتبين الفرق بينهما بيانا شافيا في موضعين احدهما النداء

(١) زاد في الاصل المطبوع « وقال ابن هشام في المغنى » وهو سهو لا اثر
للعبرة الآتية في المغنى - ح

نحو يا اخانا زيدا، والثاني نحو انا الضارب الرجل زيد فانه يتعين فيهما جعل زيد عطفاً بيان ولا يجوز جعله بدلاً لأنه يوجب ضم زيد في الاول وامتناع الاضافة في الثاني .

قال ابن يعيش ومن الفصل بين البدل وعطف البيان ان المقصود بالحديث في عطف البيان هو الاول والثاني بيان كالنعت المستغنى عنه والمقصود بالحديث في الاول هو الثاني لان البدل والمبدل منه اسمان بازاء مسمى مترادفان عليه والثاني منهما اظهر عند المخاطب فوقع الاعتماد عليه وصار الاول كالتوطئة والبساط لذكر الثاني وعلى هذا لو قلت زوجتك بنتي فاطمة وكانت عائشة فان اردت عطف البيان صح النكاح لان الغلط وقع في البيان والمقصود لا غلط فيه واذا جعلته بدلاً لا يصح النكاح لان الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث وهو الثاني . وذكر صاحب (البسيط) مثله قال وينبني للفقير ان يتبع هذا التحقيق ولا ينكره .

وكتب الزركشي على الحاشية هنا ما ذكره حسن وبه يستدرك على اصحابنا حيث حكوا وجهين في مثل هذه الصورة ومصححوا الصحة .
وفي (شرح التسهيل) لا يبيحان باب العطف اوسع من باب البدل لان لنا عطفًا على اللفظ وعلى الموضع وعلى التوهم والبدل يكون على اللفظ وعلى الموضع ولا يكون على التوهم ، وفيه الفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم ان العطف على الموضع عام له موجود وأثره مفقود والعطف على التوهم أثره موجود وعامله مفقود .

وقال السخاوي في (سفر السعادة) قال شيخنا ابوالمين الكندي ينبغى ان يعلم ان كثيرا من النحويين لا يكادون يعرفون عطف البيان على حقيقة ، وإنما ذكره سيبويه عارضا في مواضع واكثر ما يجيىء تابعا للاسماء المبهمة كقولك يا هذا زيد ألا ترى انه ينون زيد فدل على انه ليس بيدل وعلى هذا تقول يا ايها الرجل زيد فزيد لا يكون بدلاً من الرجل لان أى لا

لا توصف الا بما لا لام فيه وانما يكون بدلا من أى فلذلك كان مبنيًا على الضم غير ممنون وهذا المكان من اوضح فروقه وهو من المواضع التي لا يقع فيها البدل وللبدل مواضع يخالف لفظه فيها لفظ عطف البيان فيعلم بذلك ان عطف البيان من قبل التوابع قائم بنفسه على خفائه، واحكامه في التكرير والعطف والاعراب في التقديم والتأخير والعامل فيه احكام الصفة فلذلك ادخله سيبويه في جملتها . ولم يفرداه بابا، قال ومن الفرق بين الصفة وعطف البيان ان الصفة لا بد من تقديرها ثانيا والا بطل كونها صفة وعطف البيان علمه لا بد من تقديره غير ثان بل اولا والا فسد كونه علما فلذلك لا يصح ان يجرى مجرى الصفة من كل وجه . انتهى .

وقال ابن هشام في (تذكرته) عطف البيان والنعته وبدل الكل .
من الكل والتأكيد فيها بيان لمتبوعها وتفرق من اوجه، يفارق عطف البيان النعت من وجهين .

احدهما ، من حيث ان النعت بالمشق او بالمؤول به وهو ليس كذلك،
والثاني من حيث ان النعت يرفع الضمير والسبب، والبيان ليس كذلك وهذا الوجه ناشئ عن الاول فينبغي ان يهذب فيقال يكون في الحقيقة لغير الاول .
نحو برجل قائم ابوه والبيان لا يكون الا للاول .
وفارق التأكيد من وجهين .

احدهما ان التأكيد بالفاظ محصورة وهذا ليس كذلك .

الثاني ان التأكيد يرفع المجاز وهذا انما يرفع الاشتراك .

ووجه ثالث على رأى الكوفيين انها يتخالفان في التعريف والتنكير .
في نحو ، صمت شهرا كله ، ولا يجوز ذلك في البيان خلافا لزمخشرى .
وفارق البدل من وجهين .

احدهما ان متبوعه هو المقصود بالسبب وليس كذلك البدل المقصود

التابع لا المتبوع وانما ذكر الاول كالتوطئة .

والثاني ان البيان من جملة الاول والبدل من جملة اخرى . انتهى .
وقال الاندلسي في (شرح المفصل) امتاز البدل عن بقية التواضع
الاربعة بنحو لا توجد فيها ، اما امتيازها عن الصفة بنحو .
احدها ان الصفة تكون بالمشتق او ما هو في حكمه ولا كذلك البدل
• فان حقه ان يكون بالاسماء الجامدة او المصادر .
الثاني ان الصفة تطابق الموصوف تعريفا وتنكير او البدل لا يلزم
فيه ذلك .

الثالث انه يجري في المظهر والمضمر والصفة ليست كذلك .
الرابع ان البدل ينقسم الى بدل بعض وكل واشتمال والصفة لا تنقسم
• هذه القسمة .

الخامس ان البدل منه ما يجري مجرى الغلط وليس ذلك في الصفة .
السادس ان البدل لا يكون للدهج والذم كما تكون الصفة .
السابع ان البدل يجري مجرى جملة اخرى ولا كذلك الصفة .
الثامن ان الصفة تكون جملة تجرى على المفرد وفي البدل لا يكون
• كذلك فلا تبدل الجملة من المفرد .

التاسع ان الوصف يكون بمعنى في شيء من اسباب الموصوف والبدل
لا يكون كذلك لو قلت سلب زيد ثوب اخيه لما جاز .
العاشر ان البدل موضوع على مسمى المبدل منه بالخصوصية من
غير زيادة ولا نقصان والوصف ليس موضوعا على مسمى الموصوف بالوضع
• بل بالالتزام .

واما امتيازها عن عطف البيان فن وجوه .
احدها انه يجري في المعرفة والنكرة وعطف البيان لا يكون الا معرفة
على ما قبل ذلك (١) .

(١) كذا ويمكن ان يكون الصواب « على خلاف في ذلك » او نحوها لان
الزمن شري مخالف فيه كما تقدم - ح .
الثاني

الثاني ان عطف البيان هو المعطوف لا غير والبدل قد لا يكون البدل بل بعضه او مشتملا عليه اولا واحدا منها وهو بدل الغلط .

الثالث ان البدل يقدر معه العامل ولا كذلك في عطف البيان .

الرابع ان في البدل ما يجري مجرى الغلط وليس هذا في عطف البيان .
واما امتيازه عن التأكيد فلأن الفاظ التأكيد المعنوية محصورة واما اللفظي فهو عادة اللفظ الاول والبدل ليس كذلك، ولأن التأكيد قد يكون المراد منه الاحاطة والشمول وليس هذا في البدل .
واما امتيازه عن عطف النسق فظاهر .

وقال ابن الدهان في (الغرة) المناسبة بين التوكيد والبدل انها تكريران يلحقان الاول في احد اقسام البدل وان كل واحد منهما لا يتقدم على صاحبه وان اعرا بهما كاعراب ما يجريان عليه وانك في التوكيد مسدد لمعنى المؤكد وكذلك في البدل يعنى بالاول فتبدل منه .
ومن المقاربة التي بين الوصف والبدل ان الصفة موضحة كما ان البدل موضح .

والبينة بينهما ان الصفة لا تكون الا بمشتق والبدل لا يلزم ذلك فيه .
وفي البدل ما يلزم فيه ضمير ظاهر الى اللفظ وذلك البعض والاشتمال وليس كذلك الصفة اذا كانت للاول بل يكون مستترا غير ظاهر الى اللفظ . وفي البدل مالا يتحمل (عليه -) ضمير البتة وليس كذلك الصفة . والبدل يخالف متبوعه في التعريف والتكثير والصفة ليست كذلك .

ومن الفرق بين الصفة والبدل ان الفعل يدل منه ولا يوصف . ٢٠

ذكر ما افرق فيه الصفة والحال

قال ابن القوس . الحال لما شبه بالصفة من حيث ان كل واحد منهما

منى وينبغي ان يكون « مالا يتحمل عليه ضمير » او مالا يتحمل ضمير « وهذا الثاني هو المعروف في عباراتهم - ح .

ليبان هيئة مقيدة .

وقال في (البسيط) الفرق بينهما من عشرة اوجه .

احدها ان الصفة لازمة للموصوف والحال غير لازمة ولذلك اذا قلت جاء زيد الضاحك كانت الصفة ثابتة له قبل مجيئه واذا قلت جاء زيد ضاحكا كانت صفة الضحك له في حال مجيئه فحسب .

الثاني ان الصفة لا تكون لموصوفين مختلفي الاعراب بخلاف الحال فانها قد تكون من الفاعل والمفعول .

الثالث ان الصفة تتبع الموصوف في اعرابه بخلاف الحال .

الرابع ان الحال تلازم التنكير والصفة على وفق موصوفها .

الخامس ان الحال تتقدم على صاحبها وعلى عاملها القوي عند البصريين بخلاف الصفة فانها لا تتقدم على موصوفها .

السادس ان الحال تكون مع المضمرب بخلاف الصفة .

السابع ان الحال ليس في عاملها خلاف وفي عامل الصفة خلاف .

الثامن ان الحال ينفي عن عائدها الواو بخلاف الصفة .

التاسع ان الصفة ادخل من الحال في باب الاشتقاق .

العاشر ان الصفات المتعددة لموصوف واحد جائزة وفي الاحوال

المتعددة كلام . انتهى .

ذكر ما افرقت فيه ام المتصلة والمنقطعة

قال ابن الصائغ في (تذكرته) نقلت من مجموع بخط ابن الرماح

٢ . الفرق بين ام المتصلة والمنقطعة من سبعة اوجه فالمتصلة تفدر باي ، ولا تقع الا بعد

استفهام ، والجواب فيها اسم معين لانهم اولا ، ويقدر الكلام بها واحدا ، والاضراب

فيها ، وما بعدها معطوف على ما قبلها لا لازم الرفع باضمار مبتدأ ، وتقتضى المعادلة

وهي ان يكون حرف الاستفهام يلي الاسم وام كذلك والفعل بينهما كازيدا

ضربته أم عمرا فزيد وعمرو مستفهم عنهما وأوليت كلا حرف الاستفهام

والذي

والذى لاتسأل عنه بينهما واوسالت عن الفعل قلت أضربت زيدا أم قتله .

وقال المهلبى

الفرق فى ام اذا جاءتك متصله من اوجه سبعة للقطع معتزله
وقوعها بعد الاستفهام عارية عن قطع الاضراب فى الاسماء معتدله
كالفعل والفصل لا يحتل بينهما جواب سائلها التعيين للسله
من بعد تقدير اى ثم مفردا من بعدها داخل فى حكم ما عدله
وكون ما بعدها من جنس اوله وعكس ذلك يقتضيه انفصله

ذكر ما افترق فيه أم وأو

قال ابن العطار فى (تقييد الجمل) أم وأويشتبهان من وجوه ويفترقان
من وجوه فوجوه المشابهة ثلاثة الحرفية والعطفية وانهما لاحد الشيئين
أو الاشياء ، ووجوه المخالفة خمسة .

وقال فى (البسيط) الفرق بينهما من اربعة اوجه .

احدها ان ام تفيد الاستفهام دون او .

الثانى ان أو مع الهمزة لا تقدر باحد وأم مع الهمزة المعادلة تقدر باى .

الثالث ان جواب الاستفهام مع أو بلا أو نعم وجوابه مع أم المعادلة

بالتعيين

الرابع ان الاستفهام مع أو سابق على الاستفهام مع أم المعادلة لأن
طلب التعيين انما يكون بعد معرفة الاحدية وحكم الاحدية .

قال واما الفرق بين موقعها فاذا كان الاستفهام باسم كقولك ايهم

يقوم أو يقعد ومن يقوم أو يقعد كان العطف با ودون أم لأن التعيين يستناد

من الاستفهام بالاسم فلا حاجة الى ام فى ذلك لدلالة الاسم على معناها وهو التعيين

واما افعل التفضيل كقولك زيد افضل أم عمرو فلا يعطف معه الا بأم دون

أولان افعل التفضيل موضوع لما قد ثبت فلا يطلب معه الا التعيين دون

الاحدية واذا وقع سواء قبل همزة الاستفهام كان العطف بأم سواء كان ما بعدها

امما أم فعلا كقولك سواء على أزيد في الدار أم عمرو وسواء على أقمت أم تعدت وإنما كان كذلك لأن الهمزة تطلب ما بعد أم لمعادلة المساواة ولذلك لا يصح الوقف على ما قبل أم ، وإذا لم يقع بعد سواء همزة استفهام فلا يخلو اما ان يقع بعده اسمان او فعلان فان وقع بعده اسمان كان العطف بالواو كقولك سواء على زيد وعمرو وفي التنزيل (سواء عبياهم وعباتهم) لأن التسوية تقتضى التعديل بين شيئين، وان وقع بعده فعلان من غير استفهام كقولك سواء على قمت أو تعدت كان العطف بأولانه يصير بمعنى الجزاء، وإذا وقع بعد أبالي همزة الاستفهام كان العطف بأم كقولك ما أبالي أزيدا ضربت أم عمرا لأن الهمزة تقتضى ما بعد أم لتحقيق المعادلة والمجموع في موضع مفعول أبالي ولذلك لا يصح السكوت على ما قبل أم واما اذا لم يقع بعده همزة الاستفهام كقولك ما أبالي ضربت زيدا او عمرا فان العطف بأولاهما لا يعدم الاستفهام الذي يقتضى ما بعدها ولذلك يحسن السكوت على ما قبل أو تقول ما أبالي ضربت زيدا، واللاجود في نحو قولك ما ادرى أزيد في الدار أم عمرو وما ادرى أقمت أم تعدت وليت شعري أقمت أم تعدت، العطف بأم لانها بمنزلة علمت فتكون الهمزة تقتضى ما بعد أم لتحقيق المعادلة والفعل المعلق متعلق في المعنى بمجموعهما على معنى أيهما، وقد ذكرنا جواز أو وهو ضعيف لوجهين .

احدهما انه لا يصح السكوت على ما قبل أو والضابط الكلى في الفرق بينهما انه يحسن السكوت على ما قبل أو فان لم يحسن فهو من مواضع أم .
والثاني انه يصير المعنى ما ادرى احد الفعلين فعل ولا معنى له اما المعنى يقتضى ما ادرى أى الفعلين فعل واما قوله .

اذا ما انتهى على تناهيت عنده أطال فاملى أو تناهى فاقصرا

فالذى حسن العطف فيه بأو وان تقدمت الهمزة ان الجملتين فضلة في موضع الحال أى تناهيت عنده في حال طوله في املائه أو في حال تناهيه وقصره . انتهى .

ذكر الفرق بين أو وإما

قال ابن أبي الربيع في (شرح الايضاح) الفرق بين أو وإما من جهة اللفظ من وجهين .

أحدهما أن أما لا تستعمل المكررة وأولا تكرر .

الثاني أن أما تلازم حرف العطف وأولا يدخل عليها حرف العطف .

ذكر الفرق بين حتى العاطفة والواو

قال ابن هشام في (المنى) تكون حتى عاطفة بمنزلة الواو إلا أن بينها فرقا من ثلاثة أوجه .

أحدها أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط أن يكون ظاهرا لا مضمرا

كما أن ذلك شرط مجرورها ذكره ابن هشام الخضر أوى ولم أقف عليه لغيره .
وان تكون أما بعضا من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة ، أو جزءا من كل كما كلت السمكة حتى رأسها ، أو بكزه كما عجبني الجارية حتى حديثها ، والذي يضبط ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع وان يكون غاية لما قبلها أما في علو أو ضده .

الثاني أنها لا تعطف الجملة .

١٥

الثالث أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الجار فرقا بينها وبين الجارة

نحو مررت بالقوم حتى يزيد ذكر ذلك ابن الجباز وأطلقه وقيده ابن مالك بأن لا يتعين كونها للعطف نحو عجبت من القوم حتى بنهم .

قال ابن هشام وهو حسن قال ويظهر لي أن الذي لحظه ابن مالك

أن الموضع الذي يصلح أن تدخل فيه إلى محل حتى العاطفة فهي فيه محتملة للجارة .
فيحتاج حينئذ إلى إعادة الجار (عند قصد العطف نحواء كفت في الشهر حتى في آخره وزعم ابن عصفور أن إعادة الجار - ١) مع حتى أحسن ولم يجعلها واجبة .

ذكر ما افرقت فيه النون الخفيفة والتنوين

قال ابن السراج في الاصول النون الخفيفة في الفعل نظير التنوين في الاسم فلا يجوز الوقف عليها كما لا يوقف على التنوين وقد فرقوا بينها بان النون الخفيفة لا تحرك لالتقاء الساكنين والتنوين يحرك لالتقاء الساكنين فتي هي النون الخفيفة ساكن سقطت كأنهم فضلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل وفصلوا بينهما .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) انما حذفت النون الخفيفة ولم تحرك حطاما عن درجة التنوين حيث كان التنوين يحرك لالتقاء الساكنين عابالان الافعال اضعف من الاسماء فما يدخلها اضعف مما يدخل الاسماء مع ان نون التوكيد ليست ملازمة للفعل الا مع المستقبل في القسم ، والتنوين لازم لكل اسم مصروف عرى عن الالف واللام والاضافة فلما انحطت النون من التنوين وانحط ما تلحقه عما يلحقه التنوين ازموها الحذف عند التقاء الساكنين .

قال ابو علي لما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل مزية يعني تفضيلهم التنوين بتحريكه لالتقاء الساكنين على النون بحذفها لالتقاء الساكنين

ذكر ما افرق فيه تنوين المقابلة

والنون المقابل له

قال ابن القواس في (شرح الدرة) اعلم ان التنوين المقابلة يفارق النون المقابل له في ان التنوين لا يثبت مع اللام ولا في الوقف بخلاف النون وان النون تجعل حرف الاعراب بخلاف التنوين .

ذكر ما افرقت فيه السين وسوف

قال ابن هشام في (المغني) تنفرد سوف عن السين بدخول اللام عليها نحو (وسوف يعطيك ربك فترضى) وبأها قد تفصل بالفعل الملني كقوله (وما ادرى وسوف احوال ادرى) وذهب البصريون الى ان مدة الاستقبال

معها

معها اوسع من السين .

قال ابن هشام وكأنهم نظروا الى ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس ذلك بمطرد .

وقال ابن اياز في (شرح القصول) الفرق بين السين وسوف

من وجهين .

الاول التراتبي في سوف اشد منه في السين بدليل استقرار كلامهم قال تعالى (وسوف تسألون) وطال الامد والزمان وقال تعالى (سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم) فتعجل القول .

والثاني انه يجوز دخول اللام على سوف ولا تكاد تدخل على السين وقال ابن الخشاب سوف اشبه بالاسماء من السين لكونها على ثلاثة احرف . والسين أقعد في شبه الحروف لكونها على حرف واحد فاختصت سوف بجواز دخول اللام عليها بخلاف السين .

ذكر ما افرقت فيه الفاظ الاغراء والامر

قال الاندلسي الفرق بين هذه الاسماء عليك ودونك ونحوها في الاعراء

وبين الأمر المأخوذ من الفعل من وجوه .

منها ان الاعراء يكون مع المخاطب فلا يجوز عليه زيدا .

ومنها انه لا يتقدم معمولها عليها لا تقول زيدا عليك .

ومنها ان الفاعل فيها مستر لا يظهر اصلا في تثنية ولا جمع .

ومنها ان حروف الجر هنا لا تتعلق بشيء ولا يعمل فيها عامل عند

بصري الا لماز في كقوله تعالى (ارجعوا وراءكم) فليس وراءكم معمول لا ارجعوا . لأنه اسم فعل بل ذكر تأكيد .

ومنها ان الاعراء لا يجاب بالفاء لا يقال دونك زيدا فيكرمك .

ومنها ان المفعول به اذا كان مضمرا كان منفصلا ولم يجز أن يكون

متصلا نحو عليك اياي ولا يقال عليكى كما يقال الزمنى لأن هذه لم تتمكن

ذکر ما افتרכת فیہ لام کی و لام الجحود

قال ابو حیان اقرتانی اشياء .

احدها ان اضمار أن في لام الجحود على جهة الوجوب وفي لام کی
على جهة الجواز في موضع والا متناع في موضع فالجواز حيث لم يقترن الفعل
بلا نحو جئت لتكرمني ويجوز لأن تكرمني والا متناع حيث اقترن بلا فان
الاطهار حينئذ يتعين نحو (لئلا يعلم اهل الكتاب) فراداً من تو الى التماثلين .
الثاني ان فاعل لام الجحود لا يكون غير مرفوع كان نحو ما كان زيد
ليذهب بخلاف لام کی نحو قام زيد ليذهب .

الثالث انه لا يقع قبلها فعل مستقبل فلا تقول لن يكون زيد ليفعل
ويجوز ذلك في الفعل قبل لام کی نحو سأ توب لينفرا لله لي .

الرابع ان الفعل المنفي قبلها لا يكون مقيداً بظرف فلا يجوز ما كان
زيد امس ليضرب عمراً ويوم كذا ليفعل ويجوز ذلك في الفعل قبل لام کی
نحو جاء زيد امس ليضرب عمراً .

الخامس انه لا يؤخر الفعل معها فلا يجوز ما كان زيد الا ليضرب
عمراً ويجوز ذلك مع لام کی نحو ما جاء زيد الا ليضرب عمراً .

السادس انه يقع موقعها كي لا تقول ما كان زيد كي يضرب عمراً
ويجوز ذلك في لام کی نحو جاء زيد كي يضرب عمراً .

السابع ان المنصوب بعدها لا يكون سبباً لما قبلها وهو كذلك بعد لام کی

اثنا من ان النفي يتسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف
الذي يتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفي ما بعد اللام، وفي لام کی يتسلط على
ما بعدهما نحو ما جاء زيد ليضربك فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المجيء
الابقرينة تدل على انتفائه .

التاسع ان لام الجحود لا تتعلق الا بمعنى الفعل الواجب حذفه فاذا قلت

ما كان

ما كان زيد يقوم فكأنك قلت ما كان زيد مستعد القيام يقدر في كل موضع ما يليق به على حسب مساق الكلام ففي نحو قوله تعالى (وما كان الله ليطلعكم على الغيب) يقدر مریدا لا اطلاعكم على الغيب واما لام كي فانها متعلقة بالفعل الظاهر الذي هو معلول للفعل الذي دخلت عليه اللام .

العاشر ان لام الجحود تقع بعد ما لا يستقل ان يكرن كلاما دونها .
ولام كي لا تقع الا بعد ما يستقل كلاما ولذلك كان الاحسن في تأويل قوله .
فما جمع ليغلب جمع قومي مقاومة ولا فرد لفرد

انه على اضرار كان لدلالة المعنى عليه اي فاما كان جمع ليغلب لتكون اللام فيه لام الجحود لالام كي لأن ما قبلها وهو فاما جمع لا يستقل كلاما .

١٠ ذكر ما افرقت فيه الفاء والواو اللذان ينصب المضارع بعدها

قال ابو حيان لا حفظ النصب جاء بعد الواو بعد الدعاء والعرض والتحضيض والرجاء قال فينبغي ان لا يقدم على ذلك الاسباع قال وكذلك مع التشبيه الواقع موقع النفي ومع المنفى بها () فان عموم قول التسهيل في مواضع الفاء يدل على الجواز معهما ويحتاج ذلك الى السماع من العرب، وانفردت الفاء بان ما بعدها في غير النفي يجزم عند سقوطها نحو (قل لعبادي يقولوا التي هي احسن) ويرفع مقصودا به الوصف والاستشاف واجاز الزجاجي الجزم في النفي ايضا فاجاز ما تأتينا نحدثنا وعلى هذا قال بعضهم كل ما تنصب فيه الفاء تجزم ولم يستثن شيئا .

٢٠ ذكر ما افرقت فيه أن المصدرية وأن التفسيرية

قال ابو حيان من الفرق بين أن المصدرية والمفسرة أن المصدرية يجوز أن تتقدم على الفعل لانها معموله واذا كانت مفسرة لم يجوز أن تتقدمه لان

في كرم ما افترق فيه لم وما

قال ابن هشام في (المغني) افترقنا في خمسة امور .

احدها ان لا لا تقترن باداة شرط لا يقال ان لا تقم ولم تقترن به نحو

• (وان لم تفعل)

الثاني ان منفي لما يتصل بالحال كقوله .

فان كنت ما كولا فكن خيرا اكل والا فادركني ولما امزق

ومنفي لم يحتمل الاتصال نحو (ولم اكن بدعائك رب شقيا) والانقطاع

مثل (لم يكن شيئا مذكورا) ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجوز لما يكن ثم كان

• ولا متداد النفي بعد لما لم يجوز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قت فلم

تقم لان معناه وما قت عقب قياي ولا يجوز قت فلما تقم لان معناه وما قت

الى الآن .

الثالث ان منفي لما لا يكون الاقربا من الحال ولا يشترط ذلك في

منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيا ولا يجوز لما يكن .

الرابع ان منفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي لم ألا ترى ان معنى (بل

لما يذوقوا عذاب) انهم لم يذوقوه الى الآن وان ذوقهم له متوقع .

وقال الزمخشري في قوله تعالى (ولما يدخل الايمان في قلوبكم) ما في

لما من معنى التوقع دال على ان هولاء قد آمنوا فيما بعد .

الخامس ان منفي لما جاز الحذف لدليل كقوله .

فحسبت قبورهم بدءا ولما فتاديت القبور فلم يجبه

اي ولما اكن قبل ذلك بدءا اي سيدا ولا يجوز وصلت الى بغداد ولم ،

تريد ولم ادخلها فاما قوله .

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاغارب ان وصلت وان لم

فضرورة وعلة هذه الاحكام كلها ان لم انفي فعل ولما انفي قد فعل .

وقال

وقال ابن القواس في (شرح الدرة) لما تشترك لم في النفي والقلب وتفاوتها من اربعة اوجه .

احدها ان لم لنفي الماضى مطلقا اى بنير قد ولما لنفي الماضى المقترن بقدر والثاني ان لم مفردة وللمركبة .

والثالث ان لما قد يحذف الفعل بعدها ولا يحذف بعد لم الا في الضرورة .
والرابع ان لما تفيدا اتصال النفي الى زمن الاخبار بخلاف لم فان النفي بها منقطع .

مهمة

- اضطرب النحويون في تخريج قوله تعالى (وان كلاما يوفينهم) في قراءة من شدد ميم لما وشدد دان او خففها فتقل صاحب (كتاب اللامات) ١٠ عن المبرد انه قال هذا لحن لا تقول العرب ان زيدا لما خارج (١) وقال المازني لا ادرى ما وجه هذه القراءة، وقال الفراء التقدير لمن ما فلما كثرت الميمات حذف منهن واحدة فعلى هذا هي لام توكيد ويعنى بكثرة الميمات ان نون من حين ادغمت في ميم ما اقلبت ميم بالادغام فصارت ثلاث ميمات، وقال المازني ايضا ان بمعنى ما ثم تثقل كما ان المؤكدة تخفف ومعناها الثقيلة. انتهى . ١٥
- قال ابو حيان وارتكاب (٢) النحويين في هذه القراءة وتلحين بعضهم لقارئها يدل على صعوبة المدرك فيها وتخريجها على القواعد النحوية واما التلحين فلا سبيل اليه البته لانها منقولة نقل التواتر في السبعة .
- واما من قال لا ادرى ما وجهها فمعدور خلفاء ادراك ذلك عليه ، واما تأويل ان المثقلة بانها المخففة التي هي نافية ففى غاية من الخطاء لانها لو كانت نافية لم يتصب بعدها كل بل كان يرتفع وايضا فانه لا يحفظ من كلامهم ان تكون ان المثقلة نافية، واما تأويل القراء فايضا في غاية الضعف اذ لا يحفظ من كلامهم لما في معنى لمن ما .

قال وقد كنت من قديم فكرت في تخريج هذه الآية فظهر لي

(١) كذا وفي « خرج » (٢) لعله « وارتباك »

تخريجها على القواعد النحوية من غير شذوذ وهو أن لما هي إلحازمة وحذف الفعل المعمول لها دلالة معنى الكلام عليه والمعنى وإن كلاما يخص أو ينقص عمله أو ما كان من هذا المعنى لحذف الفعل لدلالة قوله ليوفينهم ربك أعمالهم عليه قال فعلى هذا استقر تخريج الآية على أحسن ما يمكن وإجماله ولم يهتد أحد من النحويين في هذه الآية إليه على وضوحه واتجاهه في علم العربية والعلوم كنوز تحت مفاتيح الفهوم .

قال ثم وجدت شيخنا أبا عبد الله ابن النقيب قد حكى في تفسيره عن أبي عمرو ابن الحارث أن لما هنا هي إلحازمة وحذف الفعل بعدها انتهى .
(فائدة) قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الأيضاح) أعلم أن العرب حملت لو على لولا في موطن واحد وقعت بعدها أن فقالت لو أن زيدا قائم كما قالت لولا أن زيدا قائم وصلت هذا هنا تقرب لو من لولا ولشبه أن بالفعل فكأن أن إذا وقعت بعد لو قد وقع بعدها الفعل .

ذكر ما افرقت فيه مدة الانكار ومدة التذكار

قال في (التسهيل) لا تلي زيادة التذكارها السكت بخلاف زيادة الانكار، قال أبو حيان وسبب ذلك أن المنكر قاصد للوقف والتذكار ليس بقصد للوقف وإنما عرض له ما أوجب قطع كلامه وهو طالب لتذكار ما بعد الذي انقطع كلامه فيه فلذلك لم تلحقه .

ذكر الفرق بين هل وهمزة الاستفهام

قال ابن هشام تفرق هل من الهمزة من عشرة أوجه ، اختصاصها بالتصديق وبالإيجاب وتخصيصها المضارع بالاستقبال ولا تدخل على الشرط ولا تدخل على أن ولا على اسم بعده فعل في الاختيار وتقع بعد العاطف لا قبله وبعد اسم ويراد بالاستفهام بها النفي وتأتي بمعنى قد .

ذكر ما اُفترقت فيه اى ومتى

قال الزمخشري في (المفصل) الفصل بين متى واذا أن متى للوقت المبهم واذا للعين . وقال الخوازمي الفرق بينهما ان اذا للامور الواجبة الوجود وما جرى ذلك المجري مما علم انه كائن ومتى لما لم يرجع بين ان يكون وبين ان لا يكون تقول اذا طلعت الشمس خرجت ولا يصح فيه متى وتقول متى .
تخرج أنخرج لمن لم يتيقن انه خارج .

- وقال في (البسيط) تفارق متى الشرطية اذا من وجهين .
١. احدهما ان اذا تقع شرطا في الاشياء المحققة الوقوع ولذلك وردت شروط القرآن بها والشرط بمضى يحتمل الوجود والعدم .
 ٢. الثاني ان العامل في متى شرطها على مذهب الجمهور لكونها غير مضافة اليه بخلاف اذا الاضافتها اليه اذ كانت الوقت المعين ومتى للوقت المبهم .

ذكر ما اُفترقت فيه ايان ومتى

قال ابن يعيش ايان ظرف من ظروف الزمان مبهم بمعنى متى والفرق بينها وبين متى ان متى لكثرة استعمالها صارت اظهر من ايان في الزمان، ووجه آخر من الفرق ان متى تستعمل في كل زمان وايان لا تستعمل الا فيما يراد تفخيم امره وتعظيمه .

وقال صاحب (البسيط) ايان بمعنى متى في الاستفهام وتفاوت متى من وجهين .

- احدهما ان متى اكثر استعمالا منه .
١. والثاني ان ايان يستفهم به في الاشياء المعظمة المفخمة وكتب الجمهور ساكتة عن كونها شرطا وذكر بعض المتأخرين انها تقع شرطا لانها بمنزلة متى ومتى مشتركة بين الشرط والاستفهام فكذلك ايان، وتوجيه منعه الشرط عدم السماع وان متى اكثر استعمالا منها فاختصت اكثر استعمالها

بحكم لا تشاركها فيه ايان ، انتهى .

قلت فهذا فرق ثالث .

ذكر ما اُفترق فيه جواب لولا جواب لولا

قال ابو حيان ليس عندي ما يختلفان فيه الا ان جواب لولا وجدناه
في لسان العرب قد يقرن بقدر كقوله .

لولا الا مير ولولا حق طاعته لقد شربت د ما احلى من العسل

ولا احفظ في لوداك ، لا احفظ من كلامهم لوجتني لقد احسنت

اليك وليس بعيد ان يسمع ذلك فيها وقياس لولا في ذلك عند من يرى

القياس سائح ، وجواب لولا اذا كان ما مضيا مشبها جاء في القرآن باللام كثير او بدونها

في مواضع ولم يحىء جواب لولا في القرآن محذوف اللام من الماضي المثبت

ولان في موضع واحد ، وقد اختلف فيه قول ابن عصفور فتارة جعله ضرورة

وتارة جعله جائزا في قليل من الكلام .

ذكر ما اُفترق فيه كم الاستفهامية وكم الخبرية

قال في (البسيط) اما مشابقتها فانها اسمان وانها مبنيان وانها

معتقران الى مبين وانها لازمان للتصدر وانها اسمان للعدد وانها لا يتقدم

عليها عامل لفظي الا المضاف وحرف الجر .

واما مخالفتها فان الاستفهامية بمنزلة عدد متون والخبرية بمنزلة عدد

حذف منه التنوين ، وان الاستفهامية تبين بالمعرد والخبرية تبين بالمفرد والجمع ،

وان ميم الاستفهامية منصوب وميم الخبرية مجرور ، وان الاستفهامية يحسن

حذف ميمها والخبرية لا يحسن حذف ميمها ، وان الاستفهامية يفصل بينها وبين

ميمها

ميزها ولا يحسن ذلك في الخبرية الا في الشعر، وان الاستفهامية اذا ابدل منها
جاء مع البديل بالهمزة نحوكم مالك أعشرون أم ثلاثون وكم درهما اخذت
أثلاثين أم أربعين ولا يفعل ذلك مع الخبرية لعدم دلالتها على الاستفهام
نحوكم غلمان عندي ثلاثون واربعون وخمسون وان الخبرية يعطف
عليها بلا فيقال كم مالك لا مائة ولا مائتان وكم درهم عندي لا درهم .
ولا درهما لان المعنى كثير من المال وكثير من الدراهم لا هذا المقدار
بل اكثر منه ولا يجوز في الاستفهامية كم درهما عندك لا ثلاثة ولا اربعة
لان لا يعطف بها الا بعد موجب لانها تنفي عن الثاني ما ثبت للاول ولم يثبت
شيء في الاستفهام، وان الاذا وقعت بعد الاستفهامية كان اعراب ما بعدها على
حد اعراب كم من رفع او نصب او جر لانه بدل منها لان الاستفهام يبدل منه .
ويستفاد من الاء معنى التحقير والتقليل نحوكم عطاؤك الا لقان وكم اعطيتني الا الفين
وبكم اخذت ثوبك الا درهم وكم مالك درهما الا عشرون ولا يجوز أن يكون
ما بعد الابدال من خبر كم ولا من مفسرها لبيانها بل يبدل من كم لايها مبالاة
ايضا حها بالبدل ولا فادته معنى التعليل كان الاستفهام بمنزلة النفي كقولك
هل الدنيا الا شيء فان، اى ما الدنيا وما الخبرية فان المستثنى بعدها منصوب لانه
استثناء من موجب ولا يجوز البديل في الموجب فيقال كم غلمان جاؤني الا زيدا .
وقال ابن هشام في المغنى يفتقران في خمسة امور .

احدها ان الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه
مع الاستفهامية .

الثاني ان المتكلم بالخبرية لا يستدعى من مخاطبه جوابا لانه خبر والمتكلم
بالاستفهامية يستدعى ذلك لانه مستخبر، ثم ذكر ثلاثة مما تقدم وهي عدم اقتران
البديل من الخبرية بالهمزة وتمييزها بمفرد ومجموع ووجوب خفضه بخلاف
الاستفهامية فتحصلنا من ذلك على عشرة فروق وبها صرح المهلبى فقال .
الفرق في كم في الاستفهام والخبر من عشر استوضحنا كالانجم الزهر

نصب المفسر مع افراده ايدا وحذفه تارة والفصل في نظر
وتقتضيك جوابا في السؤال بها ومبدلا لتقتضيك الحرف في الاثر
وليس من خيمها التكثير ثمت لا عطف عليها بسلا في ساثر الزبر
ولا تضاف الى ما بعدها شيئا وقد ترى بعدها ما لا يستطر
وكل هذا فلا استفهام يحكمه وضده في كم الاخرى على الخبر

ذكر ما افترق في فيدكم وكأين

قال ابن هشام في (المنى) توافق كأين كم في خمسة امور الابهام والافتقار
الى التميز والبناء ولزوم التصدير واقادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام
اخرى وهو نادرو لم يثبت له الا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك. وتحالفها
في خمسة امور.

احدها انها مركبة وكم بسيطة على الصحيح .
الثاني ان يميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزومه .
الثالث انها لا تقع استفهامية عند الجمهور .
الرابع انها مجرورة .
والخامس ان خبرها لا يقع مفردا .

ذكر ما افترق فيد كذا

قال ابن هشام توافق كذا كأين في اربعة امور التركيب والبناء
والابهام والافتقار الى التميز وتحالفها في ثلاثة امور .

احدها انها ليس لها الصدر .
الثاني ان تميزها واجب النصب .
الثالث انها لا تستعمل غالبا لامعطوفا عليها .

ذكر ما افترق فيد اي ومن

قال في (البسيط) افترقا من ستة اوجه .

احدها ان ايا معربة تقبل الحركات ولذلك لا يشترط في حكايتها الوقف بل تلحقها الزيادة في الوصل والوقف ومن مبنية ولا تلحقها الزيادة الا في الوقف .

الثاني ان من لمن يعقل وأى لمن يعقل ولمن لا يعقل بحسب ما تضاف اليه .
لأنها بعض من كل .

الثالث ان العلم يحكى بعد من ولا يحكى بعد اى .

الرابع ان رب قد تدخل على من دون اى .

الخامس ان ايا قد يوصف بها بخلاف من .

السادس ان من يدخلها الالف واللام وياء النسبة في الحكاية .
بخلاف اى .

ذكر ما افرقت فيه تاء التانيث والفاء التانيث

قال ابن يعيش الف التانيث تريد على تاء التانيث قوة لأنها تبنى مع الاسم وتصير ك بعض حروفه ويتغير الاسم معها عن هيئة التذكير نحو سكران وسكرى واحمر وحمراء فبنية كل واحد من المؤنث ها غير بنية المذكر وليست ١٥ التاء كذلك انما تدخل الاسم المذكر من غير تغيير بنيته دلالة على التانيث نحو قائم وقائمة ويزيد ذلك عندك وضوحا ان الف التانيث اذا كانت رابعة ثبتت في التكسير نحو حبل وحبالى وسكرى وسكاردى وليست التاء كذلك بل تحذف في التكسير نحو طلحة وطلاح وجفنة وجفان فلما كانت الالف مختلطة بالاسم كان لها مزية على التاء فصارت مشاركتها في التانيث علة ومزيتها عليه علة اخرى ٢٠ كانه تانيثان فلذلك منعت الصرف وحدها ولم تمنع التاء الامع سبب آخر .

وقال في باب الترخيم دخول تاء التانيث في الكلام اكثر من دخول الف التانيث لأنها قد تدخل في الافعال الماضية للتانيث نحو قامت هند وتدخل المذكر توكيدا ومبالغة نحو علامة ونسابة فلذلك ساغ حذفها في الترخيم وان لم يكن ما فيه علما .

ذكر ما اختلفت فيه التثنية

والجمع السالم

قال ابن السراج في الاصول التثنية يستوي فيها من يعقل ومن لا يعقل بخلاف الجمع فانه مخصوص بمن يعقل لا يجوز أن يقال في جمل جملون ولا في جمل جبلون ومتى جاء ذلك فيما لا يعقل فهو شاذ ولشذوذه عن القياس علة .

قال ابن السراج والمذكر والمؤنث في التثنية سواء وفي الجمع مختلف فاذا جمعت المؤنث على حد التثنية زدت القاء وتاء وحذفت الهاء ان كانت في الاسم وضممت التاء في الرفع والحقتها التنوين فاضمة في جمع المؤنث السالم نظيرة الواو في جمع المذكر والتنوين نظير الون والكسرة في جمع المؤنث في الحذف والنصب نظيرة الياء في المذكرين والتنوين نظير النون .

ذكر ما اختلف فيه جمع التكسير

واسم الجمع

قال ابو حيان يفارق اسم الجمع جمع التكسير من وجوه .
احدها عدم استمرار البنية في جمع التكسير .

الثاني الاشارة اليه بهذا .

الثالث اعادة ضمير المفرد اليه .

الرابع ان يكون خبرا عن هو .

الخامس ان يصغر بنفسه ولا يرد الى مفردة .

ذكر ما اختلف فيه التكسير

والتصغير

قال في (البسيط) اختلف في ان بناء التصغير لا يختلف باختلاف ابنية

الجمع

الجمع وفي ان الاجود ان يقال في تصغير اسود واعور وتسود وجدول
اسيد واعير وقسير وجديل بالادغام ولا يجوز ذلك في التكسير ويقال في مقام
ومقال مقيم ومقيل بالادغام وفي التكسير مقاوم ومقاول بالظهار، قال
ولا يقدح ذلك في قولهم انهما من واد واحد لانه لا يلزم من مشابهة الشيء
لشيء ان يشابهه من جميع الوجوه .

وقال ابن الصائغ في تذكرته سئلت عن السبب في ان كان النسب
الى الجمع في ماله واحد الى الواحد فان لم يكن له واحد نسب الى الجمع وكان
التصغير للجمع فيما له واحد الى الواحد وفيما لم يكن له واحد الى واحد المقدرو هلا
انحد البابان .

١. قلت النسب الى الواحد لم يكن الا قصد الخفة حيث المنسوب
الى الجمع هو المنسوب الى الواحد وتصغير الواحد في الجمع انما كانت لتنافر
التصغير مع الجمع الكثير فافترق البابان .

القسم الثاني

باب الاعراب والبناء

مسئلت

١. يكفي في بناء الاسم شبهة بالحرف من وجه واحد اتفاقا ولا يكفي
في منع الصرف مشابهة للفعل من وجه واحد اتفاقا قابل لا بد من مشابهة له
من وجهين . قال في (البسيط) والفرق ان مشابهة الحرف تخرج الى ما يقتضيه
الحرف من البناء وعلة البناء قوية فلذلك جذبه العلة الواحدة واما مشابهة
الفعل فانها لا تخرج عن الاعراب وانما تحدث فيه ثقلا ولا يتحقق الثقل
٢. بالسبب الواحد لان خفة الاسم تقاومه فلا يقدر على جذبها عن الاصلة الى
الفرعية فلذلك احتيج الى سببين لتحقيق الثقل بتعاضدهما وغلبتهما بقوة نقاهما
خفة الاسم وجذبه الى شبه الفعل .

قال ابن الخا جب في (اماله) ان قيل ، لم يبن الاسم لشبه واحد
وامتنع من الصرف لشبهين وكلا الامرين خروج عن اصله .

فالجواب ان الشبه الواحد بالحرف يعده عن الاسمية ويقربه مما ليس
بينه وبينه مناسبة الا في الجنس الاعم وهو كونه كلمة وشبه الفعل وان كان نوعا
آخر الا انه ليس في البعد عن الاسم كالحرف الا ترى انك اذا قسمت الكلمة
خرج الحرف اولاً لانه احد القسمين ويبقى الاسم والفعل مشتركين فيفرق
بينهما بوصف اخص من وصفها بالنسبة الى الحرف فوزان الحرف من الاسم
كالجماد بالنسبة الى الآدمي ووزان الفعل من الاسم كالحيوان من الآدمي فشبه
الآدمي بالجماد ليس كشبهه بالحيوان فقد علمت بهذا ان المناسبة الواحدة بين
الشيء وبين ما هو ابعد لا يقاوم مناسبات متعددة بينه وبين ما هو قريب منه .
قال ابن النحاس في (التعليقة) فان قيل فلم يبنتم الاسم لشبهه بالحرف
من وجه واحد .

فالجواب ان الاسم بعيد من الحرف فشبهه به يكاد يخرج عن
حقيقته فلولا قوته لم يظهر ذلك فيه فلا جرم اعتبرناه قولاً واحداً .

مسئلة

١٥

قال ابن الدهان في (الغرة) قال بعض المتقدمين فان قيل لم لما شابه
الفعل الاسم اعطيتموه بعض الاعراب ولما اشبه الاسم الحرف اعطيتموه كل
الناء .

فالجواب ان الاعراب لما كان يتبعض اعطى الفرع فيه دون
٢٠ مالاصل ولما كان البناء لا يتبعض تساوى الاصل والفرع فيه .

مسئلة

قال بعضهم الفرق بين غد وبين امس حيث اعرب غد على كل اللغات
بخلاف امس ان امس استبهم استبهم الحروف فاشبه الفعل الماضي وغد، لكونه

منتظرا

(٢٩)

منتظرا أشبه الفعل المستقبل فأعرب ، قلله الاندلسي .

باب المنصرف وغيره

مسئلة

- إذا سمى بجمع وأنحر لم ينصرفا عند سيويده للتعريف والعدل في
الأصل وانصرفا عند الأخفش لزوال معنى العدل عنها بالتسمية قياسا على
المسمى بالعدول عن العدد .

- قال في (البسيط) والفرق على الأول أنه لا يمكن مراعاة العدل في
العدد بعد التسمية لما فاة التسمية للعدد وأما عدل جمع فلا ينافي التسمية للواقعة
في التعريف وكذلك عدل أنحر عن اللام على الصحيح لا ينافي التعريف كما لم
ينافه العدل في مخرج .

١٠

مسئلة

- الجمهور على أن الهاء في معد يتركب ساكنة سواء أضيف أو ركب .
وقال بعضهم تحرك بالفتحة قياسا على المنقوص .
وقال في (البسيط) والفرق بينهما من وجهين .
أحدهما أنه طال بالتركيب والسكون على حرف العلة أخف من
الحركة فتناسب ثقل التركيب حذف الحركة بخلاف المنقوص .
والثاني أنها صارت وسطا في الكلمة بالتركيب فأشبهت الأصلية
كياء درديس ، ولأن حركة التركيب لازمة وحركة المنقوص عارضة واللازم
أثقل من العارض .

٢٠

مسئلة

- قال ابن أياز أن قيل أن حروف الجر تمنع من الدخول على الفعل
ومع هذا إذا دخلت على ما لا ينصرف لا تجزئ موضع الجر فهلا كانت اللام
والأضائة كذلك .

قيل الفرق من وجهين .

احدهما ان اللام والاضافة يتغير بها معنى الاسم الا تراهما يتقلانه من التثنية الى التعريف وحروف الجر لا تغير معناه .
والثاني ان حروف الجر تجري مما بعدها مجرى الاسماء التي تجري ما بعدها .
والافعال قد تقع في موضع الجر باضافة ظروف الزمان اليها فصار وقوع الاسماء بعد حروف الجر كما انه غير مختص بها اذ كان مثل ذلك يقع في الافعال فلذلك لم يعتد به ، انتهى .

وقد ذكر السيرا في هذين الوجهين وزاد فروقا اخرى .

منها ان الالف واللام والاضافة ابعدا الاسم الذي لا ينصرف عن شبه الفعل وانرجاه منه فلما دخل عليه بعد ذلك العامل صادفه غير مشبه للفعل فعمل فيه واما اذا دخل قبل دخول اللام او الاضافة فانه يصادفه ثقيلًا فلا ينقذ فيه .
ومنها ان الالف واللام والاضافة قاما مقام التنوين فكأن الاسم منون والتنوين هو الصرف وعلامة التمكن وليس العامل كذلك .
ومنها اننا لو اعتبرنا العوامل لبطل اصل ما لا ينصرف لان التي تدخل على الاسم غير داخلة على الفعل فلو كان يتقل بدخول العوامل لكان كل عامل يدخل عليه يوجب صرفه ويبطل الفرق بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف .

مسئلة

الاسماء غير المنصرفة تنون للضرورة .

وقال ابن الحاجب في (اماليه) الاسماء المبنية لاتنون للضرورة لان

التنوين فرع الاعراب وهي لا يدخلها الاعراب فلا يدخلها التنوين .

باب النكرة والمعرفة

مسئلة

اذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لزمه نون الوقاية حذرا من كسر الفعل

لأنها

لأنها تطلب كسر ما قبلها .

قال في (البسيط) فإن قيل فقد كسر الفعل لا لتقاء الساكنين فهلا كسر مع ضمير المتكلم والجامع بينهما عدم اللزوم لأن ضمير المفعول غير لازم ولذلك هو في تقدير المتفصل .

قلنا الفرق بينهما من وجهين .

أحدهما أن ياء المتكلم قد ربكسرتين وقبلها كسرة فتصير كاجتماع ثلاث كسرات في التقدير ولا يحتمل ذلك في الفعل فلذلك احتيج إلى نون الوقاية بخلاف التقاء الساكنين إذ ليس معه إلا كسرة واحدة ولا يلزم من احتمال كسرة واحدة عارضة احتمال ثلاث كسرات .

والثاني أن ياء المتكلم تخرج بالكسرة لشدة اتصالها فتصير الكسرة قبلها كالسلازمة بخلاف التقاء الساكنين فإن الثاني لا يمتزج بالاول لكونه منفصلا عنه فلا يشبه حركته الحركة السلازمة .

باب الإشارة

مسئلة

قالوا في البعيد لذكر ذلك فلم يحذفوا الألف وكسروا اللام لا لتقاء الساكنين وقالوا للتؤنث تلك وأصله في حذفوا الياء وسكنوا السلام والفرق أنه لو أبقيت الياء كما أبقيت الألف في ذلك وقيل قيلك كان يؤدي إلى نهاية الثقل وهي وقوع الياء بين كسرتين ولا كذلك المذكور فإنه لا ثقل فيه مع تحريك اللام ، وإن ثقل التأنيث والكسرة فاسب الحذف بخلاف فتح الذال وخفة التذكير فإنه لا يقتضي الحذف

ذكر ذلك في (البسيط) قال وقد جاء تالك في البعيد فلم تحذف الف تالكما لم تحذف الف ذا ولما كان استعمالها أقل من تلك جعلوا كثرة استعمال تلك عوضا عن استعمال تالك .

باب الموصول

مسئلة

جوز الكوفيون استعمال ذاموصولادون ما كما لو كانت مع ما او من
ومنع البصريون وفتوا بان ما الا استفهامية اذا انضمت الى ذا اكسبته
معناها فخرج من التخصيص الى ايهام الذي .
قال في (البسيط) ولا قياس مع الفارق .

مسئلة

قال ابن الدهان في (النرة) يجوز أن توصل أن بالامر نحو كتبت
اليه بان تم ولم يجوز أن يوصل الذي بالامر لان الذي اسم يفتقر الى تخصيص
من صلة وليس كذلك أن لانها حرف .

باب الابتداء

مسئلة

قال ابن الجباز ان قلت ما الفرق بين زيد اخوك واخوك زيد ؟
قلت ، من وجهين .

احدهما أن زيد اخوك تعريف لقراءة واخوك زيد تعريف للاسم
والثاني ان زيد اخوك لا ينفي ان يكون له اخ غيره لانك اخبرت
بالعام عن الخاص واخوك زيد ينفي ان يكون له اخ غيره لانك اخبرت
بالخاص عن العام وهذا ما يشير اليه الفقهاء في قولهم زيد صديقي وصديقي
زيد ، نقله ابن هشام في (تذكرة) .

مسئلة

٢٠

قال الشلوبين فان قلت اذا قلت زيد أمامك لزم فيه ضمير يعود على
المبتدأ لأنه قام مقام المشتق وهو كائن فتضمن الضمير الذي كان يتضمنه
واذا

واذا قلت زيد الاسد وابو يوسف ابو حنيفة وزيد زهير فلا ضمير فيه مع انه قد قام مقام ما هو المبتدأ في المعنى وهو مشتق ، ألا ترى ان الخبر قد قام في ذلك مقام مثل وهو مشتق فلم لم يتحمل هذا القائم من الضمير هنا ما كان فيما قام مقامه وتحمله هناك .

- فالجواب ان الفرق بين للموضعين ان الذي قام مقام الخبر هناك قام مقامه على معناه من غير زيادة فتحمل من الضمير ما كان يتحمله والذي قام مقامه في هذا الاخير قام مقامه على معناه ولكن بزيادة انه اريد به انه هو على جهة المبالغة بتغيير المعنى وجعل الثاني كأنه الاول لا مثله فلما قام مقامه على غير معناه لم يحمل من الضمير ما كان يتحمله . هذا اذا قلنا ان قولنا ابو يوسف ابو حنيفة بزيادة معنى انه هو هو مبالغة وان لم قل ذلك وقلنا انه بمعنى اصله الذي حذف منه تحمّل من الضمير ما كان يتحمله فك اذا فيه وجهان .

مسئلة

- قال ابن النحاس في (التعليقة) اجاز الكوفيون الاخبار بالظرف الناقص اذا تم بالحال وجعلوا له من قوله تعالى (ولم يكن له كفؤا احد) خبر يكن وكفؤا حال من الضمير المستكن في له وقاسوه على جواز الاخبار بالخبر الذي لا يتم الا بالصفة كقوله تعالى (بل اتم قوم تجهلون) ونحوه وفرق البصريون فاجازوا الاخبار بما لا يتم الا بالصفة ومنعوا الاخبار بما لا يتم الا بالحال لأن الصفة من تمام الموصوف والحال فضلة فلا يلزم من جواز ما هو من تمام جواز ما هو فضلة .

باب ما واخواتها

مسئلة

- قال الابدلسي في (شرح المفصل) فان قلت ما لهم حكوا بان الباء في قولك ما زيد بقائم مزيدة مع انها لتأكيد النفي واللام في قولك إن زيدا لقائم غير مزيدة مع انها لتأكيد معنى الابتداء .

قلت فيه حرفان الحرف الاول ان الباء ابدا تقع في الطى فلا يلتفت اليها تمام المعنى بدونها بخلاف اللام فانها تقع في الصدر في نحو لزيد منطلق (ولا تتم اشد رهبة) واما ان زيد القائم فبدخول إن.

الحرف الثاني وعليه الاعتماد ان خبر ما لا يكون الاعلى اصله وهو
 ٥. النصب حتى تكون الباء زائدة بخلاف اللام فان خبر المبتدأ على اصله وان لم تكن اللام زائدة . انتهى .

مسئلة

قال ابن عصفور في (شرح المقرب) .

١٠. فان قيل لاى شيء امتنع تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافية
 اولاً في جواب القسم عليها ولم يمتنع ذلك في لن ولم ولسا مع انها حروف نفي
 كما ان ما ولا كذلك .

١٥. فالجواب ان الفرق ان لن لنفي مستقبل فهي في مقابلة السين في سيفعل
 فاجروها لذلك مجراها في جواز التقديم فيقال زيدا لن اضرب كما يقال زيدا
 سأضرب ولم ولما صار تاملازمتين للفعل اشبهتا ما جعل كاجزاء منه وهو
 السين وسوف بخاز التقديم فيها ولم يجوز في مالانها لا تلازم الفعل الذي نفي بها كما
 تلازم لم ولما ولا جعلت في مقابلة ما هو كاجزاء من الفعل .

٢٠. قال وزعم الشلوين ان العرب انما اجازت تقديم الفعل الواقع بعد
 لم ولما عليها حملا على تقيضه وهو الواجب فكما يجوز ذلك في الواجب فكذلك يجوز
 في تقيضه وهذا غير صحيح لانه يلزم عليه تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافية
 عليها فيقال زيدا ما ضربت حملا على تقيضه وهو زيدا ضربت والعرب لا تقواه
 فدل على ان السبب خلاف ما ذكره .

باب كان واخواتها

مسئلة

قال ابن اياز فان قيل لم امتنع ان يضمر في عسى ضمير الشأن وهلا
 جاز

جاء فيها كما جاز في كاد .

قيل ، فرق الرمانى بينهما بان خبر كاد لا يكون الا جملة وخبر عسى مفرد وقد عرف ان ضمير الشأن لا يكون خبره الا جملة .

باب ابن واخواتها

مسئلة

قال ابن يعيش انما قدم المنصوب في هذا الباب على المرفوع فرقاً بينهما وبين الفعل فالفعل من حيث كان الاصل في العمل جرى على سنن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب اذ كان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول وهذه الحروف لما كانت فروعا على الافعال ومحولة عليها جعلت بينهما بان قدم المنصوب فيها على المرفوع خطأ لما عن درجة الافعال اذ تقدم المفعول على الفاعل فرع وتقديم الفاعل اصل .

مسئلة

قال الاندلسى فان قلت كيف يجوز الجمع بين المكسورتين في التأكيد مع اتحاد اللفظ والمعنى ولا يجوز في المكسورة والمفتوحة مع ان بينهما مغايرة ما ، قلت الفرق ان احدى الكلمتين هناك زائدة او كائنا زائدة وهما بخلافه بدليل ان كل واحد من الحرفين لا بد له من اسم وخبر ونظيره قولهم على ما قلناه سيبيويه ان زيدا لا ينطقن .

مسئلة

قال الاندلسى قال السيراني يجوز بعد اذا التي لقا جاء كسر ان وفتحها بخلاف حتى فان المفتوحة لا تقع بعدها والفرق ان ما بعد اذا لا يلزم ان يكون ما قبلها ولا بعضا ويجوز ان يكون مصدرا او غير مصدر كقولك خرجت فاذا ان زيدا صائح فهنا تفتح ان لان التقدير خرجت فاذا صياح زيد وتكسر اذا اردت فاذا زيد صائح ، وما حتى فان ما بعدها يكون جزءا عما قبلها لانها هنا هي العاطفة

باب ظن واخواتها مسئلة

- قال ابن جني في (الخاطريات) قلت لابي علي قال سبويه اذا كانت
 ٥ علمت بمعنى عرفت عدت الى مفعول واحد واذا كانت بمعنى العلم عدت الى
 مفعولين فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى ؟
 قتال لا اعلم لاصحابنا في ذلك فرقا محصلا والذي عندي في ذلك ان عرفت
 معناها العلم الموصول اليه من جهة المشاعر والحواس بمنزلة ادركت وعلمت
 معناها العلم من غير جهة المشاعر والحواس ، يدلك على ذلك في عرفت قوله تعالى
 ١٠ (يعرف المجرمون بسيماهم) والسيما تدرك بالحواس وبالمشاعر .
 قلت له أفيجوز أن يقال عرفت ما كان ضده في اللفظ انكرت وعلمت
 ما كان ضده في اللفظ جهلت فاذا اريد تعلمت العلم المعاقبة عبارة للانكار تعدت
 الى مفعول واحد واذا اريد بها العلم المعاقبة عبارة للجهل تعدت الى مفعولين
 ويكون هذا فرقا بينهما صحيحا لان انكرت ليس بمعنى جهلت لان الانكار قد يضام
 ١٥ العلم ، والجهل لا يضام العلم ولان الجهل يكون في القلب فقط والانكار يكون
 باللسان وان وصف القلب به كقولنا انكره قلبي كان مجازا وكون الانكار
 باللسان دلالة على ان المعرفة متعلقة بالمشاعر ، فقال هذا صحيح . انتهى .

باب المفعول فيه مسئلة

- ٢٠ اشترطوا توافق مادق النظر في المصاغ (١) من الفعل وعامله نحو قعدت
 مقعد زيدا وجلست مجلسه ولم يكتبوا بالتوافق المعنوي بخلاف المصدر فاكثفوا
 فيه بالتوافق المعنوي نحو قعدت جلوسا . والفرق ان اتصاب هذا النوع على الظرفية
 على خلاف القياس لكونه مختصا . فينبغي ان لا يتجاوز به محل السماع هو اما نحو قعدت

جلوسا فلاد افح له من القياس .

ذكره في (المفتى) .

باب الاستثناء

مسئلة

- قال ابن النحاس في (التعليقة) فان قيل كيف جاز أن يصل الفعل الى غير من غير واسطة وهو لا يصل الى ما بعد الا الا بواسطة .
- فالجواب ان غير اشبهت الظروف بابهامها والظرف يصل الفعل اليه بلا واسطة فوصل ايضا الى غير بلا واسطة لذلك .
- فان قيل فلم لم تبين غير لتضمنها معنى الحرف وهو الا .
- فالجواب ان غير لم تقع في الاستثناء لتضمنها معنى الا بل لأنها تقتضى مغايرة ما بعدها لما قبلها والاستثناء انحراج والانحراج مغايرة فاشترك الا وغير في المغايرة فالمعنى الذى صارت به غير استثناء هو ما في الاصل لتضمنها معنى الا فلم تبين .

باب الحال

مسئلة

- قال في (البسيط) لم يستضعف سيويه مررت بزيد اسدا بنصب اسد ١٥
- على الحال اى جريئا او شديدا قويا واستضعف مررت برجل اسد على الوصف والفرق بينهما من وجهين .
- احدهما ان الوصف ادخل في الاشتقاق من الحال .
- والثاني ان الحال تجري مجرى الخبر وقد يكون خبرا مالا يكون صفة .
- قال والقياس التسوية بينهما لأنه يرجع بالتأويل الى معنى الوصف ٢٠
- او يحذف مضاف اى مثل اسد .
- وقال ابن يعيش الحال صفة في المعنى ولذلك اشترط فيها ما يشترط

في الصفات من الاشتقاق فكما ان الصفة يعمل فيها عامل الموصوف فكذلك الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال الا ان عمله في الحال على سبيل الفضلة لأنها جارية مجرى المفعول وعمله في الصفة على سبيل الحاجة اليها اذ كانت مبينة للموصوف فحرت مجرى حرف التعريف، وهذا احد الفروق بين الصفة والحال وذلك ان الصفة تفرق بين اثنين مشتركين في اللفظ والحال زيادة في الفائدة والخبر وان لم يكن الاسم مشاركا في لفظه .

قال وقد ضعف سيبويه مررت برجل اسد على ان يكون نعنا لأن اسدا اسم جنس جوهر ولا يوصف بالجوهر لو قلت هذا خاتم حديد لم يجز واجاز هذا زيد اسدا على ان يكون حالا من غير قبح واحتج بان الحال مجراها مجرى الخبر وقد يكون خبرا ما لا يكون صفة ألا تراك تقول هذا مالك درهما وهذا خاتمك حديدا ولا يحسن ان يكون وصفا ، وفي الفرق بينهما نظر وذلك انه ليس المراد من السبع شخصه وانما المراد أنه في الشدة مثله والصفة والحال في ذلك سواء وليس كذلك الحديد والدرهم فان المراد جوهرهما .

باب التمييز

مسئلة

١٥

قال ابن النحاس في (التعليقة) اجاز المازني والمبرد والكوفيون تقديم التمييز على الفعل قياسا على الحال ومنعه اكثر البصريين والقياس لا يتجه لان الفرق بين الحال والتمييز ظاهر لان التمييز مفسر لذات المميز والحال ليس بمفسر فلو قد منا التمييز لكان المفسر قبل المفسر وهذا لا يجوز .

وقال الالبدي في (شرح الجزولية) التمييز مشبه للنعت فلم يتقدم وانما تقدمت الحال لانها خبر في المعنى ولتقديرها بفي فاشبهت الظرف وايضا فالحال لبيان الهيئة لالبيان الذات فقارفت النعت .

وقال الفارسي في (التذكرة) انما لم يجوز تقديم التمييز لانه مفسر و

ومرتبة

ومرتبة المفسر أن تقع بعد المفسر وايضا فاشبه عشرون واما الحال فحملت على الظرف .

- وقال ابن يعيش في (شرح الفصل) سيويه لا يرى تقديم التمييز على عامله فعلا كان او معنى اما اذا كان معنى غير فعل فظا هر لضعفه واذ لك يتمتع تقديم الحال على العامل المعنوي واما اذا كان فعلا متصرفا فقضية الدليل جواز .
- تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله الا ان منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعا في المعنى من حيث كان الفعل مسندا اليه في المعنى والحقيقة . ألا ترى ان التصيب والتفقؤ في قولنا تصيب زيد عرقا وتفقأ زيد شعما في الحقيقة للعرق والشحم والتقدير تصيب عرق زيد وتفقأ شعمه فلو قد مناها لا وقعناهما موقعا لا يقع (١) فيه الفاعل لان الفاعل اذا قد مناه نخرج عن ان يكون فاعلا وكذلك .
- اذا قد مناه لم يصح ان يكون في تقدير فاعل فعل عنه الفعل اذا كان هذا موضعا لا يقع فيه الفاعل .

فان قيل فاذا قلت جاء زيد راكبا جاز تقديم الحال وهو المرفوع في المعنى فما الفرق بينهما .

- قيل نحن اذا قلنا جاء زيد راكبا فقد استوفى الفعل فاعله لفظا ومعنى .
- وبقي المنصوب فضلة بخاز تقديمه واما اذا قلنا طاب زيد نفسا فقد استوفى الفعل فاعله لفظا لا معنى فلم يجوز تقديمه كما لم يجوز تقديم المرفوع . انتهى .

باب الاضافة

مسئلة

- اذا اضيف الفم الى ياء المتكلم رد المحذوف فيقال هذا في وفتحت .
- في ووضعت في في وذلك لانه تقول هذا فوقك ورأيت فاك ونظرت الى فيك فتكون الحركة تابعة لحركة ما بعدها من الحروف فاذا جاءت ياء الاضافة لزم ان تكسر الفاء لتكون تابعة لها .

قال ابن يعيش ، فان قيل لم قلنم الالف هنا ياء مع ايهادالة على الاعراب

(١) الاصل يكون

وامتنع من قلب الف الثنية وما الفرق بينهما ؟ .

فالجواب ان في الف الثنية وجد سبب واحد يقتضى قلبها ياء وعارضه
الاخلال بالاعراب وههنا وجد سببان لقلبها ياء وهو وقوعها موقع مكسور
وانكسار ما قبلها في التقدير من حيث ان العاء تكون تابعة لما بعدها فتقوى سبب
قلبه ولم يعتد بالعارض .

باب اسماء الافعال

مسئلة

لا يجوز تقديم معمولات اسماء الافعال عليها عند البصريين وجوزه
الكوفيون قياسا على اسمى الفاعل والمفعول والفرق على الاول انها في قوة الفعل
لشدة شبهها به واسماء الافعال ضعيفة قاله في (البسيط) .

باب النعت

مسئلة

قال في (البسيط) يشترط في الجملة الموصوف بها ان تكون خبرية
لوجهين لان المقصود من الوصف بها ايضاح الموصوف وبيانها وما عداها من
الجملة الامرية والتهية والاستفهامية وغيرها لا ايضاح فيها ولا بيان ولذلك
لم تقع صلة لعدم ايضاحها وبيانها . ألا ترى انك لو قلت مررت برجل اضربه او برجل
لا تشتمه او برجل هل ضربته لم تعد المكرة ايضاحا ولا بياناً ، .
قال فان قيل هذا بعينه يصح وقوعه خبرا للبندأ ولا يمتنع كقولك زيد
اضربه وخالد لاتمه وبكر هل ضربته فهلا صح وقوعه في الوصف .

قلنا الفرق بينهما من وجهين .

٢٠

احدهما ان الخبر محذوف تقديره مقول فيه والجملة محكية الخبر وجاز
ذلك لجواز حذف الخبر ولم يجر ذلك في الصفة لأنه لا يجوز حذفها لأن حذفها
يأني في معناها .

والثاني

والثاني ان المبتدأ يجوز نصبه بالفعل اما على حذف الضمير او على التفسير ولا يتغير المعنى فان زيد اضربه واضرب زيدا سواء في المعنى واما الصفة فلا يصح عملها في الموصوف سواء حذف منها ضميره ام لا لانه معمول لغيرها فالك اذا قلت مررت برجل اضربه لم يصح نصب رجل باضربه ولان الصفة تابعة للموصوف ولا يعمل التابع في المتبوع .

مسئلت

قال الابدی لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف لأنها كشىء واحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه .

مسئلت

قال الخفاف في (شرح الايضاح) وقع (في كتاب المذهب) لابي
اصحاق الزجاج ان تثنية الصفة الرافعة للظاهر وجمعها فصيح في الكلام
لا كضعف لغة أكلوني البراعيث .

قال والفرق ان اصل الصفة كسائر الاسماء التي تثني وتجمع وانما
يمنع فيها بالحمل على الفعل فيجوز فيها وجهان فصيحان .

احدهما ان يراعى اصلها فتثني وتجمع .

والثاني ان يراعى شبهها بالفعل فلا تثني ولا تجمع .

قال الخفاف وهذا قياس حسن لو ساعده السماع والذي حكى ائمة
النحويين ان تثنية الصفة وجمعها اذ ارفعت الظاهر ضعيف كما كلفني البراعيث
وينبغي على قياس قوله ان يجيز في المضارع الاعراب والبناء لأن اصله البناء
واعرب لشبه الاسم وكذا في الاسم الذي لا ينصرف (الصرف باعتبار
الاصل و -) المنع باعتبار شبه الفعل . انتهى .

مسئلت

قال ابن الحاحب في (اماليه) .

فان قيل لم حذف الموصوف واقامت الصفة مقامه ولم يفعل ذلك في

الموصول .

قلنا لأن الصفة تدل على الذات التي دل عليها الموصوف بنفسها باعتبار

التعريف والتكثير لأنها تابعة للموصوف في ذلك والموصول لا ينفك عن جعل

الجملة التي معه في معنى اسم معرف فهو حذف اكانت الجملة نكرة فيختل المعنى .

باب العطف

مسئلة

لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار عند البصريين

بخلاف المنصوب، وجوزه الكوفيون قياسا على الضمير المنصوب والجامع

١٠ بينهما الاشتراك في الفضلة .

قال في (البسيط) والفرق على الاول من أوجه .

احدها ان ضمير المجرور كالجزم مما قبله لشدة ملازمته له والذالك

لا يمكن استقلاله .

والثاني انه يشابه التنوين من حيث انه لا يفصل بينه وبين ما يتصل

١٥ به ويحذف في النداء نحو يا غلام .

والثالث انه قد يكون عوضا من التنوين في نحو غلامي وغلامك

وغلامه فكما لا يعطف على التنوين كذلك لا يعطف على ما حل محله وناسبه في

شدة الاتصال بالكلمة، وهذه الأوجه معدومة في المنصوب .

وقال الحريري في (درة الغواص) .

٢٠ فان قيل كيف جاز العطف على المضميرين المرفوع والمنصوب من

غير تكرير وامتنع العطف على المضمير المجرور الا بالتكرير .

فالجواب انه لما جاز أن يعطف ذاك المضمير ان على الاسم الظاهر

جاز أن يعطف الظاهر عليها ولما لم يجر أن يعطف الظاهر على المضمير لا بتكرير

الجار

الجاري تولك مررت بزيد وبك لم يجز ان يعطف الظاهر على المضمر الابتكاريه
ايضا نحو مررت بك وبزيد ، وهذا من لطائف علم العربية ومحاسن الفروق
النحوية . انتهى .

مسئلة

٥ اذا أكد ضمير المجرور كقولك مررت بك انت وزيد اختلف فيه .
فذهب الجرمي الى جواز العطف مع التأكيد قياسا على العطف على ضمير الفاعل
اذا أكد والجامع بينهما شدة الاتصال بما يتصلان به وذهب سيبويه الى منع
العطف ، والفرق من أوجه .

١٠ احدها ان تأكيده لا يزيل عنه العمل المذكورة في المنع بخلاف تأكيد
الفاعل فانه يزيل عنه المانع من العطف .

الثاني ان تأكيد ضمير المجرور بضمير المرفوع على خلاف القياس وتأکید
ضمير الفاعل بضمير المرفوع جار على القياس فلا يلزم حمل الخارج عن القياس
على الجارى على القياس .

١٥ الثالث ان ضمير المجرور اشد اتصالا من ضمير الفاعل بدليل ان ضمير
الفاعل قد يجعل منفصلا عند ارادة الحصر ويفصل بينه وبين الفعل ولا يمكن
الفصل بين ضمير المجرور وعامله فلما اشتد اتصاله قوى شبهه بالتووين فلم يؤثر
التأكيد في جواز العطف بخلاف التماثل فانه لما لم يشتد اتصاله أثر التوكيد في
جواز العطف عليه .

٢٠ الرابع انه يلزم من العطف مع تأكيد المجرور بالمرفوع نحو مررت
به هو وزيد مخالفة اللفظ والمعنى .

اما اللفظ فان قبله ضمير المرفوع ، ولم يحمل العطف عليه .

واما المعنى ، فان معنى المجرور غير معنى المرفوع ولا يلزم من العطف
على تأكيد ضمير الفاعل لا مخالفة اللفظ ولا مخالفة المعنى . ذكر ذلك في
(البسيط) .

مسئلة

لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد وفاصل
 ما عند البصريين وجوزوه الكوفيون قياسا على البديل، والفرق على الاول ان
 البديل هو المبدل منه في المعنى فلذلك جاز من غير شرط التأكيد، واما العطف
 فالتاني متاير للاول فلا بد من تقوية للاول تدل على ان المعطوف المتاير متعلق
 به دون غيره بخلاف البديل فانه لا يحتاج الى تقوية لعدم المتايرة .

باب النداء

مسئلة

يجوز في وصف المنادى المضموم نحو يا زيد الطويل ان ترفع الصفة
 ١٠ حملا على اللفظ وتنصبها على الموضع .

قال ابن عيش فان قيل فريد المضموم في موضع منصوب فلم
 لا يكون بمنزلة اسم في أنه لا يجوز فيه حمل الصفة على اللفظ لو قلت رأيت زيدا
 اسم الدابر بالخفض على النعت لم يجوز وكذلك قولك مررت بعثمان الظريف لم
 تنصب الصفة على اللفظ .

١٥ قيل الفرق بينهما ان ضمة النداء في يا زيد ضمة بناء مشابهة لحركة
 الاعراب وذلك لانه لما اطرده البناء في كل اسم منادى منفرد صار كالعلة لرفعه
 وليس كذلك اسم فان حركته متوغلة في البناء، ألا ترى ان كل اسم مفرد
 معرفة يقع منادى فانه يكون مضموما وليس كل ظرف يقع موقع اسم يكون
 مكسورا ألا تراك تقول فعلت ذلك اليوم واضرب عمر اغدا فلم يجب فيه من
 ٢٠ البناء ماوجب في اسم وكذلك عثمان فانه غير منصرف وليس كل اسم ممنوها
 من الصرف . انتهى .

مسئلة

قال ابن عيش فان قيل اتم تقولون يا هذا وهذا معرفة بالاشارة
 (٣١) وقد

وقد جمعتم بينه وبين النداء فلم جاز ههنا ولم يجز مع الالف واللام وما الفرق بين الموضوعين ؟ قلنا الفرق من وجهين .

احدهما ان تعريف الاشارة ايماء وقصد الى حاضر ليعرفه المخاطب بحاسة النظر وتعريف النداء خطاب لحاضر وقصد لواحد بعينه فلتقارب معنى التعريفين صارا كالتعريف الواحد ولذلك شبه الخليل تعريف النداء بالاشارة في نحو يا هذا وشبهه لانه في الموضوعين قصد وايماء الى حاضر .

والوجه الثاني وهو قول الما زنى ان اصل هذا ان تشير به لواحد الى واحد فلما دعوته نزعته منه الاشارة التي كانت فيه والزمته اشارة النداء فصارت « يا عوضا » من نزع الاشارة ومن اجل ذلك لا يقال هذا اقبل باسقاط حرف النداء .

١٠

مسئلت

قال ابن الحاجب في (اماليه) ان قيل ما الفرق بين قولهم يا زيد وعمرو، فانه ما جاء فيه الا وجه واحد وهو قولهم وعمرو وجاء في المعطوف من باب لا وجهان .

احدهما العطف على اللفظ والثاني العطف على المحل مثل .

١٥

لا ام لى ان كان ذاك ولا اب

فالجواب ان الفرق من وجهين، احدهما ان قولنا يا زيد وعمرو، حرف النداء فيه مراد وهو جائر حذفه فجاء لا تيان باثره وليس كذلك في باب لا في الصورة المذكورة لان لا لا تحذف في مثل ذلك . وانما قد رُحِف النداء ههنا دون ثم لكثرة النداء في كلامهم .

٢٠

الوجه الثاني ان لابي اسمها معها الى ان صار الاسم متمزجا امتزاج المركبات ولا يمكن بقاء ذلك مع حذفها ولم ينو بناء منهم على امتزاجه بالأولى لانه قد فصل بينهما بكلمتين ولئلا يؤدي الى امتزاج اربع كلمات .

مسئلت

قال ابن الحاجب قولهم (ألا يا زيدو الضحاك) فيه جواز الرفع والنصب

ولم يأت في باب لا إلا وجه واحد وهو الرفع لا غير مثاله لا غلام لك ولا العباس والفرق بينهما أن لا - لا تدخل على المعارف لما تقرر في موضعه ولا يمكن حمله على اللفظ لأن لا - إنما أتى بها لنفي المتعدد ولا تعدد في قولك لا غلام لك ولا العباس، ولأن دخول النصب فيه فرع دخول القتح فيه إذا كان منفيًا ولا يدخله القتح فلا يدخله هذا النصب الذي هو فرعه لأن دخول القتح إنما كان يتضمنه معنى الحرف ألا ترى أن معنى قولك لا رجل في الدار، لا من رجل، ولا يتقدر مثل ذلك في ما ذكرناه، ألا ترى أن لا إذا وقع بعدها معرفة وجب الرفع والتكرير ويرجع الاسم حيثما إلى أصله فاذا وجب الرفع فيما يلي لا - فلم يجز فيه غيره فلان لا يجوز غيره في فرعه الذي هو المعطوف من باب الأولى وليس كذلك في باب النداء في قولنا (يا زيد والضحاك) فان حرف النداء وان كان متعذرًا كما تعذر فيما ذكرناه إلا أنه يتوصل إليه بأي وبهذا كقولك يا أيها الضحاك ويا أيها الضحاك، فصار له دخول وان كان باسقاط فصل بخلاف لا - فانها لا تدخل بحال انتهى .

باب الترخيم

مسئلة

١٥

لا يجوز ترخيم الجملة عند الجمهور وجوزه بعضهم بحذف الثاني في قياسا على النسب فانه يجوز بحذف الثاني .

قال ابن فلاح في (المغنى) والفرق على الأول أن الثقل الناشئ من اجتماع ياء النسبة معها لو لم يخفف بالحذف لأدى إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد فلذلك حذف منها في النسب لقيام يائه مقام المحذوف وأما الترخيم فانما لم يجز لأن شرطه مع تمييز النداء البناء في المرخم ولم يوجد هنا فلم يجز الترخيم ولأنه أشبه بالمضاف والمضاف إليه في كون الأول عاملا في الثاني فلم يجز ترخيمها كالمضاف إليه .

باب العدد

مسئلة

- قال الاندلسي في (شرح المفصل) فان قلت الايمان مركبان
في العدد يجريان مجرى الكلمة الواحدة فهلا عرب مجموعهما كما عرب
معديكرب واخواته ، قلنا ، الفرق من وجهين .
٥ احدهما . ان الامتزاج هنا اشداد كان احد الاسمين منهما لم يك
يستعمل على اقراده بل حضر موت مثلاً في استعماله عليها لهذه اليلة كد مشق
مثلاً وبعداد فكما ان هذه معربة فكذلك حضر موت واما مركبات الاعداد
فالفرد منها مستعمل بمعناه خمسة اذا اردت بها هذا القدر وكذلك العشرة
فالعاطف المتضمن معتبر واذا اعتبر فقد تضمن معناه وما تضمن معنى الحرف .
١٠ فلا وجه لاعرابه .

والثاني ان العدد في الاصل موضوع على ان لا يعرب مادام
لما وضع له من تقدير الكيات فقط فان حقه ان يكون كالأصوات ينطق بها
ساكنة الأواخر وحروف التهجى وانما يعرب عند التباسه بالمعدود .

باب نواصب الفعل

مسئلة

- الباء الزائدة تعمل الجرف نحو ليس زيد بقائم ، وفاقا وأن الزائدة
لا تعمل النصب في الفعل المضارع على الأصح .
وقال الاخفش تعمل قياسا على الباء الزائدة . والفرق على الاول ان
الباء الزائدة تختص بالاسم وأن الزائدة لا تختص لأنها زيدت قبل فعل وقبل
٢٠ اسم وما لا يختص فأصله ان لا يعمل - ذكره ابو حيان .

مسئلة

لا يتقدم معمول معمول أن عليها عند جميع النحاة الا القراء فلا يقال

طعامك اريد أن آكل ، ويجوز تقديم معمول لن عليها عند جميع النحاة الا الاخفش الصغير فنقول زيدا لن ا ضرب ، والفرق أن حرف مصدرى موصولة ومعمولها صلة لها ومعمول معمولها من تمام صلتها فكما لا تتقدم صلتها عليها كذلك لا يتقدم معمول صلتها ، ولن بخلاف ذلك ، وحكم كى عند الجمهور وحكم ان ، لا يجوز تقدم معمول معمولها فلا يقال جئت النحو كى أتعلم ، ولا النحو جئت كى أتعلم ، لأنها ايضا حرف مصدرى موصولة كأن فكما لا يتقدم معمول صلة الاسم الموصول كذلك لا يتقدم معمول صلة الحرف الموصول ، واما اذن فقال القراء اذا تقدمها المفعول وما جرى مجراه بطلت فيقال صاحبك اذن اكرم ، واجاز الكسائي اذ ذاك الرفع والنصب .

١ قال ابو حيان ولا نص اخذه عن البصريين في ذلك بل يحتمل قولهم انه بشرط في عملها ان تكون مصدرة ان لا تعمل لأنها لم تتصدر اذ قد تقدم عليها معمول الفعل ويحتمل ايضا ان يقال تعمل لأنها وان لم تتصدر لفظا فهي مصدرة في النية لأن النية بالمفعول التأخير .

ولقائل ان يقول لا يجوز تقديم معمول الفعل بعد اذن لأنها ان كانت مركبة من اذ وان او من اذا وان فلا يجوز تقديم المعمول كما لا يجوز في أن ، وإن كانت بسيطة واصلا اذ الظرفية ونونت فلا يجوز ايضا لان ما كان في حيز اذا لا يجوز تقديمه عليها ، وان كانت حرفا محضا فلا يجوز ايضا لان ما فيه من الجزاء يمنع ان يتقدم معمول ما بعدها عليها ، ولما كان من مذاهب الكوفيين جواز تقدم معمول فعل الشرط على اداة الشرط اجازوا ذلك في اذن كما اجازوا ذلك في ٢٠ إن نحو زيدا إن تضرب اضرب .

مسئلت

قال ابو حيان سأل محمد بن الوليد ابن ابى مسهر وكاذا قد قرأ الكتاب سيويه على المبرد رأى ابن ابى مسهر أن قد أتقنه ، لم اجاز سيويه اظهار أن مع لام كى ولم يجوز ذلك مع لام النفى فلم يجب بشيء انتهى .

قال

قال ابو حيان والسبب في ذلك ان لم يكن يقوم وما كان يقوم ايجابه كان سيقوم بفعلت اللام في مقابلة السين فكما لا يجوز أن يجمع بين ان الناصبة وبين السين اوسوف كذلك لا يجمع بين ان واللام التي هي مقابلة طا .

مسئلت

- سمع بعد كي وحتى الجر في الاسماء والنصب في الافعال فاختلف النحويون
- قليل كل منها جار ناصب وقيل كلاهما جار فقط والنصب بعدهما بان مضمرة
- وقيل كلاهما ناصب والجر بعدهما بحرف جر مقدر هو الصحيح وهو مذهب
- سيويه في كي أنها حرف مشترك فتارة تكون حرف جر بمعنى اللام وتارة تكون
- حرفا موصولا ينصب المضارع بنفسه هو الصحيح من مذهبه في حتى أنها حرف جر
- فقط وان النصب بعدهما بان مضمرة لاجلها .

١٠

قال ابو حيان فان قلت ما الفرق بينها وبين كي حيث صحح فيها انها جارة ناصبة بنفسها .

- قلت النصب بكى اكثر من الجر ولم يمكن تأويل الجر لأن حرفه
- لا يضر فحكم به وحتى ثبت جر الاسماء بها كثيرا وامكن حمل ما انتصب
- بعدها على ذلك بما قدرنا من الاضمار والاشتراك خلاف الاصل ولانها بمعنى
- واحد في الفعل والاسم بخلاف كي فانها سبكت في الفعل وخلصت للاستقبال .

١٥

مسئلت

- قال الاندلسي في (شرح المفصل) قال علي بن عيسى انما عملت ان
- في المضارع ولم تعمل ما لان ان نقلته قلين الى معنى المصدر والاستقبال وما
- لم تنقله الاقلا واحدا الى معنى المصدر فقط وكل ما كان اقوى على تغيير معنى
- الشيء كان اقوى على تغيير لفظه .

٢٠

وقال السيرافي انما لم ينصبوا بما اذا كانت مصدر الان الذي يجعلها اسما وهو الاخفش فان كانت معرفة فهي بمنزلة الذي فيرفع الفعل بعدها كما يرتفع في صلة الذي وان كانت نكرة فيكون الفعل بعدها صفة فلا تنصبه واما

سيويه بفعلها حرفا وجعل الفعل بعدها صلة لها .

والجواب على مذهبه ان المعنى الذى نصبت به ان هو شبهها بان المشددة لفظا ومعنى ولذلك لم يجمعوا بينهما فلا تقول ان ان تقوم كما يستقيمون ان ان زيدا قائم وهذا مفقود في ما وايضا فما يليها الاسم مرة والفعل اخرى فلم تختص . انتهى .

وقال ابن يعيش الفرق بين ان وبين ما ان ما تدخل على الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وان مختصة بالفعل فلذلك كانت عاملة فيه ولعدم اختصاص ما لم تعمل شيئا .

باب الجواز

مسئلة

١٠

يجوز تسكين لام الأمر بعد واو وفاء نحو (وليوفوا نذرهم) (ليستجيبوا الى وليومتواي) ولا يجوز ذلك في لام كي و فرق ابو جعفر النحاس بان لام كي حذف بعدها ان فلو حذف كسرتها ايضا لاجتمع حذفان بخلاف لام الامر، و فرق ابن مالك بان لام الامر اصلها السكون فردت الى الاصل ليوء من دوام تقوية الاصل بخلاف لام كي فان اصلها الكسر لانها لام الجر .

مسئلة

اختلف في لم ولما هل غير تا صيغة الماضي الى المضارع او معنى المضارع الى المضى على قولين ونسب ابو حيان الاول الى سيويه ونقل عن المغاربة أنهم صحوه لان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ والثاني مذهب البرد وصححه ابن قاسم في (الجنى الداني) وقال ان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد او، وان الاول لا نظيره ولا خلاف ان الماضي بعد ان غير فيه المعنى الى الاستقبال لاصيغة المضارع الى لفظ الماضي، والفرق كما قال ابو حيان ان ان لا يتنع وتوقع صيغة الماضي بعدها فلم يكن لدعوى تغير اللفظ موجب بخلاف

بمخلاف لم ولما فانها يمتنع وقوع صيغة الماضى بعدها فلماذا قال قوم بانه غيرت صيغته .

مسئلة

الامر صيغة مرتجلة على الاصح لا مقتطع من المضارع ولا خلاف ان النهى ليس صيغة مرتجلة وانما يستفاد من المضارع المجزوم الذى دخلت عليه . لا للطلب وانما كان كذلك لأن النهى يتنزل من الامر منزلة النفى من الايجاب فكما احتيج في النفى الى اداة احتيج في النهى الى ذلك ولذلك كان بلا الى هي مشاركة في اللفظ للالاتى للنفى .

مسئلة

لا تدخل على لا اتى للنهى اداة الشرط فلا في قولهم ان لا تفعل افعل ١٠ للنهى المحض ولا يجوز أن تكون للنهى لأنه ليس خبرا والشرط خبر فلا يجتمعان وقال بعضهم هي لا اتى للنهى واذا دخل عليها اداة الشرط لم تجزم وبطل عملها وكان التأثير لاداة الشرط وذلك بخلاف لم فان التأثير لها لا لاداة الشرط في نحو (فان لم تفعلوا والفرق ان اداة الشرط لم تلزم العمل في كل ما تدخل عليه اذ تدخل على الماضى فلم يكن لها ذلك اختصاص بالمضارع ١٥ فضعفت فحيث دخل عامل مختص كان الجزم له. ذكره ابو حيان في (شرح التسهيل) .

مسئلة

ان قيل لم جزم متى وشبهها ولم تجزم الذى اذ اتضمنت معنى الشرط نحو الذى يأتيني فله درهم . ٢٠

فالجواب ان الفرق من وجوه .

احدها ان الذى وضع وصلة الى وصف المعارف بالجهل فاشبه لام التعريف بالجنسية فكما ان لام التعريف لا تعمل فكذا الذى .

والثاني ان الجملة التى يوصل بها لا بد ان تكون معلومة للمخاطب والشرط

لا يكون الامتياز .

والثالث ان الذى مع ما يوصل به اسم مفرد والشرط مع ما يقتضيه
جمليتان مستقلتان . نقلت ذلك من خط ابن هشام فى بعض تعاليقه وذكره ابن الحاجب
فى اماله .

مسئلة

قال ابن اياز ان قيل حرف الجزم اضعف من حرف الجر وحرف
الجر لا يعمل فى شيئين فكيف عملت ان فى شيئين .
قيل الفرق بينهما الاقتضاء لحرف الجر لما اقتضى واحد العمل فيه وحرف
الجزم لما اقتضى اثنين عمل فيها . انتهى .

باب الحكاية

مسئلة

تحكى الاعلام بمن دون سائر المعارف هذا هو المشهور والفرق بينها
وبين غيرها من المعارف من ثلاثة اوجه .

احدها ان الاعلام تختص باحكام لا توجد فى غيرها من الترخيم وامالة
نحو الحجاج وعدم الاعلال فى نحو مكوزة وحياة ومحب وحذف التنوين منها
اذا وقع ابن صفة بين علمين فالحكاية ملحقة بهذه الاحكام المختصة بها .

والثانى ان اكثر الاعلام منقول عن الاجناس من غير عن وضعه
الاول والحكاية تغير مقتضى من والتغيير يانس بالتغيير .

والثالث ان الاعلام كثيرة الاستعمال ويكثر فيها الاشتراك فرغ
الحكاية يوهم ان المستفهم عنه غير السابق بل هو ان السامع لم يسمع اول الكلام .
ذكر ذلك (صاحب البسيط) .

قال والفرق بين من حيث يحكى بها العلم وبين اى حيث لا يحكى بها
بل يجب فيها الرفع فاذا قيل رأيت زيدا او مررت بزيدا يقال اى زيد من غير
حكاية

حكاية أن من لا كانت مبنية لا يظهر فيها اعراب جاءت الحكاية معها على حذف ما يقتضيه خبر البتداء، وما أي فإنها معربة يظهر فيها الرفع فاستقبح لظهور رفعها مخالفة ما بعدها لها .

ونظيره قول العرب إنهم اجمعون ذاهبون، لما لم يظهر اعراب النصب في الضمير اكدوه بالرفع ومنعهم إن الزيد اجمعون ذاهبون لما ظهر اعراب النصب الزموا التأكيد بالنصب .

مسئلة

لا يحكى المتبع بتابع غير العطف من نعت اوبيان او تأكيد او بدل اتفاقا
واما المتبع بعطف النسق ففيه خلاف حكاية في (التسهيل) من غير ترجيح ورجح
غيره جواز حكايته .

١٠

قال ابو حيان والفرق بين العطف وبين غيره من التوابع ان العطف ليس فيه بيان للعطوف عليه بخلاف غيره من التوابع فان فيه بيانا ان المتبوع هو الذي جرى ذكره في كلام المنجز وما في العطف فلا يبين ذلك يائنا ثابنا
الا الحكاية و اراد لفظ المنجز في كلام الحاكى على حاله من الحركات .

وقال صاحب (البسيط) يشترط لجوازا ان يكون المعطوف عليه ١٠
والمعطوف عليهما نحو رأيت زيدا وعمر ا فان كان المعطوف عليه عليهما والمعطوف
غير علم فنقل ابن الدهان منع الحكاية وهو الاقوى ونقل ابن بابشاذ جوازا
تبعا اوبعكسه لم تجز الحكاية اتفاقا .

باب النسب

مسئلة

٢٠

قال ابو حيان فان قلت لم اجزت بيضات وجوزات بالتحريك ولم
تجز طولي بالتحريك في النسبة الى طويلة .

قلت بينهما فرق وهو ان الحركة في بيضات وجوزات عارضة فلم

باب التصغير

مسئلة

قال ابو حيان أرؤس اذا سميت به امرأة ثم خففت الهمزة بحذفها
 . وتقل حركتها الى الراء قليل أرس وصغرتها قلت اريس ولا تدخل الهاء
 وان كان قد صار ثلاثيا، واذا صغرت هنذا قلت هنيذة بالهاء ، والفرق بينهما ان
 تخفيف الهمزة بالحذف والنقل عارض فالهمزة مقدرة في الاصل وكأ انه رباعي
 لم ينقص منه شيء .

فان قلت لم لا تلحقه بتصغير سماء اذا قلت سمية أليس الاصل مقدرا .
 قلت لا يشبه تصغير سماء لان التخفيف جائز في أرؤس عارض
 بخلاف سماء فان الحذف لما لازم فيصير على ثلاثة أحرف اذا صغرت فتلحقها
 الهاء وهذا الفرق بين أرؤس وسماء اجاب ابو اسحاق الزجاج بعض اصحاب
 ابي موسى الحامض حين سأل ابا اسحاق عن ذلك وكان ابو موسى الحامض
 قد دس رجلا لقنا فطنا على ابي اسحاق فسأله عن مسائل فيها غموض هذه المسئلة
 منها، وكان في هذا المجلس المشوق الشاعر فاخذ ورقة وكتب من وقته يمدح
 أبا اسحاق ويذم من يحسده من اهل عصره .

فقال

صبرا أبا اسحاق عن قدرة	فذوا التهي يمثل الصبرا
واعجب من الدهر واوغاده	فانهم قد فضحوا الدهرا
لا ذنب للدهر والكنهم	يستحسنون المكر والغدرا
نبئت بالجامع كلباهم	ينبع منك الشمس والبدر
والعلم والحلم ومحض الحجا	وشامخ الاطواد والبحرا
والديمة الوطفاء في سحها	اذا الربا أضحت بها خضرا

فتلك اوصافك بين الوردى يابن والتيسه لك الكبرا
 بطن جهلا والذي دسه ان يلمسوا العيوق والنفرا
 فارسلوا التذرالى غامر وغمرقا يستوعب الزرا
 فانه ابا الصفاق عن جاهل ولا تضق منك به حدرا
 وعن خشار غدر في الوردى خطيبهم من فمه يخرأ .

مسئلت

قال ابو حيان فان قلت لم لا يجوز اثبات همزة الوصل في نحو استضراب
 اذا صغر وان كان مابعد ما متحركا لأن هذا التحريك عارض بالتصغير فلم يعتد
 بهذا العارض كما لم يعتد به في قولهم الحمر باثبات همزة الوصل مع تحريك اللام
 بحركة الثقل .

١٠

فالجواب ان بين العارضين قرأ وهو أن عارض التصغير لازم لا يوجد
 في لسانهم ثاني مصغر غير متحرك ابدا وعارض الحمر غير لازم لأنه يجوز أن
 لا تحذف الهمزة ولا تنقل الحركة فيقال الاحمر ولا يمكن ذلك في المصغر في حال
 من الاحوال .

١٥

باب الوقف

مسئلت

اذا وقف على المقصور المنون وقف عليه بالالف اتفاقا نحو رأيت
 عصي واختلف في الوقف على المنقوص المنون فذهب سيبويه انه لا يوقف عليه
 بالياء بل تحذف نحو هذا قاض ومررت بقاض ومذهب يونس أثباتها .

قال ابن الجباز فان قلت فإلهم اختلفوا في إعادة ياء المنقوص واتفقوا
 على إعادة الف المقصور .

٢٠

قلت الفرق بينهما خفة الالف وثقل الياء .

باب التصريف

مسئلة

الزائد يؤزن بلفظه وزيادة التضعيف تؤزن بالاصل قال ابو حيان
والفرق ان زيادة التضعيف مخالفة لزيادة حروف سألتمونيها من حيث انها
• عامة لجميع الحروف ففرقوا بينهما بالوزن وجعلوا حكم المضاعف حكم ما
ضوعف منه فضعفوه في الوزن مثله فلو نطقوا في الوزن باحدى دالى تردد
لم يتبين من الوزن كيف زيادتها فلما لم ترد منفردة اصلا لم يجعلوها منفردة
في الوزن .

اتمى القسم الرابع من الاشباه والنظائر النحوية

ويليه (الطراز في الالغاز) وهو

٠١

القسم الخامس، والحمد لله

اولا وآخرا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه - والصلاة والسلام على نبيه محمد وآله وذويه .
هذا هو الفن الخامس من الاشباه والنظائر وهو فن الألتاز والأحابي
والمطارحات والملتحنات والمعايمة وهو مشهور غير مرتب وسميته (الطراز
في الألتاز) .

قال الشيخ جمال الدين ابن هشام في كتابه (موقظ الوسنان وموقد
الأذهان) اعلم ان الفن النحوي قسمان ، احدهما ما يطلب به تفسير المعنى ، والآخر
ما يطلب به وجه الاعراب .

فالأول - كقول الحريري ، وما العامل الذي يتصل آخره بأوله -
ويعمل معكوسه مثل عمله وتفسيره (يا) في النداء فانه عامل النصب في المنادى .
وهو حرفان فآخره متصل بأوله ومعكوسه وهو (الى) حرف نداء ايضا .
وكقوله ايضا وما منصوب ابدا على الطريق لا ينخفضه سوى حرف .
وجوابه - لفظة عند ، تقول جلست عنده وأتيت من عنده لا يكون
الا منصوبا على الظرفية او مخفوضا بمنى خاصة فاما قول العامة سرت الى
عنده فخطأ .

فان قيل لدن وقيل وبعد بمنزلة عند في ذلك فما وجه تخصيصك إياها ؟
قلت - لدن مبنية في أكثر اللغات فلا يظهر فيها نصب ولا خفض وقيل
وبعد يكونان مبنيين كثير ا وذلك اذا قطعنا عن الاضافة وانما تبين الألتاز
والتمثيل بما يكون الحكم فيه ظاهرا . وكقوله واين تلبس الذكر ان براقع
النسوان ، وتبر زربات الحجال بعامم الرجال .

وجوابه - باب العدد من الثلاثة الى العشرة تثبت التاء فيه في المذكر
وتحذف في المؤنث .

والثاني - وهو الذي يطلب فيه تفسير الاعراب وتوجيهه لبيان المعنى
كقول الشاعر .

جاء ك سليمان ابو هاشما قد غدا سيدها الحارث

شرح جاء فعل ماض كسلمان جار ومجرور وعلامة الجر الفتح
لانه لا ينصرف وانما افردت الكاف في الخط ليتأتى الأناز ابو هاشما على جاء
والضمير لامرأة قد عرفت من السياق شما فعل امر من شام البرق يشيمه
ونونه للتوكيد كتبت بالالف على القياس سيدها نصب بشم كما تقول انظر
سيدها والحارث فاعل غدا، انتهى كلام ابن هشام، وقال ابن هشام في (الغنى)
مسئلة - يحاجي بها يقال ضمير مجرور لا يصح ان يعطف عليه اسم مجرور
اعدت الجرام لم تعده وهو الضمير المجرور بلولا نحو لولاي وموسى لا يقال
ان موسى في محل الجر لانه لا يعطف على الضمير المجرور من غير عادة الجار
ها لان لولا لا تجر الظاهر فلو اعيدت لم تعمل الجر بل يحكم للعطوف والحالة
هذه بالرفع لان لولا محكوم لها بحكم الحروف الزائدة والزائدة لا قدح في
كون الاسم مجرور دامن العوامل اللفظية فكذلك اما شبه الزائد .

ذكر بقية الغاز الحريري التي

ذكرها في مقامات

- ١٥ قال ما كلمة ان شتم هي حرف محبوب، واسم لما فيه حرف حلوب.
واي اسم يتردد بين فرد حازم، وجمع ملازم - وأية هاء اذا التحقت اماطت
الثقل، واطلقت المعتقل . وابن تدخل السين فتعزل العامل من غير أن تجامل.
واي مضاف اخل من عرى الاضافة بعروة، واختلف حكه بين مساء وعدوة،
واي عامل نائبة ارحب منه وكرا، واعظم مكرا، واكثره تعالى ذكره .
- ٢٠ وابن يجب حفظ المراتب، على المضروب والضارب . واي اسم لا يفهم
الا باستضافة كلمتين، والاقتصار منه على حرفين، وفي وضعه الاول التزام وفي الثاني
الزام. واي وصف اذا اردف بالنون قصص من العيون - وتقوم بالدون - ونخرج
من الزبون، وتعرض للهون .

الزام

اراد بالاول نعم ، وبالثاني سراويل ، وبالثالث هاء التانيث الداخلة على الجمع المتناهي ، نحوز نادقة وصيا قلة وتبا بعة ، وبالرابع باب ان المنخفة من الثقيلة وبالحامس لدن ، وبالسادس باء القسم وثابه الواو ، وبالسابع نحو كلم موسى عيسى (١) وبالاخير نحو ضيف تدخل عليه النون فيقال ضيفن وهو الطفيل وللزحشرى (كتاب الاحاجى) مشور وشرحه الشيخ علم الدين السخاوى بشرح سماه (تنوير الدياجى فى تفسير الاحاجى) واتبعه بأحاجى له منظومة وانا لخص الجميع هنا ، قال الزحشرى اخبرنى عن فاعل جمع على فعلة وفعليل جمع على فعلة .

الاول باب قاض وداع . والثاني نحو سرى وسراة .

وقال اخبرنى عن تنوين يجمع لام التعريف وليس ادخاله على الفعل .
من التعريف . هو تنوين الترنم والغالى .

وقال اخبرنى عن واحد من الاسماء ثنى مجموعا بالالف والتاء .

اخبرنى عن موحد فى معنى اثنين وعن حركة فى حكم حركتين .

اخبرنى عن حركة وحرف قد استويا وعن ساكنين على غير حد هما

قد التقيا .

١٥

اخبرنى عن اسم على اربعة فيه سببان لم يمتنع صرفه باجماع وعن

آخر مافيه الاسباب واحد وهو حقيق بالامتناع .

اخبرنى عن قاء ذات فنين وعن لام ذات لونين .

الاولى - نحو السرى والسرى والبت والنث وقاته الله وكاته

بمعنى قاته وبيدانى من قریش وميدانى ونحو وزن وأزن وهو قياس مطرد .

٢٠ فى المضموم وفى المكسور نحو وشاح ووعاء وإشاح وإعاء والمفتوح نحو

وسن واسن وويد وايدا اغضب وولده وأله تحير وما وبه له وما ابه سماع

(١) اغفل السادس وهو قوله « وای اسم لا يفهم ... » وهو « مها » كما فى

المقامات - ح (٢) كذا ولعله « البرى » والثرى - ح

باجماع .

والثانية - نحو عضه وسنه هي هاء في عضه وعضاه وبعير عاضه وعضه
اي راحي العضاه وعضهه اذا شتمه وفي نخلة سنهه وسانهت لأجير وواو في
عضوات وسنوات .

اخبرني عن نسب بغرياته - وعن تأنيث تاء ليس بتأنيثه .

الاول ما دل عليه بالصيغة نحو عواج وبتار ودراع ولاين ونظير
دلالتى العلامة والصيغة قولك لتضرب واخرب والفرق بين البتائين ان
فعلالما هو صيغة وفاعلا مباشرة الفعل .

والثاني ينتهواخت لان تاءها بدل من الواوالتى هي لام الا ان
اختصاص المؤنث بالاهمال دون المذكر قام علما للتأنيث فكان هذه التاء
لاختصاصها كتاء التأنيث ونحوها التاء في مسلمات هي علامة لجمع المؤنث
فلاختصاصها بجمع المؤنث كما انها للتأنيث ومن ثم لم يجمعوا بينها وبين تاء التأنيث
فلم يقولوا مسلمات .

فان قلت ما ادراك انها ليست تاء تأنيث؟ قلت لو كانت كذلك لقلبا
الواقف هاء في النة الشائنة .

فان قلت فلم قلبا من قلبا هاء في الوقف فقال البنون والبناء؟ قلت
رآها تعطى ماتعطيه تاء التأنيث فتوهما مثلها .

اخبرني عن نعت مجرور ومنعوتة مرفوع وعن منعوت موحدة
ونعته مجموع .

الاول نحو هذا حجر ضيب تحرب والثاني قول القطامي .

كان قيود رجلي حين ضمت حوالب غزرا ومعاجيا عا
جعل المعسا لفرط جوعه بمنزلة امعاء جائعة بجمع النعت مع توحيد
المنعوت .

اخبرني عن فصل ليس بين العرفتين فاصلا وعن رب على المعرفة داخلا

الاول نحو كان زيد هو خيرا منك - وان ترفى انا اقل منك ما لا - وانما ساغ ذلك في افعال من لا امتناعه من دخول لام التعريف عليه امتناع ما فيه التعريف فشبه به واجرى حكمه عليه .

والثاني نحو قولهم رب رجل واخيه قال سيويه ولا يجوز حتى تذكر

قبلة نكرة .

اخبرني عما ينصب ويجر وهو رفع وعما تدخله التثنية وهو جمع .
الاول المحكي .

والثاني قولهم « عندى لقاحان سودا وان » وقوله .

بين رماحى مالك ونهشل

وقوله

١٠

لاصبح الحى اوبادا ولم يحدوا عند التفرق فى الجميعا جمالين

اخبرني كيف يكون متحرك يلزمه السكون ؟ هو عين حى وعى

وضف فى قولهم ضف الحلال وزنها فعل لانه من باب فرح وبطر واشر .

اخبرني عن واحد وجمع لا يفرق بينهما ناطق ، الا ان الضمير بينهما

فارق . هما فلك وفلك للواحد والجمع ومثله جمل هجان وابل هجان ودرع دلاص ١٥
ودروع دلاص .

اخبرني عن فاعل خفى فابدا ، وآنر لا يخفى ابدا .

الاول فاعل أفعل وتفعل ونحوهما .

والثاني الواقع بعد الان نحو ما قام الا زيدا والا انا .

اخبرني عن حرف يزاد ثم يزال ، وأثره باق ماله انتقال . هونون ٢٠

التثنية والجمع تزال واثرها باق في نحو - هما الضاربان زيد والضاربون زيد .

اخبرني عن حرف يوحد ثم يكثر ، ويؤنث ثم يذكر .

الاول باب تمرة وتمر .

والثاني باب العدد ثلاثة الى عشرة .

اخبرني عن معرف في حكم التنكير ، ومؤنث في معنى التذكير .
الاول مررت بالرجل مثلك او برجل مثلك لا يكاد في نحو هذا الموضع
يتبين الفرق بين النكرة والمعرفة . ومثله .

ولقد امر على التلميم بسبني ، .

والثاني باب علامة ونسابة .

اخبرني عن واحد يوزن باربعة ، وعن عشرة عند بعضهم متسعة .
الاول هو باب ق و ع وش ونحوها توزن بالفعل ولا يقال في وزنه ع
والثاني حروف العطف عند النحويين عشرة وقد تسعها ابو علي
القارسي حيث عزل عنها إما .

اخبرني عن زائد يمنع الاضافة ويؤكد كدها ، ويفك تركيبها ويؤكد ها ،
هو اللام في قولهم لا اباك ، هي مانعة للاضافة فاكه لتركيبها بفصلها بين
ركنيتها وهما المضاف والمضاف اليه وهي مع ذلك مؤكدة معناها مؤيدة
لفائدتها من حيث انها موضوع لاعطاء معنى الاختصاص . ونظيرتها تيم
الثانية في (ياتيم تيم عدى) اتحمت بين المضاف والمضاف اليه وتوسطت بينهما
كما قيل بين العصا ولحائها وهي بما حصل بتوسطها من التكرير معطية معنى
التوكيد والتشديد . وهذه اللام لها وجه اعتداد ووجه اطراح فوجه اعتدادها
استصلاحها الالب لدخول لا الطالبة للنكرات عليه ، ووجه اطراحها ان لم
تسقط لام الالب الواجبة الثبوت عند الاضافة . ونحوه قولهم « لا يدى لك »
سقوط النون مع اللام دليل الاطراح وتنكير المضاف وتبيينه لدخول
« لا » دليل على الاعتداد .

فان قلت فكيف صح قولهم لا اباك ؟

قلت اللام مقدرة منوية وان حذفت من اللفظ ، والذي شجعهم على
حذفها شهرة مكانها وانه صار معلما لا استفاضة استعما لها فيه وهو نوع من
دلالة الحال التي لسانها انطلق من لسان المقال . ومنه حذف لاني (تالله تفتؤ)
وحذف

وحذف الجار في قول رؤبة « خير » اذا صبح عند ما قيل له كيف اصبحت ؟
ومحمل قراءة حمزة (تساءلون به والارحام) عليه سد يد لان هذا المكان
قد شهر بتكرير الجار فقامت الشهرة مقام الذكر .

اخبرني عن ميمات هن بدل وعوض وزيادة ، وعن واحدة هي
موصوفة بالجلادة ، البدل نحو ابدال طيء الميم من لام التعريف ، والعوض
في اللهم عوضت من حرف النداء ؛ والزيادة في نحو مقتل ومضرب ، والموصوفة
بالجلادة هي ميم فم بدل من عين فوه قال سيويہ ابدلوا منها حرفا اجلد منها
وفي مقامة النحوى من النصائح وتجلى في المضى على عنز مك وتصميمه ولا تقصر عما
في القم من جلادة ميم .

اخبرني عن ثالث مقول أعين هو أم واو مفعول ؟ فيه اختلاف سيويہ .
والاخفش وقد تقدم في اول الكتاب .

اخبرني عن اسم بلد فيه اربعة من الحروف الزوائد وكلها اصول غير
واحد . هو يستعور من بلاد الجحاز فيه الياء والسين والتاء والواو من جملة الزوائد
العشرة وكلها اصول في هذا الاسم الا الواو .

اخبرني عن مائة في معنى مئآت وكلمة في معنى كلمات . المائة في ثلثائة
في معنى المئآت لأن حق ميز الثلاثة الى العشرة ان يكون جمعا ، والكلمة في معنى
كلمات قولهم كلمة الشهادة وكلمة الخويصرة وقوله تعالى (الى كلمة سواء بيننا وبينكم
ان لا نعبد الا الله) الآية .

اخبرني عن حرف من حروف الاستثناء ، لم يستثن شيئا قط من الاسماء .
هو لا بمعنى الا لا يستثنى به الاسماء كما يستثنى بالواو واخواتها وانما يقال نشدتك الله
لا فعلت واقسمت عليك لما فعلت .

اخبرني عن مكبر يحسب مصغرا ، وعن مصغر يحسب مكبرا .
الاول سُكِّيت بالشديد يحسبه من ليس بنحوى مصغرا وهو خطأ ظاهر
لأن ياء التصغير لا تقع الا ثالثة بل سكيت مكبر كسكيت وسكيت بالتخفيف

مصغرة تصغير الترخيم .

والثاني خبر وهو في عداد المكبرات وفي قول الاعرابي الذي سئل

عن تصغير الجباري فقال خبرور .

اخبرني عن مصغر ليس له تكبير ، وعن مكبر ليس له تصغير .

من الاسماء ما وضع على التصغير ليس له مكبر نحو كيت وكيت ومنها ما ورد مكبرا ولم يصغر كآين وكيف ومتى والغبائر ونحوها .

اخبرني عن كلمة تكون اسما وحرفا ، وعن اخرى تكون غير ظرف وظرفا الاول على وعن كاف التشبيه ومذ ومند .

والثاني نحو اليوم والليلة والساعة والحين والخلف والامام .

اخبرني عن اسم متى اضيفت اخواته واقفا ومتى افردت فارقتها ، هو ذو معنى صاحب .

اخبرني عن سبب متى آذن بالذهاب تبعه سائر الاسباب .

هو التعريف في نحو آذريجان ودرا مجرد وخوارزم اذا ذهب عنه

بالتنكير لم يبق لسائر الاسباب اثر وهي التانيث والعجمة والتركيب .

اخبرني عن شيء من العلامات يشفع لآخيه في السقوط دون الثبات

التنوين هو المقصود وحده بالاسقاط في باب ما لا ينصرف وانما سقط البحر

لاخوة ثبتت بينه وبين التنوين وذلك انها جميعا لا يكونان في الافعال ويختصان

بالاسماء فلهذه الاخوة لاسقط التنوين تبعه البحر في السقوط فالتنوين اصل فيه

والبحر تبع كما يسقط الرجل عن منزلته فتسقط اتباعه وهذا معنى قول النحويين

سقط البحر بشقاعة التنوين فاذا عاد البحر عند الاضافة واللام لم يتصور عود التنوين .

اخبرني عن حرف تلعب الحركات بما بعده ولا يعمل منها الا البحر وحده

هو حتى يقع الاسم بعدها مرفوعا ومنصوبا ومجرورا والبحر وحده عملها

اخبرني عن اسم صحيح امكن هو فاعل وما هو مرفوع ، وعن آخر

داخل عليه حرف البحر وهو عن البحر ممنوع .

الاول غير في قول الشماخ .

لم يخرج (١) الشرب منها غير أن نطقت
والثاني حين في قوله .

على حين عاتبت المشيب على الصبا

- ٥ أخبرني عن شيء وراء خمسة أعيا يجزم بجوابه في الجزاء .
هو الاسم أو الفعل الذي ينزل منزلة الأمر والنهي ويعطى حكمهما
لأن فيه معنساها ومرادها فيجزم به كما يجزم بهما وذلك قولك ، حسبك ينم
الناس ، واتق الله امرؤ فعل خيرا يشب عليه بمعنى ليتق الله وليفعل .
أخبرني عن ضمير ما اشتق من الفعل أحق به من الفعل ، وفي ذلك
انحطاط الفرع عن الأصل .

- ١٠ هو الضمير في قولك هند زيد ضاربته هي وزيد الفرس راكبه هو
وفي كل موضع جرت فيه الصفة على غير من هي له فالمشتق من الفعل وهو الصفة
أحق به من الفعل لا بد له منه وللفعل (٢) منه بد إذا قلت هند زيد تضربه وزيد
الفرس يركبه حتى أن جئت به فقلت تضربه هي ويركبه هو كأن تأكيداً
للمستكن والسبب قوة الفعل وإصالة في احتمال الضمير والمشتق منه فرع في ذلك .
٥ ففضل الفرع على الأصل .

- أخبرني عن زيادة أوثرت على الإصالة ، وعن إمالة ولدت إمالة .
الاول - حذفهم الالف والياء الأصليتين للتثنية في هذه عصا وهذا
قاص وليأتى النسب إلى المصطفى وحذف اللام لالف التكسير وياء التصغير
في فرازد وفريزد وحذف العين في شاك ولأث وإبقاء الف فاعل وحذف القاء .
٢٠ في بعد لحروف المضارعة ، ومن ذلك قول الاخفش في مقول وحذفه عين
مفعول لواؤه .

والثاني - قولهم رأيت عماداً ولقيت عماداً ما لواء الالف الاولى

(١) كذا والمعروف في الرواية « يمنع » - ح (٢) لعله سقط « لأن المشتق
من الفعل » .

لكسرة العين ثم أمالوا الثانية لامالة الاولى ونظير تسبب الامالة لامالة تسبب
اللاحاق لللاحاق في نحو قولهم الندد ، هو ملحق بسفرجل والالف والنون معا
زائدتان لللاحاق ولولا النون الزيدة لللاحاق لما كانت الهمزة حرف اللاحاق ألا ترى
• انها في المد ليست كذلك .

اخبرني عن حلف ليس بحلف وعن امالة في غير الف .
الاول - قولهم بالله الا زرتني وبالله لما لقيتني وبحق ما بيني وبينك
لتفعلن ، صورته صورة الحلف وليس به لان المراد الطلب والسؤال .
والثاني امالة الفتحة قبل راء مكسورة نحو الضرر .
اخبرني عن فعل يقع بعد منذ ومنذ وعن جملة يضاف اليها المشبه باذ .
الاول نحو ما رأيته منذ كان عندي ومنذ جاء في .

والثاني نحو كان ذاك زمن زيد امير وزمن تأمر الحجاج ، حتى
هذه الجملة ان تكون على صفة الجملة التي تضاف اليها اذ وهي صفة المضي
وتكون فعلية قارة وابتدائية اخرى .

اخبرني عن لام تحسب للابتداء ، والمحقة يابون ذلك اشد الالباء ،
هي اللام الفارقة الداخلة على خبر ان المحففة .

اخبرني عن دخول ان الخفيفة على بعض الاخبار ، غير معوضة واحدا
من جملة الاستار (١) ،

ان المحففة اذا دخلت على الفعل وهو المراد ببعض الاخبار عوض
• مما سقط منه احد الحرف الاربعة وهي قد وسوف والسين وحرف النفي
وشذ تركه فيما حكاه سيبويه « اما ان جزاك الله خيرا » .

اخبرني عن عينين ساكنة يفتحها الجامع ما لم يصف ومكسورة
لا يفتحها المتكلم ما لم يصف ،

الاولى باب تمة يحرك بالفتح في الجمع نحو تمرات الاني الصفة فتقر على سكونها

(١) الاستار هنا بكسرا وله ومعناه « اربعة » قيل هو معرب « چهار » - ح .

كضخات .

والثانية باب ثمر تفتح في النسب نحو نمرى .

اخبرني عن حرف يدغم في اخيه ولا يدغم اخوه فيه .

هو اللام تدغم في الراء ولا تدغم الراء فيها .

اخبرني عن اسم من اسماء العقلاء لا يجمع الا بالالف والتاء .

هـ طلحة

اخبرني عن مكبر ومصغر هما في اللفظ مؤتلفان ولكنهما في النية

والتقدير مختلفان .

مسيطر ومسيطران صغرتا قلت مسيطر ومسيطر على لفظ التكبير

سواء .

١٠

اخبرني عن النسبة الى تمرات من التمرات والى اسم رجل مسمى

بتمرات .

النسبة الى تمرات جمع نمرة تمرى بسكون الميم لانك ترد الجمع في النسبة

الى الواحد والى تمرات اسم رجل تمرى بفتح الميم لانك تحذف الالف والتاء

عند النسب .

١٥

اخبرني عن اسم ناقص له شتى اوصاف موصول ولازم للاضافة

ومضاف الى فعل وغير مضاف .

هو ذ ويكون موصولا بمعنى الذى ولازم للاضافة في نحو ذومال

ومضافا الى الفعل في قولهم اذهب بذى تسلم وغير مضاف في قولهم الا ذواء

لذى وزن وذى جدن وذى رعين وغيرهم .

٢٠

اخبرني عن اسم تكبيره يجعل ياءه هاء وتصغيره يقلب هاءه ياء

هو ذى في اشارة المؤنث تبدل ياءه هاء في المكبر منه خاصة

نحو ذه امة الله فاذا صغرت رددته الى اصلها ياء فتقول في امرأة سميتها بذه

ذية لاذمية .

اخبرني عن الفرق بين خمتي العليا والعليا وبين خمتي اولى واوليا .
الفرق بين الاوليين ان الاولى خمة بناء الفعل والثانية خمة بناء
المصغر واما الاخرى ان فتيقتان خمة المصغر هي خمة الكبير لان اسم الاشارة اذا
صغر لم يضم اوله .

٥ اخبرني عن الفرق بين هي امك وهي ابوك وبين له ابنتك وله اخوك .
لما كان اسم الله سبحانه وتعالى لا شيء اذ ورد منه على الالسنه خففوه
ضروبا من التخفيف فقالوا له ابوك بحذف اللامين وقلبو اقالوا هي ابوك
وحذفوا من المقلوب فقالوا له ابوك وبين لتضمن لام التعريف كما مس وبنى
احدها على السكون لانه الاهل ولا مانع ، والثاني على الكسر لانه الملجأ عند
التقاء الساكنين ، والثالث على الفتح لاستئصال الكسرة على ما هو من جنسها .
١ اخبرني عن مذكر لا يجمع الا بالالف والتاء - وعن مؤنث يجمع
بالواو والنون من غير العقلاء .

الاول - نحو سراق وحمام .

والثاني - باب سنين وارضين .

١٥ اخبرني عن مجموع في معنى المثنى وعن واحد من واحد مستثنى .

الاول - نحو قوله تعالى (فقد صنعت قلوبكما) .

والثاني - ما جاء في لغة بني تميم من قولهم ما أتاني زيد الا صر وبمعنى

ما أتاني زيد لكن عمرو ، ومنها قولهم ما اعاته اخوانكم الا اخواته -

هذا آخر احاجي الزحشرى ونعقبها باحاجي السخاوى

قال الشيخ علم الدين السخاوى .

٢٠

وما اسم جمعه كالفعل منه وما اسم فاعل فيه كفعل

له وزتان يفتقان جمعا ويتحدان فيه بغير فصل

وقال

ما اسم ينون لكن قد اوجبوا منع صرفه

وما

(٣٤)

وما الذي حقه التو ن حين جاء واجذفه
الاول باب حوار وغواش .
الثاني (ويض) .

وقال

• ماذا تقول أكاذب أم صادق من قال وهو يجد فيما يخبر
رجلان اختي منهما وكذاك في اخوي ايضا من تحيض وتطهر
وكذاغلا ما زوجتي تناكح حلا وليس عليهما من ينكر

وقال

• ما اسم انيب عن اسم وكانت لا بد منه
واين شرط اتى لا جواب يلزم عنه
واين تاب سكون عن السكون أبته

وقال

ما حروف دات وجهين لها منعوا الصرف وطورا صرفوا
ثم ما اسم كيقوم احتمال الصرف والمنع وفيه اختلفوا

وقال

• وما قام تداولها ثلاثة احرف عددا
وما عين لها حرفا ن يعتور انها ابدا
ولامات لها حرفا ن ايضا متلها وجدا
وما عينان مع لا ميسن لفظها قد اتحدتا
• هما في كلمتين هما لعني واحد وردا
وما خدان ان وضعا ولولا الفاء ما انفردا

الاول قولهم في دواء السم درياق ودرياق وطرياق .
والثاني نعي الغراب ونعي ومعاير ومعاير .

والثالث جدث وجدف للقبر ولازم ولازب .

والرابع الجداد والجد اذ بال دال المهمة والمعجمة اتحد في كل منها لفظ العين واللام والكلمتان لمعنى واحد وهو صرام النخل .

والخامس الارى والشرى فالارى العسل والشرى الحنظل ولولا الفاء ما اترقا انما فرقت الفاء بين لفظيهما ، يقال له طعان ارى وشرى

وقال

وما اسم غير منسوب اليه اتي لفظ العلامة ليس ينحى
وآخر لم تكن فيه فكانت ولم يزد ديبها في اللفظ حرفا
وآخر فيه كانت ثم عادت اليه فغيرت معناه وصفا
واين مؤنث لاتاء فيه بتقدير ولا في اللفظ تلى

الاول بخاتى جمع ينحى ميميت به رجلا .

والثاني بخاتى المذكور اذا نسبت اليه ازلت الياء التي كانت فيه وجعلت مكانها ياء النسب ولم يزد حرفا لأن التي ازلتها منه مثل التي الحقه ياءه .

والثالث ينحى اسم رجل اذا نسبت اليه قلت ينحى فاللفظ واحد والحكم مختلف فانه كان اولا اسما فلما نسبت اليه صار صفة .

والرابع المؤنث المسمى بمذكر نحو جعفر علم امرأة لاتاء فيه في لفظ ولا تقدير .

وقال

وما خبر أتي فردا لبتدا أى جمعا
وجاء عن المتن وهو فرد كافيا قطعا
ويا من يطلب النحو وفي ابوابه يسمى
انجمع نعت افراد اجبتا محسنا صنعا
وهل للنعت دون الوصف معنى مفرد يوعى

الاول قول حيان المحاربي،

الا ان جيرانى العشية رائح

فقوله رائج مفرد ادا به الجمع والثاني قوله

فاني وقيار بها لغريب .

والثالث قولك مررت بقرشي وطائي وفارسي صالحين .

واما النعت والصفة فلا فرق بينهما عند البصريين وقال قوم منهم تغلب النعت
ما كان خاصا كالأعور والأعرج لأنهما بخصان موضعهما من الجسد والصفة للعموم
كالعظيم والكريم وعند هؤلاء الله تعالى بوصف ولا ينعت .

وقال

لم اذا قلت ان زيدا هو القا ثم كان الضمير ان شئت فصلا
فاذا اللام ادخلوها عليه بطل الفصل عندها واستقلا
وهل الفصل واقعا أولا او قبل حال هل قيل ذلك ام لا
والذي بعد هؤلاء يتاقي أتراه فصلا مع النصب يتسلى
ولم يختص رب بالصدر لم يلف له بين احرف الجر مثلا
ثم هل يحسن اجتماع ضميرين وما ذا رأى الذي قال كلا
انما لم يكن فصلا في نحو ان زيدا هو القا لأنها لام ابتداء فهو اذن
مبتدأ مستقل واجاز بعض الكوفيين وتوقع الفصل في اول الكلام نحو
(قل هو الله احد) وبين المبتدأ والحال وحملوا عليه قراءة (هؤلاء يتاقي هن
اطهر لكم) بالنصب وابي ذلك البصريون ، وانما اختصت رب بالصدر من
بين حروف الجر لأمريين .
احدها انها بمنزلة كم في بابها .

والثاني انها تشبه حرف النفي والنفي له صدر الكلام ، وشبهها بالنفي انها
للتقليل والتقليل عندهم .

نفي ويؤكده الضمير بالضمير نحو زيد قام هو ومردت به هو ومردت

بك انت .

وقال

ما لهم استفهموا مخاطبهم في النكر بالحرف عند ما وقفوا

واسقطوا الحرف في المعارف والوصل ومن بعد ذا قد اختلفوا
 وواحد خاطبوا بثنية وواحد اثنين عنه قد صدقوا
 انما اتوا بالعلامة في النكرة ليفرقوا بينه وبين المعرفة وذلك من
 اجل ان الاستفهام في المعرفة ليس معناه معنى الاستفهام في النكرة لان
 الاستفهام في المعرفة عن الصفة والاستفهام في النكرة عن العين فلما اختلف المعنى
 خالفوا بينهما في اللفظ، وانما لحقت العلامة في الوقف دون الوصل لان وصل
 الكلام يفيد المراد فلم يحتاج الى العلامة فيه ولان الوقف موضع التغير فكانت
 العلامة فيه من جملة تغييراته وانما لم تلحق هذه العلامات المعرفة لانهم استغنوا
 عن ذلك بالحركات التي قبلها الاسم، واما الواحد المخاطب بلفظ التثنية
 فقولهم اضربا يريدا ضرب ومنه (القياف في جهنم) وواحد اثنين عنه قد صدقوا
 ١٠ هو قولهم المقصان والكلبتان والجلتان. وقال ابو حاتم ومن قال المقص
 فقد اخطأ.

وقال

ما ساكن قدأ وجبوا تحريكه ومحرك قدأ وجبوا تنسينه
 ومسكن قد اسقطوه وحذفه لو زال وجب حذفه يقونه
 الاول نحو اضرب القوم لالتقاء الساكنين والثاني (وايضا)

وقال

١٥

ماتاء مخبر ان قتل هي فاعل وتكون مفعولا فانت مصدق
 واسم لفاعل ان نطقت بلفظه وعينت مفعولا فانت محقق
 الاول - التاء في نحو بيعت تقول بيعت الغلام فالتاء فاعل ويقول
 الغلام بيعت فالتاء مفعول يريدها عنى مولاى وبني الفعل للمفعول واصله بيعت
 ٢٠ كضربت .

والثاني نحو مختار تقول اخترت فاختار فيكون اسم فاعل واصله
 مختير واخترت المتاع فهو مختار فيكون اسم مفعول واصله مختير .

وقال

وقال

واشكّل فاعل في الجمع نيا أطارح فيه ذالب ونبل
أهل ياتي فواعيل وفعل ولعلة لجمعه فانظر بعقل
وهل جمعوا فعلا او فعولا على فعل قل فيه بنقل
الاول - نحو خاتم وخواتيم وصاحب ومحب ومحبّة .

والثاني - نحو آدم وأدم .

الثالث - نحو عمود وعمد .

وقال

وما جمع على لفظ المتني اذا ما الوقت فابها جميعا
وعند الوصل يختلفان لفظا ويفرق فيه بينها مذيعا

وقال

ما فاعل اوجب لمعوله تأخيرة عن فظة فاقصّل
وأى فعل معرب عامل اللصب والجزم به ما اتصل

وقال

ما اسم ازيل ولم يزل تأثيره من بعده فكأنه موجود
ولربما اعطوا اخاه ماله من بعده فكأنه مفقود

وقال

وأى حرف زيد للجمع قد شبه بالأصل بعض العرب
وبعضهم ابراه في وقفه مجرى الذي للفرد اذا الأدب

وقال

وما كلم بانحر بعضهن الخلف غير خنى
فبعض ظننا عينا وقد نقلت الى الطرف
وبعض لا يرى هذا وخالف غير منحرف

هى نحو جاء وشاء اسم فاعل من جاء وشاء الاصل جاء وشاء .

لان لام الفعل همزة والهمزة الاولى هي لام الفعل عند التحليل قدمت الى موضع العين كما قدمت في شاكي السلاح وهار والاصل شائك وهائر وعند سيويه هي عين الفعل في اصلها استقل اجتماع الهمزتين فقلت الاخيرة ياء على حركة ما قبلها وهي لام الفعل عنده ثم فعل به ما فعل بقاض فوزنه على هذا فاعل . وعلى قول التحليل فاعل لأنه مقلوب .

وقال

وما اسم على ستة كلها سوى واحد من هويت السماء
واربعة من هويت السماء أتت فيه اصلا فردة بيانا
المراد سلسيل وزنه فعليل وحروفه كلها من حروف الزوائد
١٠ الا الياء .

وقال

وما اسم مفرد في حكم جمع وما هو باسم جمع واسم جنس
ومجموع اتى صفة افراد فبيده لنا من غير لبس
الاول سراويل .

١٥ والثاني قوطم برمة اعشار وبرد اسمال ونحوه .

وقال

والاهل تجيء مكان إما وما المعنى اذا جاءت كغير
وهل عطفت بمعنى الواو حيناً فان بينت جئت بكل خير

جاءت الا بمعنى اما في قولهم اما ان تكلمني والافاذب المعنى
٢٠ واما ان تذهب، واذا جاءت بمعنى غير فهي في معنى الصفة والفرق بين موضعها
في الاستثناء والصفة انك اذا قلت هذا درهم الا قيراطا بالنصب استثناء
فالمعنى ان الدرهم ينقص قيراطا واذا قلت هذا درهم الا قيراطا بالرفع
صفة فالدرهم على هذا تام غير ناقص والمعنى ان الدرهم غير قيراط، وتجيء
الا عاطفة بمعنى الواو في نحو قوله تعالى (لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين
ظلموا

ظلموا) قيل معناه والذين ظلموا .

وقال

- يريدون بالتصغير وصفا وقلة فهل ورد التصغير عنهم معظما
وما اسم له ان يصغروه ثلاثة وجوه فكن للسائلين مفهوما
ورد التصغير للتعظيم في قولهم جبيل ودوية والمراد بالثاني نحوبيت •
وشيخ مما عينه ياء في تصغيره ثلاثة اوجه ، شيخ على الاصل ، وشيخ بكسر
الشين على الاتباع ، وشيخ بقلب الياء واو الاجل الضمة .

وقال

- ما اسم تصغره فيشبه لفظه لفظ المضارع فاذا أتى علما فما
١٠ في صرته احد يتازع
هو أبيض تصغير ابيض وافق لفظ المضارع من بيضت فلو سميت
بهذا المضارع لم يصرف ولو سميت بذلك المصغر صرف لان الهمزة فيه
اصلية وانما يترتب الحكم في هذا من الصرف وامتناعه على الزائد والاصل

وقال

- مالا نواع معاني كلمة قد اتت منها على اثني عشر
١٠ ثم زادت واحدا اختلها ثم اخرى ما ثلثها ما ترى
التي جاءت على اثني عشر وجهها، ما والذي على ثلاثة عشر، لا، وأو

وقال

- هل تعرفون مؤثنا يحكى بصيغته المذكر
٢٠ ومعرفة لا شك فيه ولفظه لفظ المنكر
ومصدر ابا للام لا هي عرفته ولا تنكر

وقال

- أستم ترون الوزن بالاصل واجبا فما لكم خالفتموا في الصواقع
فقلتم جميعا وزن ذاك فوالع وفي كل مقلوب بغير تناسع

وأى حروف العطف يأتى مقدما وذو عطفه من قبله غير واقع

وقال

أى الحروف أتى اخاه مؤكداً فأزال عنه قوة الاعمال
مثل الذى يأتى ليسعد ما شيا فيفيده ضرباً من العقال

وقال

وما بدل من ستة ثم انه أتى زائداً فى خمسة فى الزوائد
وتلقاه اصلاً فى الثلاثة فأتا بتفسيره ممحاً بنشر الفوائد

وقال

ما اسم اضعف فردته اضعافه مؤنثاً وهو بالتذكير معروف
وما الذى هو بالتنوين ذو عمل وإن يضاف وغير اللام مألوف
الاول نحو قولهم ذهبت بعض اصابعه ، واما الذى يعمل حال التنوين
والاضافة ولا يعمل مع الالف واللام المستهجا غير مألوف فهو المصدر .

وقال

وما سبيان قد معنا اتفاقاً وصاراً يمتنعان على اختلاف
وضم اليها سبب قوى وكأنا يحسبان من الضعاف
هما التأنيت والعلمية يمتنعان من الصرف بلا خلاف فان كان الاسم
لثلاث على ثلاثة احرف وهو ساكن الوسط صار امانعين وغير مانعين بعد
ان كانا يمتنعان اتفاقاً فان انضم الى التعريف والتأنيت سبب آخر لم يتصرف
باجماع نحو ما ه وجور .

وقال

ما الذى اعطته دولته ان ازال الجار عن سكنه
وتخطى بعد ذلك الى ثالث اجلاء عن وطنه
ومتى لم يلق جارتيه بقى المذكور فى مكانه
ثم حرف ان ازيل غذا جاره يقفوه فى سنته

(٣٥)

لم تخصصه

لم تخصصه أصالة وهي للأصل من جنته

الاول - ياء النسب اذ الحق فَعِيلَة او فَعِيلَة ازال تاء التانيث وتخطى الى الياء التي قبل الحرف الذي قبل تاء التانيث فأزالها نحو حنفي في حنيفة فان لم تلق ياء النسب تاء التانيث بقي المذكور وهو الياء في موضعه لم يحذف نحو تميمي في تميم .

والثاني - نحو يا منص في منصور لما ازيل الحرف الاخير في الترخيم تبعه الحرف الذي قبله .

وقال

وما حرف يليه القعل مجزوما ومرفوعا
وينصب بعده ايضا وكل جاء مسموعا
هو، لا تأكل السمك وتشرب اللبن .

وقال

ما فاعل والحق يقضى به قد جاء في صورة مفعول
ومفرد لكنه جملة عند ذوى الخبرة والحول (١)
الاول قولهم زهي علينا وعنت بما جئ .
والثاني صلة الالف واللام في نحو الضارب زيد والضروب عمرو .

وقال

وأية كلمة في حكم شرط وجاء جوابها ينبك عنها
وقد جمعوا حروف الشرط عدا وما عدت لعمرائك منها
هي أما في قولهم اما زيد فنطلق .

وقال

ما زائد زيد في اسم فهو فيه على حال الاصيل وحال الزائد اجتماعا
ذو معنيين فهذا آثروه وها ذا آثروه وطورا يصلحان معا

(١) « الجول بالضم العقل والحزم » كما في اللسان وفي الاصلين « الجول كذا - ح .

وهل طفرت بمفعول فتذكره من الرباعي ام هل فاعل ميمما
الاول الالف اللاحقة لفعل وفعل وفعل فمالم ينون منها فهو للتأنيث
وما نون تارة ولم ينون اخرى فهو للتأنيث واللاحق ومانون لا غير لم يكن
اللاحق .

والثاني مودوع فقط في قوله (جرى وهو مودوع) .

والثالث ايفع فهو يافع وابقل فهو باقل .

وقال

اي حرف أتي يعدونه اسما ثم اي الحروف يحسب فعلا
وهو اسم ولست اعني على او عن فيمنه زادك الله نبلا
الاول اللام الموصولة .

والثاني قد بمعنى حسبك يحسب فعلا حين قالوا قد في نحو .

قد في من نصر الخبيثين قدى

وقال

أي طرف يضاف ان لم تضافه لسوى ما اضيفت من حرف عطف
لم يحزوا الحروف قد جاء فيها مثل هذا بين لما أي حرف
الظرف الذي يضاف ولا بد من اضافته مرة ثانية الى غير من اضيفته
اليه اولا هو قولك بيني وبينك الله وقد جاء في الحروف مثل هذا وهو قولهم
اخرى الله الكاذب مني ومنتك .

وقال

ولام طلقت كلما ثلاثا طلاقا ليس يعقبه اجتماع
وما اسم فيه لام عرفته وليس عن البناء له ارتجاع
لام التعريف لا تجمع التوين ولا الاضافة ولا النداء والاسم الذي
عرف باللام ولم رده الى الاعراب الآن والخمسة عشر وليس في العربية مبنى
يدخل عليه اللام الا يرجع الى الاعراب الا ما ذكر .

وقال

وقال

وان وقعت بمعنى اى ولكن لها شرط فينبه مجيبا
وهل جاءت ومعناها لثلا واذا زلت في الفتوى مصيبا

وقال

- ما اسم يكون مؤثما فاذا اضيف اليه ذكر
واسم تفوه بأصله ابدأ اضايفه وتخير
المراد بالاضافة هنا النسب واذا نصب الى مؤنث حذف منه التاء
فصار لفظه على لفظ المذكر والمراد بالتاء في نحو شية اذا نسبت اليه حدثت تاء
وردت فاءه يقال وشوى.

وقال

- ١٠ ومدغمتان بدلتا بلفظ لم يكن لها
ولولا ذاك سوينا بحرف جاء قبلها
هما الدال والسين في سدس بدلتا بالتاء في ست ولولم يعملوا ذلك
وادغموا الدال في السين لصارت حروف الكلمة كلها سينا وتصير على سس
فيساوى الحرفان المدغمان لفظ الحرف الذى قبلها وهو السين فأبدلوا لفظا
لم يكن لها وهو التاء .

وقال

- ما اسم اذا جاء على باب لم تدخل النسبة فيه عليه
حتى اذا حول عن باب تجاوز النسبة كل اليه
هو خمسة عشر وبابه لا يجوز النسبة اليه وهو على باب من العدد فاذا نقل
عن باب الى التسمية جازت النسبة اليه .

وقال

وما اسم ناقص لكن باب الإشارة باب قول اليقين
وفى باب الكماية جاء نى يشبه به بعض الظنون

هوذا في قولك ماذا فعلت وعلت كذا وكذا .

وقال

وما اسم مؤنث من غير تاء وفي حال النداء تكون فيه
وتدخل في مذكره المنادى وقد إغيا على من لا يعيه
وقالوا انها بدل انييت عن الياء التي كانت تلييه
وتلك التاء لما بدل سواء ويجتمعان هذا مع اخيه
هي ام في قولك يا امت ومذكره يا ابت والتاء فيهما عوض من
ياء الاضافة وقد تبدل الياء الفاقلها اذ ابدلان التاء في يا ابت والالف في
يا ابا وقد يجمع بينهما نحو يا ابتا ويا امتا ولم يعد واذلك جمعا بين العوض والمعوض
لانه جمع بين العوضين .

وقال

وما نونان يتفقان لفظا ويختلفان تقديرا وحكما
وما هي ضمة صلحت لأمر حديثا ولما قد كان قد ما
النونان في نحو قولك الرجال يدعون ويعفون والنساء يدعون ويعفون هي
في الاول حرف اعراب وفي الثاني ضمير والضمة في هذا منصوب ونحوه
اذا قلت يا منصُ تصلح ان تكون التي في الاصل قبل النداء وان تكون
ضمة النداء على لغة من لا ينتظر .

وقال

وما كلمة مبنية قد تلعبت بها حادثات القلب والحذف والبدل
وجاءت على خمس عرفن لغاتها احب باد لا قال عالم الخبر من بدل
هي كآين .

وقال

وما ابن جمعه ابداءات وفي الحيوان جاء وفي النبات
وهل من مضمير بالميم وافي لغير ذوى العقول المدركات
الاول

الاول نحو ابن هرمس وابن الماء وابن كوى وابن اوبر .
والثاني نحو قوله تعالى (رأيتهم لى ساجدين) استعمل ضمير من
يعقل لمن لا يعقل .

وقال

وأسماء . لغو ذوى عقول اجازوا جمعها جمع السلامه
لأية علة ولأى معنى أفدنا مرشدك الا مامه

وقال

وأسماء اذا ما صغر وها تريد حروفا شططا وتغلو
وعادتهم اذا زادوا حروفا يزيد لاجلها المعنى ويعلو

وقال

وما فرد يراد به المثنى كثنية ذكرها لفرد
أفدنا وهي خاتمة الاحاجى فمع أثبتت متقلب برشد

وقال المخرى ملتزافى ، كاد

أعوى هذا العصر ما هي لفظية جرت فى لسانى جرهم وثمود
اذا استعملت فى صورة الجحد أثبتت وان أثبتت قامت مقام جحد ١٥

واجاب عنه الشيخ جمال الدين بن مالك بقوله

نعم هي كاد المرء ان يرد الحمى فتأتى لاثبات بنى ورد
وفى عكسها ما كاد ان يرد الحمى نخذ نظمها فالعلم غير بعيد

واجاب غيره فقال ويقال انه الشيخ عمر ابن الوردى رحمه الله

سألت رعاك الله ما هي كلمة أتت بلسانى جرهم وثمود ٢٠

اذا ما أتت فى صورة النفى أثبتت وان أثبتت قامت مقام جحد

الا ان هذا التفرق زال واضح والا فعندى كاد غير بعيد

اذا قلت ما كاد واىرون فمارأوا ولكنسه من بعد غير جهيد

وان قلت قد كادوا اىرون فمارأوا نخذه ولا تسمع به لعنيد

وقال ابو العلاء المعري ملغزا في ال التي للتعريف

وخلين مقرونين لما تعاونا ازالا قصيا في المحل بعيدا

وينفيها ان احدث الدهر دولة كما جعلاه في الديار طريدا

وقال الشيخ شمس الدين ابن الصائغ ملغزا في الا التي للاستثناء

ما لفظ رفع المجاز وقرده وهو متضجع لمن تدبره (١)

قال في (شرحه) اما كون ال اترفع المجاز فان القائل قام القوم

الا زيد ا كان قبل انراج زيد يحتمل انراج جماعة بما انراج زيدا فاذا بقاء

اللفظ على العموم الذي هو حقيقة اللفظ مع ان انراج زيد فيه استعمال

مجاز في القوم لكونه انراج بعضه فهذه الاداة حصلت مجازا ودرجت

١٠ مجازا انتهى .

قال بعضهم

سلم على شيخ النخاعة وقل له هذا سؤال من يجبه يعظم

انا ان شككت وجدتموني جازما واذا جزمت فاني لم اجزم

جوابا

١٠ هذا سؤال غامض في كلمتي شرط وان واذا مراد مكملتي

ان ان نطقت بها فانك جازم واذا اذا تأتي بها لم تجزم

واذا لما جزم القتي بوقوعه بخلاف ان فانهم اني وفهم

قال ابو السعادات ابن الشجري في المجلس الخامس والستين من

(اماليه) .

هذه ايات الغازي سئلت عنها

٢٠

اسمع ابا الازهر ما اقول عليك فيما تابنا التعويل

مسئلة اغفلها التحليل يرفع فيها الفاعل المفعول

ويضمر الوافر والطويل

فاجبت بان الاخبار من الاتهاب العروضية والنحوية فهل في العروض

تعب زحاف يقع في البحر المسمى الكامل وهو ان يسكن الحرف الثاني من متفاعن فيصير متفاعن فينقل الى مستعلن والبحر ان الملقبان الطويل والوافر ليس الاضيار من القاب زحافهما والاضياء ر في النحو أن يعود ضمير الى متكلم او مخاطب او غائب كقوله في اعادة الضمير الى الغائب زيد قام وبشر اقيته وبكر مررت به فهذا هو الاضيار الذي اراده بقوله ويضمير الوافر والطويل .
 لا الاضيار الذي هو زحاف وقد وضعت في الجواب عن هذا السؤال كلاما يجمع اخبار الطويل والوافر ورفع المفعول للفاعل وهو قولك ظننت زيدا الطويل حاضرا ابوه وحسبت عمرا الوافر العقل مقيا اخوه، قولك حاضرا ومقيا مفعولان لظننت وحسبت وقد ارتفع بهما ابوه واخوه كما يرتفعان بالفعل لو قلت بحضر ابوه ويقيم اخوه، والهاء في قولك ابوه ضمير الطويل والهاء في قولك، اخوه ضمير الوافر قد اخمرت هذين الاسمين باعادة تلك اليهما هذين الضميرين وقولك ابوه واخوه فاعلان رفعهما هذا ان المفعولان مفعولان لظننت وحسبت وباقي التوفيق والتسديد .

لغز في امس كتب بها عز الدين ابن البهاء الموصلي الى الصلاح الصفدي
 يا اما ما شاع ذكره، وطاب نشره، فطبيب الوجود وعطر،
 وناضلين كل معنى و مترجم وارخ وترجم وعمن عبر عبر، وكتب فكبت
 الأعادي، وكتب من دون خطر وحطة فرسان الاذهان والا يادي، فتخطى
 قوام قلبه وتخطر .

اذا اخذ القرطاس خلت يمينه تفتح نورا او تنظم جوهرها
 ما اسم ثلاثي الحروف وهو من بعض الظروف ماض ان تصحفه .
 عا فعل امر، وان ضمنت أوله صار مضارعاً عجبا لهذا الامر ان اردت تعريفه
 بال تنكر او تغيرت عليه العوامل فهو لا يتغير .

كل يوم يزيد في بعده ولا يقدر على رده ان نزع قلبه بعد قلبه فهو
 في لعبة الرد موجود وقلبه سافلا تناله الاحزاب والجنود وكل ما في الوجود

الى حاله يعود ، به يضرب المثل و منها تقطع الأمل ثلثا صرف استفهام ان تعكس
يطرد ذلك النظام وثلاثة الاول كذا لك وعكس ثلثه يترك الحى ما لكافيها لك
لا يوصف الا بالذهب وليس له الى هذا الوجود ايا ب ، وهو ثلاثة وعده
فوق المائة وكم رجل يعد بثقة وليس في الوجود ، نى وفيه اس ولكن لاني
السما ولا في الارض ولا في هبوط ولا في صعود .

طرقاه اسم لبعض الرياحين العطرة ، وكله جزء من الياسمين لى اعتبره
مكسور لا يجبر وغائب لا يستحضر اقرب من رجوعه مثال معكوسه ، يدركه
العقل بفكره وليس بمحسوسه ، أبته لازلت تؤيل الاشكال وتزين الاضراب
والاشكال .

١٠ فكشبت الية الجواب وقف المملوك على هذا التز الذي ابتدته وفهم
باعدك السر الذي ودته فوجدته طرقا ملائمة منك طرقا واسما بنى لما اشبه حرفا
ثلاثي الحروف ، ثلث ما اتقسم اليه الزمان من الظروف ان قلبته سما واداد
حرف تنفيس وما بقى منه ماء ، ثلثاه مس وكله بالتحريك اسم وهو بلا اول
تصحيفه مبين وفي عكسه سم ييقين ، اتقى فيه سا كنان فبنى على الكسر ووقع بذلك
١٥ في الاسر لا ينصرف بالاعراب ولا يدخله تنوين في لسان الاعراب يعد من
كل انسان وينطق به وما يتحرك به لسان ، لا يدرك باللمس ، ولا يرى وفيه ثلثا
شمس ، تتغير صيغته حال النسبة اليه ويدخله التنوين اذا طرأ التنكير عليه متى بلغت
فات ولم يعد له اليك التيمات امين على ما كانت من قربه يعجز كل الناس
عن رده فما ضيه ما يرد وثانيه ما يصد وطريق ثالثه ما يسد .

٢٠ ثلاثة ايام هي الدهر كله وما هي غير اليوم والامس والغد

وقال ابن هشام في تذكرته (لئز) اذا وقف على آخر الفعل الماضي
بالسكون فانه يقدر فيه الفتحة حتى لو وصل بما بعده لوصل بها فهل تذكر
مسئلة يوقف فيها على آخر الفعل الماضي ولا ينوي فيها القتح ولو وصل
بها فان قيل عن فهو خطأ لان هذا لا يصح ان تقول فيه لا يجوز الوقف بالفتح .

وانما الجواب بقوله .

لو ان قومي حين ادعوهم حمل على الجبال الصم لارفض الجبل

قال الشيخ بدر الدين الدماميني رحمه الله

ايا علماء الهنداني سائل فمنا بتحقيق به يظهر السر
فما فاعل قد جر بالخفض لفظه صريحا ولا حرف يكون به الجر .
وليس بذي جر ولا بمجاور لذي الخفض والانسان للبحث يضطر
فمنا بتحقيق به استفيده فمن يحركم مازال يستخرج الدر
اراد قوله طرفسة

بجنان تعترى تا دينا وسديف حين هاج الصنبر

قال الخوارزمي

١٠

ما تابع لم يتبع متبوعه في لفظه ومجاءه يا ذا الثبت
ما ذا بعلم غير علم نافع بالعت في اتقانه حتى ثبت
قال والعجب ان هذا اللغز في اياته صورية المسئلة وهو قوله -
(ما ذا بعلم غير علم نافع) ولما عرضته على الزمخشري قال له ، لقد جئت شيئا
اذا اى عجبا .

١٠

وقال بعض ادباء المغرب

يا عالم الهواءى فل ان حله الهمز لم يعده

ثم هويا لعكس ان تعرى منه آين يا نسيج وحده

اراد انك اذا قلت ضربه تعدى بنفسه واذا قلت اضرب لم يتعد الا بحرف

٢٠

البحر فنقول اضربه ولهم من هذا النمط افعال كثيرة .

في (تذكرة ابن هشام) هل يقال ان المبتدأ اذا كان موصولا مضمنا

معنى الشرط كان خبره صلة كما ان جملة الشرط هي الخبر وهي نظيرة الصلة
ويؤيد ذلك انهم ربما جزموا جوابه كقوله .

كذلك الذى يبنى على الناس ظالما تصبه على رغم قوارع ما صنع

وهي مسألة يحاجي بها فيقال اين تكون الصلة لها محل وخبر المبتدأ

اذا كان جملة لا محل له ؟

قال الجمال يحيى بن يوسف الصرصرى الشاعر المشهور ملتزافى

حرف الكاف .

• وحرف من حروف الخط ليست علامته على العلماء تخفى

يكون اسما مع الاسماء طورا وطورا فى الحروف يكون حرفا

تراه يقدم الاسماء طرا ويمنع من مشابهة وينفى

يصير امامها مادام حرفا وان سميته فيصير خلفا

وقد تلقاه بين اسم وعمل قد اكتفاه كالا يريق لطفا

١٠ وقال سعد الدين التفتازانى ملتزافى لدن غدوة واختصاصها بنصبها

وما لفظة ليست بفعل ولا حرف ولاهى مشتق وليست بمصدر

وتنصب اسما واحدا ليس غيره له حالة معه تبين الخبر

فمعنى الذى اتعزته عند من يرى يزيل لنا اشكاله غير مضمير

ومنصوبها صدر لما هو ضد ما انا نالبا ما فى الكتاب المطهر

١٥ وقال ابو عبد الله محمد بن مصعب القرى فى مذ ومنذ

أيا العالم الذى ليس فى الأر ض له شبه يضاهيه علما

أى شىء من الكلام تراه عاملا فى الاسماء لفظا وحكما

خافضا ثم رافعا ان تفهمت يزد فهمك التفهم فهما

يشبه الحرف تارة فاذا ما ضارع الحرف نفسه صار اسما

٢٥ هو مرفوع رافع وهو ايضا رافع غيره وليس معنى

وهو من بعد ذاك للجرح حرف فاجبنا ان كنتم فى النحوشهما

اوردده الحافظ محب الدين ابن النجار فى تاريخ بغداد .

ومن الغارزى قلت

ألا ايا النحوى ان كنت بارعا وانت لا قوال النعاة تفصل

وأقنت

وأقنت ابواب الاحاجى بأسرها آين لي عن حرف يولي ويعزل

قال ابن هشام في (تذكرة) « ما » تولى وتعزل فتولى حيث تجزم بعد
ان لم تكن جازمة وتعزل ان واخواتها وتكفيها عن العمل .

ومن الغازى النثرية

- ما كلمة اذاكثر عرضها قل معناها ، واذا ذهب بعضها جل مغزاها
وأى عامل يعمل فيه معموله ، ولا يقطع ما موافق ، وأى اسم مشترك بين افعال
التفضيل والصفة المشبهة ، ونفى اذاثبت لم تزل اعماله الموجهة ، وما حرف قلبه
اسم كريم ، واسم اذا صغراختص بالتكريم ، وأى كلمة هي اسم وفعل وحرف
لم ينبه عليها احد من علماء النحو والصرف ، وأى فعل ليس له فاعل ، ومعمول
لا ينسب لعامل ، وأى لفظة تمد في الافراد وهي في الجمع مقصورة ، ولام
لانجاء مع النداء ولا في الضرورة ، وما فاعل يجب حذفه عند سبويه ، وعامل
ان لم يعمل لم يعتب عليه ، وأى كلمة جاءت باصلها ، فلم يلتفت اليها بين اهلها ، وأى
كلمة هي حرف ، وتضا هي الاسم عند الوقف ، وأى فاعل يجب جره ، وآخر
رفعه في الساء خطر .

- اردت بالاول الاسم الجنس الجمعي اذا زيد عليه التاء قصص معناه
وصار واحدا كتمر وتمر ونبق ونبقة .
وبالثاني ادوات الشرط فانها تعمل في الافعال الجزم والافعال تعمل فيها
النصب .

- وبالثالث اكبر واعظم وتحوهما في صفات الله فانها في حقه لا تكون
بمعنى التفضيل بل بمعنى كبير وعظيم .

٢٠

- وبالرابع لا النافية للجنس اذا دخلت عليها الهمزة وصارت للتمنى
فان عملها باق .

- وبالخامس نعم فان قابها . من وهو اسم لرجل مشهور بابا لكرم
وهو معنى بن زائدة .

- وبالسادس فرس وتصغيره فريس .
- وبالسابع يلى قانها حرف جواب وفعل بمعنى اختبر واسم .
- وبالثامن قلها وطالما .
- وبالتاسع نحو مات زيد .
- وبالعاشر صحراء وصحاري وعذراء وعذارى .
- وبالحادى عشر اللام التى للعهد استثنى ها ابن النحاس فى (التعليقة)
- من اطلاقهم ان اللام يجامع حرف النداء فى الضرورة .
- وبالثانى عشر فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو والله لتضر بن
- يا قوم و فاعل المصدر ذكره ابن النحاس فى (التعليقة) و ابو حيان فى
- ١٠ (تذكروته) وتقدم فى كتاب التدريب .
- وبالثالث عشر ليت اذا وصلت بما .
- وبالرابع عشر استحوذ ونحوه .
- وبالخامس عشر اذن .
- وبالسادس عشر نحو اكرم بزيد .
- وبالسابع عشر ما ورد من قولهم كسر الزجاج الحبر .
- ١٥ قلت من خط العلامة شمس الدين ابن الصائغ .
- قال هذه ألتاز نحوية عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام ما شئ به يقع
- حرفا للاعراب، واسما مذموما فى الخطاب، هو الكاف فى مساويك ان عنيت به
- جمعا فهو حرف اعراب، وان عنيت به مخاطبة فهو اسم فى تقدير الاضافة والاول
- ٢٠ جمع مساويك والثانى اضافة الى المساوى اى شئ به ينى مفردا فيعمل ويعرب
- متنى فيعمل، هو هذا يعمل مفردا فى الحال والثنية تمنعه من العمل، واذا قلنا
- هذان الزيدان قائمين فالعامل هالادا، وأى مختص الفاؤه اكثر، وان اعلم فعلمه
- لا يظهر هو لولا المختصة بالاسماء فاذا وقع بعدها المبتدأ فهي ملغاة وانما تعمل
- فى موضعين .

احتمالها الرفع في نحو لولا انك منطلق اكرمتك فهي عند ميبويه مبنية على لولا جاء الفعل على المفعول فبالحقيقة يكون موضعها رفعاً، والموضع الثاني قولك لولاك فهي عنده مجرورة وهي في الموضعين لا يظهر عملها، وما الحرف الذي يرفع الوضیع، ويضع الرفع، هو لام الابتداء اذ ادخلت على الفعل المستقبل ارتفع لهبه الاسم واحرب واذا دخلت على ظننت واخواتها تمنعها العمل وتضعها عن منصبها ما الجملة المفيدة العارية من الرفع، وفيها معنى الدعاء، وطلب النفع، هو مثل قول الشاعر (يا ليت ايام العبا، ورواجها) .

جاز ذلك لما في ليت من معنى الدعاء وكان في الجملة مرفوعاً من جهة المعنى لا في اللفظ، وما الحرف الذي ان اعمل اعجبه الفعل الكامل، او اعمل ابطال العوامل، هو ما على لغة الحجاز يقولون ما زيد قائماً فيعجبه باب كان واذا اعمل دخل على ان وغيرها فيبطل عملها وقد يبطل الفعل هو ثلثها والاسم نحو بيناه واي شيء ان قيمته وجب وان اوجبته سلب، هو ما الاسم المحذوف لامة في التكبير، وعينه في التصغير، هو ذالانه مكبر افع ومصغرا فيلا .

وما الزائد الذي يزيل الوصل، ويظهر الفضل، ويوجب الفصل، هو الالف الداخلة عوضاً من التتوين في المقصور المنصرف في الوقف مثل رأيت عصافها زائدة صرفت الاصل واذهبت الوصل في الكلام واظهرت الفضل على غير المنصرف لكونها عوضاً من التتوين واوجبت الفصل بين الاسم المنصرف مثل عصا وغير المنصرف مثل حيل .

وما الحرف الذي شأنه ينقص الكامل، ويفصل بين المفعول والعامل، هو النون الخفيفة اذا عنت بهانون التوكيد قصت الفعل المضارع وان عنت بهانون انو قاية فصلت بين المفعول والعامل، انتهى .

قال القاضي بدر الدين ابن الرضى الحنفى ملتزماً

وارسل به الى الشيخ شرف الدين الانطاكي

سل لي اخا العلم والتقيب والسهر عن قائل قال قولاً غير مشتهر

هل معك فعل غدا بالحذف منجز ما في غير امثلة خمس بلا نكر
كذلك في غير معتل وذا عجب اذ لم يبين لنا في كل مختصر
فاجاب الشرف المذكور

- لقد تأملت ما قد قال سيدنا اعيد طلعت بالآي والسور
ولم اجد فعل فرد صبح آخره في الجزم يحذف في بعض من الصور
سوى يكون فبا لجر بعد غدا معناه مع او بقلب ذا الكلام حرى (١)
نعم كيبدأ مما الهمز آخره اعرابه كالصحيح الآخر اعتبر
فان تحفته فاقلب همزه القا واحذفه في الجزم حذفاً واضح الآخر
قال الصلاح الصفدي في (تذكرته) أنشدني من لفظه القاضي
جمال الدين ابراهيم لوالده القاضي شهاب الدين محمود لغزاً كتبه الى شيخه
مجد الدين ابن الظهير في (من) .

وما مفرد اللفظ مستعمل لجمع الذكور وجمع الاناث
يحرك بالحركات الثلاث فيغد ومن الكلمات الثلاث
فكتب اليه الشيخ مجد الدين الجواب .

- قريضك ياملغزاني اسم من يميل الى صلة كالذي
نحدا حامل المسك يحذى الجليس منه ويحظى بعرف شذى
قال الصلاح الصفدي وأنشدني من لفظه المولى ناصر الدين مجد بن
النسائي الجواب عن ذلك له .

أيا من علا في الوري قدرة واضفى لراجيه اولى غياث
أق منك لغزاً لقيتسه من القول قد حل بعد اكتراث
وها هو حرقان ديم ونون ولم يبلغ القول منه الثلاث
هو اسم وفعل وحرف اذا اردت حصول الاصول الثلاث
فلازلت للغير مهما حييت تنبت الدهر أي انبعاث

(قال العلامة جمال الدين ابن الحاجب رحمه الله تعالى)

أبها العالم بالتصريف لا زلت تحيا
 قال قوم ان يحيا ان يصغر فيحيا
 وابي قوم فقالوا ليس هذا الرأي حيا
 انما كان صوابا لواجا بوا يحيا
 كيف قد ردوا يحيا والذي اختاروا يحيا
 أتراهم في ضلال أم زى وجها يحيا

قال الشيخ جمال الدين بن هشام يحتاج في توجيهها الى تقديم ثلاثة

امور .

احدها انهم اختلفوا في وزن يحيا فليل فعل وقيل يفعل والاول
 ارجح لأن الثاني فيه دعوى الزيادة حيث لا حاجة .

١٠

الثاني ان الحرف التالي لياء التصغير حقه الكسر كتالي الالف التفسير
 حملا لعلامة التقليل على علامة التكثير حملا لتقيض على التقيض واستثنى من
 ذلك مسائل .

منها ان يكون ذلك الحرف متلوا بالالف التانيث كحيلي - صوفا لها من

الاقلاب .

١٥

الثالث انه اذا اجتمع في آخر المصغر ثلاث ياء ات فان كانت الثانية
 زائدة وجب بالاجماع حذف الثالثة منسية لا منوية كعظام اذا صغرت تقول
 عطى ثلاث ياء ات ياء التصغير والياء المتقلبة عن الف المد والياء المتقلبة عن
 ياء الكلمة ثم تحذف الثالثة وتوقع الاعراب على ما قبلها وان كانت غير زائدة
 فقال ابو عمر ولا تحذف لان الاستثقال انما كان متاكدا لكون اثنين منها
 زائدين ياء التصغير والياء الاخرى الزائدة .

وقال الجمهور تحذف نسيا ومثال ذلك احوى اذا صغر على قولهم

في تصغير اسود اسيد فقال ابو عمر واقول احى ثم اعليه اعلال قاض
 رفعا وجرا واثبت الياء مفتوحة نصبا .

وقال غيره تحذف الثالثة في الارجاء كلها نسياناً ثم اختلفوا فقال عيسى بن عمر امره لزوال وزن الفعل كما صرفت خيراً وشريراً لذلك.

وقال سيبويه امنع صرفه وافرقي بين خير وشر وبين هذا وان حرف المضارعة محذوف منها دونه وحرف المضارعة يحوز وزن الفعل ولهذا اذا سميت بوضع منعت صرفه .

فاذا تقرر هذا فتقول من قال ان يحبي فعلى قال في تصغيره يحبي كما قال في تصغير حيل حيل صوتاً لعلامة التانيث عن الاقلاب وهو الذي قال الناظم رحمه الله مشيراً اليه قال قوم البيت .

ومن قال انه يفعل قال فيه على قول سيبويه رحمه الله تعالى يحى بال حذف ومنع الصرف وهو الذي اشار اليه في قوله انما كان صواباً لو اجابوا بيحى وذلك لانه استعماله مجروراً بفتحة ثم اشبع الفتحة لقافية وتكمل له بذلك ما اراده من الاتخاذ حيث صار في اللفظ على صورة ما اجاب به الاولون والفرق بينهما ما ذكرنا من ان هذه الالف اشباع وهي من كلام الناظم لامن الجواب والالف في جواب الاولين لتانيث وهي من تمام الاسم .

١٥ فان قيل - فاذا لم تكن على الجواب التاء لتانيث فما بال الحرف الدال على التصغير لم يكسر ما بعده .

فالجواب - انه لما صار متعقب الاعراب تعذر ذلك فيه كما في زيدلان ذلك يقتضي الاخلال بالاعراب وايضا فان ياء التصغير لا يكمل شبهها بالفتحة التفسير الا اذا كان بعدها حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن والله اعلم .

٢٠ نقلت من خط الشيخ تاج الدين بن مكتوم .

قال نظم بعض اصحابنا لغزاً وكتب به الى ، وهو .

ما قول شيخ النحوي مشكل يخفى على المفضول والا فضل

في اسم غدا حرفاً وفي اسم غدا فعلاً وكم في النحو من معضل

آخره

آخره لام وسينا عدا وهذه ادهى من الأول

فكتبت اليه في الجواب

يا ايها السائل عما عدا وراء باب عنده مقفل
في النحو ما يفضل تفريجه لكن هذا ليس بالمفضل
بغى بصعب غير هذا تجد عندي جوابا بآعته ان تسأل
فمثل هذا منك مستصغر ومن سواك الاكبر المعلى
وعند ما اسفر لي ليله وانحط لي كوكبه من على
ارسلت طرسا فبا متا شرحه فهاكه فهو بيه منجلى

قال وشرح ما سأل عنه في قول ارسلت طرسا، ففاعل ارسل تاء

الضمير وهو اسم عدا حرفاى على حرف واحد فهذا حل قوله في اسم عدا حرفا
وهو مورى به عن الحرف الذى هو قسم الاسم والفعل، وطرس اسم عدا فعلا
اى عدا اذا وزنته فعلا وهو مورى به عن الفعل المقابل للاسم هو آخره لام
لان آخر الكلمة الموزونة تسمى لا ما في علم التصريف كائنا ما كان في
الحروف هو مورى به عن اللام الذى هو أحد حروف اب ت ث، وهو سين
لان آخر طرس سين كما ترى .

قال الشيخ برهان الدين البقاعي في ثبته انشدنا شيخنا الامام محمد

الاندلسى الراعى لنفسه لغزا في كلمة ابعنى عدا اذا اتيت قبلها بكلمة قل وتقلت
حركة المعززة الى اللام الساكنة وحذفتها .

حاجيتكم بحاتنا المصديه اولى الذكا والعلم والطعميه (١)
ما كلمات اربع نحو به جمع في حرين للأحجيه

قال وانشد فالتفسه في ذلك مختصرا

في اى قول يا نحمدة الله حركة قامت مقام الجمله
ثم رأيت كراسته فيها الغاز منظومة مشروحة ولم اعرف لمن

(١) بها مشى « لو قال والرتب العليه، لسم من هذه الكلمة العامة »

صار كأنه موضع اعرابين فجاءت مراعاته وصار يعتد به موضعاً بخلاف البناء الاصيل .

ما زائد لفظاً ومعنى لازم ينوى اذا لم يلف في المكان
يعنى في مثل قولك قيامي كما انك تقوم اي كقيامك فالكاف جارة
لموضع ان وصاتها وما فارقة بين هذه الكاف وبينها مركبة مع ان ولا جر لها
وذلك في قولك كأن زيدا قائم، والكلام مع كأن جملة بخلاف الكاف الجارة
فانها مع ما بعدها جزء كلام فاذا ارادوا التركيب لم يفصلوا بشيء وان ارادوا
الجاردة فصلوا بها فهي زائدة في اللفظ لان ما بعدها مجرور المحل بالكاف التي
قبلها وفي المعنى ايضا اذ لا تفيد شيئاً سوى الفرق اللفظي وقد تخفف ان بعد
الكاف الجارة فتقول قمت كما ان ستقوم، وقد تحذف ما في الشعر ونكون
منوية فهي زائدة لفظاً ومعنى لازمة بحيث تنوى اذا لم توجد وعليه جاء بيت
سيبويه .

قروم تسامى عند باب رفاة كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتل
على رواية رفع يؤخذ اراد كما انه يؤخذ ولم يفصل بين ان المخففة من
ان وبين الفعل ضرورة ايضاً وعطف نيقتل على المصدر المقدّر من ان وما بعدها
من باب قوله (لبس عباءة وتقرعيني) جرت ان وصلتها في ذلك مجرى
المصدر المفقوظ به .

وما الذي اعرابه مختلف من غير أن تختلف المعاني
يعنى مثل قولك زيد حسن الوجه، برفع الوجه او نصب او مجر والمعنى
في واحد والشأن في الاعراب اختلاف المعاني باختلاف الاعراب .

وما الذي الوصف به من اصله وذلك منه ليس في الامكان
يعنى في مثل قولك قائم اخوك وأدسا فر علامك او اخوتك او غلمانك،
فهذا الوصف رافع لما بعده باتقاعلية ولا يمكن في هذا الموضع جريه على موصوف
وان كان ذلك هو الاصل فيه لانك اذا ثبت الموصوف او جمعته فالوصف مفرد
وان

وان افردته فالمراد اثنان او جماعة لا واحد وانما هذا الوصف هنا كالفعل في حكم اللفظ وفي المعنى .

وما الذى فيه لدى اعرابه وقبل ذاك يستوى اللفظان

يعنى ان من العربات ما يستوى لفظه بعد التركيب وجريان الاعراب فيه وقبل ذلك والشأن في لفظ الاعراب ابدا اختصاصه بحالة التركيب لأنه اثر العوامل وذلك مثل الفتى والعصا ويخشى فالحاجة يقولون في هذا الباب كله تحركت الواو بحركة الاعراب واقتح ما قبلها فسكنت واتقلت اما ويقال كذلك اللفظ قبل التركيب مع ان حركة الاعراب مفقودة اذ ذاك يفقد عاملها فقد كان قياس الصناعة يقتضى ان يقال قبل التركيب الفتى والعصو ويخشى ويرضى ياء او واوسا كنة في الآخر كما تقول قبل التركيب رجل وزيد . لكن نخرج هذا عندهم مخرج الاستعارة بحالة التركيب وبمراعاة المال في اللفظ ولأن من العرب من يقول في يوجل ويأس باجل ويأس فالتزموا ذلك هنا لما ذكر .

وما اللذان يملان دولة وانما ملان فيه معمولان

يعنى اسماء الشرط في مثل قوله تعالى (ايا ما تدعوا) فأيا منصوب ١٥ بتدعوا وتدعوا مجزوم بأيا وهكذا انحو من تضرب اضرب ، فالمفعولية في اسم الشرط بحق الاسمى والجزم يتضمن ان الشرطية والرتبة في ظاهر اللفظ متضادة لوجود سبق العامل معموله فيهما .

ومفرد لفظا ومعنى فيهما معنى كلام فيه لفظ ثان

يعنى صير الشأن والقصة اذ هو مفرد في اللفظ والمعنى لكن معناه ٢٠ الذى هو الخبر يفهم معنى كلام يفسره اللفظ الثانى بعده كقوله تعالى (قل هو الله احد) فهو عبارة عن الخبر والامر او الشأن وتفسيره الله احد وهذا اخبار مذكور وان شئت اثبت الضمير على معنى القصة كقوله تعالى (فاذا هي شاخته ابصار الذين كفروا)

وليس لهذا الضمير في كلا حاله من الاحكام الاعرابية الا يمكن
الرفع بالابتداء نحو ما تقدم اوبكان واخواتها والنصب بان او ظننت واخواتها
نحو (فاتها لاتعني الا بصلر) .

ما ذا الذي في كبر مؤنث ونيل ذاك كان في الذكر ان
يعني الذباب المسمى في كبره بنحلة (١) وفي صغره بقراد وفيه انشد صاحب
الايضاح .

وما ذكر فان يكبر فأنثى شديد الازم ليس بذى خروس
ما اسم لدى التذكير بادعيره يرمى لاجل العدم بالهجران
وهو لدى التأنيث ذوميسرة من اجل ذا قرث به العينان
يعني الخوان فاذا كان عليه طعام سمي مائدة فيقصي اذا كان خوافا
ويدنى اذا كان مائدة وهذا والذي قبله التناز فيما هو من مسائل اللغة .

ما معرب مفعول او مبتدأ ولفظه بمرمدى الازمان
يعني كآين وايش يستعملان مفعولين او مبتدأين نحو كآين من رجل
رأيت ، وايش قلت ، ونحو كآين من رجل جاءني ، وايش هذا ، واللفظ فيها
جر ابدلان كآين اصله كاف التشبيه دخلت على اى فجزتها ثم اجرى اللفظ مجرى
كما تجرى في الاستعمال والمعنى هو ايش اصله اى شيء ثم حذف العرب الياء المتحركة
من اى كما حذفوها من ميت وبابه وحذفوا من شيء عينه ولا منه معا وابقوا الفاء
وجعلوها محل الاعراب الذي كان في اللام فهذا باب من التركيب بقي الاسم
الثاني فيه على اعرابه الاصل .

ما اسم له تغير بما مل محله من آخر حرفان
يعني امره لو ابنا واخاك وبابه لانه يتغير فيه بالعوامل حرفان الآخر
وما قبله بسبب الاتباع .

ما اثنان في او اخر من كلمة ضدان حقاً وهما مثلان
يعني كل لقبين متقابلين من القاب الاعراب والبناء الرفع مع الضم

(١) كذا ولعله « يعني الدود المسمى في كبره بحلقة » اولعله سقط شيء - ح

والنصب مع الفتح والجر مع الكسر والجرم مع المكون هما مثالا في الصورة
هذا ان في الاعراب والبناء بحسب الانتقال والجرم .

ما فاعل بالفعل لكن بوجه مع الفكون فيه ثابتان

يعني الصبر في قول طرفة .

بجفاف تعري نادينا من سد يف حين حاج الصبر

والصبر البرد بسكون الباء

قال ابن جني في خصائصه في وجه ذلك كان حق هذا اذ قل الحركة
ان تكون الباء مضمومة لان الراء مرفوعة ولكنت قد رالاضافة الى الفعل
يعني المصدر كما انه قال حين هي ج الصبر يعني انه نقل الحركة في الوقف الى الباء
الساكنة وسكنت الراء اكنه لم ينقل الحركة توجد في الاصل وهي الجر ١٠
الذي يوجه اضافة مصدرها الى الضمير لان الظرف قد اضيف الى الفعل
واصله ان يضاف الى المصدر فقد ثبت في هذا الاسم البحر المتقول مع سكون محله
وهو الراء والاسم مع ذلك فاعل بالفعل وهو ما ج .

ما فاعل وثائب عن فاعل باوجه الاعراب يجريان

يعني مثل قولك زيد قائم الاب وقائم الاب وقائم الاب ونحو ١٥
زيد مضروب الاب ومضروب الاب ومضروب الاب .

ما كلمة قد ابدلت عين لها ابدالها يصحبه قلبان

فا ول لا نر وآ نر لأ ول حالا هما هذان

يعني مسألة ايتى في جمع ثاقه على اصله اتوق كما قالو اتوق فابدلوا
العين في اتوق ياء لكن هذا الابدال صحيحه قلبان احدهما انهم قلبوا العين
سالة الى موضع اللام فصار اللفظ اتقوم فعول فيه ما فعلوا في ادل وأجر ٢٠
وبابها فصار اتقيام لما صارت الواو المتطرفة ياء لوجوب ذلك فلبوها على حالها
الى موضع القاء وهذا هو القلب الثاني فصار اللفظ اتوقا وعادت بنية الجمع الى
اصلها لخروج حرف العلة عن التطرف بنقله الى موضع القاء فقد صار هذا

الابدال مرتباً بالقلب الاول الذي هو الآخر الكلمة وبالقلب الثاني الذي هو الآخر فهذان حالان للقلبين المذكورين .

قال ابو القاسم الزجاجي في (نوادره) هذا المذهب في هذه الكلمة قول المازني وحذاق اهل التصريف .

٥ ما كلمة مفردها وجمعها بواو قد يتاثران

يعني في قولك جاء في اخوك الكريم وجاء في اخوك الكرام وهكذا ابوك تقول هذا ابوك وهو لاء ابوك يكون واحداً من الاسماء الخمسة وجمعها بالواو والنون لكن حذفت النون للاضافة وعليه انشدوا .

قلنا اسلموا انا اخوكم قد برئت من الإحن الصدور

١٠ وقول الآخر .

فلما تبين اصواتنا بكين وفديتنا بالآبينا

وأى جمع نصبه كالجر في مفرده اذ يتساويان

يعني قولك رأيت ابيك الكرماً واخيك الفضلاء جمعاً على حذف النون للاضافة وتقول في المفرد مررت بابيك الكريم وبأخيك الفاضل فيتساويان في اللفظ .

٥ ما كلمة متى أتى اسم بعدها فرفعه وبالجر جار يان

والفعل بالرفع وبالجزم أتى وهي لها في كل ذامعان

يعني كلمة متى يقع بعدها الاسم مرفوعاً تارة ومجروراً أخرى ويقع بعدها الفعل مرفوعاً ومجروراً ومعناها مختلفة باختلاف أحوالها تقول متى القيام في الاستفهام ويرفع الاسم وتقول العرب انرجها متى كه بمعنى وسط (١) فجروا بعدها وجروا ايضاً بها بمعنى من كقوله .

إذا أقول صحا قلبي أتيح له سكر متى تهوة سارت الى الرأس

أي من تهوة وقال ابو ذؤيب .

(١) في التاج « وسمع ابو زيد بعضهم يقول وضعت متى كى اي في وسطه »

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى بلحج خضر لمن تهبج
متى فيه بمعنى وسط عند الكسائي .

وقال يعقوب هي بمعنى من وتقول متى تقوم في الاستفهام ترفع
الفعل ومتى تقوم اتم في الشرط فتجزم .

- ما حرف ان سبقة ذوعمل كرفع العمل بالبطلان
صدر ولاكن ليس صدرا فله تقدم تاخر وصفان
يعنى لام الابتداء اذا وقعت بعد ان تقول علمت ان زيد قائم
فتعمل علمت في ان تؤثر فيها الفتح فان جرت باللام في الخبر بطل العمل قلت
علمت ان زيدا قائم وهذه اللام اداة مصدوق محلها الاصيل لها وهو المذخور
على ان ولذلك منعت من فتحها ولا صدرية لها في موقعها بعد ان قد (عملى) .
ما قبلها فيما بعدها لان ان رافعة للخبر الداخلة هي عليه وعمل ايضا ما بعدها فيها
قبلها كقوله تعالى (ان الله بالناس لرؤف رحيم) .

فبالناس متعلق برؤف وتقول اني زيدا لا ضرب فلهذه اللام هنا
وصفان تاخر في اللفظ تقدم في الاصل .

- باى حرف اثرا مـ اعراب معرب وذاشبهان
يعنى ان فانها تفتح بالعامل وتكسر دونه تقول انك قائم وبعبت
من انك قائم سمي سبويه وقد ماء النحاة هذا عملا بهذا في الحروف واعراب
المعربات شبهان فكأنه اعراب في الحروف .

مجرور حرف قد ترتبت (١) مبتد مؤكدا وان له وجهان

- يعنى مثل قولك ان زيد ان لما غلامان والهند ان لما بتان واو يدون
لهم غلمان والهندات لمن بنات ان اخذت هذا الكلام على ان الثانى للأول ملك
او سبب كانت اللام جارة وان اخذته على ان الاول هو الثانى فاللام ابتداءية
مؤكدة والاسم بعدها مبتدأ مؤكدها والكلام صالح للوجهين يرجع في
تعين احدهما الى ما يقتضيه منصرف القصد من المعنى كقوله تعالى (انهم لهم

المنصورون وان جندنا لهم الغالبون) فالعنى المقصود عين ان الاول هو الثانى .
 وائ مبنى به تلاعبت عوامـل ارادة البيان
 يعنى الضمائر المختلفة الصور بالرفع والنصب والجر نحو اكرمك
 واياك اكرمك على حد زيد ضربته او زيد اضربه ، فى باب الاشتغال وبك
 مررت فى الجر ، فاختلف صور الضمائر بالعوامل مع انها مبنيات كاختلاف
 اوجه الاعراب فى العربيات .

ما كلمة فى لفظها واحدة وجمعها قد يتما قبان
 يعنى مثل تخشين الله ياهندا وياهندات وترمين يادعدا ويا دعدات
 فهذا الفعل صالح للفظ الواحدة وجمعها والتقدير مختلف لان تخشين للواحدة
 اصله تخشين كتد هين وجمعها اصله على لفظ تفعلن كتد هين وترمين للواحدة
 اصله ترمين كما تقول تكتسبين فأعل تخشين بما يجب لكل واحد منها
 فى التصريف وترمين ياهندات تفعلن على مقتضى لفظه .

كذلك للجمع لفظ واحد ذكر اوانث لالفظان

يعنى مثل اتريدون يدعون والهندات يدعون، قال الله تعالى (واصبر
 نفسك مع الذين يدعون ربهم) وقال (رب السجن احب الى مما يدعوننى اليه
 وان لا تصرف عنى كيدهن) فهذا يفعلن للاناث والاول يفعلون للذكور
 واللفظ فيها واحد .

ما موضع يغلب الأثنى به ولفظه فى الاصل للذكر ان

يعنى مثل سرنا نحسا من الدهر ونحس عشرة بين يوم وليلة ، لان
 الزمان يغلب فيه اللئالى لسبقها وليس ذلك فى غيرها ونزع التاء من اسماء
 العدد علامة تانيث المعدود وذلك خاص بباب العدد والاصل فى اللفظ التالى
 من علامة التانيث ان يكون للذكر كما فى سائر الابواب نحو قائم وسائر
 الصفات ومن ههنا استقام التماز الحريرى فى العدد بقواه ما موضع تبرز فيه ربات
 الحجال بعائم الرجال يعنى نزع التاء من اسماء العدد .

حرفان قد تنازعا في عمل واسمان للحرفين مطلوبان

يعنى ليت ان زيدا قائم، فالاسمان بعد أن مطلوبان لها وليت من جهة المعنى لكن العمل فيها لان واغنى ذكرهما بعدها عن ذكرهما ليت فهوا عمل مع تنازع بين حرفين والثاني في التنازع اختصاصه بالافعال وما يجرى مجراها وانما خصه النحاة بذلك اذ قصدوا فيه ما يتصور فيه اعمال العالمين .

فيها ايضا فصيحاً قد يرى فعل وحرف يتنازعان

يعنى مثل علمت ان زيدا قائم، فالاسمان قد يتنازع فيها الفعل والحرف مع لكن الواجب ان يعمل الحرف وهذه كالمسئلة قبلها .

وقد يرى مبتدأ خبره في الرفع والنصب له حالان

يعنى المسئلة الزبورية وبابها كنت اظن ان العقب اشد لسعة من الزبور فاذا هو هي .

قاله سيبويه، او فاذا هو ايها قاله الكسائي وحكاه ابو زيد الانصاري عن العرب والضمير في الاول مبتدأ ولا خبر له من جهة المعنى غير الضمير الذي بعده لانه المستفاد من الكلام والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة فرفعه ظاهر جلي والنصب في القول الصحيح على انهما فعل قام معموله مقامه وقاب عنه بنفسه دون فعل يحصل معناه دون فعل والتقدير فاذا هو يساويها لان باب زيد زهير انما معناه يساويه، وما يدخل تحت هذا البيت ما اجاز به بعض نحاة المتأخرين في مثل قول ابن قتيبة في الادب، ان الطمع (١) يباخ في الشفتين، واكثر ما يعترى ذلك السود ان والنصب على انه فعل يعترى وما صدرية اي اكثر اعتراء ذلك الاسودان وهذا المفعول والذي اغنى عن الخبر لانه الجزء المستفاد من الكلام فوضع الاغاز من هذه المسائل دخول النصب فيما هو خبر لمبتدأ جوازا في اللفظ ولزوما في المعنى ومثل كلام ابن قتيبة قولك اكثر ما اضرب زيد .

ما علة تمنع الاسم صرفه وهي واخرى ليس تمنعان

(١) في الاصلين « الطمع » خطأ - ح .

يعنى ان مثل صيا قل وصيارف وملائك يمتنع صرفه بعله تنهى الجمع
فاذا قلت صيا قلة وصيارفة انصرف مع بقاء الجمعية وانضمام التانيث اليها
والتانيث من علل منع الصرف وانجته بالتاء شاكل الآحاد فلذلك انصرف
كطواعية وعلائية وكراهية .

• ما اسم فى الاستثناء منصوب به وهو أدوات له الحكمان

يعنى مسألة الاستثناء بغير وسوى نحو قام القوم غير زيد فقير منصوب على
الاستثناء فنصبه نصب الاستثناء وليس بمستثنى وانما هو أداة استثناء ومجروره
هو المستثنى فهو غريب فى بابه لانه سرى اليه حكم مجروره فله حكم الاداة فى المعنى
وحكم المستثنى وهذا اشبه ما يقوله بعضهم فى المفعول معه نحو جئت وزيدا
ان الاصل جئت مع زيد فلما جاء الحرف وهو الواو وقع اعراب مع على زيد
فاجتمع المسئلتان فى محكى الاسم باعراب ملائبه .

ما اسم يريك النصب فى اسم بعده وشانه الجر لدى اقتران

يعنى مسألة لدن غدوة فان لدن مع غدوة لها شأن ليس لها مع غيرها
قاله سيبويه لانها تنصب غدوة ولا عمل لها فى غيرها الا بالجر كقوله تعالى
١٥ (من لدن حكيم علم) .

وما اللذان جرذا من صلة لكن هما فى الاصل موصولان

يعنى الموصولان فى مثل قول العرب فعلته بعد اللتيا واتى يعنون
بعد صغر الامر وكبره اى بعد شقة فهما موصولان فى الاصل جرذا من
الصلة فى الاستعمال وقد ر بعضهم بعد اللتيا دقت واتى جلت وقيل اللتيا
والتي يراد بهما الداهية وقد حكى بعض النحاة جاء فى الدين والسلاقي يعنى
الرجال والنساء ولا يريد احالة على فعل شئ ولا على تركه .

ما معرب اعرابه وحرفه كلاهما فى الوصل محذوفان

يعنى مثل قوله تعالى (لو كانوا عزي لو كانوا) فعلا مة نصب غزى
الفتحة المقدرة فى الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين بالتنوين فحذف من الكلمة
نفسها

نفسها الاعراب وحرفه الذي هو محله وذلك مما ينافي حال الاعراب لانه وضع للبيان وهكذا الاسم المقصود اذ انون .

ما اثر في كلمة موجبه وجوده وقده سيان

يعنى مثل عيد اصله الواو من العود وموجب انقلاب هذه الواو الساكنة ياء وجود الكسرة قبلها ثم ان هذه الكسرة زالت وبقيت الياء في اعياد فقد استوى وجود هذه الكسرة وقدها مع انها الموجبة ومن هذه مسئلة أيتى المتقدمة لأن موجب الياء قد زال وهى باقية منبهة على قصد العلتين ادلور جعت الواو لم تحمل الاعلى قلب واحد .

ما عارض روى في كلمة ولم يراع سمع الامران

يعنى مثل الاحمر اذا قلت حركة الهمزة الى لام التعريف فان شئت ١٠ ابقيت الف الوصل غير معتد بالحركة المنقولة لأنها عارضة وان شئت حذفتم الالف معتدا بلفظ الحركة بعدها وعلى هذا اجاز الفراء في مذهب ورش ان يقرأ (الان خفف الله عنكم) ونحوه بثبوت الالف وحذفها وعلى هذا قرئ (لمن الآمين) بفتح نون من اعتبار بسكون اللام لأنه الاصل كما تقول من الرجل وقرئ في الشاذ (لمن الآمين) بادغام نون من في اللام اعتدادا بحركاتها كما تقول ١٥ من لدن ، وهذا وان كان البيت يسترسل عليه فليس هو المعتمد وجود الامرين . عانى الكلمة الواحدة والاستعمال الواحد سماعا من العرب وذلك نحوه ما حكى ابو عثمان المازني من قول بعض العرب في رضوا رضيو بسكون الضاد مع بقاء الياء فاعتدوا بالسكون العارض فردوا اللام التي كان حذفها لاجل الحركة فقالوا رضيو كما تقول في الاسماء ظبي ولم يعتدوا بالسكون حين ردوا اللام ٢٠ ياء واصلها الواو من الرضوان ، انما اوجب انقلابها ياء الكسرة في رضى كسفى ودعى وبأيهما مراعوا الكسرة الذاهبة في الياء الباقية فتدخل على هذه الكلمة العلة في البيت قبل هذا مع ما ذكر فيه من اعياد ونحوه .

ما اسم تحرف من الاسم قبله هما كواحد والاصل اثنان

يعني اثني عشر في باب العدد حذف العرب نون اثنين منه لتزليها عشر منزلتهما اذ الاضافة فيه ولهذا يقولون احد عشر ك وخمسة عشر ك الى سائر ها ولم يقولوا اثني كما لا يصح في اثنين ان يضاف وفيه النون فاثنا عشر كاسم واحد في دلالة على مجموع ذلك العدد كدلالة عشرين واصله اسمان اثنا وعشرة لكن في قوله في البيت والاصل اثنان دون خميمة ففي البيت شيء .
فما (١) تقدم في قوله هاهو للناظر كاليان وفي قوله ياهؤلاء اخبروا سائلكم وفي قوله ما كلمة متى اسم بعدها وسيأتي التنبيه على نحو ذلك .

واسم له الرفع وما من رافع (٢) من قاص ولا من دان

يعني الضمير الواقع فصلا المسمى عند الكوفيين عمادا لانه اسم مرفوع دون رافع منه ولا قريب وهو بدع من الاسماء في اللسان ولهذا وقع في كتاب سيبويه وعظيم واقه جعلهم فصلا .

وما من الحروف يلغى زائدا في لفظ او معنى هما قسيان

اوفيها واسم وفعل لما هنا دخول اين بدخلان

يعني ان من الحروف ما يلغى زائدا في اللفظ خاصة نحو جئت بلا زاد ونحو (ان لا تنصروه) و (لا يضركم كيدهم) اوفي المعنى خاصة نحو (انما الله واحد) و (انما ياتيك به الله) و (كأنما يساقون الى الموت وهم ينظرون) فما في المعنى زائدة وهي في اللفظ معتمدة كاقة او مهيئة ، او تكون الزيادة في اللفظ والمعنى معا كقوله تعالى (بما رحمة من الله) و (فيما نقضهم) و (بما خطيئاتهم) فهذه اقسام ثلاثة في زيادة الحروف مع انها حروف ممان فزيادتها على خلاف الاصل ويعني بدخول الاسم في باب الزيادة نحو قول عنزة .

يا شاة من قنص لمن حلت له حرمت على وليتها لم تحرم

روى ما قنص ومن قنص على الزيادة و اضافة شاة الى قنص هذا هو الظاهر وقد تؤولت من على الزيادة بتكلف وقد استجاز اهل الكوفة زيادة حين في مثل زيد حين بقل وجهه و كقولهم وجهه حين وسم وقد رأى

(١) لعله « بما » (٢) سقط يوجد « او نحوه » - ح .

بعضهم زيادة اسماء الزمان كيوم وحين عند اضافتها الى اذ كقولك يومئذ
وحيثذ لأن ذلك اليوم والحين هو مداول اذ وقد اكتفى بها وحدها كقول
الشاعر .

نهيتك عن طلابك ام عمرو بعا فية وانت اذ صحيح

- وقد تأول قوم ذلك على ان الحين هو الاعتماد وسيقت اذ لتدل على
مضيه بنفسها وعلى ما حذف مما هو مراد بتنوينها قال وذلك لأنهم ارادوا قطع
يوم او حين عن الاضافة مع التعويض ولم يصح لتعويض التنوين فيه من الجملة
المحذوفة اذ هو مشغول بتنوين التمكين الذي هو من اصله فلا يحمل تنوينه
على غيره بخفاء واذا تعيينا للمضى الذي يحرزه وتحصيلا للدلالة على المحذوف
بالتنوين الذي يقبله قائلوا حيثذ اي حين كان ذلك ولهذا فلما يوجد في كلام
العرب اذ هذه المتصلة بالزمان مضافة غير منونة لكن هذه لا تخلص من
دعوى زيادة الحين لأن اذ تنفى عنه لأنها تخلص الزمان ومضيه كما اكتفى بها
في البيت المتقدم . ونعني بدخول الفعل في باب الزيادة مثل قوله .

سراة بنى ابي بكر تساموا على كان المسومة العراب

- فزاد كان بين الحرف ومجروره وكقولهم ما اصبغ ابردها وم
امسى ادفا العشيبة وكذلك ما كان احسن زيدا فكان زائدة في اللفظ ومحرزة
لمعنى المضى .

ما شكل افعال يرى جمعا ولم يصرف ولم يشركه في ذاتاني

- يعنى اشياء جمع شئ من جهة المعنى وهو في ظاهر امره على شكل
افعال جمع فعل كفى وافياء وحى واحياء فكان القياس صرفه كتنظيره لكنه
لم يصرف قال الله تعالى (لا تسألوا عن اشياء) ولم يشركه في هذا شئ مما هو من
من بابيه ثم اختلف النحاة في وجهه فهو فعلاء مقلوبا عند الفارسي من الكوفيين
والاخفش من البصريين اصله اشياء جمع شئ فخففا معا بحذف الياء المكسورة
والترزم التخفيف وهو عند الكسائي واكثر الكوفيين افعال مشبه بفعلاء فنع

ومن ههنا جمعه على أشياء .

ما فعل أمر وخطاب صالح بعينه ومنقضى الزمان
يعنى مثل خافوا وناموا وتذكروا وتعالوا يصلح هذا ونحوه للأمر
على جهة الخطاب والفعل الماضى على جهة الغيبة .

٥ وصيغة الماضى ترى مضارعاً من لفظها فيه يرى الفعلان
يعنى مثل تحامى وتعاطى وتسمى وتركى كقوله تعالى (قد اقلع من
تركى) بهذا ماض وكقوله سبحانه (هل لك الى ان تركى) على قراءة التخفيف
فهذا مضارع على حذف التائين ويحتمل الوجهين بيت امرئ القيس .
تحماء اطراف الرماح تحاميا وجاد عليه كل اسعم هطال
١٠ ويتعين المضارع فى قوله الآخر (قروم تسامى عند باب رعاة)
واى كلمتين فى كلمة واى فعلين هما خصمان

يعنى بكلمتين فى كلمة مثل عبشمى فى عبد شمس وعبقسى فى عبد
قيس وعبدرى فى عبد الدار ويعنى بالفعلين الخصمين فعلا التنازع نحو ضربت
وضربنى زيد ، لانهما قد تنازعا المعمول كما يتنازع الرجلان الشىء عدوا
١٥ والمتنازعان خصمان لان كل واحد يخاصم صاحبه ويدفعه .

واى مضمير مضاف (١) واى اشياء هما شيطان
يعنى بالمضاف من المضمرات قول العرب اذا بلغ الرجل الستين
فاياه وايا الشباب بناء على ان ايا هو الضمير ويعنى بالاشياء عبارة عن شيئين
فى مثل قوله تعالى (فقد صنعت قلوبكما) والمراد قلبان خاصة .

٢٠ ما واحد ليس بذى تعدد لكنه يقال فيه اثنان
يعنى اليوم الذى بعد الاحد من الايام يطلق عليه اثنان وهو واحد
تقول ليلة الاثنين ، والاثنان اسم عدد كثلاثة واربعة وليس بعلم بجاء للواحد
على خلاف وضعه وانما كان القياس ان يقال ثان او اسم مشتبهة (٢) اللفظ بالاثنيين

(١) سقطت من هنا كلمة - ج (٢) كذا

كالثلاثاء والأربعاء والخميس .

ما اسم يجي " فاصلا حتى نسه الخسافض والمخفوض مفصولان
يعنى الالف واللام الموصولة على القول باسميتها تفصل من العوامل
كلها على اطراد بخلاف الذى واتى مع انها بمعناها ولا يطرده الفصل بين
الخافض والمخفوض غيرها من الاسماء والصحيح اسميتها لوضوح ذلك .
فيها حيث تقع على غير ما تقع عليه صلتها نحو مررت بهند المكرمها انا ، فالالف
واللام واقعة على هند ومكرم للمتكم فوضعا هنا وضع الى .

وما الذى وهو حرف خافض يفصل ما اضيف باستحسان
يعنى مثل لا ابالزيد ، ولا اخا لعمر ، ويا بؤس للحرب ، ولا غلامى
لك ، ولا يدى لك بكذا ، فاللام حرف جوفى الاصل مقحمة بين المضامين هذا .
فى بابها وهو خلاف القياس .

وكيف للموصول يلقى صلة فهكذا اتى موصولان
يعنى مثل جاء فى الذين الذى ابوه منطلق منهم اى جاء فى الذين
منهم الذى ابوه منطلق وقد انشدوا .

من النفر الاء الذين اذا هم بها ب اللتام حلقة الباب قنعوا
قيل الذين توکید للاء وقيل هم هو من صلة اى الاء هم الذين
ويصح فى الكلام ان يقال اتى الذى يا تيا تلزمه هند على معنى اتى تلزم
الدى يا تيا هند وهكذا ما كان مثله .

وما الذى بى وفى آخره دليل اعراب لذى تبيان
وذلك الاعراب فى اسم سابق وذلك الدليل فى اسم ثان
يلقى لده عوضا من خبر ام ليس لذك يجتمعان (١)
حرف لا اعراب بمبنى وقد قاب عن اسم حل فى المكان

يعنى هذه الايات الاربعة حكاية النكرات بمن نحو منو ، فى حكاية
المرفوع ومنا ، فى حكاية النصب ومنى ، فى حكاية الجبرور فن ، مبنية وهذه

العلامة اللاحقة دليل الاعراب الذي في الاسم السابق ومن مبتدأ اغنت
تلك العلامة عن خبره وقامت مقامه ولذلك لا يجمع بينها وبين الخبر فلا يقال
منو ومن (١) الرجل والبيت الرابع محصل لما تقدم في الآيات الثلاثة فلا تنصير
عليه وحده معنى عما قبله . فيقال

• ما حرف اعراب بمعنى وقد ثاب عن اسم حل في المكان

ما فعل امر جاز الحذف سوى حركة تبقى على اللسان

يعني فعل الامر من وأي شيء بمعنى الوعد تقول فيه إيا زيد ، فان وقع
قبله ساكن من كلمة وقلت حركة الهمزة اليه على قياس الهمزة قلت قل بالخير
يا زيد أي عدنا بخير وهدت قالت بخير يا عمر وفلم يبق من الفعل غير الكسرة في
لام قل ، وتقول على هذا يا زيد قل يا هند فبقيت الحركة والياء بعدها انما هي
خبر الفاعل الذي كان متصلا بفعل الامر المحذوف .

ما اسم له حركة ياء مل ينسخها حركة اقتران

يعني مل الحمد لله فيمن كسر الـ ال ونحو (واذ قلنا للملائكة اسجدوا)
فيمن ضم تاء الملائكة فحركة الاعراب ذهبت بحركة الاتباع وهي حركة
الاقتران .

ما معرب في لفظه حركة الا عراب والسكون حاصلان
يعني مثل البكر اذا وقعت عليه ينقل حركة آخره الى الساكن قبله في
لغة من يقف بالنقل تقول هذا البكر ومررت بالبكر ففي اللفظ حينئذ حركة
الاعراب والسكون معا كلاهما حاصل فيه .

ونحو دنيا مع صنو مظهر في كلمة فأن يدغمان

يعني النون الساكنة وبعدها ياء او واو في كلمة يجب اظهارها فراد من
اللبس بالمضاعف لو ادغمت وبابها الادغام فاذا لم يكن لبس ووجع الاصل فوجب
الادغام نحو افعل اذا بنيت من وجل او من يشس تقول او جل ويا من قد دغم

اذلا ليس هنا لعدم الفعل في كلامهم ووجود الفعل .

ما عا مل وعمل قد اهملوا وفي انعدام قد يقدر ان

يعنى مسألة ليس زيد بقائم ولا قاعداء لك ان تهمل الباء وعملها في

تابعها فتتصبه على الموضع كما قال .

• معاوى انا بشر فاصبح فلسنا بالرجال ولا الحديد

فقد اهملت في التابع الباء وعملها مع وجودها ثم ثبت من كلام

العرب مراعاتها مع عدمها كقول زهير .

بد الى انى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

يروي بجر سابق على توهم لست بمدرك وبيت سيويه .

١٠ مشا ثم ليسوا بمصلحين عشيرة ولا ناعب الابين غراجا

جر ناعب على تقدير ليسوا بمصلحين ففى هذا بدع من الاعتبار

أن يطرح الشيء مع وجوده ثم يعتبر مع عدمه .

ما ذوبنا مع تصدراى حاله في ذين مخالفان

يعنى حكاية يونس من قول بعض العرب ضرب مر منا من قال

١٠ ضرب رجل رجلا فهو سأل عن الضارب وعن المضروب منهما فأنرج من

الاستفهامية عن بنائها وعن صدريتها الواجبة لها وهو قادر في بابه .

فهذه سبعون بيتا أكلت قصيدة ملفوزة المعانى

عقيلة قد سدلت ستورها تكشفها ثواقب الازهان

بكر عليها حجب كثيفة تقول للخطاب لن ترانى

٢٠ حتى تعانى في طلايى شدة وينحل القلب المعنى العان

والحمد لله الذى عرفنا من فضله عوارف الاحسان

وحصل يارب على من احكت آياته في محكم القرآن

فهذا تمام الشرح في طرز على القصيدة اللغزية في المسائل النحوية

بما قيده ناظمها ابانة لغرضه منها والله الموفق للصواب انتهى (١) .

الاشباه - ج - ٢ ٣١٦ الفن الخامس
ويتلوه (كتاب التبر الذائب في الافراد والغرائب من الاشباه
والنظائر)
لشيخنا الجلال السيوطي وهو القسم السادس تقمده الله بالرحمة
والرضوان

خاتمة الطبع

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم انبيائه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطاهرين اجمعين .

وبعد فقد تم بحمد الله طبع الجزء الثانى من كتاب الاشباه والنظائر النحوية للشيخ العلامة جلال الدين السيوطى رحمه الله تعالى اعيد طبعه فى هذه المطبعة مع المقابلة على نسخة قلمية ومراجعة المظان من الكتب ومزيد الاعتناء بالتصحيح .

وكان الطبع بمطبعة الجمعية العلمية الشهيرة بدائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الآصفية حيدرآباد الدكن ادامها الله تعالى مصونة عن الفتن والمحن فى ظل الملك المؤيد المعان الذى اشتهر فضله فى كل مكان ، السلطان بن السلطان

جلالة الملك سلطان العلوم مظفر الممالك آصف جاه السابع النواب مير عثمان على خان بها در لازلت مملكته بالعز والبقاء ، دائمة التقدم والارتقاء

وتحت وزارة ذى المفانر اعلية والفضائل السنية النواب الحافظ السير احمد سعيد خان بها در رئيس الوزراء فى الدولة الآصفية المعروف (بنواب جهتارى)

وهذه الجمعية تحت رياسة ذى المكارم العالية والمحسن الزاكية النواب مهدي يارجنك بها در رئيس الجمعية ووزير المعارف والمالية ومعين امير الجامعة العثمانية فى الدولة الآصفية ، والعالم العامل بقية الافاضل النواب محمد يارجنك بها در نائب الرئيس ، وتحت اعتماد المساجد الاريب الشريف النسيب مولانا المكرم السيد محيى الدين حميد الجمعية وعميد المعارف والجامعة العثمانية فى الدولة الآصفية ، وضمن ادارة العالم المحقق والفاضل المدقق

مولانا السيد هاشم الندوي معين حميد الجمعية ومدير دائرة المعارف ادم
الله تعالى درجاتهم سامية ومحاسنهم زاكية .

واعتنى بتصحيحه من افاضل دائرة المعارف وعلمائها مولانا
السيد زين العابدين الموسوي ومولانا الحبيب عبد الله بن احمد العلوي
ومولانا الشيخ عبد الرحمن اليماني ، ومولانا محمد عادل القدوسي ،
ومولانا السيد احمد الله الندوي ، والسيد حسن جمال القبل المدني والشيخ احمد
ابن محمد اليماني غفر الله ذنوبهم وستر عيوبهم .

وكان تمامه يوم ثامن شوال سنة ١٣٦٠ هـ .

وآخرد هو ان الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا

ومولانا محمد نبيه الامين وعلى آله وصحبه الطيبين

الطاهرين الى يوم الدين

فهرس الجزء الثانى من كتاب الاشباه والنظائر النحوية

الصفحة	الابواب
٢	الفن الثانى فى التدرتب
»	باب الالفاظ
»	باب الكلمة
٤	باب الاسم .
٦	قاعدة
»	ضابط
٩	باب الفعل ، ضابط
»	تقسيم
»	ضابط
١٠	قاعدة
»	باب الحرف
١١	ضابط
»	ضابط
١٤	تقسيم
»	باب الكلام والجملة
١٥	ضابط
٢٢	ضابط
»	باب العرب والمبنى ، قاعدة
٢٣	قاعدة
٢٤	قاعدة
٢٥	تنبيه

ضابط	٢٥
ضابط	٢٦
ضابط	»
قاعدة	»
قاعدة	٢٧
ضابط	»
ضابط	٢٨
باب المنصرف وغير المنصرف	»
قاعدة	٣٠
ضابط	٣١
قاعدة	»
ضابط	٣٢
قاعدة	»
قاعدة	»
ضابط	٣٣
باب النكرة والمعرفة ، قاعدة	٣٤
ضابط	٣٦
باب المضمرة ، قاعدة	٣٧
قاعدة	»
قاعدة	»
ضابط	»
قاعدة	٣٨
باب العلم ، ضابط	»

الصفحة	الابواب
٣٩	قاعدة
»	قاعدة
٤٠	قاعدة
»	باب الاشارة
»	باب الوصول
٤١	ضابط
٤٣	باب المعرف بالاداة ، ضابط
٤٥	باب المبتدأ والخبر
٤٦	قاعدة
»	مسوغات الابتداء بالانكرة
٤٨	ضابط
٤٩	ضابط
٥٠	قاعدة
»	قاعدة
»	قاعدة
٥٦	باب كان واخواتها
٥٧	ضابط
٥٨	باب ما واخواتها، قاعدة
»	قاعدة
٥٩	باب ان واخواتها، ضابط
٦٠	قاعدة
»	ضابط
٦١	ضابط
»	باب لا

الاشباه - ج - ٢	الصفحة	الابرار
٦٢	ضابط	
»	باب ظن واخواتها، ضابط	
٦٣	باب الفاعل	
»	قاعدة	
٦٤	قاعدة	
٦٥	ضابط	
»	ضابط	
٦٦	باب الثائب عن الفاعل، ضابط	
»	ضابط	
٦٨	باب المفعول به	
٦٩	ضابط	
»	ضابط	
٧٠	باب التعدى واللزوم، ضابط	
»	ضابط	
٧١	ضابط	
٧٢	باب الاشتغال	
»	باب المصدر، قاعدة	
»	باب المفعول له	
٧٣	باب المفعول فيه	
»	ضابط	
٧٤	ضابط	
»	ضابط	
٧٥	ضابط	
»	قاعدة	

٧٥	ضابط
٧٦	ضابط
»	ضابط
»	باب الاستثناء ، قاعدة
٧٧	قاعدة
٧٨	قاعدة
»	ضابط
»	ضابط
٧٩	قاعدة
٨٠	قاعدة
»	ضابط
٨١	قاعدة
»	باب الحال
٨٢	قاعدة
»	ضابط
»	قاعدة
»	باب التمييز
٨٣	ضابط
»	باب حروف الجر
٨٤	قاعدة
»	ضابط
٨٥	قاعدة
٨٦	باب الاضافة، قاعدة
٨٧	قاعدة

الأشياء - ج - ٢	٣٢٤
الصفحة	الابواب
٨٧	قاعدة
»	ضابط
٨٨	قاعدة
»	ضابط
»	ضابط
٩٠	باب المصدر
»	باب اسم الفاعل ، قاعدة
٩١	باب التعجب
»	باب اقل التفضيل ، قاعدة
»	ضابط
»	باب اسماء الافعال
٩٢	باب التعت ، ضابط
»	ضابط
٩٣	تقسيم
٩٤	باب التوكيد
»	ضابط
»	قاعدة
٩٥	باب العطف
»	قاعدة
٩٧	ضابط
»	ضابط
٩٨	ضابط
٩٩	باب عطف البيان
»	قاعدة

الصفحة الاواب

٩٩	باب البدل
١٠٠	باب التداء ، قاعدة
»	قاعدة
١٠١	ضابط
»	ضابط
١٠٢	ضابط
»	قاعدة
١٠٣	باب الندبة
»	باب الترخيم
»	باب الاختصاص
١٠٤	قاعدة
»	باب العدد
١٠٥	ضابط
»	باب الاخبار بالذى والالف و لام ، صبط
١٠٦	ضابط
»	ضابط
١٠٧	باب التنوين
»	ضابط
١٠٨	ضابط
»	ضابط
١٠٩	باب نونى التاكيد
»	ضابط
»	ضابط

الايواب

الصفحة

»	باب نواصب الفعل المضارع	
»	قاعدة	
١١٠	ضابط	
١١١	ضابط	
»	ضابط	
»	باب الجوازم	
»	قاعدة	
١١٢	ضابط	
١١٣	قاعدة	
١١٤	قاعدة	
»	باب الأدوات	
»	قاعدة	
١١٨	باب المصدر	
»	قاعدة	
١١٩	قاعدة	
١٢٠	باب الصفات	
»	باب اسماء الافعال	
»	ضابط	
١٢١	ضابط	
»	باب التانيث	
»	قاعدة	
»	ضابط	
١٢٢	قاعدة	

الصفحة الابواب

١٢٢	ضابط
»	ضابط
١٢٤	قاعدة
»	ضابط
»	باب المقصور والممدود - ضابط
١٢٥	قاعدة
»	باب جمع التكسير
»	ضابط
١٢٦	ضابط
١٢٧	قاعدة
»	قاعدة
»	قاعدة
١٢٨	قاعدة
»	ضابط
»	باب التصغير
»	قاعدة
»	ضابط
١٢٩	قاعدة
١٣٠	قاعدة
١٣١	باب النسب
»	قاعدة
١٣٢	تقسيم
»	قاعدة

الصفحة	الابواب
١٣٢	باب التقاء الساكنين
»	قاعدة
١٣٣	قاعدة
١٣٤	باب الالة
»	ضابط
»	باب التصريف
١٣٥	ضابط
»	ضابط
١٣٦	قاعدة
»	ضابط
١٣٧	باب الزيادة
»	ضابط
١٣٨	قاعدة
»	باب الحذف
»	قاعدة
١٣٩	باب الادغام
»	قاعدة
»	ضابط
»	باب الخط
١٤٠	سرد مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين
١٤٧	الفن الثالث
»	باب الاعراب والبناء
١٥٠	باب المنصرف وغير المنصرف

الصفحة	الابواب
١٥١	باب العلم
١٥٢	باب الموصول
»	باب المبتدأ والخبر
١٥٣	باب
»	باب كان واخواتها
١٥٤	باب ما
»	باب ان واخواتها
١٥٦	باب لا
١٥٧	باب اعلم وأرى
»	باب النائب عن الفاعل
١٥٨	باب المفعول به
»	باب الظرف
١٥٩	باب الاستثناء
»	باب حروف الجر
١٦٠	باب القسم
»	باب التعجب
١٦١	باب التوكيد
١٦٢	باب النداء
»	باب اعراب الفعل
١٦٣	باب التكسير
١٦٤	باب التصغير
»	باب الوقف
١٦٦	الفن الرابع

القسم الاول	٢٦٦
اتفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى	١٦٧
الفرق بين الاعراب التقديرى والاعراب المحلى	١٧١
ذكر ما اتفرق فيه ضمير الشأن وسائر الضمائر	١٧٢
ذكر ما اتفرق فيه ضمير الفصل والتأكيد والبدل	١٧٣
ذكر ما اتفرق فيه ضمير الفصل وسائر الضمائر	١٧٤
ذكر اتفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس	»
ذكر ما اتفرق فيه باب كان وباب ان	١٧٨
ذكر ما اتفرق فيه باب كان وسائر الافعال	»
ذكر ما اتفرق فيه ما النافية وليس	١٨٠
ذكر ما اتفرق فيه لا وليس	١٨١
ذكر ما اتفرقت فيه اخوات ان	»
ذكر ما اتفرق فيه ان الشديدة المفتوحة وان الخفيفة	١٨٢
ذكر ما اتفرق فيه لا وان	»
ذكر الفرق بين الالغاء والتعليق	١٨٣
ذكر الفرق بين حذف المفعول اختصارا وبين حذفه اقتصارا	»
ذكر ما اتفرق فيه باب ظن وباب اعلم	١٨٤
ذكر ما اتفرقت فيه المفاعيل	١٨٥
ذكر اتفرق بين المصدر واسم المصدر	»
ذكر الفرق بين عند ولدى ولدن	١٨٦
ذكر ما اتفرق فيه اذ واذا وحيث	»
ذكر الفرق بين وسط بالسكون وبين وسط بالفتح	١٨٧
ذكر اتفرق بين وا والمفعول معه ووا والعطف	»

الاصفحة	الابواب
١٨٨	باب الاستثناء
»	فصل
»	ذكر ما افرق فيه الا وغير
١٨٩	ذكر ما افرق فيه الحال والتمييز
»	ذكر ما افرق فيه الحال والمفعول
١٩١	ذكر الفرق بين الجملة الحالية والمعرضة
١٩٢	ذكر الفرق بين الاضافة بمعنى اللام وبينها بمعنى من
»	ذكر الفرق بين حتى الجارة والى
١٩٣	ذكر ما افرق فيه المصدر واسم الفاعل
١٩٤	ذكر ما افرق فيه المصدر والفعل
»	ذكر ما افرق فيه المصدر وأن وأن ومبتها
١٩٨	ذكر ما افرق فيه المصدر واسم الفاعل
»	ذكر ما افرق فيه اسم الفاعل والفعل
٢٠٠	ذكر ما افرق فيه اسم الفاعل واسم المفعول
٢٠٤	ذكر ما افرق فيه افعلى التعجب و افعلى التفضيل
»	ذكر ما افرق فيه نعم وبئس وحبذا
٢٠٥	ذكر ما افرقت فيه التوابع
٢١٣	ذكر ما افرق فيه الصفة والحال
٢١٤	ذكر ما افرقت فيه ام المتصلة والمنقطعة
٢١٥	ذكر ما افرق فيه ام واو
٢١٧	ذكر الفرق بين او واما
»	ذكر الفرق بين حتى العاطفة والواو
٢١٨	ذكر ما افرقت فيه النون الخفيفة والتنوين

الصفحة	الابواب
»	ذكر ما افرق فيه تنوين المقابلة والنون المقابل له
»	ذكر ما افرقت فيه السين وسوف
٢١٩	ذكر ما افرقت فيه الفاظ الاغراء والامر
٢٢٠	ذكر ما افرقت فيه لام كي ولام الجحود
٢٢١	ذكر ما افرقت فيه الفاء والواو والاذان ينصب المضارع بعدها
»	ذكر ما افرقت فيه ان المصدرية وان التفسيرية
٢٢٢	ذكر ما افرق فيه لم ولما
٢٢٣	مهمة
٢٢٤	ذكر ما افرقت فيه مدة الانكار ومدة التذكار
»	ذكر الفرق بين هل وهمة الاستفهام
٢٢٥	ذكر ما افرقت فيه اذا ومتى
»	ذكر ما افرقت فيه ايان ومتى
٢٢٦	ذكر ما افرق فيه جواب لو وجواب لولا
»	ذكر ما افرق فيه كم الاستفهامية وكم الخبرية
٢٢٨	ذكر ما افرق فيه كم وكأين
»	ذكر ما افرق فيه كأين وكذا
»	ذكر ما افرق فيه اى ومن
٢٢٩	ذكر ما افرقت فيه تاء التانيث والفاء التانيث
٢٣٠	ذكر ما افرقت فيه التثنية والجمع السالم
»	ذكر ما افرق فيه جمع التكسير واسم الجمع
»	ذكر ما افرق فيه التكسير والتصغير
٢٣١	القسم الثاني
»	باب الاعراب والبناء

الابواب	الصفحة
باب المنصرف وغيره	٢٣٣
باب النكرة والمعرفة	»
باب الاشارة	٢٣٥
باب الموصول	٢٣٦
باب الابتداء	»
باب ما واخواتها	٢٣٧
باب كاد واخواتها	٢٣٨
باب ان واخواتها	٢٣٩
باب ظن واخواتها	٢٤٠
باب المفعول فيه	»
باب الاستثناء	٢٤١
باب الحال	»
باب التمييز	٢٤٢
باب الاضافة	٢٤٣
باب اسماء الافعال	٢٤٤
باب النعت	»
باب العطف	٢٤٦
باب النداء	٢٤٨
باب الترخيم	٢٥٠
باب العدد	٢٥١
باب نواصب الفعل	»
باب الجوازم	٢٥٤
باب الحكاية	٢٥٦

الصفحة الابواب

٢٥٧	باب النسب
٢٥٨	باب التصغير
٢٥٩	باب الوقف
٢٦٠	باب التصريف
٢٦١	الفن الخامس
٢٦٢	ذكر بقية الغاز الحريرى الى ذكرها في مقدمه
٢٧٦	جواب الفاظ الحريرى
٢٩١	ومن الغازى الثرية
	خاتمة الطبع
	ثم الفهرس للاشباه والنظائر - ج ٢ - بعونه تعالى

59399



الخطأ والصواب في الجزء الثاني من الأشباه والنظائر النحوية

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣	٢٤	تقترن	تقرن
١٤	١٣	نظر	نظر
١٦	١٦	أنذرتهم	أنذرتهم
١٨	١٨	رئية	ريئة
١٩	٥	سالت	وسالت
٢٤	٢١	اواضاها	اواضاها اليه
٢٥	٢٢	مضاف اليه	مضاف
٣١	١٤	التفصيل	التفضيل
٣٧	٢٠	يفسرة التمييز	ولامفسر الالتميز
٣٨	١٨	استقراء	استقراء
٣٩	١٥	صفة	صنيعة
٤٠	١٦	نم	ثم
٤٢	٢	جار	جاز
٤٣	٣	كذان	كذالان
»	١٤	بشربون	تشربون
»	١٨	قولهم	قولهم
٤٤	٦	معهود	معهودا
٤٦	٢٣	اطاعة	طاعة
٤٩	٤	ماذوها	قاذوها
٦٢	٢٣	ظنتني	ظننتني
٦٧	٧	لاصل	الاصل

الخطا والصواب في الجزء الثاني من الاشباه والنظائر النحوية

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٩٦	٣	ضمير في ما	ضمير ما
٧٢	٨	والسبي	والسبي
٨٨	١٣	الجملة	الجملة
٩٣	١	تنقسم	تنقسم
٩٨	٣	التوزيع	التوايع
١٠٢	١١	يشته	يشته
١٠٤	٧١	فيعتد لأن	فيعتد لان
١١٠	»	نحو	نحو
١١٣	٣	لخلق	لحاق
»	١٣	لا يضمن	لا يضمن
١١٩	١٣	يشق	يشق
١٢٠	٧	عدل	عدد
١٢٤	٣	نعتقده	نعتقده
١٢٩	١١	ماله التكسير	ماله في التكسير
١٢٣	١٤	القدرة	المقدرة
١٤٨	٢٠	محذوف	تمحذف
١٦٩	١٦	عليه	عليه
١٧٦	٨	سد	اسد
١٧٧	٤	الزمكاني	الزمكاني
»	١٥	في الذي لغة	في لغة
١٧٩	»	تعاق	تعاق
١٨٠	٤	مبتدء	مبتدأ

الخطأ والصواب في الجزء الثاني من الاشياء والنظائر النحوية

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٨١	٥	حتا	حتى
١٨٤	١٢	تولك	قولك
١٨٨	٣	زيد	زيذا
١٨٩	٦'	منصوبان رفمان	منصوبتان رافعتان
١٩٠	٣	خربتي	خربتني
١٩٤	١٤	الاول الثاني	الاول والثاني
١٩٧	٩	مصدر مؤقت لانه	مصدر غير مؤقت والثاني
			مصدر مؤقت لانه
٢٠٦	١	يستفاد	يستفاد
٢١٥	١	لاتيسأل	تسأل
٢١٨	١٧	التنوين	تنوين
٢٢١	١٧	او الاستئناف	او الاستئناف
٢٢٧	١٤	التعليل	التقليل
٢٤١	٧	ان غير اشبهت	ان غير اشبهت
»	١٠	ان غير	ان غيرا
٢٤٩	٢١	منهم	منهم
٢٥١	٣	مر كبان	المر كبان
٢٦١	٢	لوليه	لموليه
٢٦٢	١٨	وعدوة	وغدوة
٢٧١	٢٢	ياره	ياؤه
٢٨٣	٨	تاء	تاء
٢٨٧	٣	والاخماء	والاخمار

الخطأ والصواب في الجزء الثاني من الاشياء والنظائر النحوية

صفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٩٤	٤	سيدنا اعيد	سيدنا اعيذ
»	»	كتالي الالف	كالتالي لالف
٢٩٥	»	اختلفوا	اختلفوا
٣٠٤	٢٢	اثبح	انبح
٣٠٦	٢٣	تبرز	تبرز
٣١١	٢٢	مقلوبا عند الفارسي	مقلوبا عند اهل البصرة
			احله شيئا فقد مت الحمزة
			وافلاء محذوف عند الفارسي

٢ حتى نه الحسافض حتى به الخافض

تمت فهرس الخطأ والصواب

في الجزء الثاني من الاشياء والنظائر النحوية

بمجد الله تعالى

